حلمى الشعراوى

أمين عز الدين

تاريخ
الطبقة العاملة المصرية
١٩١٩ - ١٩٢٩

من الثورة الوطنية إلى الأزمة الاقتصادية

دار
الشعب
٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة
تليفون ٣١٨١٠

مقدمة

فى عام ١٩٦٦ ، نشرت كتابى ((تاريخ الطبقة العاملة المصرية : منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩)) وكان محصلة عمل دائب استمر أكثر من عشر سنوات . واتخذت من بعض صفحات هذا الكتاب منبرا لطرح قضية ((كتابة تاريخ الطبقة العاملة)) والدعوة الى قيام عمل جماعى لانجازه . فقد كنت ــ ولا أزال ــ على يقين من أن الجهد الفردى مهما كانت طاقاته عاجز تماما عن تحقيق هذا الانجاز . ولابد أن يحمل الاتحاد العام للنقابات أو الجامعات أو الاتحاد الاشتراكى العربى ، مسئولية تنظيم جماعة من الباحثين والمؤرخين والكتاب لاعداد ونشر هذا التاريخ .

وأسعدنى كثيرا بعد نشر كتابى أن ثلاثة من أصدقائى المشتغلين بالدراسة أو البحث فى التاريخ الاجتماعى ، والذين شاركونى وشاركتهم الأمل فى كتابة هذا التاريخ أو بعض جوانبه ، أسعدنى أنهم دفعوا الى المطبعة بباكورة مؤلفاتهم ووضعوها بين يدى القارىء العربى . وهذه المؤلفات ــ على سبيل الحصر وترتيب الصدور هى : كتاب ((الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٥٢)) للدكتور سليمان محمد النخيلى ، وكتاب ((الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢)) للأستاذ رؤوف عباس ، وأخيرا كتاب ((تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢)) للأستاذ عبد المنعم الغزالى .

لقد بدت هذه المؤلفات ، وهى تصدر تباعا على مدى عامين ، وكأنها تشكل تيارا جديدا فى البحث والتنقيب الاجتماعى ، أو كأنها حركة جماعية لاعادة كتابة تاريخ الشعب المصرى . ولكنها كانت فى واقع الأمر نتاج جهود فردية متفرقة ، لم يكتب لها أن تتحول الى عمل جماعى منظم .

والكتاب الحالى وجبة جديدة من تاريخ الطبقة العاملة المصرية . فهو يتناول عشر سنوات أخرى من هذا التاريخ بعد الفترة التى تناولها كتابى الأول وقد اعتمدت فى تأليفه على المصادر الأساسية المتاحة من مجموعة الوثائق الرسمية ومجموعة التقارير الأجنبية ثم مجموعة الصحافة المصرية . ولكن من المؤكد أن المؤلفات التى أصدرها زملائى الباحثون الثلاثة ، وما ورد فى كتاب عبد العظيم رمضان ((تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦)) حول التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية ، بددت من نفس تلك الوحشة التى كنت أحس بها وأنا أعد كتابى الأول . فقد كانت هذه المؤلفات أنيسا قريبا لى فى الكتابة ، وعونا لا عوض عنه فى مقارنة البيانات أو تمحيصها .

ولقد كنت احب ان يصدر هذا الكتاب ووطنى يعيش فى ظروف احسن من الظروف التى يمر بها الآن منذ ان تعرض للعدوان الاستعمارى الغاشم عام ١٩٦٧ . وكم كان ينتابنى القلق – وربما الرعب احيانا – من ان يبدو توفرى على اعداد هذا الكتاب ، وفى مثل هذه الظروف ، عملا منعزلا عما يجرى الآن على ارضنا .

ولكننى – بعد تفكير عميق – اقتنعت باننا ينبغى الا ندع العدوان يعرقل نضالنا فى سبيل التنمية والبناء . كما ينبغى الا ندعه يعوق جهودنا فى سبيل كتابة تاريخ شعبنا وتعميق قيمنا الحضارية والانسانية باستمرار . وليس ابلغ من تاريخ الطبقة العاملة للتعبير عن هذه القيم وتمجيدها .

وختاما فاننى اشعر باننى مدين للكثيرين من الأصـدقاء الذين تابعوا اعداد هذا الكتاب فى جميع مراحله ، وقدموا لى من النصائح والمقترحات والنقد ما ساعدنى على انجازه بصورته الراهنة . كما اخص بالذكر زميلى الأستاذ الدكتور محمد أنيس الذى تفضل بقراءة الكتاب والسيدة بثينة صالح والأستاذ ابراهيم سلطان اللذين عملا معى اكثر من اربع سنوات فى جمع المواد والأستاذ مصطفى منسى الذى عاوننى فى نسخ الصور النهائية قبل دفعها الى المطبعة .

الدقى ١٩٦٩ امين عز الدين

الفصـــل الأول

الطبقة العاملة وثورة ١٩١٩

كانت سنوات الحرب العالمية الأولى فى حيـــاة الطبقة العاملة المصرية ســـنوات مريرة .

فلم يمض على اعلان الحرب أكثر من شهرين ، حتى صـــدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذى اعتبر تجمهرا كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائى ، وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة اقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها . كما تضمن أحكاما بتشـــديد العقوبة الى ســـنتين لمن يقاوم رجال السلطة عنـــد تفريق التجمهر . وتلا ذلك اعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ثم اعلان الحمـــاية البريطانية على البلاد فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتعطيل الجمعية التشريعية .

لقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة العاملة ، اذ انهـــا كانت تعنى فى الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعى وشل حركتهم فى العمل الاقتصادى والوطنى . كما كانت تعنى انه اذا تعرض العمال ونقاباتهم لاجراءات تعسفية من جانب أصحاب الأعمال ــ وخاصة الشركات الأجنبية والادارات الأجنبية والادارات الأوروبية فى المرافق ــ فلن تتاح لهم فرصـــة لمقاومتها بســـلاح الاضراب أو بالعمل النقابى الذى مارسوه فى سنوات ما قبل الحرب .

وكانت النتيجة الحتمية لهذه القوانين والقرارات أن أصبحت المنظمات النقابية ، والصحف التى طالما عطفت عليها ، مخنوقة طيلة أيام الحرب . ومن المحقق أن سلطات الاحتلال وجدت ضالتها فى هذه الظروف الاستثنائية لتوجه ضربتها الى العنـــاصر الوطنية النشيطة بحجة تأمين جهود الحرب فى المنطقة ، ولم يكن غريبا أن يكون الحزب الوطنى أول من يتلقى الضربة باعتبـــاره أنشط الأحزاب الوطنيـــة وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية الأخرى . وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب ، كما هاجمت مقراته وأندية العمال ومدارس الشعب التى انشأها للعمـــال ، وضبطت أوراقهـــا ودفاترها وسجلاتها . وكان من أبرز رجال الحزب الذين اعتقلوا أو نفوا أو حددت اقامتهم عدد من العناصر الوثيقة الصلة بالطبقة العاملة والعاملين فى الحقل النقـــابى وخاصة فى نقابة الصنائع اليدوية وفروعها ونقابة الترام مثل أحمد لطفى بك عضو شرف جمعية عمال ترام القاهرة ، وأحمد أفندى رمضان زيان ، رئيس نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية ، ومحمد عوض جبريل سكرتيرها .

وعانت الطبقة العاملة الأمرين طوال سنوات الحرب من جراء ارتفاع أسعار الحاجيات والسلع الضرورية واشتداد وطأة الغلاء .

فقد سجلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعا كبيرا بلغ ٢١٦ عام ١٩١٨ اذا اعتبرنا سنة ١٩١٤ سنة الأساس (١٠٠) . ومن المحقق أن الجهود المتواضعة التى بذلتها الدولة لتثبيت الأسعار أو ابطاء حركتها نحو الارتفاع لم تكن فعالة . فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والفول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٤٩٪ والبترول ١٠٣٪ وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب .

وظهرت حركة بين أصحاب الأعمال وخاصة فى المهن والصناعات التى تأثرت بالحرب فى سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة — ضمن عوامل أخرى (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية — ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم — ووقف مشروعات البناء والتشييد ، والانكماش فى الانفاق العام) أدت الى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء . وشهدت القاهرة والاسكندرية — ربما لأول مرة فى التاريخ الحديث — مظاهرات العاطلين ومواكب الجوع التى تطورت أحيانا الى أشكال من التجمهر العنيف ومحاولات للنهب والاتلاف .

وكما عجزت الاجراءات التى اتخذتها الحكومة عن مواجهة الغلاء أو تثبيت الأسعار ، فان الاجراءات المحدودة التى بذلتها لعلاج ظاهرة البطالة لم تكن أكثر حظا من النجاح . فقد وقفت هذه الاجراءات عن حد التصور القاصر بأن توزيع الخبز أو ترحيل العاطلين الى قراهم الأصلية هو الحل الأنسب .

ومهما يكن الأمر ، فان القوانين الاستثنائية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، والبطالة ، لم تكن هى كل ما نزل بساحة الطبقة العاملة من نوائب . فقد تعرضت الطبقة العاملة المصرية — والفلاحون طبعا — لأبشع عملية من عمليات الاستغلال والعسف على أيدى سلطات الاحتلال وذلك من خلال الحشد الاجبارى لآلاف العمال والفلاحين فى « فرقة العمل المصرية » التى استخدمت فى الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال فى سيناء وفلسطين والعراق وغاليوبولى وفرنسا وبلجيكا . واذا كانت سلطات الاحتلال قد نجحت — الى الآن — فى اخفاء معالم هذه الجريمة ، فان القليل المعروف من أنباء « فرقة العمل المصرية » يؤكد أن نحو مليون عامل وفلاح مصرى قد جمعوا قسرا تحت ظروف بالغة القسوة والاستهانة ، وأن السلطات العسكرية البريطانية قد ردت الاستخدام الحديث والتعاقد الحر فى مصر الى نوع من الاستخدام الجبرى والعبودية ، وأهدرت القيم السائدة فى سوق العمل الرأسمالى ورجعت به قرونا الى شكل من أشكال السخرة أو هى السخرة ذاتها .

واذا كان ذلك هو نصيب الطبقة العاملة من سنوات الحرب ومرارتها ، فان فان هذه السنوات كانت تعنى شيئا آخر ومختلفا تماما بالنسبة لطبقة كبار الملاك الزراعيين فى الريف والطبقة الوسطى الناشئة فى المدن .

فالمؤرخون الاقتصاديون يتفقون على أن سنوات الحرب العالمية الأولى كانت سنوات رخاء حقيقى بالنسبة لكبار الملاك الزراعيين ، فقد ارتفع سعر بيع القطن بصورة مطردة طوال سنوات الحرب . فمتوسط ثمن القنطار بالريال الذى بلغ ١٢٫٠١ عام ١٩١٥/١٤ قفز الى ٢٩٫٢٨ ريالا عام ١٩١٦/١٩١٥ ، ثم ٣٨٫٨١ ريالا عام ١٩١٧/١٩١٦ ثم ٣٨٫٥٢ ريالا عام ١٩١٨/١٩١٧ ثم ٣٨٫٢٠ عام ١٩١٩/١٩١٨ . ووصل متوسط الثمن قمة ارتفاعه عام ١٩٢٠/١٩١٩ حيث سجل ٨٧٫٨١ ريالا . وحتى فى السنوات التى اضطرب الحكومة فيها الى تحديد المساحة المخصصة لزراعة القطن ، فان كبار الملاك افادوا من التوسع فى زراعة القمح والتصريح بتصديره الى الخارج . وقد تمكن الكثير من كبار الملاك — فى ظل هذا الرخاء — من تسديد ديونهم العقارية ، فهبطت هذه الديون الى ٢٠ مليون جنيه (عام ١٩٢٤) بعد أن كانت ٤٥ مليونا تقريبا قبل الحرب .

واذا كانت سنوات الحرب سنوات الرخاء للملاك الزراعيين ، فانها كانت سنوات النمو والازدهار للرأسمالية الوطنية .

فقد ادى نشوب الحرب واغلاق البحر الأبيض المتوسط الى صعوبة ورود الكثير مر المنتجات الأجنبية . وكان على مصر أن تغطى الكثير من احتياجاتها فضلا عن سد مطالب القوات البريطانية المقاتلة التى اتخذت مصر قاعدة لتموينهـا . ووجدت الرأسمالية الوطنية فرصتها لتوسيع نشاطها الصناعى والتجارى لمواجهة حاجات السوق المتزايدة دون منافسة كبيرة من الخارج .

صحيح أن الشهور المبكرة من الحرب لم تشهد نشاط الرأسمالية الوطنية بصورة واضحة ، ولكن السنوات الثلاثة الرئيسية من الحرب (١٩١٦—١٩١٨) كانت سنوات رواج ونشاط كبير بالنسبة لهذه الطبقة . فقد اتجه الجانب الأكبر من نشاطها — وبالضرورة — نحو انتاج السلع الاستهلاكية التى عوقت الحرب استيرادها أو التى فرضت ظروف الحرب واحتياجات تموين القوات البريطانية التوسع فى انتاجها مثل السلع الغذائية والملبوسات والأثاث ومواد البناء .

وواكب هذا النشاط نشاط مالى وتجارى على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنمو الرأسمالية الوطنية فى هذه الفترة . وكان طلعت حرب فى مقدمة الدعاة الى انشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية ، وتمكن من طرح فكرته فى مؤتمر ١٩١١ ثم أصدر كتابا عام ١٩١٣ بعنوان « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » احدث صدى قويا بين الرأسماليين الوطنيين . وتبلورت سنوات النشاط التى سمحت بها ظروف الحرب مع هذه التطلعات المبكرة للرأسمالية الوطنية الناشئة ، عندما تشكلت فى مارس ١٩١٦ « لجنة التجارة والصناعة » التى حددت مهمتهـا « فى الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية ، أو التى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها » .

وتعتبر توصيات هذه اللجنة ــ بحق ــ خطة متكاملة لدعم مكانة الراسمالية المصرية واقرار وجودها على خريطة القوى الاجتماعية فى البلاد .

* * *

نخرج من هذا العرض لظروف الحرب العالمية الأولى ولآثارها المؤكدة ، أن هذه الظروف قد انعكست بصور متباينة ــ بل ومتناقضة ــ على حياة القوى الاجتماعية الأساسية وعلى حركتها . فاذا كانت هذه الظروف قد خلقت فرص الرخاء لكبار الملاك الزراعيين ، وفتحت آفاق النمو والازدهار للرأسمالية الوطنية ، فانها لم تترك فى حياة الطبقة العاملة غير رصيد متزايد من المرارة نتيجة الغلاء والبطالة والاهانة والاستخدام الجبرى فى فرق العمل المصرية .

ولهذا لم يكن غريبا أن تكون الطبقة العاملة **أسبق القوى الاجتماعية** الى الحركة والانتفاض فى أعقاب الحرب ، بل وقبل انتهاء الحرب بوقت طويل . **فمنذ أغسطس ١٩١٧** أخذت تظهر فى صفوف الطبقة العاملة بوادر العودة الى أساليب العمل الجماعى واهمها الاضراب والاعتصام ، وهى الأساليب التى كانت قد توقفت تماما منذ اعلان الحرب . واتخذت هذه الحركة منذ اليوم الأول اتجاهين متوازيين ومترابطين ترابطا وثيقا .

فمن ناحية ، استأنفت الطبقة العاملة نشاطها حول مطالب زيادة الأجور وخفض ساعات العمل وغيرها من المطالب المتراكمة قبل الحرب .

ومن ناحية أخرى ، اتجهت جهود القيادات العمالية نحو احياء وتجديد التنظيم النقابى الذى شلت حركته تحت وطأة القوانين الاستثنائية . (وهى فى كلا الاتجاهين كانت تفتح المعركة ضد أصحاب الأعمال الذين كانوا فى الأغلب يمثلون الرأسمال الأجنبى المستثمر فى المرافق الاحتكارية وفى بعض الصناعات) .

فقد شهدت الفترة الممتدة من أغسطس ١٩١٧ الى اعلان ثورة مارس ١٩١٩ سلسلة من الاضرابات فى القاهرة والاسكندرية بين عمال السجاير والترام والسكك الحديدية وعمال الموانى والفنارات والمحلات التجارية وشركة مياه القاهرة ، امتازت بعبورها حدود الاضراب المحلى الى آفاق الاضراب العام ، وانتهت فى أغلب الأحوال بتحقيق بعض المطالب المباشرة الخاصة بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل .

كما شهدت ــ نفس الفترة ــ محاولات لاحياء التنظيم النقابى وتجديد نشاطه مع التطلع أكثر للحصول على الاعتراف القانونى بالوجود النقابى . ولكن هذه المحاولات كشفت ــ فى داخلها ــ عن تيارين متناقضين وسط القيادات النقابية . تيار يدعو الى تشكيل ((**نقابات منفردة**)) وتيار يستهدف احياء نقابة الصنائع اليدوية ((**كنقابة موحدة**)) تنظم عمال كافة الحرف والصناعات . وقد لعبت القيادات الأجنبية دورا رئيسيا فى حركة النقابات المنفردة ، وخاصة بين عمال الطباعة ، والمحلات التجارية **والسجاير** وغيرها من الحرف والصناعات التى كانت تضم أعدادا كبيرة من العمال

الأجانب . وتشكلت — فى مواجهة هذا التيار — « لجنة عمال الصنائع اليدوية » بالاسكندرية لتحمل الدعوة الى تأليف نقابة موحدة تحت قيادة وطنية .

* * *

ان وقفة قصيرة أمام حركة الطبقة العاملة فى أعقاب الحرب ، وهى الحركة التى تمثلت فى الاضرابات العامة لتحسين شروط العمل ، وفى محاولات احياء التنظيم النقابى بأشكاله المنفردة والموحدة ، ليدل على عمق الطاقات المكبوتة فى صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة الى الحركة والنضال فور ظهور تباشير السلام عام ١٩١٧ ثم اعلان الهدنة وانتهاء الحرب عام ١٩١٨ .

ولكن الطبقة العاملة — فى هذه الفترة — كانت تبدو وكأنها لا يزال يثقل كاهلها الكثير من آثار القهر الذى تعرضت له طوال سنوات الحرب . فمطالبها كانت — فى الأغلب والأعم — مطالب مباشرة لا تكاد ترقى عن الأمل فى تحسين متواضع وعاجل فى الأجور ، وان زادت قليلا عن ذلك فانما لتردد أصداء خافتة عن مطالب ما قبل الحرب . لقد كانت الرؤية محدودة للغاية وآفاق العمل الجماعى ضيقة الى حد لايتناسب مع خبرات النضال الطويل الذى خاضه قبل الحرب عمال الترام والسكك الحديدية وعمال الموانى وعمال السجاير والدخان . لقد كانت المطالب الجديدة خالية — تماما — من اللمحات الرائعة وبريق الرؤية الثاقبة الذى طالما ظهر فى اضرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن اصابات العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى ، بل والمشاركة فى الأرباح .

لقد بدت الطبقة العاملة فى هذه الفترة وكأنها بحاجة الى من يذكرها بحصيلة خطواتها الماضية ، والى من يزيل الصدأ المتراكم عن مطالبها القديمة . لقد كانت بحاجة الى قيادة واعية — وربما قيادة موحدة أيضا — لتبدأ السير بها لا من حيث تركتها سياسة القهر الاستعمارى خلال الحرب وانما من المواقع المتقدمة التى وصلت اليها عام ١٩١١ وبعد ذلك بقليل .

وباختصار ..... كانت الطبقة العاملة المصرية فى أعقاب الحرب بحاجة الى صياغة **مطالبها** الشاملة بدلا من الجرى وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك . ولا نحسب أن القيادات الأجنبية التى عاودت نشاطها النقابى بعد الحرب كانت جديرة بتحمل هذه المسئولية . فقد اتجهت هذه القيادات نحو التجمع فى مواقع معينة وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة ، عن التفكير الشامل فى المطالب الأساسية للطبقة العاملة المصرية . ولا غرو فقد كان التكتل العنصرى أو القومى غالبا ما يحكم حركتهم ويعجزهم عن النظر عبر حدوده . فهذه مطالب للعمال الأرمن ، وتلك مطالب العمال الايطاليين وهذه مطالب العمال اليونانيين وهكذا .

لهذا لم يكن غريبا أن تقع المسئولية على عاتق رجال الحزب الوطنى العاملين فى نقابة الصنائع اليدوية . وكان يؤهلهم لحمل هذه المسئولية ما عرف عنهم من حماس وطنى ، فضلا عن نظرتهم الشاملة الى التنظيم النقابى والمشكلات العمالية .

وكما تصدى قادة نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية للاتجـاهات النقابيـة المنفردة ، فانهم اخذوا على عاتقهم مهمة صياغة المطالب الأساسية الشاملة للطبقـة العاملة . وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » فى ٢ مارس ١٩١٩ والبلاد على مشارف الانفجار الثورى الذى وقع يوم ٨ مارس ١٩١٩ .

ولم تكن هذه الوثيقة — كما يوحى عنوانها — مشروع قانون . بل هى **عريضة تاريخية** تجسد المناخ العام الذى كان يسود الأوساط العمالية والنقابية فى ظروف ما بعد الحرب ، وتعلن بوضوح عن **المطالب والآمال** التى كانت تشغل الطبقة العاملة المصرية فى هذا الوقت .

والوثيقة — بمعايير الخبرة العمالية الحديثة — تعتبر عملا متقدما الى حد بعيد . فهى قد استوعبت المسائل المتعلقة **بظروف العمل** حيث تطالب بتوفير الخدمات الطبية والعلاج والتعويض عن اصابة العمل . كما استوعبت المسـائل المتعلقـة **بشروط العمل** حيث تطالب بتحسين الأجور وضرورة ربطها بتكاليف المعيشة ، بمكافأة نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وتنظيم الجزاءات والحد من سلطة الفصـل . واخيرا فانها تناولت وسائل **العلاقات الصناعية** فطالبت بالاعتراف بالوجود النقابى والاعتراف بالمفاوضة الجماعية والتحكيم فى منازعات العمل وتنظيم حق الاضراب .

ولم تخل الوثيقة من نسائم الروح الوطنية ، فطالبت بمنح أفضلية فى الاستخدام للعمال الوطنيين والمساواة فى الأجور بينهم وبين العمال الأجانب متى تسـاوت كفاءتهم ، وطالبت الشركات الأجنبية بتنفيذ تعهداتها فيما يتصل بتشغيل أبنـاء البلاد .

ومن الخطأ أن نتصور ان حركة الطبقة العاملة ومحاولتها صياغة مطالبها فى هذه الفترة كانت بمعزل عن الحركة الواسعة للشعب المصرى من أجـل رفع الحمـاية البريطانية وتحقيق الجلاء والاستقلال . فقد كانت الطبقة العاملة — والفلاحون — أكثر الطبقات احتكاكا بالقوة الغاشمة للاحتلال البريطانى وقواته المسلحة المقاتلة فى جبهة سيناء وفلسطين والعراق وغاليوبولى وفرنسا . وكان نصيبهم من سوء المعاملة وسحق الكرامة والسخرة أكبر نصيب . ولا شك أن احساس المرارة والحقد المتولد من خلال هذه التجربة المباشرة كان من العوامل المساهمة فى الاختمار الثورى . ونحن نشارك الدكتور عبد العزيز رفاعى(١) وهو يعبر عن هذه الظاهرة فيقول :

> « لم يكن العمال على جانب ما من الوعى السياسى ولكنهم منذ أن أدركوا الاحتلال بالاحتكاك المباشر بالمعاناة من مظالمـه وأساليبـه الجـارحة والعبث بالكرامة المصرية ، كانت الفكرة السياسية الثورية تتجلى لا شعوريا فى اطار المصالح الذاتية ، ومن ثم ارتبط مصير كفاحهم الاقتصادى والاجتماعى بتحقيق الفكرة القومية كسبيل لحل مشاكلهم » .

(١) الدكتور عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ص ٨٠ .

لقد خلقت مرارة سنوات الحرب لدى الطبقة العاملة المصرية احساسا عميقا — بأن انتهاء الحرب سيزيل المعوقات التى تقف حائلا بينهم وبين نيل مطالبهم الاقتصادية ، وأن نيل الاستقلال يعنى فتح أبواب الرخاء . ولا شك أن وجود القيادة النقابية المنتمية للحزب الوطنى وتصدرها للعمل النقابى فى هذه الفترة بالذات قد صبغ المطالب الاقتصادية بالصبغة الوطنية وازال الحدود الشكلية التى طالما فصلت بين العمل النقابى والعمل الوطنى .

واذا تابعنا الأحداث السياسية فى هذه الفترة نجد أن حركة الطبقة العاملة كانت تعاصر الأحداث التى بدأت بتشكيل الوفد وانتهت بالانفجار الشعبى الثورى فى ٩ مارس ١٩١٩ ، وأننا نقف هنا — فى واقع الأمر — أمام حركتين متوازيتين : حركة الوفد وحركة الطبقة العاملة :

الأولى تسعى لانهاء الحماية وتحقيق الجلاء والاستقلال ، وبالتالى فانها تفتح المعركة ضد الاستعمار البريطانى بكافة مؤسساته وتوابعه .

والثانية تسعى الى تحسين شروط العمل والى احياء تنظيماتها النقابية وبالتالى فانها تفتح المعركة ضد الرأسمالية الأجنبية التى احتكرت المرافق والصناعات والخدمات وعاشت آمنة فى حماية الاستعمار البريطانى منذ سنوات طويلة .

فالحركتان .. وان اختلفتا فى تركيبهما الاجتماعى وفى قيادتهما ، وفى مجالات نشاطهما ، فانهما يلتقيان بالضرورة فى المعركة ضد الاستعمار ومن ثم فان التحامهما — حول هذا الهدف — يصبح أمرا حتميا .

ولكن الباحث فى الأصول التاريخية لواقع هذا الالتحام يواجه بعدد من الظواهر التى تبدو وكأنها ستجعل هذا الالتحام أمرا بعيد المنال . ولعل **أول هذه الظواهر** أن تشكيل « الوفد » فى نوفمبر ١٩١٨ — رغم دعوى تمثيله للأمة — قد جاء خلوا تماما من ممثلين للطبقة العاملة — والفلاحين طبعا — أو ممثلين عرف عنهم الارتباط بهاتين الطبقتين على الأقل .

ولتفسير هذه الظاهرة ينبغى أن نرجع قليلا لالقاء نظرة عاجلة على قيادة الحركة الوطنية **قبل** ثورة ١٩١٩ . فقد كانت هذه القيادة موزعة بين حزب الأمة الذى يمثل كبار أصحاب الأراضى الزراعية ، وبين الحزب الوطنى الذى كان يضم — أساسا — عناصر المدن من التجار والمثقفين والطلبة ، وقد تمكن هذا الحزب من أن يعقد صلات وثيقة بالطبقة العاملة وأن يحتوى جانبا من نشاطها النقابى ، غير أنه أصيب بضربات قاصمة ايام كتشنر وخلال سنوات الحرب واختفت قيادته بخروجها من مصر أو بفعل مالاقته من الملاحقة والتشريد .

وحينما انتهت الحرب لم يكن على المسرح السياسى — من ناحية القيادة — سوى عناصر حزب الأمة والجمعية التشريعية التى كان أعضاؤها موحدى الاتجاه مع حزب الأمة . ومن ثم فقد جاء تشكيل « الوفد » فى نوفمبر ١٩١٩ ممثلا لهـذه

العناصر أو قاصرا عليهم ، بحيث يمكن القول بأن « الوفد » قد تألف أساسا من كبار الملاك الزراعيين المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثوريتهم المحدودة .

بهذا التحليل يمكننا أن نفهم لماذا لم يكن للطبقة العاملة — والفلاحين طبعا — نصيب من التمثيل بأى شكل أو أى قدر فى « الوفد » . وفى تقديرنا أن الحزب الوطنى — بماله من صلات قديمة بالطبقة العاملة — كان يمكن أن يكون أقدر على اجتذاب عناصر الطبقة العاملة الى المسرح السياسى — أو أكثر ميلا الى ذلك — لو قدر له أن يشترك حقا فى تشكيل الوفد . ولكن ذلك لم يقيض له ، رغم أن انضمام مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى الى « الوفد » اعتبر فى ذلك الحين تمثيلا للحزب الوطنى فى الوفد .

والظاهرة الثانية التى نعتقد أنها عوقت الالتحام بين الطبقة العاملة وقيادة ثورة ١٩١٩ هى الأسلوب السلمى الذى اتبعه الوفد فى حركته ونشاطه . فالمادة الثانية من قانون تشكيل الوفد تقول « ان مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » . وقد بدأ الوفد بداية متواضعة جدا تتمثل فى حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين الزعماء الثلاثة سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وبين ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى ، والذى استهدف منه الزعماء السماح لهم بالسفر الى بريطانيا لمخاطبة الحكومة البريطانية فى أمر الحماية .

ففى ظل قيادة — بهذا الانتماء الاجتماعى وبهذا الاتجاه السلمى المحافظ — كان لابد أن تضيق فرص استخدام الأسلوب الثورى الى أبعد الحدود ، ويسود الاتجاه نحو استخدام الأساليب السياسية التقليدية . وليس أصدق من احداث الشهور الأربعة السابقة على انفجار مارس ١٩١٩ ، دليلا على ذلك .

فمنذ المقابلة التاريخية بين الزعماء الثلاثة والمندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، تركزت جهود رجال الوفد على **تبادل الخطابات** مع دار المندوب السامى ، كما وجهوا **نداء** الى الرئيس ويلسون عن مساعى الوفد لحضور مؤتمر الصلح . **وخطب** سعد زغلول فى عدد محدود من الاجتماعات التى حضرها أعضاء الوفد وكبار الأعيان . ومنعت السلطات البريطانية الاجتماع الذى كان مقررا انعقاده فى بيت الأمة يوم ٣١ يناير ١٩١٩ . وتمكن سعد زغلول من القاء خطاب فى دار جمعية الاقتصاد والتشريع تعقيبا على محاضرة برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، حمل فيه على الحماية . **وبعث الوفد بكتاب** الى السلطان فى ٢ مارس ١٩١٩ **ثم وزع احتجاجا** الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ... وهكذا .

ولم يضطر « الوفد » للخروج على هذا الأسلوب السلمى الضيق والانفتاح على قطاعات أوسع من الجماهير وتحريكها ، الا عند تنظيمه لعملية جمع «التوكيلات» . فقد رأى الوفد من خلال نظرته « القانونية » أن يثبت حقه فى التحدث باسم الأمة ، فقرر جمع « توكيلات » يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين كالجمعية

التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية واكبر عدد من ذوى الراى والأعيان . وعلى الرغم من ان عضوية هذه الهيئات كانت فى الأغلب وقفا على كبار الملاك الزراعيين وكبار التجار ، وهى القطاعات الاجتماعية التى اتجه الوفد اليها يطلب التوكيل ، فان الطبقة العاملة التى لم يدخلها الوفد فى حسابه ، تمكنت من أن تفرض وجودها على حركة التوكيلات وأن توسع نطاقها الاجتماعى . ولم يثبط من حماس العمال فى جميع التوقيعات ، مقاومة السلطات البريطانية ومصادرتها للتوكيلات .

وقد ادى الأسلوب السلمى الذى تبناه « الوفد » الى استهانة سلطات الاحتلال بحركة الوفد ، واقتناعها بأنها لن تصمد أمام أول اجراء للردع . ومن ثم أقدمت هذه السلطات – فعلا – على اعتقال سعد زغلول وبعض زملائه وترحيلهم الى مالطة يوم ٨ مارس ١٩١٩ .

وعلى الرغم من ان هذا الاجراء قد فجر الطاقات الثورية للجماهير الى الحد الذى نظن انه كان مفاجأة للوفد وللانجليز على السواء ، فان من بقى من أعضاء الوفد ظلوا ملتزمين بالأسلوب السلمى فى حركتهم ، فأرسلوا كتابا الى السلطان يبلغونه بالحادث ، ويؤكدون براءتهم من مسئولية الانفجار الثورى . وقد يكون من الطريف ايراد الفقرة التالية من هذا الكتاب :

« ..... قبضت السلطة أمس (٨ مارس) على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا ، وزجوهم فى قصر النيل ، ثم سيق بهم اليوم الى بورسعيد ، فالى حيث لا يعلم ، وذنبنا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادىء الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة ، والتى قبلتها انجلترا نفسها وبينا أننا لم نتعد حدود القانون ، فلم نهج فى البلاد طيرا ولم نحرك ساكنا ، بل قبلنا توكيل الشعب ايانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم الانسانى فى الاخاء الانسانى سواء ... » .

واستطرادا لنفس الأسلوب ، ارسل الوفد برقية الى المستر لويد جورج احتجاجا على اعتقال سعد زغلول وزملائه ، كما أرسل برقيات مماثلة الى معتمدى الدول الأجنبية . وفى اطار هذا الأسلوب السلمى ايضا نظم طلبة المدارس العليا مظاهرات يوم ٩ مارس التى انتهت باحتكاك مع البوليس والقبض على نحو ثلاثمائة منهم وايداعهم سجن القلعة . وتجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم التالى ووقع أثناءها أول شهيد للثورة ، كما حدث خلالها بعض الاعتداء على المحلات التجارية ومركبات الترام افضلا عن اقتلاع بعض الأشجار . وقد حرص الطلبة على اصدار « بيان » الى الصحف يعربون فيه عن أسفهم لهذه الحوادث ويستحلفون جميع المواطنين بأن

ينفذوا ما يوجه اليهم اليوم من الرغبة الشديدة فى التزام الهدوء والسكينة التامة .
كما وجهوا « بيانا » الى الأجانب يكررون فيه أسفهم لما وقع من حوادث ويطمئنونهم على مصالحهم جاء فيه :

« قد تأسفنا نحن معشر الطلبة المصريين مما وقع من **الغوغاء** عند قيامنا بمظاهراتنا **السلمية** » .

ولعل هذه هى أول مرة ـ فى أحداث الثورة ـ يوصف فيها جمهور القاهرة بالغوغاء .

وقد أثبتت « أحداث مارس » التى تلت هذه المظاهرة الطلابية المبكرة ان الأسلوب السلمى كان لغة قاصرة عن مواجهة مقتضيات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار ، وانه لم يكن الأسلوب الذى يتناسب مع الاختمار الثورى ، أو الأسلوب الذى يمكن أن يردع القوات البريطانية عن اهانة الجماهير أو الاعتداء الغاشم على المتظاهرين .

واذا كان هذا الأسلوب قد باعد بين الطبقة العاملة المصرية وبين الالتحام التام بقيادة الثورة ، فان « أحداث مارس » لم تلبث أن فتحت الباب على مصراعيه لمشاركة الطبقة العاملة مشاركة اتسمت بالطابع الثورى والاستعداد الكامل للقتال والتضحية ،

واذا كان من العسير أن يميز داخل العمل الثورى الذى تفجر فى مارس ١٩١٩ بين أنشطة الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات الأخرى ، فانه لا يزال فى مقدورنا أن نحدد بوضوح الأعمال التى برزت فيها مشاركة الطبقة العاملة وتحملت عبئها وتضحياتها .

وهنا ينبغى أن نميز بين شكلين من أشكال المشاركة العمالية فى أحداث الثورة :

أولا ـ المشاركة الفردية : ونقصد بها مشاركة المئات بل الآلاف من العمال والصناع الحرفيين فى المظاهرات والمسيرات التى نظمها الطلبة والمثقفون خلال أحداث مارس ، وخاصة ما كان يتشكل منها فى الأحياء الوطنية مثل حى الأزهر وعابدين والسيدة زينب وشبرا فى القاهرة ، ومثل حى الجمرك والقبارى والعطارين فى الاسكندرية ـ وكانت بيانات السلطة البريطانية تصفهم « بالرعاع أو الغوغاء » تمييزا لهم عن الطلبة والمثقفين .

والمشاركة الفردية لأبناء الطبقة العاملة فى الأعمال الثورية كانت مشاركة تلقائية بفعل الحماس الوطنى الذى كان يزكيه خطباء الثورة وتجذبه مظاهرات الطلبة

والمثقفين ، ولا يلبث هذا الحماس ان يستعر فى مواجهة الشراسة وروح الغدر التى اتسمت بها أعمال الجنود البريطانيين ضد الوطنيين . ويكشف عن هذا الشكل من المشاركة أن قوائم الشهداء والمعتقلين لم تكن تخلوا من أسماء العمال والصناع ، بل ربما كانوا يمثلون الغالبية الساحقة فى هذه القوائم .

ثانيا ـ المشاركة الجماعية : ونقصد بها **الحركات الجماعية المنظمة** واهمها الاضراب عن العمل والمسيرات العمالية واعمال التخريب التى كانت تنظمها وتقودها عناصر عمالية ونقابية نشيطة ، مشاركة منها فى الجهد الثورى واحداثه . وهذا الشكل هو الذى يهمنا وهو الذى ينتمى الى تاريخ الطبقة العاملة وحركتها .

والمشاركة الجماعية قد لا تختلف عن المشاركة الفردية من حيث انها محصلة للاختمار الثورى الذى شمل البلاد وحرك كافة القوى الوطنية ذات المصلحة فى تحقيق الاستقلال . ولكنها تتميز عنها بثلاث سمات أساسية :

أولها ـ ان المشاركة الجماعية للعمال فى أحداث الثورة استخدمت أسلحة العمل الجماعى التى تمرست بها النقابات العمالية واجادت استعمالها منذ سنوات وأهمها سلاح الاضراب وسلاح التخريب والمسيرات .

ثانيها ـ ان المشاركة الجماعية للعمال استهدفت ـ الى جانب خدمة النضال الوطنى ـ تجديد الصراع الاقتصادى والضغط على أصحاب الأعمال من أجل تحقيق مطالب زيادة الأجور وخفض ساعات العمل وغير ذلك من المطالب المعلقة والمتراكمة خلال سنوات الحرب .

ثالثها ـ ان المشاركة الجماعية للعمال لم تجد مجالا للظهور والفاعلية الا فى القاهرة والاسكندرية باعتبارهما مركزى النشاط النقابى والعمالى المنظم . ومن الطبيعى ان نتوقع ظهورها وسط أكثر القطاعات العمالية نشاطا وخبرة مثل عمال السكك الحديدية والترام والموانى .

ان المشاركة الجماعية تثبت بما لا يدع للشك ان العمال المصريين دخلوا أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم وقضاياهم القديمة والجديدة واندفعوا فى الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعى من عقالها وجعلت من سلاح الاضراب الذى كان سلاحا نقابيا ـ أداة من أدوات العمل الثورى الوطنى .

***

واذا عدنا الى متابعة أحداث ثورة مارس نجد انها ـ كما رأينا ـ قد بدأت بمظاهرات الطلبة ، وهى المظاهرات التى بدأت سلمية يوم ٩ مارس ثم لم تلبث أن انقلبت الى مظاهرات دامية وصدام سافر بين المتظاهرين وقوات الاحتلال البريطانى . وقد ترتب على هذه المظاهرات ـ بطبيعة الحال ـ تعطيل جانب من الأعمال وخاصة فى مرافق النقل مثل الترام وسيارات الأجرة .

وفى تقديرنا ان المشـــاركة الجماعيـــة للعمال لم تبـــدا الا يوم ١١ مارس حين **اعلن عمال الترام وسائقو سيارات الأجرة** الاضراب فى القاهرة .

وقد بذلت شركة الترام محاولات يائسة لتسير الترام من مخزن شبرا بمعاونة نفر من المفتشين الأجانب وتحت الحراسة المشددة ، ولكن تعاون الجمهور مع العمال المضربين أحبط هذه المحاولات . وعاودت الشركة محاولاتها من جديد بالتعاون مع السلطات البريطانية ولكن الجمهور قاطع الترام فأصبحت المحاولات غير مجـدية بالمرة . ومما لا ريب فيه ان مبادرة عمال الترام الى المشاركة الجماعية فى العمل الثورى كان متوقعا من مثل هؤلاء العمال الذين تمرسوا بالعمل النقابى فى أعنف صورة قبل الحرب العالمية الأولى ، والذين كانت مطالبهم لا تزال معلقة دون استجابة منذ قدموها فى ديسمبر ١٩١٨ . ومن المؤكد ان عمال الترام قد وجدوا فرصتهم فى أحداث مارس ليجددوا مطالبهم من الشركة . وتكشف جريدة « الوطن » فى ١٤ مارس ١٩١٩ عن هذا الموقف حيث تقول :

« علمنا أن توقيف قطارات الترام لم يكن من فعل المتظاهرين وحدهم وانما هو من فعل العمال . فان هؤلاء انتهزوا فرصة هذه الحركة وقدموا الى المصلحة مطالبهم القديمة وهى زيادة الأجور وانقاص ساعات العمل وبعض مطالب أخرى(١) مؤملين الاقرار عليها حتى يعودوا الى العمل . والظاهر ان المصلحـة استدعت اليها بعض عمالها القدماء وارادت الاستعانة بهم على تسيير بعض قطاراتها ولكن هذه التجربة لم تنجح حيث حال العمال بينها وبين ما كانت تريد عمله فبقيت طرق المواصلات معطلة . وحينذاك تكون عودتها مرهونة على اجابة المصلحـة لطالب العمال بدون دخل لعمل المظاهرات والمتظاهرين » .

واذا كان **عمال الترام قد بدأوا المشاركة الجماعية** فى الثورة ، فقد تلاهم عمال **عنابر السكك الحديدية** الذين أعلنوا الاضراب العام عن العمل يوم ١٥ مارس . ولهذا الاضراب أهمية خاصة فى المعركة لعدة أسباب :

أولا – ان عنابر السكك الحديدية كانت تضم كتلة عمالية ضخمة يقدر عدد أفرادها بنحو أربعة آلاف عامل .

ثانيا – ان المرفق الذى يعملون فيه – وهو مرفق صيانة السكك الحديدية – له أهمية كبيرة فى حركة المواصلات والنقل ، وهو جدير بشل هذه الحركة تماما أو تعطيلها جزئيا اذا أضرب العاملون .

ثالثا – ان عمال العنابر لهم تاريخهم فى العمل الجماعى الفعال فى فترة ما قبل

(١) الاعفاء من ثمن الملابس ، وتحسين المعاملة وتخفيف لائحة الجزاءات ، ومكافأة نهاية الخـــدمة والاجازات بأجر .

الحرب ، كما عرفوا بكراهيتهم للادارة البريطانية المسيطرة على المرفق ولهم معها معارك مريرة .

ويبدو أن السلطات البريطانية — حتى قبل انفجار أحداث مارس — كانت تتوجس خوفا من احتمالات الاضراب العام أو التوقف الجزئى بين عمال العنابر ، ولهذا الحقت بعض الجنود بورش العنابر للتدريب على تولى الأعمال ، والحلول محل العمال المصريين فى حالات الطوارىء . وقد أثار هذا الاجراء حفيظة العمال المصريين وعجل بقرار اضرابهم مع بدء الأحداث . ولم يكتف العمال باعلان الاضراب ، بل عمدوا الى اتلاف محولات الحركة ومفاتيحها ، وقطعوا الخط الحديدى قرب امبابه فتعطلت قطارات الوجه القبلى . وقد انتقل أسلوب « قطع السكك الحديدية » من عمال العنابر الى ملايين الفلاحين الذين اشتركوا فى الثورة وتحملوا جانبا كبيرا من عبئها وتضحياتها .

واتسع نطاق الاضراب يوم ١٧ مارس عندما أعلن عمال **مطبعة السكك الحديدية** التوقف عن العمل ضمن الاضراب العام الذى قرره عمال المطابع فى ذلك اليوم . كما انضم الى الاضراب **عمال سكك حديد خط حلوان** .

وعلى الرغم من أن الكثيرين من عمال القاهرة وصناعها لم يفتهم الاشتراك **كأفراد** فى المظاهرة الكبرى(١) التى نظمت فى القاهرة يوم ١٧ مارس ، وعلى الرغم من أن السلطة العسكرية أعلنت فى بلاغها الصادر بشأن المظاهرة بأنه لن يسمح « ابان القلق الحالى باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب » ، فقد قرر **عمال العنابر وعمال المطبعة الأميرية** تنظيم **مظاهرة عمالية** فى اليوم التالى (١٨ مارس) ، خصوصا وأن القوات البريطانية كانت قد منعتهم من الاشتراك الجماعى فى المظاهرة الكبرى وتمكنت من ردهم عند كوبرى شبرا والقبض على حامل العلم(٢) وبعض القادة .

وقد استهدف منظمو المظاهرة — الى جانب المشاركة الوطنية — اختراق الحصار الذى ضربته القوات البريطانية حول حى بولاق والسبتية وهو الحصار الذى عرقل التحامهم بمظاهرات الطلبة والمثقفين داخل المدينة . وكانت السلطة البريطانية قد شددت الحراسة عند المداخل الرئيسية من ناحية كوبرى أبى العلا وباب الحديد .

وسارت المظاهرة فى شارع بولاق يتقدمها حاملو الأعلام حتى قاربت كوبرى ابى العلا ، وهناك اعترضتها القوات البريطانية وفتحت النيران على المتظاهرين لمنع تقدمهم فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى . وعرف من أسماء الشهداء : محمد

---

(١) كانت هذه المظاهرة من أكبر مظاهرات الثورة واشترك فيها العلماء والقضاه والمعلمون والمحامون والتجار وأرباب الاعمال وطلبة الازهر وطلبة المدارس جميعها (أنظر : عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ٢٠٥) .

(٢) تحققا من أن حامل هذا العلم اسمه على صالح رياض وقد حكم عليه بالسجن ثلاثة شهور مع الشغل . أما حامل العلم فى مظاهرة يوم ١٨ مارس فاسمه على محمود زكى الميكانيكى فقد حكم عليه بالسجن شهران (الاهرام ٢٠ مارس) .

الكردى ، سيدة حسن ، محمد عبد المجيد ، عبد الحليم سعد محمد ، ابو سريع درويش ، على فرحات ، محمد السيد غريب ، محمود السجينى ، محمد منصور .

وفى الاسكندرية ظهرت بوادر المشاركة الجماعية للعمال ابتداء من يوم ١٦ مارس .

فعلى الرغم من أن طلبة الاسكندرية قد قاموا بمظاهرات كبيرة فى المدينة منذ الأربعاء ١٢ مارس ، فان مشاركة العمال فى هذه المظاهرات كانت مشاركة فردية .

ولكن وصول أنباء اضراب عمال السكك الحديدية فى القاهرة كان له أثره البالغ وسط زملائهم الاسكندرانيين ، وربما جرى بينهم قدر من الاتصال المنظم فى هذه الأيام . ففى يوم الأحد ١٦ مارس نظم **عمال السكك الحديدية** وخاصة العاملين فى ورشة جبل الزيتون التابعين لسكك حديد القبارى ، **يؤازرهم عمال الميناء والفنارات وورش البوستة الخديوية وورش الحكومة** ، مظاهرة كبيرة طافت شوارع المدينة دون حوادث . وأعلن التوقف عن العمل فى جميع هذه المرافق منذ ذلك اليوم .

ومن المهم أن نعرف أن عمال هذه المرافق كانوا مشتبكين منذ النصف الأخير من شهر فبراير فى منازعات شديدة حول الأجور وساعات العمل . فعمال مصلحة الموانى والفنارات كانت لهم مطالب(١) معلقة أمام الادارة وكان « جناب » الباشمهندس البريطانى وقد وعدهم باجابتها بعد مراجعة ولاة الأمور .

أما عمال ورشة جبل الزيتون ــ فقد كانوا على صلة وثيقة بنقابة الصنائع اليدوية ، وكانت مصلحة السكك الحديدية قد واجهت مطالبهم أخيرا باجراءات مشددة فنقلت سبعة من قادتهم الى جهات بعيدة مثل الأقصر وسوهاج والمنيا والزقازيق وطنطا ، ولم تجد المحاولات التى بذلها محامى نقابة الصنائع اليدوية محمد افندى حسين الفرارجى لاعادتهم الى الاسكندرية .

يضاف الى ذلك أن عمال ورشة البوستة الخديوية اتبعوا الأسلوب السائد بين عمال القاهرة اذ تقدموا أولا (١٥ مارس) بمطالبهم الى ادارة الورشة (وهى تتلخص فى مطلب خفض ساعات العمل الى ثمان ساعات بدلا من عشرة ، وزيادة الأجور بمعدل عشرين فى المائة لمواجهة الغلاء) ثم أعلنوا الاضراب نهائيا عن العمل(٢) .

ولكن اذا كانت مظاهرة عمال الاسكندرية يوم الأحد (١٦ مارس) قد انتهت بسلام ، فان تجدد المظاهرة صباح اليوم التالى (١٧ مارس) أدى الى صدام عنيف بالقوات البريطانية التى انزلت الى المدينة ، اسفر عن مقتل عشرة من عمال الميناء واعتقال الكثيرين من زملائهم .

ولسنا نجد تفسيرا لتأخر **عمال ترام الاسكندرية** عن المشاركة الجماعية فى أحداث مارس ، رغم ما أصاب المرفق من التعطل بسبب المظاهرات ــ ولكنهم أعلنوا الاضراب

---

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ــ ص ١٧٧ .
(٢) استمر اضرابهم الى أوائل مايو ١٩١٩ .

يوم ٢٢ مارس بعد تقديم عريضة الى الشركة يطالبون فيها بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وقد قامت « ادارة الضبط » بالقاء القبض على ٧٥ منهم بدعوى أنهم كانوا المحرضين على الاضراب . وتمكنت الشركة من استخدام بعض المفتشين الأجانب والسائقين القدامى لتسيير بعض مركباتها ، ولكن العمال استمروا فى اضرابهم عن العمل .

كما تأخر فى الاسكندرية أيضا **« عمال مصلحة الجمارك »** فلم نسمع عن مشاركتهم الجماعية فى حركات الاضراب الا يوم ٢٤ مارس ، عندما نشرت جريدة « الوطن » أنهم أضربوا عن العمل يوم الخميس (٢٠ مارس) « لقلة أجورهم وكثرة ساعات العمل طالبين زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل . وقد أوفدت ادارة الضبط اليهم قوة من الجنود المسلحة لحفظ النظام ونصحتهم بالعودة الى أعمالهم بعد أن أفهمتهم أن طلباتهم رفعت الى المصلحة وأنها عولت على النظر فيها فاستأنفوا أعمالهم » .

* * *

بهذا العرض الاجمالى **لحركة المشاركة الجماعية للعمال** فى أحداث مارس ، يصبح من اليسير الى حد ما أن نتصور ما يشبه « تقدير الموقف » لدور الطبقة العاملة فى ثورة ١٩١٩ .

لقد ظهرت المشاركة الجماعية للعمال بأجلى صورها فى مرفق النقل بكافة وسائله ، ولكنها تركزت ــ أساسا ــ فى الترام والسكك الحديدية ، وان كانت امتدت بصورة اقل نسبيا الى سيارات الأجرة والشحن والتفريغ فى ميناء الاسكندرية . وقد أدت **احيانا** الى التوقف الكامل للمرفق ، أو الى التوقف الجزئى أو المتقطع فى أغلب الحالات . فترام القاهرة ــ مثلا ــ توقف تماما طوال شهر مارس بل وطوال الشهر التالى . وحتى فى الأحوال التى تمكنت فيها الشركة من تسيير بعض الخطوط فانها كانت تقوم بهذه المهمة المستحيلة فى ظل حراسة بريطانية مشددة ، وفى مواجهة المقاطعة التامة من جانب الجماهير .

ويؤكد الرافعى هذه الحقيقة حيث يقول(١) :

« استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها ، على انه قد سير بعض قطارات الترام فى شبرا وشارع بولاق ، وفى الطريق المؤدية الى ميدان الألعاب بالجزيرة ، وكانت الجنود الانجليز تحرس هذه القطارات فى سيرها ، بيد أن الجمهور أعرض فى الجملة عن ركوبها من تلقاء نفسه ، مدفوعا الى هذا الامتناع بفطرته ، اذ كان يعد مقاطعتها عملا وطنيا ... »

وعاون فى تعطيل مرفق النقل أيضا ، اضراب سائقى سيارات الأجرة واضراب

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٨٥ .

الحوذية وعربات الامنيبوس التى كانت تجرها البغال . وكان العمال المضربون يتولون بأنفسهم حل البغال من عربات الامنيبوس التى حاولت الشركة تشغيلها ، واطلاقها من عقالها فى الشوارع .

ولا شك أن اضراب عمال عنابر السكك الحديدية فى القاهرة ، وعمال ورش جبل الزيتون للسكك الحديدية فى الاسكندرية قد وضع مرفق السكك الحديدية فى الوجه البحرى بين شقى الرحى ، وأفقد المرفق أهم ورشتين للصيانة وتدريب السائقين . ولكن هذا الاضراب لم يكن كافيا لاحداث توقف تام فى مرفق السكك الحديدية لولا ما قام به الفلاحون من أعمال التخريب مثل قطع الخطوط واحراق المحطات فى جميع انحاء البلاد . وهنا ينبغى أن نتذكر أن عمال عنابر بولاق كانوا أول من ابدعوا عملية تخريب الخطوط والمحولات عند بدء اضرابهم .

ولسنا نبالغ اذا قررنا هنا أن **تعطيل مرفق السكك الحديدية ــ بفضل ثورة العمال والفلاحون ــ كان أخطر تحد واجهته السلطة البريطانية الاستعمارية خلال ثورة ١٩١٩ ــ** فقد بلغت فاعلية هذا العمل الثورى الى نتائج جسيمة مثل الانقطاع التام لسير القطارات بين القاهرة وأسوان ، وبطء سيرها بين القاهرة والاسكندرية . والتوقف التام عن نقل البضائع ، واحجام سائقى القطارات من قيادتها رغم انذار المصلحة لهم ، واحجام الناس عن استخدام القطارات القليلة التى استمر سيرها ، والتوقف التام عن قبول نقل البريد . وقد كانت هذه النتائج مصدر ازعاج دائم للسلطات العسكرية البريطانية وكادت أن تؤدى بهذه السلطات الى ما يشبه الجنون أو العربدة الانسانية ضد المواطنين المصريين .

وباختصار ... فان المشاركة الجماعية للعمال فى أحداث مارس كانت اضافة هامة الى العمل الثورى والجماهيرى . كما أنها أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن الطبقة العاملة ــ والفلاحين طبعا ــ كانوا فى مقدمة القوى الثورية ، وأنها لم تتخلف عن ممارسة دورها الثورى ولم تتخل عن أداء واجبها الوطنى رغم أنه لم يكن لها نصيب يذكر فى قيادة الثورة . لقد قدمت الطبقة العاملة المصرية ــ والفلاحون طبعا ــ أعلى التضحيات خلال أحداث مارس . ولا نقصد بذلك ما فقدته من أيام العمل والأجور طوال أيام التوقف ، فليس ذلك مما يدخل فى حساب الثورات أو يشغل بال الثوريين ، وانما نقصد من فقدتهم الطبقة العاملة من أبنائها ضمن قائمة الشهداء .

لقد تضاربت المصادر حول قائمة شهداء الثورة . فقيادة الوفد لم تتابع الأمر . والبيانات التى أصدرتها المصادر البريطانية كانت ترمى الى التقليل من عدد الضحايا تهوينا لشأن الثورة . ففى تصريح لوكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٥ مايو ١٩١٩ قال ان عدد « القتلى المصريين بلغ حتى هذا التاريخ ألفا ، وانخفض العدد فى تقرير اللنبى الذى بعث به الى حكومته فى ٢٤ يوليه ١٩١٩ الى ٨٠٠ قتيل بينما قدرت المصادر المصرية غير الرسمية عدد الضحايا بثلاثة آلاف قتيل(١) » .

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ٢٣٣ .

واذا كان من العسير ـ ازاء هذا القصور البين فى احصاءات الشهداء أن نتعرف على عدد شهداء العمال ضمن ضحايا الثورة ، فاننا نؤكد ـ مستندين الى كثير من الشـواهد ـ أن الغالبية العظمى من الشـهداء كانت تنتمى الى الطبقـة العـاملة والفلاحين . ويظهر ذلك بجلاء من خلال استعراض أسماء ومهن ضحايا المظاهرات والاضرابات البارزة فى عدد من المدن والقرى . كما تؤكد هذه الحقيقة أيضا ما نشر عن المحاكمات العسكرية التى جرت أثناء الثورة . فقد كانت قوائم المتهمين تضم غالبية من أبناء الطبقـة العاملة والصنـاع الحرفيين فى المدن . يضاف الى ذلك ان قائمة المعتقلين ـ وهى فى الأغلب قائمة من المثقفين النشيطين ـ كانت تضم عددا من العناصر التى عرف عنها اتصالها بالحركة النقابية مثل محمد أبو شادى بك محامى نقابة الترام فى القاهرة والاسـكندرية والأمير العطار ومحمـد عوض جبريل من رجال الصنائع اليدوية وعبد الحميد حمدى رئيس تحرير مجلة السفور .

* * *

ان الانفجار الثورى الذى كان طابع أحداث مارس ، واتساع رقعته باطراد ليشمل كل مدينة وقرية فى البلاد ، كان مفاجأة لقيادة الوفد وللسلطة العسكرية البريطانية على السوء . بل أنه كان مفاجأة مذهلة للمراقبين الأجانب ، وللصحافة العالمية التى عاشت سنوات تحت وهم الأسطورة الكرومرية التى طالما روجت أن الشعب المصرى هو شعب من الفلاحين المستكينين للقدر والمسلمين بالوجود البريطانى والحماية .

ويتفق المؤرخون الذين عنوا بدراسة ثورة ١٩١٩ على وقوع المفاجأة . فالدكتور رفاعى(١) يقول فى هذا الصدد « لقد كان الاعتقاد ان وقوع حوادث الثورة الأولى فى القـاهرة أمر مقصور عليها ولكن ما لبثت أن انتشرت الى الأقاليم انتشار النـار فى الهشيم ، مع زيادة انبعاث الثورة وتطورها فى القاهرة ، فأخذ الاعتقاد يسرى بأن فى مصر ثورة عامة ولم يكن ثمة من يعتقد أن تثور مصر فى تلك الظروف بمثل ذلك الاتساع والسرعة والقوة » .

ويقول الرافعى (٢) « لم أكن وحدى فى هذا الشعور بل ان « فريد » رحمه الله حين بلغته وهو فى منفاه أنباء الثورة عدها من **الحوادث المفاجئة** وقال عنها فى مذكراته : ان من الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وابريل من هذه السنة وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ... ان هذه الحركة لم تكن فى الحسبان وان ما أظهـره المصريون من التضامن والاتفـاق ما كان أحـد ليحلم به » .

والقضية ـ فى واقع الأمر ليست قضية مفاجأة أحداث مارس للسلطة العسكرية البريطانية أو لقيادة الوفد ، بل القضية هى مدى رد الفعـل الذى أحدثته المفاجأة

---

(١) دكتور عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ : ص ١٣٢ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ٢٣٩ .

والموقف الذى اتخذته السلطة العسكرية البريطانية وقيادة الوفد ازاء الانفجار الثورى .

أما موقف السلطة البريطانية فأمره غير خاف على أحد . فقد قابلت الانفجار الثورى بالقوة الغاشمة ، وبقدر من الشراسة بلغ أقصى مداه . ولم تتردد هذه السلطة عن استخدام أبشع الوسائل وأقساها ضد المواطنين مثل القتل الجماعى واحراق القرى والجلد والاهانة والاعتداء على الأعراض . وسجل هذه السلطة الغاشمة من القتل والتنكيل الوحشي فى بعض الحوادث يفوق كل تصور . ويكفى أن يراجع المرء قصة العدوان على قرية العزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك وميت القرشى وغيرها من قصص الاسراف الوحشى فى القمع ، حتى يقدر الى أى مدى يمكن ان تنحدر أجهزة القهر الاستعمارى ضد الشعوب الثائرة .

أما موقف قيادة الوفد من الانفجار الثورى فقد كان أكثر تعقيدا .

فالوفد كان يؤمن — منذ البداية — بجدوى الأسلوب السلمى ويعلق أملا كبيرا على نجاحه . ولهذا فقد بدأ الانفجار الثورى فى مارس متناقضا تماما مع هذا الأسلوب . واذا كان قد وجد بين قيادة الوفد من يظهر قبولا — ولو محدودا — لحركة جماهير مارس واندفاعها ، فان الأكثرية كانت مشفقة تماما من انتشار الثورة وعواقبها ، ولم تكن تفوت فرصة الا وتعبر عن مخاوفها من حركة الجماهير . ففى مواجهة المد الثورى المتزايد ، أصدرت قيادة الوفد بيانا يوم ٢٤ مارس حذرت فيه المواطنين بأن الاعتداء على الأنفس أو الأملاك محرم فى الشرائع الالهية والقوانين الوضعية ، ونوهت فيه بأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد . كما دعت الشعب المصرى أن يجتنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القانون . وراحت تناشد أعيان البلاد وأرباب النفوذ أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا الى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر البلاد .

* * *

ولكن على الرغم من هذا الموقف السلمى الذى التزمت به قيادة الوفد فان الأسلوب الثورى الذى كان قرين حركة الطبقة العاملة (والفلاحين والطلبة طبعا) هو الأسلوب الذى ساد أحداث مارس . وهو الأسلوب الذى قوبل بالعنف والتنكيل من جانب السلطة البريطانية ، كما قوبل بالنفور والضيق من جانب الأكثرية الساحقة فى قيادة الوفد . ولهذا كان من الطبيعى أن يتعرض هذا الأسلوب الثورى للتصفية عند أول فرصة تحين لذلك .

وقد ظهر الاتجاه الى تصفيته فعلا فى نهاية شهر مارس الدامى ، على اثر وصول اللورد اللنبى — المندوب السامى البريطانى الجديد — الى القاهرة (وصل يوم ٢٥ مارس) فقد أعلن فور وصوله عن تصميمه على أن يضع حدا ونهاية للاضطرابات فى البلاد « وانه سيعمل تحريات دقيقة فى جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على

الشكاوى ، وانه سيزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالتها » . ثم اجتمع بعدد من اعضاء الوفد الموجودين فى القاهرة مستطلعا رأيهم عن أسباب الاضطرابات ، وتلقى منهم تقريرا بذلك . كما ادلى السلطان فؤاد بدلوه فى دفع عجلة التهدئة أو التصفية فأصدر فى ٦ ابريل ١٩١٩ منشورا الى الأمة طالب فيه « أبناءه المصريين بما له من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الراحة والسكون وانصراف كل الى عمله » .

وفى اليوم التالى — ٧ أبريل — لعب اللورد اللنبى لعبته الكبرى على طريق تصفية العمل الثورى ، اذ أعلن أن النظام قد عاد الى البلاد بنجاح عظيم وأنه قد تم الافراج عن سعد زغلول ورفاقه وأنه لم يبق حجر على السفر ومبارحة البلاد .

وفعل هذا الاعلان فعل السحر فى الجماهير الذى اعتبرته انتصارا كبيرا للثورة ، وغرقت البلاد فى مظاهرات الفرح والابتهاج ولا غرو « فقد قدرت الأمة بحق أن الافراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى ، لأن السلطة التى اعتقلت سعدا هى ذات السلطة التى اضطرت الى الافراج عنه ، تسكينا للثورة أو ترضية لها أو مهاونة لها(١) » .

ولا شك أن الطبقة العاملة قد شاركت فى هذه الافراج ، واستقر لديها الشعور بأن مشاركتها الجماعية فى الثورة قد حققت نتائجها . فاذا كانت هذه المشاركة قد استهدفت دعم العمل الوطنى اثر اعتقال سعد ورفاقه فان الافراج عن سعد يجعل من المنطقى أن توقف المشاركة الجماعية التى منحت الثورة أكبر عون وأمضى سلاح . وهكذا خرجت الطبقة العاملة من اطار الثورة .

ولكن كان لا يزال أمام الطبقة العاملة هدف لم يتحقق بعد ، هدف الحصول على مطالبها الاقتصادية المتراكمة . وكان عليها أن تواصل نضالها من أجل هذه المطالب وأن تحول طاقاتها المجندة فى العمل الوطنى نحو تحقيق هذه المطالب .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الثانى ص ٥ .

الفصل الثانى
صيف التهدئة

خرجت الطبقة العاملة بعد أحداث مارس الدامية لتواصل نضالها من أجل مطالبها الاقتصادية المتراكمة والمعلقة .

والحقيقة أن الظروف السائدة ــ فى أعقاب الأحداث التى انتهت بالافراج عن سعد ورفاقه ــ كانت مواتية للطبقة العاملة لتحقيق جانب هام من مطالبها ــ فالسلطة البريطانية التى تنبهت لخطورة تحرك الطبقة العاملة وخاصة فى المرافق ، ولمست بصورة عملية قدرتها على التنظيم الجماعى والصمود فى مواجهة اجراءات القمع ، كانت ميالة الى ايجاد تسوية عاجلة للمطالب الاقتصادية للعمال ، كما كانت مقتنعة بأن الوصول الى هذه التسوية من شأنه أن يحقق هدفين لهما أهمية كبيرة من الناحية السياسية : أولهما تأكيد انسحاب ــ أو ابعاد ــ الطبقة العاملة نهائيا عن نشاط الحركة الوطنية التى أخذت تنتقل الى شكل أو آخر من أشكال المفاوضة بعيدا عن العمل الثورى . وثانيهما الرغبة فى اعادة الأمور الى وضعها الطبيعى ولو ظاهريا ، بتصفية الاضرابات المتخلفة عن أحداث مارس ، والتى استمرت قائمة من أجل المطالب الاقتصادية .

ولم يكن موقف الحكومة ــ وخاصة فى ظل الوزارات التى تشكلت فى أعقاب مارس ــ يختلف كثيرا عن موقف السلطة البريطانية . فالى جانب رغبتها أيضا فى التهدئة العامة ، نجدها حريصة على تسجيل موقف أو مواقف تبدو من خلالها وكأنها معنية بالاصلاح الداخلى والحدب على مصالح الطبقات الفقيرة ، وأن لها دورا متزايدا فى تسوية منازعات العمل وانصاف العمال .

ولا نحسب أن الادارات الأجنبية فى المرافق كانت أقل رغبة فى التهدئة ، وان كان حماسها لتسوية المطالب المتراكمة للعمال ظل مشوبا بتحفظات عدة . فهذه الادارات كانت مستعدة لتسوية الكثير من المطالب الملحة بشرط الا يؤدى ذلك الى تورطها فى الاعتراف بحقوق أو مبادىء جديدة فى علاقات العمل مثل حق العمل ثمان ساعات والحق فى مكافأة نهاية الخدمة وحق التنظيم النقابى .

* * *

كانت الظروف ــ اذن ــ مهيأة لتسوية المطالب الاقتصادية للطبقة العاملة ، وكانت الأطراف المعنية مستعدة لذلك بأقل قدر من التحفظات .

وقد لعبت وزارة محمد سعيد باشا التى تشكلت يوم ٢١ مايو ١٩١٩ دورا أساسيا فى تهيئة هذه الظروف من خلال محاولتها الدائبة لخلق جو عام للتهدئة فى

البلاد « وكسر شوكة **الثورة** »(١) وطمس المعالم المادية والادبية المرتبطة بأحداث مارس . ومهدت لكل ذلك بسلسلة من الاجراءات العامة التى بدأتها بالتصريح باحياء ليالى رمضان فى ٢٨ مايو ، ثم الافراج عن المعتقلين فى اليوم التالى ، والغاء الرقابة على الصحف فى أول يوليو وايقاف المحاكم العسكرية فى ١٥ يوليو .

وعلى الرغم من أن الكثيرين لم يخدعوا بهذه الاجـراءات ، وكانوا على بينة من حقيقـة الغرض الذى كانت تستهدفه ، فانها قد ساهمت ــ بشكل ما ــ فى تمكين الطبقة العاملة من التحرك بفاعلية أكثر نحو تحقيق مطالبها الاقتصادية المتراكمة . فالافراج عن المعتقلين مثلا ــ الى جانب مغزاه العام ــ قد أدى الى اطلاق سراح عدد من العناصر الثورية ذات العلاقة بالطبقة العاملة مثل محمد أبو شادى بك ، محامى عمال الترام ، الذى كان معتقلا فى رفح ، ومحمـد عوض جبريل سكرتير نقـابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية ، والأمير العطـار ــ الصحفى الثائر الذى دعا عام ١٩٠٩ الى تأليف حزب للعمال والذى طالما شارك بالرأى والقيادة فى اضرابات عمـال السجاير بالاسكندرية ، وساهم فى انشاء « مدارس الشعب » لتعليم العمال ، وعبد الحميد حمدى ، رئيس تحرير السفور الذى طالما كتب عن العمال والاشتراكية . وجميعهم كانوا معتقلين فى جزيرة مالطة .

ولا شك أيضا أن الغـاء الرقابة على الصحف ــ حتى فى الحـدود الضيقة التى رسمتها لها وزارة محمد سعيد ــ كان اجراء له قيمته بالنسبة لحركة الطبقة العاملة التى تعتمد فى نجاحها ــ ضمن عوامل كثيرة ــ على تعاطف الرأى العام وتأييده .

* * *

ويمكن متابعة المحاولات المبكرة للتهدئة على المسرح العمـالى الى شـهر مارس ١٩١٩ ، والأحداث لا تزال مستعرة فى البلاد . فهناك ما يؤكد أن **شركة ترام القاهرة** قد عرضت على عمالها المضربين تسوية جانب من مطالبهم التى كانوا قد قدموها فى ديسمبر ١٩١٨ ثم جددوها فى ١١ مارس ١٩١٩ بمناسبة اعلانهم الاضراب تضامنا مع الثورة . وقد تم تقديم هذا العرض فى الأسبوع الأخير من مارس **« بناء على الاتفاق المبرم بين السلطة العسكرية والشركة »**(٢) . ولكن العمال رفضوا العرض وأصدرت الشركة « اعلانا » بذلك فى ٢٦ مارس ١٩١٩ .

وتجددت الاتصالات فى بداية ابريل ١٩١٩ بين قادة العمال ومدير الشركة دون جدوى . وقرر العمال انتداب المستر بروت المحامى « لعرض ظلامتهم على فخامة نائب الملك (٣) » . وكان آخر عرض تقدمت به الشركة ورفضه العمال يتضمن استعدادها لتحقيق ما يلى :

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى ص ٣٧ .
(٢) الاهرام : ٧ ابريل ١٩١٩ .
(٣) نفس المصدر .

١ ـ تقسيم يوم العمل علىورديتين أو هيأتين بحيث تكون مدة شغل كل هيأة ثمان ساعات وربع ساعة فى المتوسط .
٢ ـ منح قرش صاغ فى اليوم علاوة غلاء .
٣ ـ وضع قلم التحقيق على أساس جديد لتنظيم العقوبات .
٤ ـ تقديم المساعدات الطبية حسب اتفاق ١٩١٩ .
٥ ـ يوم عطلة فى كل أسبوع لمن يكون قد اشتغل ١٢ يوما .
٦ ـ الحرية للعامل بأن يجمع أيام العطلة ويتمتع بها مرة واحدة فى السنة .

وأرجأت الشركة البت فى الطلب الخاص بصرف « الأزياء مجانا » والطلب الخاص بصرف مكافأة نهاية خدمة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة . وقال مدير الشركة أن هذين الطلبين « يتطلبان درسا عميقا وسأعرضها على مجلس ادارة الشركة » فى بروكسل .

وليس أدل على اهتمام السلطة البريطانية والحكومة بتصفية اضراب الترام وتسوية مطالب عماله ، من أن حسين رشدى باشا رئيس الوزراء قبل أن يتدخل بنفسه فى النزاع . ففى ١٥ ابريل ١٩١٩ نجده يعقد اجتماعا لهذا الغرض فى مقر رئاسة مجلس الوزراء بحضور عبد الرحيم صبرى باشا محافظ العاصمة وجناب المسيو دلانكر مدير الشركة **ووفد** عن عمال الترام المضربين . ويتم فى هذا الاجتماع الاتفاق على كافة المطالب باستثناء مطلب مكافأة الخدمة الذى أرجىء الى « ما بعد انقضاء شهرين أو ثلاثة ريثما يراجع جناب مدير الشركة مجلس ادارتها فى ذلك . ولكن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وعد العمال بأن هذه المسألة ستقضى على ما يرضيهم وأن الجواب سيكون مطابقا لأمانيهم(١) » .

وقد حفظت لنا جريدة المقطم (١٥ ابريل ١٩١٩) النص الكامل لما تم عليه الاتفاق فى هذا الاجتماع ، وهو يتضمن اضافات هامة اذا قورن بما كانت الشركة تعرضه من قبل ، فهو ينص على :

١ ـ جعل مدة العمل لكل عامل ٨ ساعات وربع ساعة بالتناوب فى اليوم .
٢ ـ اعطاء عمال الترامواى علاوة عامة دائمة على رواتبهم الأصلية قدرها قرش صاغ فى اليوم ، هذا عدا علاوة الحرب التى تعطى لهم الآن وقدرها قرشان صاغ فى اليوم وجعل هذه العلاوة دائمة أيضا .
٣ ـ يعطى العمال البذلات الرسمية التى يلبسونها فى أثناء العمل مجانا .
٤ ـ يعطى المريض منهم أجرة نصف يوم عن أيام مرضه مع استقطاع واحد فى المائة منها فى الشهر .

(١) المقطم ١٥ ابريل ١٩١٩ .

٥ – يستريح العامل يوما واحدا كل ١٢ يوما ويحق له أن يجمع أيام الاستراحة المذكورة ويتمتع بها مرة واحدة فى آخر العام .

٦ – يؤلف مجلس تحقيق على مبادىء جديدة ليفصل بالعدل بين المفتشين والعمال فى ما يختص بالعقوبات .

٧ – تضاف للعمال فائدة ما يدفعونه من التأمين للشركة بمعدل ٩ فى المائة ابتداء من هذا العام .

٨ – تصرف للعمال العلاوات المتأخرة عن سنى ١٧ ، ١٨ ، ١٩ وهذه العلاوات هى غرش تعريفة يزاد على يومية كل عامل بعد قضائه عاما فى الخدمة .

والمدقق فى هذه الاتفاقية سيلاحظ دون مشقة أن الشركة قد استجابت للمطالب المتراكمة وخاصة المتصلة بالعلاوات المتأخرة منذ الحرب ، ولكنها لم تقبل الاعتراف بحقوق أو مبادىء جديدة . فهى لم تقبل مبدأ الثمان ساعات ، ولا مبدأ الراحة الأسبوعية ولا حق صرف مكافأة نهاية الخدمة . ومن المؤكد أن هذه المطالب كانت شائعة وسط الحركة النقابية منذ سنوات طويلة ، وكانت الشركات حريصة على تلافى التورط فيها مهما كانت الظروف .

ومهما يكن الأمر فقد وافق مندوبو العمال على انهاء الاضراب(1) والعودة الى العمل خلال يومى ١٥ ، ١٦ ابريل ١٩١٩ .

وكان للاتفاق الذى حصل عليه عمال ترام القاهرة أثره العاجل لدى عمال المرافق الأخرى ، وخاصة **عمال ترام هليوبوليس** . وكان عمال هذه المرفق قد شاركوا بنشاط فى أحداث مارس ثم عادوا الى العمل . وقد حفزهم اعلان اتفاق ترام القاهرة على التقدم بمطالب ــ تكاد أن تكون مماثلة ــ مع التهديد بالعودة الى الاضراب اذا رفضتها الشركة . وتتلخص هذه المطالب فى مطلب الثمان ساعات ، واحتساب الأجر الاضافى بواقع ٣٠ مليما لكل ساعة ، وصرف العلاوات المختلفة بواقع خمسة مليمات فى اليوم عن كل سنة خدمة ، وتوزيع البذلات بالمجان ، واقرار مكافأة نهاية الخدمة على أساس مرتب شهر عن كل سنة خدمة ، والاستراحة بأجر بمعدل يومين فى الشهر ، وتوفير العلاج ودفع الأجور أيام المرض ، وتأليف مجلس للنظر فى الشكاوى والتحقيقات يكون له وحده حق الفصل ، والتعويض عن اصابات العمل ، واعفاء العمال من أجور المساكن والمياه .

وفاجأ العمال الشركة باعلان اضرابهم يوم ٢٠ ابريل ١٩١٩ على الرغم من أن الأستاذ احمد لطفى ، مستشار النقابة كان قد بدأ التفاوض مع وكيل الشركة .

ومن الطريف أن سكان هليوبوليس الذين أزعجهم الاضراب وانقطاع المواصلات مع القاهرة قد وقعوا على عريضة الى مدير الشركة « يشكون فيها انقطاع المواصلات

(1) نذكر القارىء بأن هذا الاضراب بدأ فى ١١ مارس ١٩١٩ أى أنه استمر شهرا وأربعة أيام .

... ويسألونه المبادرة الى ازالة هذا الاعتصاب بازالة أسبابه » . (الأهرام ٢٤ ابريل ١٩١٩) .

ولسنا نعرف على وجه الدقة مصير هذا الاضراب ، فقد انقطعت أنباؤه بعد القليل مما نشر عنه فى الصحف . ولكننا لن نلبث أن نسمع عن تجدده بعد شهور فى منتصف أغسطس ، الأمر الذى يحملنا على الاعتقاد بأن الشركة لم تستجب لهذه المطالب .

وأفاد **عمال الغاز والكهرباء** فى القاهرة من الظروف المواتية فى هذه الفترة فتقدموا بقائمة من المطالب فى الأسبوع الأول من شهر ابريل ١٩١٩ ، لعلها لا تختلف كثيراً عن المطالب السائدة فى هذا الوقت والتى عبر عنها عمال الترام أحسن تعبير . فعمال الغاز والكهرباء يطالبون — أيضا — بالثمان ساعات ، وبمكافأة نهاية الخدمة على أساس مرتب شهر عن كل سنة خدمة ، وتثبيت الاعانات المؤقتة التى منحت لهم أثناء الحرب ضمن أجورهم ، وصرف الأجر خلال مدة العلاج أو الاصابة واقرار الراحة بأجر يوما واحدا كل ١٥ يوما .

ولم تشأ ادارة الشركة أن ترفض هذه المطالب مفضلة الدخول فى مفاوضات طويلة وعقيمة مع محامى النقابة الأستاذ قسطندى القصبجى افندى . والمرجح أن الشركة اتخذت أسلوب التسويف لأنها لاحظت التضامن الكامل بين العمال الأجانب والعمال المصريين فى هذه المطالب ولم يكن أمامها فرصة كبيرة لاستخدام جانب منهم ضد الآخر فى حالة اعلان الاضراب .

واتسعت حركة تقديم المطالب العمالية لتشمل قطاعات أخرى من العمال ولتمتد الى مناطق خارج القاهرة . فعلى سبيل المثال ، أعلن **عمال شركة قناة السويس** الاضراب عن العمل يوم ١٣ مايو بعد أن قدموا الى الشركة ثمانية مطالب تتركز الثلاثة الأولى منها حول تعديلات فى أجور عمال الورش والوقادين والبحارة ، ويطالب الرابع بالثمان ساعات وبالأجور الاضافية ، وتثبيت علاوات الحرب وصرف بدل سكن لمن لم تتوفر لهم مساكن من الشركة ، واقرار مبدأ صرف الأجور خلال فترات العلاج والاصابة .

ورفع **عمال شركة الملح والصودا فى كفر الزيات** عريضة بمطالبهم الى مدير الشركة ، وهى كما تقول الأهرام فى ٢٢ مايو ١٩١٩ « لا تخرج عن ما يطلبه العمال عامة وهى زيادة الأجرة بمعدل معين فى المئة وجعل مدة العمل ثمان ساعات فى اليوم ومنح العامل يوم عطلة فى الأسبوع مع صرف مرتب شهر عن كل سنة من سنى الخدمة فى حالة الاستغناء عنه أو عجزه عن العمل ومعالجة من يمرض من العمال . وقد أصبحت هذه المطالب مشتركة بين جميع العمال من كل الطبقات » .

وترددت مطالب أخرى لفئات عديدة من عمال الحكومة فى العديد من المصالح والوزارات مثل مخازن البوليس والمحاكم المختلطة ومصلحة تنظيم القاهرة[1] وعمال

(١) طالب عمال الكنس والرش بالقاهرة (١٣ ابريل ١٩١٩) بتعديلات فى الاجور (٣ ج ٠ م شهريا) وباجازة سنوية (١٥ يوما) والعلاج المجانى ومكافأة نهاية الخدمة (شهر عن كل سنة خدمة) والثمان ساعات وتحسين المعاملة (الاهالى فى ١٩١٩/٤/٢٦) .

الرى فى القنــاطر الخيرية وسعاة مصلحة التلغــرافات الأميرية ، ومصلحة البوستة وغيرهم .

* * *

ان هذه الأنباء المحدودة نسبيا عن حركة الطبقة العاملة فى أعقاب أحداث مارس الدامية ، وبالذات **خلال شهرى ابريل ومايو ١٩١٩** ، تؤكد حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

أولا — ان حركة الطبقة العاملة كما عبرت عن نفسها من خلال عمال المرافق فى القاهرة وبعض القطاعات العمــالية الأخــرى ، كانت موحدة فى أهدافها حول مطلب الثمان ساعات ، ومكافأة نهاية الخدمة ، والاجازات المدفوعة بكافة أنواعها .

وان المرء ليعجب حقا كيف تحقق هذا التوحد والاتفاق حول هذه المطالب فى هذه الفترة المبكرة من حركة العمال . ولكن لعل بحوث المستقبل أن تكشف لنا عن العوامل أو القوة المحركة وراء هذا التيار المتقدم .

ثانيا — على الرغم من أن الظروف كانت مهيأة لتسوية المطالب العمــالية ، فان القليل من هذه المطالب قد لقى القبول ، فباستثناء حالة عمــال ترام القــاهرة التى انتهت باتفاق حقيقى ، فان جميع الحالات الأخرى لم تنته الى نتيجة مثمرة .

ولعل ذلك أن يؤكد شكوكنا فى سياسة التهدئة التى انتهجتها السلطة العسكرية البريطانية والحكومة فى هذه الفترة . فقد كانت هذه السياسة تنشد جر العمال خارج بؤرة العمل الثورى واغراقهم فى الأمانى دون تحقيق مطالبهم الملحة .

حركة أغسطس

ولم يكن من المتصور أن يسلم العمال بهذه النتيجة المخيبة لآمالهم . واذا كان شهر يونيو ويوليو قد مرا بهدوء ، فان رد الفعل الشديد للموقف لم يلبث أن ظهرت بوادره فى شهر أسطس . ولم يقتصر رد الفعل على العمال الذين تقدموا بطلباتهم فى أعقاب أحداث مارس ، بل اتسعت دائرته لتشمل قطاعات جديدة وخاصة بين عمال الاسكندرية والأقاليم . وقد يكفى لادراك مدى اتساع هذه الحركة أن نعرف أنها قد شملت — خلال النصف الأول من أغسطس ١٩١٩ — عمال عنابر السكك الحديدية وترام هليوبوليس وترام القاهرة وعمال المخابز وعمال لف السجاير فى القاهرة ، كما شملت فى الاسكندرية عمــال الشحن والتفريغ بالجمــرك وعمال شركة المخــازن العمومية وعمال ورشة كهرباء القبارى وعمــال مصنع كانيديدا لبناء السفن وعمال المقــاهى والمخــابز الافرنجية . كمــا امتدت فى الأقاليم الى عمــال مصنع السكر فى الحوامدية وعمال الرى بالقناطر الخيرية .

واذا تابعنا هذه الحركات حسب تسلسلها الزمنى **فى القاهرة** ، نلاحظ أن **عمال المخــابز الافرنجية** كانوا أول من تحركوا . ففى ٥ أغسطس تقــدموا الى ولاة الأمور بمطالب عديدة تقرر — على الفور — اجابتها منعا لتوقفهم عن العمل .

وفى ١٣ اغسطس **جدد عمال ترام هليوبوليس** حركتهم باعلان الاضراب من أجل مطالبهم التى طال التسويف حولها بقدر ما امتدت المفاوضات بشأنها بين الأستاذ احمد لطفي بك — مستشار نقابة العمال — وبين ادارة الشركة . ولكن يبدو ان هذا الاضراب لم يدم أكثر من يوم واحد عاد بعده العمال الى العمل « مراعاة للجمهور » . وأصدرت نقابة العمال بيانا الى الصحف (الأهرام ١٤ أغسطس ١٩١٩) يقول :

« لما قررنا الاضراب عن العمل حتى تجاب مطالبنا استثنينا عمال فرعى النور والمياه حفظا لراحة الجمهور ، ولكن الشركة منعتهم عن العمل مستعينة بالقوة العسكرية . وحاولت ادارة الحركة على يد مهندسيها فلم تفلح ، فعادت تدعو العمال الى العمل فلبوا الطلب مراعاة للجمهور ليس الا » .

وامتدت الحركة الى **عمال عنابر السكك الحديدية** فى منتصف أغسطس . فقد نشرت الأهرام (١٦ أغسطس ١٩١٩) تحت عنوان « حركة المستخدمين والعمال » ان عمال الورش والعنابر بالسكة الحديد أضربوا عن العمل حتى تجاب مطالبهم التى تتلخص فى زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل .

وعلى الرغم من أن **عمال ترام القاهرة** كانوا قد حققوا جانبا كبيرا من مطالبهم فى اتفاقية ابريل ١٩١٩ ، فان مطلب مكافأة نهاية الخدمة كان لا يزال معلقا انتظارا لرد ادارة الشركة فى بروكسل ، وهو الرد الذى تأخر كثيرا عن موعده . يضاف الى ذلك أن الشركة لم تقدم من جانبها ما يؤكد حسن نيتها فى تنفيذ الاتفاقية ، وكانت تتصرف دائما وكأنها لا تعترف بوجود النقابة .

لهذا تركزت حركة عمال الترام — فى أغسطس ١٩١٩ — على مطلبين أساسيين : مكافأة نهاية الخدمة والاعتراف الكامل بالوجود النقابى داخل الشركة .

والتمست النقابة طريقا — يبدو غريبا بعض الشىء — من أجل تأكيد اعتراف الشركة بوجودها . فقد عقدت جمعيتها العمومية لمناقشة المشكلة ، وأسفرت المناقشة عن اضافة بعض المواد على قانون النقابة تتضمن اعتراف الشركة بالنقابة والتزامها بما يترتب على ذلك الاعتراف من واجبات أخرى . وقد يكون من المهم ايراد هذه المواد بنصها كما يلى :

أولا — تعترف الشركة بالنقابة وتعدها قائمة مقام العمال فى جميع علاقاتهم بها .

ثانيا — تتعهد الشركة بأن تدفع للنقابة الأجور(١) المستحقة لاعضاء النقابة عليها — وقد اختارت النقابة بنك روما لقبض هذه الأجور .

ثالثا — تقدم النقابة للشركة الضمانات المالية التى تطلب من أعضاء النقابة وترد

(١) نعتقد أن هذه المادة تستهدف خصم اشتراكات النقابة بمعرفة الشركة وايداعها فى الحساب الخاص بذلك فى بنك روما الذى اختارته النقابة .

الشركة الى النقابة الضمانات المقدمة اليها من أعضائها (١) .

وطلبت النقابة أيضا « أن يكون الاعتراف من مدير شركة الترام بالنقابة مشفوعا بتوكيل يعطيه الحق فى النيابة عن الشركة تمهيدا لتسجيل هذا الاعتراف أمام المحاكم المختلطة » (الأهرام فى ٢١ أغسطس ١٩١٩) .

وفى مواجهة هذه المطالب الجديدة عرض مدير الشركة منحه مهلة لمراجعة بروكسل قبل الرد بالقبول أو الرفض ووافقت النقابة على ذلك بارجاء الاضراب الذى كانت تهدد باعلانه .

وامتدت حركة أغسطس الى مدينة الاسكندرية فأضرب **عمال الشحن والتفريغ بالميناء** يوم الاثنين ٤ أغسطس مطالبين بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل **الى سبع ساعات** وجعل أجرة العامل ٤٠ قرشا بدلا من ٢٠ قرشا وأجرة رئيس العمال خمسين قرشا بدلا من خمسة وعشرين قرشا . وقد عاد العمال الى العمل يوم ٦ أغسطس بعد أن **نالوا مطالبهم** (الأهرام ٦ أغسطس والمقطم ٧ أغسطس) أ.

وحرك هذا النجاح قطاعات أخرى من العمال المشتغلين فى الميناء مثل **عمال شركة المخازن العمومية** (البوندند ستورز) الذين أعلنوا الاضراب يوم ١٣ أغسطس لأن الشركة « زادت رواتب الكتبة والعمال الدائمين ولم تنظر فى حالة عمال اليومية » (الأهرام ١٤ أغسطس) « وقد طافوا بالمدينة طالبين من ولاة الأمر انصافهم والتداخل فيما بينهم وبين رؤسائهم » كما توجهوا الى مقر المحافظة ودور الصحف .

وشهدت الاسكندرية أيضا « اعتصاب خدمة مشارب القهوات » مطالبين بزيادة أجر الخادم الأوروبى الى ستة جنيهات شهريا والوطنى الى أربعة جنيها ونصف . وقد طافوا على أصحاب القهوات ، فمن قبل ذلك تركوه وانصرفوا وأخلوا سبيل عماله . وقد **قبل كلهم** ما عدا قهوة النيل والقهوة العثمانية ولذلك هجموا عليها وأخرجوا منها العمال بالقوة وانصرفوا دون أن يحدث ما يكدر صفو السلام » . (الأهرام ١٤ أغسطس ١٩١٩) .

ووجدت حركة أغسطس صدى فى **مصانع السكر والتكرير بالأقاليم** ففى يوم واحد (**١٢ أغسطس**) أضرب خمسمائة عامل فى مصنع أبى قرقاص مطالبين بتحسين **أجورهم** ، وفى مصنع كوتسكا للسبرتو حيث ظل العمال مضربين عدة أيام الى أن **أجيبت مطالبهم** (الأهرام ١٣ أغسطس) . كما أضرب فى نفس اليوم عمال مصنع **تكرير السكر بالحوامدية مطالبين بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وبعد مفاوضات بين العمال والشركة تقرر العودة الى العمل واعطاء الشركة مهلة ١٥ يوما** للرد على هذه المطالب .

---

(١) كانت الشركة تحصل مبالغ من العمال الجدد عند التعيين كتأمين لبعض المعدات التى تصرفها لهم مثل المفاتيح المستخدمة فى قيادة الترام والمحفظة الجلدية التى يجمع فيها المتحصلات . وتحاول النقابة هنا أن تستولى على هذه المبالغ على أن تكون هى الضامنة للعمال لدى الشركة .

ولكن رغم اتساع حركة « اغسطس » فقد تخلف عنها موظفو عمال الحكومة ولعل ذلك يكون مرجعه الى أن ظروف العمل وشروطه فى الحكومة ومصالحها كانت أكثر استقرارا منها فى القطاع الخاص . وكان موظفو وعمال الحكومة أقل اقداما على النضال وأقل ثورية من الطبقة العاملة فى المرافق التى تديرها شركات الاحتكار الأجنبية . وقد أفاد موظفو الحكومة من ظروف الحرب بما نالوه من علاوات استثنائية وزيادات فى الأجور . وفى ثورة ١٩١٩ اكتفى الموظفون(١) بمراقبة أحداث مارس حتى أثنى عليهم اللورد كيرزون(٢) فى مجلس اللوردات وأشاد بحسن سلوكهم واعتبرهم ضمن عقلاء الأمة الذين لم يشتركوا فى الثورة . وقد حاولوا أن ينفوا عن أنفسهم هذه الوصمة فنظموا اضرابا رمزيا فى ابريل ١٩١٩ .

ومع بدء سياسة التهدئة التى انتهجتها وزارة محمد سعيد باشا ، ركزت الوزارة اهتمامها على الموظفين بدعوى أنها معنية بتحسين أحوالهم . وفعلا قرر مجلس الوزراء فى ٢٦ يونيو ١٩١٩ مبلغ ثمانمائة الف جنيه لمنحهم العلاوات فى شكل استبقاء اعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين فى المائة ، فضلا عن تحسين الدرجات والاغداق بالرتب والنياشين . ويؤكد الرافعى (٣) أن هذه العلاوات « كان لها أثرها فى ابعاد الموظفين عن الحركة الوطنية وتراخى صلاتهم بها ، بل التنكر لها أحيانا والتفاتهم الى مصالحهم الشخصية » .

ولكن لم يكن الموظفون « المتمتعون بلائحة المستخدمين وقانون المعاشات » هم مجموع العاملين فى الحكومة ومصالحها . فقد كان هناك بجانبهم قطاع كبير من الموظفين المؤقتين وعمال اليومية الدائمين وغير الدائمين والظهورات . وهؤلاء لم تكن ظروف عملهم ومستويات أجورهم بأحسن من عمال القطاع الخاص ، ان لم تكن أقل منها بكثير . لقد كان هؤلاء يمثلون العدد الأكبر من المشتغلين فى المصالح الحكومية غير المكتبية مثل المطبعة الأميرية والموانى والفنارات وعنابر السكك الحديدية ومصلحة التنظيم ومصلحة الرى وما يماثلها من المصالح . وقد شاركوا بقدر ملموس فى جميع الحركات العمالية قبل الحرب ، كما شاركوا فى أحداث مارس دون حذر أو تردد ، وكان لهم دور فعال فى « حركة اغسطس » .

ولم يكن من المعقول أن تغدق وزارة التهدئة على الموظفين وتنسى هذا القطاع الكبير والقادر على اثارة المتاعب . ولهذا عجل مجلس الوزراء باصدار قراره المشهور **« بشأن شروط استخدام عمال اليومية »** (نشرته المقطم فى ١٥ أغسطس ١٩١٩) الذى أقر لهم بعض الحقوق الأساسية مثل حق الأجازة بأجر (١٥ يوما) والأجازة

---

(١) يذكر الرافعى فى كتابه ثورة ١٩١٩ الجزء الاول (ص ٢٥٤) أن بعض صغار الموظفين فكروا فى الاضراب مشاركة للامة فى حركتها العامة ولكنهم أخفقوا فى مسعاهم اذ عارضت جمهرة الموظفين وخاصة كبارهم ، فى الاضراب ، خشية عواقبه .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الاول صفحة ٢٥٢ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى صفحة ٤٢ .

المرضية (٧٥ يوما) وأجازات الأعياد (٦ أيام) ــ وحق مكافأة نهاية الخدمة (بواقع أجر ١٥ يوما عن كل سنة خدمة) ــ وحق العلاج بأجر فى حالة الاصابة أثناء العمل ــ وحق الورثة فى الحصول على أجر ١٥ يوما كمصاريف دفن .... الخ .

ولا شك أن هذا القرار قد أدى الى قدر من الاستقرار فى علاقات العمل بالمصالح الحكومية لفترة طويلة .

* * *

لجنة التوفيق :

يتضح من هذا العرض لأحداث اغسطس ١٩١٩ أننا نقف ــ بالتأكيد ــ أمام حركة عريضة للطبقة العاملة جاءت كرد فعل قوى وحاسم على سياسة التهدئة ومحاولات التسويف من جانب الادارة . لقد انكشفت تماما مآرب التهدئة وتحركت الطبقة العاملة لتنفيذ مطالبها الاقتصادية معتمدة على قوتها الذاتيــة وأسلحتهــا التقليدية .

ولكن تفاقم المنازعات العمالية لم يكن مما يمكن السكوت عليه من جانب وزارة محمد سعيد باشا ، وهى الوزارة التى كرست وجودها لمهمة اعادة الأمور الى مجراها الطبيعى واستتباب الأمر فى البلاد . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى كيف يمكن لوزارة تدعى على لسان رئيسها أنها « وزارة ادارية » أن تسمح بكل هذا التــدهور فى علاقات العمل دون أن يكون لها رأى فيه ؟ أو كيف يمكن أن تتغافل عن هـــذه الاضرابات وتتركها تغذى موجة الاستياء التى كانت تحيط بالوزارة من كل جانب .

أما الصحافة ــ وخاصة ما عرف عنها الارتباط الوثيق بدار المندوب الســامى البريطانى مثل المقطم والأهرام ــ فقد أخذت تروج لفكرة انشاء « لجنة تحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال (الأهرام ١٥ أغسطس ١٩١٩) أو مجلس تحكيم يتولى الفصل فى منازعات العمل (المقطم ١٨ اغسطس) » .

وفى مواجهة الموقف ، تقدم محمد سعيد باشا فى ١٧ أغسطس ١٩١٩ بمذكرة الى مجلس الوزراء يقترح فيها انشاء لجنة خاصة يطلق عليها اسم **لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال** . وتضمنت المذكرة عددا من المبررات التى تحتم انشاء هذه اللجنة . فقد كثر وقوع الخلاف بين أصحاب الأعمال وبين العمال « منــذ زمان قليل » حول الأجور ومدة العمل وشروطه . وليس يصح للحكومة أن تكون « عديمة المبالاة بهذه الخلافات المتعددة التى تمس حياة البلاد الاقتصادية والنظام العام » .

وأشارت المذكرة الى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تنجم عن منازعات العمل متعددة الأطراف . فمن ناحية ، يجب حماية مصلحة العامل ، ومن ناحية أخرى يجب النظر أيضا الى مصلحة أصحاب الأعمال « اجتنابا لأى اضطراب فى الحالة الاقتصادية فى البلاد وهو اضطراب يتناول ضرره العامل قبل سواه » .

وفى ١٨ اغسطس اصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة التوفيق « بما أن الحال تدعو الى ايجاد هيئة خاصة لتبحث بروح التوفيق والمصالحة فى كل خلاف » بين العمال وأصحاب الأعمال .

وحدد القرار اختصاصات اللجنة على الوجه التالى (المادة ٢) .

(أ) قبول وفحص أى طلب **يكون الفرض** منه تداخل الحكومة فى المسائل التى قد تحدث بين أصحاب الأعمال وبين مستخدميهم فيما يختص بالأجور وغير ذلك من الشروط الخاصة بالعمل ، وكذلك درس كل مسألة من هذا القبيل **تحيلها عليها** رياسة مجلس الوزراء .

(ب) اختيار بعض أعضاء اللجنة أو غيرهم لرياسة الاجتماعات التى يكون الغرض منها التوفيق بين أصحاب الأعمال وبين العمال واستلام وفحص التقارير التى تقدم اليها من أولئك الرؤساء .

(جـ) وضع اقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق يكون الغرض منها ازالة أسباب **الخلاف المعروض عليها** والتصديق على الاتفاقات التى تحصل بين الفريقين المتنازعين .

(د) الاشتراك فى ايجاد هيئات تمثل طائفة أصحاب الأعمال أو طائفة العمال .

(هـ) فحص ما قد **يرفع اليها من الشكاوى** فيما يختص بتنفيذ التفاقات الصناعية .

(و) **اجراء أى تحقيق** ، ترى فيه فائدة ، عن المسائل الداخلية فى اختصاصاتها .

ولكن القرار اعتبر اللجنة « **غير مختصـــة بالنظر فى المســائل المتعلقة بموظفى الحكومة ومستخدميها** » .

ومن الجلى أن مذكرة رئيس الوزراء وقرار تشكيل اللجنة يحملان الكثير من بصمات مذهب الحرية Laisser Faire ، ويؤكد أسطورة « حياد » الحكومة بين أصحاب الأعمال وبين العمال ، وأن تدخلها فى العلاقات بينهما « يحمى » مصلحة العامل كما « يحمى » مصلحة صاحب العمل .

والقرار يحرم اللجنة من حق المبادأة فى مواجهة المنازعات ويقيد حركتها ازاءها . فاللجنة تمارس نشاطها ــ فقط ــ اذا **تلقت طلبا** بذلك أو **أحيلت** اليها من رياسة مجلس الوزراء ، أو **رفعت** اليها شكاوى .

ويلفت نظرنا ــ حقا ــ ما ورد فى الفقرة (د) من القرار والتى تمنح اللجنة حق الاشتراك فى ايجاد هيئات تمثل طائفة أصحاب الأعمال أو طائفة العمال . فعلى الرغم من غموض هذه الفقرة ، فانها توحى بمفهومين لهما مغزى خطير : أولهما أن القرار ينتظر من اللجنة أن تساهم فى ايجاد تنظيم للعمال وآخر لأصحاب الأعمال يكون قادرا على تمثيلهم والتعبير عن آرائهم عند نظر المنازعات . وثانيهما أن القرار يحاول أن يتلافى المنظمات النقابية القائمة والممثلة العمال ، ليقيم هيئة أو هيئات

أخرى بديلة . وربما يؤكد هذا المفهوم أن القرار يغفل تماما كل ذكر أو اشارة الى الوجود النقابى فى هذه الفترة .

واذا انتقلنا الى النظر فى عضوية اللجنة ، سنلاحظ أنه جاء معبرا عن القوى ذات السيطرة على الحكم . فاللجنة قد تشكلت من خمسة أعضاء بما فيهم رئيسها وهم :

الدكتور السكندر جرانفيل — رئيسا .
صادق يونس بك .
المستر ويليام هورنبلور .
رفله تادروس بك .
أحمد عمر بك .

وأسندت الرئاسة الى الدكتور جرانفيل الذى كان — فيما يبدو — من الشخصيات البريطانية البارزة التى تشغل عدة مناصب هامة . فهو — فى نفس الوقت — رئيس مجلس الصحة والمحاجر البحرية ووكيل القومسيون البلدى ورئيس لجنة الترام بالاسكندرية ، ورئيس جمعية الصليب الأحمر البريطانية .

وكان رفله تاوضروس بك مديرا للأموال المقررة وعضوا فى لجنة التعويضات عن حوادث الثورة التى شكلت فى ١٨ اكتوبر ١٩١٩ .

أما محمد صادق يونس بك فكان رئيسا لنيابة الاسكندرية عند اختياره ، والأغلب أنه ظل يمارس عمله هذا الى جانب عمله فى اللجنة .

ولسنا نعرف الكثير عن المستر ويليام هورنبلور ، ولكن من المؤكد انه كان من الشخصيات البريطانية البارزة . وقد تم اختياره لعضوية اللجنة فى غيابه اذ كان يقضى اجازته فى بلاده . والواقع أنه لم يمارس مهمته الجديدة اذ قرر البقاء فى بريطانيا وقدم استقالته من العمل فى مصر .

ومهما يكن الرأى فى الاتجاهات التى كانت طابع القرار وطابع اللجنة ، فان خروج مثل هذه اللجنة الى حيز الوجود يعتبر فى تقديرنا خطوة متقدمة على طريق تنظيم العلاقات الصناعية . فهو يسحب منازعات العمل — والفصل فيها — من دائرة اختصاص الأمن ليودعها ضمن اختصاصات لجنة شبه مستقلة ، مكلفة برفع تقاريرها الى رياسة مجلس الوزراء (١) . ولا شك أيضا فى أن وجود لجنة مختصة بنظر المنازعات فى كافة المناطق والصناعات من شأنه أن يمهد السبيل الى وضع قواعد موحدة لتسوية المنازعات ، والى الغاء التفاوت الجسيم بين شروط العمل وظروفه من صناعة الى أخرى ومن منطقة الى منطقة أخرى . وهذا يعد — بالتأكيد — مكسبا للطبقة العاملة لا يمكن اغفاله .

---

(١) تنص المادة (٣) من القرار على أن « تضع اللجنة نفسها الاجراءات الخاصة بالاجراءات التى تسير عليها ، وتقدم تقاريرها الى رياسة مجلس الوزراء ، ولها أن تخابر أية مصلحة من مصالح الحكومة رأسا » .

لقد كانت تنتظر اللجنة ــ منذ اليوم الأول من تشكيلها ــ أعمال ومنازعات عديدة مما خلفتها « حركة أغسطس » ومما ستحركه الامال التى خلقتها اللجنة لدى العمال ونقاباتهم . ويضاعف من هذه المهام أن رياسة مجلس الوزراء ومحافظة القاهرة والاسكندرية ومديرى المديريات وجدوا فى اللجنة الهيئة التى يمكن أن يدفعوا اليهـا بما تراكم لديهم من شكاوى عمالية ويحيلوا اليها الأطراف المتنازعة .

ويشير التقرير الأول الذى أصدرته اللجنة(١) الى هذه الحقيقة فيقول :

« كانت الأعمال من كل نوع ومهنة ترسل الى اللجنة لدرسها سواء من مجلس الوزراء أو من محافظتى القـاهرة والاسكندرية أو المديرين . كما أن اللجنـة كانت المقصد الوحيد للتجار والعمال وهيئات العمال » .

وزاد من حمولة اعمال اللجنة أن الأيام الباقية من شهر أغسطس ثم شهرى سبتمبر واكتوبر كانت مليئة بالمنازعات والاضرابات وخاصة فى مرفق النقـل وفى صناعة السفن والمكابس والبنوك .

فقد بدأ شهر سبتمبر باضراب الحوذية والكناسين التابعين لبلدية الاسكندرية . (لا نستبعد أن وقوع هذا الاضراب بالذات كان مصدر أحراج للدكتور جرانفيل ، رئيس اللجنة ، باعتباره وكيل القومسيون البلدى) . وتضمنت العريضة التى قدمها العمال يوم ٣ سبتمبر عددا من المطالب من أهمها مطلب الاعتراف بنقاباتهم ، وخفض ساعات العمل ، ومنحهم يوما للراحة الأسبوعية وأجازة سنوية (٣٠ يوما) بأجر ، وتحديد الأجر اليومى لحوذى العربة الفرد من ١٨ ــ ٣٠ قرشا ولحوذى العربة الزوج من ٢٠ ــ ٣٥ قرشا كما طالبوا بأن تكون سلطة الفصل من حق « سيادة » رئيس القومسيون البلدى فقط وبعد مراجعة النقابة .

واعلن العمال عزمهم على الاضراب ابتداء من اليوم التالى لتقديم العريضـة . وتضامن معهم « عمال الورشة » بقسم النظافة الذين قدموا مطالب مماثلة وأعلنوا عزمهم على الاضراب بعد مهلة عشرة أيام .

ومن الغريب أن « البلدية » التى اختير وكيل مجلسها رئيسـا للجنة التوفيق اتخذت موقفا متشددا ازاء الاضراب فأصدرت انذارا الى العمال بالعودة الى عملهم فى مدى ٤٨ ساعة والا اعتبروا مستقيلين من العمل ، كما قررت خصم أيام الاضراب منهم . وقالت الأهرام (١٢ سبتمبر ١٩١٩) أنها علمت « مع السرور أنه على أثر هذا القرار (الانذار) قد عاد الشغالة هذا الصباح الى أشغالهم » أى أن الاضراب قـد استمر نحو أسبوع .

وفى الاسكندرية أيضا هدد **عمال شركة المكابس التجارية** باعلان الاضراب تدعيما لمطالبهم فى زيادة الأجور وخفض ساعات العمل .

---

(١) يغطى هذا التقرير شهر سبتمبر واكتوبر ونوفمبر ١٩١٩ .

وفى القاهرة كانت هناك **مشكلة عمال شركة ترام (القاهرة)** المتخلفة من حركة أغسطس والتى انتهت باعلان اضراب شامل عطل المرفق أكثر من شهر . وأصدرت الشركة بيانا فى ١٦ سبتمبر ١٩١٩ تندد فيه بالاضراب جاء فيه :

« حرمت العاصمة من تراموياتها **من مدة تربو على شهر** وذلك للنزاع القائم بين الشركة وعمالها . وللأهالى الحق فى الاهتمام بذلك وقد نشر بين الجمهور كثير من الآراء تذكر أحقية مطالب المتعصبين ومرتباتهم الضئيلة فلم ترغب فى تصحيح ما جاء من الشطط فى تلك الأقوال ولا ما نشره بعض المكاتبين المغرضين فى الجرائد ، وهى تعلم مع ذلك أن أميال الجمهور تتجه من طبيعتها للرثاء لحال العمال لأن الجمهور يتصور بسهولة بؤسهم ويبتعد عن العطف على الشركة . فنظرا للخطورة التى وصلت اليها الحالة ونظرا لاستقصاء هذا الداء الذى وقع شره على الجمهور ، فقد اضطرت الشركة بأن تخرج من سكونها وتبين الحقيقة » . (الأهرام ١٦ سبتمبر ١٩١٩) .

وراح البيان — بعد ذلك — يعدد بنود اتفاقية ابريل التى سبقت الاشارة اليها(١) .

وفى ١٦ سبتمبر جدد الأستاذ أحمد لطفى بك مستشار **نقابة عمال ترام هليوبوليس** اتصالاته ومساعيه لتسوية مطالب العمال . فتقدم الى محافظ القاهرة باقتراحات معدلة للعرض على الشركة . ولكن الجديد فى الموقف **هو أن لطفى بك اقترح عرض النزاع على لجنة التوفيق** بشرط أن تضمن اللجنة تنفيذ الاتفاق الذى قد يسفر عن هذه المساعى . (الأهرام ١٧ سبتمبر ١٩١٩) وقد سوى النزاع باتفاقية أبرمت فى ١٦ أكتوبر ١٩١٩ حقق العمال بمقتضاها كثيرا من مطالبهم .

وواجهت اللجنة فى منتصف أكتوبر **اضراب عمال شركة سكك حديد الدلتا ،** فاضطرت الى الانتقال الى طنطا حيث عقدت اجتماعات بين مدير الشركة ومندوبى العمال انتهت بعقد اتفاقية تضمنت زيادة ملموسة فى الأجور . **ولعل ذلك أن تكون من أول الاتفاقات التى وفقت اللجنة الى ابرامها .**

وفى أكتوبر أيضا هدد **عمال وموظفو البنوك** فى القاهرة بالاضراب العام ما لم تستجب ادارات البنوك لمطلب زيادة الأجور . وتعتبر هذه الحركة ذات مغزى خاص اذ أنها تشير الى بدء نشاط « ذوى الياقات البيضاء » فى حركة الطبقة العاملة .

من مجموع هذه الاضرابات يمكننا أن نتخيل الصورة الكاملة لما ووجهت به لجنة التوفيق فور تشكيلها . ولا شك أنه كانت هناك منازعات وشكاوى أخرى لم تنجم عنها اضرابات بالفعل ، ولكنها كانت تضيف الى الصورة العامة للموقف .

ولا نحسب أن اللجنة كانت قادرة على مواجهة الموقف أو تغطية جميع المنازعات . ولعل ذلك أن يفسر اغفال الصحف لذكر اللجنة فى كثير من المنازعات التى نشرت أنباءها خلال هذه الشهور المبكرة من عمر اللجنة .

(١) تم اتفاق يوم ٥/٤ أكتوبر ١٩١٩ دون تدخل من جانب لجنة التوفيق .

ولكن اتســـاع رقعة المنـــازعات وتنوعها لم يكن هو كل ما صادف اللجنـــة من صعوبات . فالتقارير المبكرة التى أعدتها اللجنة عن أعمالها(١) تكشف عن **صعوبات أخرى** عانتها اللجنة خلال عملها اليومى .

فهناك الصـــعوبات الناجمة عن **طبيعة الأطراف المتنازعة** وموقف كل طرف من النزاع .

فاللجنة تقرر ــ دون تحديد ــ أن « السواد الأكبر من الرجال الذين مثلوا أمامها كانوا غير متعلمين كما كانوا غالبا جهلاء . وكانت أفكارهم غامضة حتى أنه ظهر عليهم أنهم هم أنفسهم لم يكونوا يعلمون ماذا يريدون بل كانوا يجدون صـــعوبة كبيرة فى الاعراب عن مطالبهم » .

ولا يراودنا شك فى أن اللجنة كانت تقصد بذلك العمال أو النقابيين الذى حضروا أمامها . فالتقرير يستمر بعد ذلك فيقول :

« كان يصعب ايجاد مندوبين أكفاء من العمال ليمثلوا زملاءهم ، وكانت تنقصهم الثقة بعضهم ببعض حتى لم يكونوا يعهدون بقضيتهم الى واحد منهم . وكان نقص وجود الهيئات العاملة يحول دون الوصول الى معرفة رأى العمال بالتصويت . وكان معظم المندوبين قد عينوا أنفسهم للنيابة عن زملائهم وكانوا غالبا هم الذين يضجون بالشكوى . أما فى بدء الأمر فان العمال العقلاء لم يرغبوا فى أن يكونوا من المندوبين لتخوفهم من أصحاب العمل غير أنهم أخيرا أمنوا هذا الجانب » .

وواجهت اللجنة صعوبات من جانب أصحاب العمل أيضا . ويؤكد التقرير الأول هذه الحقيقة حيث يقول « ان أصحاب العمل لم يدركوا غالبا أن حالات المعيشـــة والعمل تغيرت . ولم يبذلوا أقل جهد لمداواتها حتى اشتدت الفاقة بالعمال وتلمسوا طرائق المعيشـــة لهم ولعـــائلتهم فأصبحوا فى موقف يعـــدهم لسماع المحرضـــين السياسيين (٢) الذين كانوا يحاولون دفعهم الى الاعتصاب بحجة الوصول الى شروط أكثر مناســـبة والى أجرة أكبر وأحسن » . وتتطوع اللجنـــة بتبرير ساذج لموقف أصحاب العمل فتقول :

« كان أصحاب العمل فى كثير من الأحوال غير عالمين بشىء لأن مديرى أعمـــالهم ووكلاءهم لم يوقفوهم على أن حالات المعيشة تقتضى تحسينا من أوجه شتى ، مع أنه كان يجب على أصحاب العمل تدارك الأمر فى حينه ودفع الأجور الكافية لعمالهم » .

واكتشفت اللجنة صعوبة أخرى ــ غير موقف الأطراف المتنازعة ــ كان لها أكبر

---

(١) أن اللجنة هنا تضع بذور شجرة خبيثة وترسى التقليد الذى طالما عانت منه الطبقة العاملة ، الاول الذى يغطى الفترة من سبتمبر / أكتوبر / نوفمبر ، والتقرير الثانى الذى يغطى الفترة من ديسمبر/ يناير / فبراير . ولا شك أن الكشف عن بقية التقارير يمكن أن يزود الباحثين بثروة تاريخية عظيمـــة (الملخص نشرته المقطم فى ١٣ يناير ١٩٢٠ وفى ١٩ ابريل ١٩٢٠) .

(٢) ان اللجنة هنا تضع بذور شجرة خبيثة وترسى التقليد الذى طالما عانت منه الطبقة العاملة ، وهو التقليد الذى يصم المناضلين من أبناء الطبقة بأنهم محرضون أو « عناصر هدامة » .

الأثر فى تعويق حركتها . ذلك أنها لم تكن تملك أية سلطات « تنفيذية » تمكنها من حسم الكثير من المنازعات المطروحة أمامها .

وفى هذا المعنى يقول التقرير الثانى للجنة : اننا كلجنة توفيق لا سلطة تنفيذية لنا للحكم ... واذا كنا فى بعض الأحيان حكمنا بمبالغ ونفذ حكمنا فلأن الفريقين قبلاه من قبل التوفيق وليس من قبل التحكيم وهو ما ينقصنا ... وعلى الحكومة أن تعين خير الطرق ليكون حكمنا نافذا » .

ان الصعوبة الكبرى ــ فى تقديرنا ــ هى أن اللجنة كانت تعمل فى فراغ تشريعى . فباستثناء القانون الخاص بتشغيل الأحداث فى بعض الصناعات ، لم يكن هناك سوابق من التشريع التى يمكن أن تنطلق منها اللجنة عند اصدار قراراتها . ولهذا لم يكن غريبا أن نسمع تصريحات على لسان أعضاء اللجنة حول ضرورة وضع مشروع قانون للعمل فى البلاد .

ويكشف التقرير الأول للجنة عن الموضوعات التى كانت مثار المنازعات العمالية فى هذه الفترة (سبتمبر ١٩١٩ ــ فبراير ١٩٢٠) . فقد بحثت اللجنــة ــ كما يقول التقرير « فى مســائل مختلفة كالأجرة والماهيــات والســاعات الاضافية والزيادات والعلاوات والرفت والمسامحات وساعات العمل ... الخ ... وقد وجدت فى معظم المشاكل التى عرضت عليها قاعدة اقتصادية حقيقية لمصلحة التظلمات » .

واكد التقرير الثانى « أن عدد المسائل الجديدة التى عرضت على اللجنة لم يكن كبيرا جدا بل كان معظمها من المشكلات التى تدخلت فيها اللجنة من قبل واقتضى الاستمرار لانجازها ... (وأهمها مشكلة مكافأة نهاية الخدمة) ... ولكن اللجنــة والشركات لم تنجح الا قليلا فى مسألة المكافآت التى لو دفعتها الشركات لوجب على كل ادارة من اداراتها فتح اعتماد بمبلغ خاص لدفعها بما لا يقل فى بعض الأحيان عن عشرين ألف جنيه ، وهو مبلغ قد يؤثر فى بعض الشركات الصغيرة ويعرضها للافلاس ان لم تستعد له قبل دفعه » .

وكان رأى اللجنة أن تحمل الشركات على دفع مكافآت نهاية الخدمة للعمال **حتى ولو لم تغطى مدة الخدمة كلها** ، وانه على الشركات أن تبدأ بتخصيص المبــالغ التى تمكنها من الايفاء بالتزاماتها كاملة فى المستقبل .

ان الشهور المبكرة من عمر لجنة التوفيق ــ مهما كانت حافلة بالأحداث العمالية ــ لا يمكن أن تكون كافية لاجراء تقييم حقيقى لأعمال هذه اللجنة ، ولكن الســنوات التالية ستكون كفيلة باجراء مثل هذا التقييم . لقد كانت اللجنة أقوى سهم أطلقته سياسة التهدئة .. فهل نجحت فى مهمتها ؟ وهل نشرت السلام فى ميدان العمل .

الفصل الثالث

استئناف النضال الاقتصادي عام ١٩٢٠

انتهى صيف التهدئة دون أن يحقق ـ لأى من الأطراف ـ ما كان ينتظره من نتائج أو ما كان يعلقه على التهدئة من آمال . فالسلطة البريطانية والحكومة ، اللتان كانتا تظنان أن خروج الطبقة العاملة من الثورة يعنى عودة الأمور الى مجراها الطبيعى ، وجدتا الطبقة العاملة ـ وقطاعاتها النشيطة ـ تضاعف طاقاتها النضالية وتحولها ضد أصحاب الأعمال ، وضد الرأسمالية الأجنبية فى المرافق بصفة خاصة . والقيادات النقابية التى ظنت أن ظروف التهدئة ستكون مواتية لها لتحقيق مطالبها الاقتصادية ، وجدت ان ما نظمته من اضرابات وما قدمته من مطالب قديمة وجديدة ، لم يسفر فى النهاية عن النتائج المرجوة ، اذ لم تلق من أصحاب الأعمال غير العناد السافر أو التسويف الطويل .

وعلى الرغم من وجود لجنة التوفيق ـ كأداة للتهدئة ـ فقد بقيت على المسرح منازعات عديدة لم تجد سبيلها الى الحل . بل ان اللجنة ذاتها كانت تتوقع مزيدا من هذه المنازعات . ففى تقريرها الثانى (ديسمبر ١٩١٩ ـ فبراير ١٩٢٠) تقول :

« ومما يجب توقعه فى المستقبل القريب احتمال حدوث اعتصابات قد تعرقل الأعمال العمومية كالنقل والمياه والانارة والنظافة ... الخ فيجب حلها بسرعة لأنها تعرض حياة الجمهور للخطر » .

ولا غرابة فيما توقعته اللجنة . فالطبقة العاملة كانت ـ فى أغلب مواقعها ـ لا تزال تتطلع الى تحقيق أمانيها التى تبلورت حول مطلب مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن اصابات العمل والاعتراف بالوجود النقابى ، فضلا عن المطالب المتراكمة لزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وكان لا يزال هناك أكثر من نزاع ينتظر التسوية مثل النزاع الناشب فى ترام هليوبوليس وفى البنوك وفى الغاز والكهرباء وكان هناك التوتر المتخلف عن المنازعات التى تمت تسويتها فى ترام القاهرة وفى سكك حديد الدلتا ، وهو التوتر الذى أخذت تغذيه الشكوك وعدم الثقة فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه .

لقد انتهى صيف التهدئة حقا وطوى معه أروع شهور عام ١٩١٩ ، ولكنه وضعنا — فى النهاية — على أعتاب مرحلة جديدة من حياة الطبقة العاملة ، مرحلة النضـال الذى لا تثبطه أساليب التهدئة ولا ترهبه وسائل الردع .

ودخلت **عوامل جديدة على الموقف (منذ بداية ١٩٢٠)** راحت تؤثر بقوة فى تشكيل الأحداث وفى تحديد ملامحها . وكان من أبرز هذه العوامل :

أولا — موجة الغلاء التى سجلت — طوال عام ١٩٢٠ — أعلى ارتفاع فى الأسعار .

ثانيا — نمو الرأسمالية الوطنيـــة واتجاهها الى تنظيم صفوفها فى هيئـــات تمثل مصالحها .

فاذا أخذنا **ظاهرة الغلاء** فسنجد أنهـا كانت تشـغل حيزا كبيرا ومستمرا فى الصحافة اليومية ، وتدور حولها اجتهادات المفسرين بقدر ما تضج بها عرائض العمال وشكاياتهم . وصحيح أن الأرقام القياسية الرسمية للأسعار كانت تميل باطراد الى الارتفاع منذ اعلان الحرب عام ١٩١٤ ، ولكن معـدل ارتفاعها فى الســنوات التالية للحرب (١٩١٨ — ١٩٢٠) كان أسرع بكثير . فالأرقام القياسـية لأسـعار الجملة الجملة ارتفعت — عن سنة الأساس (١٩١٣ = ١٠٠) الى ٢١١ فى سنة ١٩١٨ ثم الى ٢٣١ فى سنة ١٩١٩ ثم الى ٣١٦ فى سنة ١٩٢٠ .

وذخرت الصحف — طوال عام ١٩٢٠ — بالبيانات المتناثرة عن أسعار بعض السلع الاستهلاكية مدللة على ما طرأ عليها من ارتفاع كبير . فأسعار الحبوب ارتفعت الى ٥ جنيهات و ٥٠٠ مليم لأردب القمح ، ٨ جنيهات لأردب الفول . وبلغ سعر رطل المسلى البلدى ٢٥ قرشا واللحم الضانى (الماعز) ١٣ قرشا والضانى الخشن ١٠ قروش ، وأقة الدقيق ٣٠ مليما وأقة الخبز ٣٨ مليما(١) وصـفيحة البترول ٣٩٠ مليما(٢) .

واذا كانت هذه الأرقام لا تفيدنا كثيرا للمقارنة بما كانت عليه الأسعار قبل هـذا الارتفاع ، فان الكاتب الاقتصادى عزيز خانكى بك(٣) خلف لنا بعض الأرقام للأسعار نستخلص منها ما يلى :

---

(١) الاهرام ١٢ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ١٩٢٠ .

(٢) كان سعرها خلال الحرب ٢٣٨ مليما بالبطاقة الاهرام ١٩٢٠/١٠/٢٨) .

(٣) عزيز خانكى بك : شئون مصرية — الرسالة رقم ٢٥ المنشورة فى سبتمبر ١٩١٩ .

سبتمبر ١٩١٩

السلعة	من			الى	
	مليم	جنيه		مليم	جنيه
البطاطس	٥	—	الأقة	١٢٠	٠
عرق الخشب	٦٠	٠		٥٠٠	٠
لوح الخشب	٧٠	٠		٥٠٠	٠
كتلة الخشب	١٢٠	٠		٢٠٠	١
الساقية	٠٠٠	٥		٠٠٠	٢٠
المحراث	٧٥٠	٠		٠٠٠	٢
الفول	٧٠٠	٠	الأردب	٦٠٠	٣
الشعير	٧٠٠	٠	الأردب	٦٠٠	٢

ويشير المؤلف فى رسالة أخرى (١٩٢١) الى أن الحكومة اضطرت الى انفاق مليونين من الجنيهات سنة ١٩٢٠ وأربعة ملايين و ٧٠٩ آلاف جنيه سنة ١٩٢١ « لمشترى مواد الحاجيات الأولية من دقيق وغيره » . كما صرفت أربعة ملايين و ٢٥٠ ألف جنيه سنة ١٩٢٠ ، وثلاثة ملايين وخمسين الف جنيه سنة ١٩٢٠ « بصفة اعانة غلاء المعيشة لموظفيها ومستخدميها » .

ولا خلاف — بطبيعة الحال — على أن الطبقة العاملة قد تحملت العبء الأكبر لارتفاع الأسعار وخاصة القطاعات التى ظلت أجورها ثابتة أو التى لم ترتفع أجورها بالمعدل المناسب لارتفاع الأسعار . ولهذا لم يكن غريبا أن نجد لجنة التوفيق تناشد أصحاب الأعمال فى تقريرها الثانى (ديسمبر ١٩١٩ — فبراير ١٩٢٠) « اجابة مطالب العمال المعقولة والتساهل فى الأجور وزيادتها الناتجة عن زيادة غلاء المعيشة (وانه) يستحسن من الحكومة أن تقف بالدقة على نفقات معيشة كل طبقة من الجمهور لاسداء النصح الى كل صاحب عمل بالاتفاق مع عماله » .

وشهدت هذه المرحلة — ايضا — **نموا كبيرا فى نشاط الرأسمالية الوطنية** وخاصة فى مجال الصناعة والتجارة مع اتجاه واضح الى تنظيم صفوفها .

والمعروف أن الرأسمالية الوطنية التى بدات تتلمس مكانها مع بداية القرن الحالى ، قد أتيحت لها بعض فرص النمو خلال سنوات الحرب ، ووجدت من يعبرون عن مصالحها وتطلعاتها فى مجموعة من المفكرين الاقتصاديين والمولين من امثال طلعت حرب واسماعيل صدقى ويوسف أصلان قطاوى وأمين يحيى . وكان طلعت حرب فى مقدمة الدعاة الى انشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية ، وتمكن من طرح فكرته فى

مؤتمر ١٩١١ ثم اصدر كتابا عام ١٩١٣ بعنوان « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » احدث صدى قويا بين الرأسمالية الوطنيين .

وفى مارس **١٩١٦ تشكلت « لجنة التجارة والصناعة »** لتكون بحق كتيبة استطلاع متقدمة للرأسمالية الوطنية . فقد بحثت هذه اللجنة بصورة جدية تأثير الحرب على التجارة وعلى الصناعة ، ثم راحت تنقب عن عوامل رقيهما فى ظروف ما بعد الحرب . وتعتبر التقارير التى أعدتها اللجنة وخاصة التقرير الرئيسى الذى رفعته الى رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩١٧ (١) برنامجا للتنمية الصناعية كما تتصورها الرأسمالية الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

واذا نظرنا الى هذا البرنامج – من وجهة نظر تاريخ الطبقة العاملة – نجد انه كان يعبر فى الأساس عن فكرة الرأسمالية الوطنية الناشئة ، فى ظروف معركة وطنية ، وفى انتظار تباشير التحرر الوطنى والاستقلال. فالبرنامج – من هذه الزاوية – تسيطر عليه خمسة مفاهيم رئيسية :

أولا – ينبغى لكى تأخذ الرأسمالية الوطنية مكانها أن **تحشد وتجمع** رؤوس الأموال ، وأن تنظم شئونها . « فرؤوس الأموال غير معدومة فى هذا القطر – كما يقول تقرير اللجنة – ولكن قوتها بيننا تكاد تكون ضائعة متلاشية ، بينما فى أوروبا تصول بقوة لا تقاوم وبطش لا يرد وما ذلك الا بفضل احتشادها وتجمعها » (ص ٧٩) .

ثانيا – ينبغى تشجيع رؤوس الأموال المصرية للاستثمار فى الصناعة « فلا نزاع فى أن قيام الصناعة برؤوس أموال مصرية محضة أمر مفضل من جميع الوجوه ، فمراقبة المشروعات الصناعية تكون اتم وأضبط لو كان أصحاب الشأن فيها يقيمون حيث تزاول هذه المشروعات . والارباح المستفادة من الصناعة تبقى فى البلاد وتساعد بذلك على توفير ثروتها وتعميم رخائها بدلا من أن تنصرف الى الأقطار الأجنبية » (ص ٧٩) .

ولكن اللجنة – مع ذلك – لا ترفض وجود رؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد .

ثالثا – ينبغى أن تتمتع الرأسمالية الوطنية بالحماية من جانب الحكومة . وتقترح اللجنة أشكالا عديدة لهذه الحماية (تقرير اللجنة (ص ٦٥ – ٩٦) مثل اعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية اعفاء مكافئا لمقدار الرسوم الجمركية المقررة

---

(١) شكلت اللجنة بقرار من مجلس الوزراء فى ٨ مارس ١٩١٦ وكانت تضم اسماعيل صدقى باشا (رئيسا) والمستر سدنى ويلز ، المدير العام لادارة التعليم الفنى (نائبا للرئيس) ويوسف اصلان قطاوى باشا العضو بالجمعية التشريعية والمستر كريج مراقب قلم الاحصاء بوزارة المالية وأمين يحيى بك من أعيان الاسكندرية والمستر مردوخ من أرباب الصنائع بالمنصورة ومحمد طلعت حرب بك من أعيان القاهرة. وقدمت اللجنة فى أول سبتمبر ١٩١٦ وأول ديسمبر ١٩١٦ تقريرين أحدهما يبحث فى تأثير الحرب فى التجارة والاخر خاص بتأثير الحرب فى الصناعة بمصر . وفى ٥ نوفمبر ١٩٧١ قدمت تقريرها النهائى (طبع للنشر عام ١٩٢٥) .

والتوسع فى تخفيض أجور السكك الحديدية وفى منح التسهيلات المخصصة لنقل المصنوعات ، وأن تعطى الأفضلية فى المناقصات الأميرية للحاصلات والمصنوعات المصرية ، وأن تمنح اعانات مؤقتة أو امتيازات بشروط هبة ، وأن تقدم الحكومة قروضا مكفولة برهائن أو بغيرها من أنواع الضمان وذلك لتمكين الأفراد من احراز المال الكافى لانشاط بعض الصناعات أو ترقيتها أو تحسينها وأن تتوسع الحكومة فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة متى كانت مفيدة للصناعة المصرية .. الخ .

وقد توسع مفهوم الحماية التى تطالب بها الرأسمالية الوطنية الى الحد الذى شمل الحماية من تشريعات العمل على أساس أنها قد تضيف أعباء جديدة على الصناعة .

رابعا — أن الرأسمالية الوطنية تتوقع عطفا كبيرا من الجمهور وحماسا لمنتجاتها بوازع من مشاعرهم الوطنية . بل أنها تعتبر اقبال جمهور المستهلكين على شراء منتجاتها واجبا وطنيا ، وحقا لها على المواطنين .

كما انه من واجب الجمهور أن يشجب كل من يحاول تعويق الانتاج الوطنى أو خلق صعوبات فى طريقه .

ولا شك أن هذا المفهوم قد اتسع — بمرور الزمن — الى الحد الذى شمل الحركة النقابية التى أعتبرت عنصرا معوقا لنمو الرأسمالية الوطنية .

خامسا — ان الرأسمالية الوطنية تتوقع — فى النهاية — أن تفيد من ظروف الطبقة العاملة المصرية « فالصانع المصرى » — كما يقول تقرير اللجنة — « يمتاز بخصال حميدة **كالاعتدال** و **والخضوع** والحذق وحسن الاقتباس ، وهذه الخصال جديرة أن تكون منه عنصرا نافعا كل النفع لانجاح الصناعة وترقيتها » وترى اللجنة أيضا « أن فى هذا القطر موردا كافيا من الأيدى العاملة الرخيصة الأجرة ، وهؤلاء العمال هم فى العادة على جانب من الذكاء والفهم يمكنهم من اكتساب المهارة اليدوية اللازمة لمباشرة الأعمال الآلية التى يفترضها الشغل المنظم فى المصانع الحديثة الطراز » . (ص ٧٩) .

ونحن وان كنا لا نربط بصورة مباشرة بين أعمال « لجنة التجارة والصناعة » وبين نمو النشاط الراسمالى فى أعقاب الثورة ، فان الآراء التى عبرت عنها هذه اللجنة وروجت لها ، ظلت تحكم حركة الرأسمالية المصرية سنوات طويلة ، وخاصة فى علاقاتها بالطبقة العاملة .

وقد يتفق المؤرخ الاقتصادى مع مؤرخ حركة الطبقة العاملة فى تقدير حجم النمو الرأسمالى المصرى فى أعقاب الحرب ، ولكنهما لن يلبثا أن يفترقا أو يختلفا حول تقدير الآثار المترتبة على هذا النمو . فالجميع متفقون على أن انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ كان بداية لدفع حركة النمو فى الاستثمارات وفى القروض التجارية والصناعية ،

كما أصبح البنك قيادة حقيقية لتوجيه حركة الرأسمال المصرى ونموه ، ولكن القيمة الحقيقية لهذا النمو — من وجهة نظر مؤرخ حركة الطبقة العاملة — هى ما حققه من توسع فى العمالة ، أو ما أحدثه من جذب للقطاعات النشيطة من السكان الى مجال العمل المأجور . وهنا لا يسعنا الا أن نعترف بأن الشركات التى أنشأها بنك مصر — باستثناء شركة غزل القطن بالمحلة — كانت فى الأغلب تعمل فى مجالات لا تسمح بعمالة كبيرة ، كما كان يغلب على بعضها الاتجاه الى استخدام العمل الذهنى (مثل فروع البنك وشركات التجارة) ، بينما يمارس البعض الآخر أعمالا ذات طابع موسمى لا يسمح بعمالة دائمة (مثل شركة مصر لحليج الأقطان وشركة مصر للكتان) (١) .

ولكن على الرغم من ذلك فقد سجلت احصاءات فى هذه الفترة ، نموا ملموسا فى العمالة ، فقد كان عدد المشتغلين بالصناعات التحويلية سنة ١٩١٧ نحو ٤٢٦ر٢١٨ عاملا صاروا ٥٤٦ر٢٥٩ فى سنة ١٩٢٧ وكان عدد المشتغلين باشتخراج المعادن ٢ر٦٩٣ صاروا ٩ر٧١٠ ، وعمال النقل ٣غ٦ر١٥٠ فأصبحوا ١٩٥ر٩٨٩ ، وعمال التجارة ١٦٦ر٣٢٤ فأصبحوا ٤٥٩ر٣٦٣ على التوالى .

والحقيقة أن انشاء بنك مصر وشركاته لم يكن المظهر الوحيد للنشاط الرأسمالى الوطنى فى هذه الفترة . فقد كانت هناك مظاهر أخرى لا تقل أهمية مثل انشاء مصلحة التجارة والصناعة فى ابريل ١٩٢٠ ثم اقرار مبدأ التسليف الصناعى الحكومى فى ٢٦ يونيو ١٩٢٢ حين أودعت الحكومة مائة ألف جنيه فى بنك مصر لاقراض الصناعات الصغيرة ، ثم الاتجاه الى التوسع فى التعليم الصناعى والفنى والتجارى لتوفير الأيدى العاملة الفنية للصناعة والتجارة والأعمال .

ومع النشاط الرأسمالى أخذت تظهر اتجاهات نحو خلق **تنظيم لأصحاب الأعمال والتجار** يعبر عن آرائهم ويدافع عن مصالحهم المشتركة ويوفر الخدمات القانونية وغيرها للأعضاء . والمعروف أن لجنة التجارة والصناعة كانت قد أثارت فى تقريرها (ص ٢٥) مسألة انشاء « الجمعيات التجارية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية » لتكون لسان حال **الطائفة** الذى يعبر عن حاجاتها .... والآداة التى تنظم مجهوداتها وتقوم بما يلزمها من أعمال البحث والنشر » . واشارت فى هذا الصدد الى بعض « الجمعيات » التى كانت قائمة عام ١٩١٧ مثل **جمعية تجار الواردات** بالاسكندرية التى أفادت اللجنة من أبحاثها حول التفاليس والمسائل المرتبطة بها والمكاييل والموازين ، « **وجمعية سماسرة الأوراق المالية وسماسرة البضائع بالاسكندرية** » وما كان لها من الأثر الصالح فى تنظيم البورصات المصرية . كما أشار التقرير الى

---

(١) أنشأ بنك مصر شركة مصر للطباعة عام ١٩٢٢ وشركة مصر لحليج الاقطان عام ١٩٢٤ وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية عام ١٩٢٥ وشركة مصر للتمثيل والسينما عام ١٩٢٥ وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة عام ١٩٢٧ وشركة مصر لمصايد الاسماك وشركة مصر للكتان عام ١٩٢٧ وشركة بيع المصنوعات المصرية عام ١٩٣٢ . كما عاصر حركة بنك مصر نمو ملحوظ فى نشاط الاعمال الفردية فى الصناعات الاهلية مثل الصباغة والكبريت والشمع والروائح العطرية وزجاج المرايات والبلور وأشغال العاج والخيزران والحصر وأعمال الجلود وصناعات الالبان والحلوى والمياه الغازية والبيرة والصابون والزيوت وغيرها .

الغرف التجارية الأجنبية التى انشئت حسب قوانين الجنسيات التى تمثلها وهى خاضعة بموجب الامتيازات لمحاكمها القنصلية ووظيفتها تنحصر فى حماية تجارة بلادها فى مصر بأى طريقة كانت . ثم هناك ((**الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة**)) التى يرجع الفضل فى انشائها الى غيرة بعض المصريين .

وقد شهدت السنوات التالية للحرب أكثر من محاولة بين التجار وأصحاب الأعمال الصناعيين لتنظيم صفوفهم فى « جمعيات » أو « نقابات » مثل جمعية تجار الغلال بالاسكندرية وجمعية أصحاب معامل الدخان والسجاير ونقابة أصحاب محلات الخياطين .. الخ ، وهى المحاولات التى توجت فى عام ١٩٢٢ بانشاء « اتحاد الصناعات بالقطر المصرى » . وكان يضم عند تأسيسه نحو تسعين عضوا من أصحاب الأعمال الوطنيين والاجانب يشتغلون برؤوس أموال تقدر بأكثر من ٤٠ مليون جنيه مصرى ويستخدمون مايزيد على ١٥٠ الف عامل ٩٧٪ من المصريين .

صور النضال الاقتصادى

جذب النضال الاقتصادى الذى استعر أوراه فى أعقاب التهدئة ووصل الى قمته طوال عام ١٩٢٠ قطاعات عريضة من الطبقة العاملة فى المرافق والتجارة والصناعة . واذا كان هذا النضال قد اتسم بقدر كبير من العنف من جانب العمال وأصحاب الأعمال على السواء ، فانه قد ساعد كثيرا فى تطوير أساليب العمل الجماعى ودفع بالنمو النقابى خطوات واسعة الى الأمام .

ومع التسليم بأن حركة النضال الاقتصادى فى أعقاب التهدئة كانت حركة واحدة من حيث **العوامل** التى حركتها **والمواقف** الموحدة التى اتخذها أصحاب الأعمال ازائها وكذلك **الأسلوب** الذى استخدمته الحكومة واجهزة الأمن فى مواجهتها ، فاننا نفضل عرض صفحات هذا النضال **وفقا لمجالات النشاط الاقتصادى** ، لأن ذلك من شأنه أن يحافظ على ثروة الاحداث التفصيلية التى اضطربت بها هذه الفترة ، وهى الأحداث التى قد يطمسها العرض التاريخى الشامل للحركة . وقد اخترنا من هذه القطاعات قطاع الغاز والكهرباء باعتبارها أهم المرافق الحضرية ، وقطاعات الترام والدخان والسجاير والشركات البحرية باعتبارها تمثل أنشطة قطاعات النقل وقطاع البنوك كنموذج للعمل الذهنى ثم بعض القطاعات المتباينة .

عمال الغاز والكهرباء

وقع مرفق الغاز والكهرباء فى أيدى الاحتكار الأجنبى منذ نهاية القرن التاسع عشر . ففى الفترة من ١٨٦٥ تمكنت شركة « ليبون » الفرنسية من أن تحصل على سلسلة من الامتيازات الاحتكارية لاستغلال مرفق الغاز فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ثم أضافت استغلال الكهرباء الى نشاطها فى هذه المدن .

ولقد تمكنت هذه الشركة ـ سنوات طويلة ـ من أن تحتفظ بقدر كبير من

الاستقرار بين عمالها فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وذلك باتباعها سياسة متشددة فى الادارة ، وتركيز العمل الفنى والادارى فى أيدى العناصر الاجنبية ، وتمييزها عن قطاع « الانارة » الذى أسند الى العناصر الوطنية . كما نجحت ادارة الشركة الى حد بعيد فى منع الالتحام بين العناصر العمالية الوطنية والعناصر الأجنبية المثقفة . واستفادت الشركة أيضا من طبيعة المرفق وأهميته لجماهير المستهلكين وعظم تأثيره فى شئون الأمن اذا أصابه خلل أو توقف ، فبثت فى نفوس عمالها مايشبه الرعب من أى عمل جماعى قد يؤدى الى تعطيل المرفق .

ولكن هذا الاستقرار المزيف أخذ يتصدع تحت وطأة الظروف العامة السائدة فى أعقاب ثورة ١٩١٩ (١) . كما ساهم فى أحداث هذا التصدع ظهور قيادة نقابية وطنية وسط عمال الشركة ونجاحها فى تصفية ـ أو تلافى ـ التناقضات التى طالما عمقتها الشركة بين العمال الوطنيين والعمال والموظفين الأجانب .

ومع بداية عام ١٩٢٠ تجددت حركة عمال الغاز والكهرباء فى القاهرة عندما تقدموا فى ٨ يناير ١٩٢٠ بعدد من المطالب الى محافظ العاصمة . ومن المؤكد أن هذه الخطوة قد سبقتها خطوات تمهيدية ربما تمت بصورة سرية بين العمال ، مكنتهم من صياغة مطالبهم واعلان تشكيل نقابتهم ، ثم الاتفاق مع الأستاذ قسطندى أفندى القصبجى المحامى ليتولى الأعمال الاستشارية للنقابة .

ولم تكن المطالب المقدمة تختلف كثيرا عن المطالب السائدة فى هذه الفترة والتى تدور حول مكافأة نهاية الخدمة والاجازات المدفوعة وزيادة الأجور . فقد طالبت النقابة ـ على وجه التحديد ـ بمكافأة شهر عن كل سنة خدمة واجازة سنوية ١٥ يوما بأجر كامل ، وزيادة فى الأجور تعادل ٥٠٪ للعمال الوطنيين و ٢٠٪ للعمال الأوروبيين . ودعمت النقابة مطالبها بابراز حقيقتين هامتين .

أولا : الغلاء الذى اشتدت وطأته فى هذه الفترة . فعمال الغاز والكهرباء كما يقول منشور النقابة (الأهرام ٢٨ يناير ١٩٢٠) « يعانون مشقة الغلاء كسواهم من العمال وأن الشركة رفضت أن تريحهم من أعبائهم » .

ثانيا : الأرباح الكبيرة التى تحققها الشركة ـ فالشركة ـ كما يقول منشور النقابة « تربح من عمالهم ربحا وافرا . . وأنها رفعت ثمن المتر المكعب من الغاز من ١٦ مليما الى ٢٠ مليما وضاعفت بوجه الأجمال ثمن أدوات النور التى توردها لمشتركيها (بدعوى) ارتفاع اثمان المواد الأولية وأجر العمال » .

لقد كان عمال الغاز والكهرباء ـ ونقابتهم ـ يأملوا فى الوصول الى تسوية عادلة لمطالبهم دون حاجة الى تعقيد الأمور مع ادارة الشركة ودون حاجة الى استخدام سلاح الاضراب ، حفظا على خدمات المرفق وراحة الجمهور . ولهذا نجدهم منذ

(١) تقدم عمال الغاز فى ٦ ابريل ١٩١٩ بستة مطالب الى الشركة حول خفض ساعات العمل الى ثمان ساعات وتنظيم الورديات ومكافأة نهاية الخدمة والاجازات السنوية وغيرها .

البداية يتقدمون بمطالبهم الى محافظ العاصمة طالبين توسطه لدى مدير الشركة ، مظهرين له استعدادهم للانتظار اطول مدة ممكنة حتى تتاح له الفرصة للاتصال بالشركة وتسوية المطالب .

ولكن ادارة الشركة واجهت هذه الحركة بسلسلة من الاجـــراءات التعسفية العاجلة ضد قيادة النقابة ، فقررت وقف خمسة منهم عن العمل وهم أحمد على وسليمان محمد وحسن جمعة والسيد حسن وعلى احمد ، كما راحت تنكل بالشيخ حسين على ــ رئيس الجنائنية وامين صندوق النقابة . فانزلته الى وظيفة « فاعل فى الفحم » رغم أنه كان يبلغ من العمر نحو ستين سنة وله مدة خـدمة فى الشركة تزيد على عشرين سنة كرئيس للجنائنية . كما اوعزت الى بوليس بولاق بالقبض على عدد من العمال كانوا قد توجهوا الى مقر الادارة لمتابعة موضوع زملائهم الموقوفين .

وازاء هذه الاجراءات عقدت النقابة « جمعية عمومية » قررت فيها اعلان **الاضراب ابتداء من يوم ١٢ يناير ١٩٢٠** . وكان التضامن قويا بين العمال الوطنيين والعمـال الاجانب فى اتخاذ هذا القرار وفى التصميم على تنفيذه .

وباعلان الاضراب فى موعده ، غرقت القـاهرة فى ظلام دامس لم يكن تبدده غير وسائل الاثارة العتيقة فى الأحياء الشعبية واضواء الشموع التى انتشر استخدامها فى الأحياء الأخرى التى كانت تعتمد على الغاز أو الكهرباء .

وحاولت الشركة استخدام بعض العمال الجدد « من الأهالى » فى عمليات الانا[رة] بالشوارع وكذلك بعض المسرحين الايطاليين ، ولكنها لم تتمكن من تحقيق أى نجاح نظرا لتعرض العمال المضربين وبعض الأهالى لهذه المحاولة . واضطرت الشركة [الى] توزيع « العمال الجدد » على أقسام البوليس التى تعهدت بحمايتهم وهم يقو[مون] بالانارة ومنع ما قد يقع عليهم من اعتداء من العمال المصريين .

ومن الطريف ان سرور بخيت الكاشف ــ رئيس النقابة الذى كان يقود الا[ضراب] ــ أصدر منشورا الى الجمهور « استهله بالاعتذار عن نقص النور فى المدينة » [و]باللائمة على الشركة لعنادها وتشددها ، كما فضح معاملتها لعمالها . وختم بتكرار الاعتذار الى الجمهور طالبا عطفه وتاركا الحكم له فى القضية (الأهرام [...] ١٩٢٠) . وحاول طبع المنشور بالصحف الفرنسية المحلية فرفضت تماما [...] ٢٨ يناير ١٩٢٠) .

وبدأت الصحافة تستحث الحكومة على التدخل لانهاء الاضراب ، فكتـ[ـبت] فى ٢٢ يناير ١٩٢٠ ــ أى بعد أن مضى على الاضراب عشرة أيام ــ تقول :

« الغريب ليس اضراب العمال وعناد الشركة ، بل أن تحرم هــذه [المدينة] يتسكع أهلها بالظلام ، ولا تحرك الحكومة يدا لازالة ذلك » .

ويبدو أن تدخل لجنة التوفيق لم يأت الا متأخرا فى نهاية شهر

فبراير . فعقدت سلسلة من الاجتماعات من اجل تسوية النزاع شارك فيها محمود فخرى باشا محافظ العاصمة ، وصادق يونس بك وأحمد عمر بك من لجنة التوفيق ، والمسيو ليبون « صاحب الشركة » والمسيو متشل مفتشها العام ومدير الشركة فى القاهرة .

وترددت الأنباء فى أعقاب هذه الاجتماعات عن احتمالات الوصول الى تسوية وانهاء الاضراب ابتداء من ٥ فبراير ، وكانت العقبة التى تعرقل التسوية اصرار الشركة على فصل ثلاثة من العمال الأجانب الذين شاركوا فى قيادة الاضراب ، وفصل عدد من العمال الوطنيين الذين قبض عليهم وحوكموا بتهمة الاعتداء على « العمال الجدد » الذين حاولت الشركة استخدامهم فى الانارة خلال الاضراب .

وظل العمال صامدين طوال هذه المدة ، والقاهرة غارقة فى الظلام الدامس ، حتى لاحت تباشير الاتفاق فى منتصف فبراير ثم وقع **بالفعل من جانب النقابة وادارة الشركة فى ١٦ فبراير ١٩٢٠** وعاد العمال الى عملهم بعد أن ظلوا مضربين نحو خمسة أسابيع . وقد وافقت الشركة **على الجانب الأكبر** من مطالب العمال فأقرت الزيادة المطلوبة فى الأجور وقبلت **مبدأ** مكافأة نهاية الخدمة والأجازات السنوية المدفوعة وصرف نصف الأجر أثناء المرض والأجر الكامل فى حالة الاصابة(١) . ولكنها علقت موافقتها على بعض المطالب الأخرى بالحصول على تصديق ادارتها فى باريس .

وواضح أن توقيع هذا الاتفاق لم يحسم النزاع حسما جزريا . فقد تركت بعض المسائل معلقة نتيجة لموقف الشركة المتشدد ، واهمها مسألة العمال المفصولين من اجانب ووطنيين ، ثم اصرار الشركة على عدم عودتهم الى العمل . وقد فضلت الشركة أن تدفع مكافآت للعمال الأجانب الثلاثة بواقع ٧٠ جنيها للأول ، ٩٠ جنيها للثانى ، ١٣٠ جنيها للثالث ، على أن تسمح بعودتهم الى عملهم . أما العمال الوطنيون — عددهم ٥٢ عاملا — وبعضهم ممن صدرت ضدهم أحكام فقد تركوا بلا تعويض . هناك ما يشير الى أن النقابة كانت توزع عليهم ٣٢ جنيها شهريا لاعانتهم ، بينما اصل مساعيها لدى المحافظ والشركة لاعادتهم الى أعمالهم .

ومن ناحية أخرى حاولت ادارة الشركة زعزعة مكانة النقابة وسط أعضائها ، مت « تعهدا » ليوقعه العمال فرادا ، ويتعهد كل عامل بمقتضاه — بأن يلتزم قوانين الداخلية » للشركة . وقد صيغ هذا التعهد على النحو التالى :

« أنا الواضع اسمى ادناه نمرة .... أعترف انى اطلعت على القوانين الداخلية ة لعمال كمبانية الغاز بمصر بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٠ وأقبلها بمجموعات متعهدا بأن أخدم القومبانية المذكورة مؤديا جميع الشروطات » (الأهرام ٢١ فبراير .)

تفاصيل الاتفاق (الاهرام ٥ فبراير ١٩٢٠) .

ورفض العمال التوقيع على هذا التعهد وقدم سرور بخيت الكاشف ، رئيس النقابة شكوى الى المحافظة والى جميع الصحف . وتراجعت الشركة عن محاولتها .

ويبدو ان الشركة قد نجحت فى نهاية الأمر فى الايقاع بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب وضرب روح التضامن التى جمعتهم خلال المعركة .

ففى أوائل يوليو ١٩٢٠ نسمع ان النقابة تقدمت بشكوى الى المحافظة ضد محاميها الأفوكاتو قسطندى اسكندر قصبجى تطالبه فيها بتسليم الاتفاقية المعقودة مع الشركة الى المحامى محمد افندى صالح الذى اتفقت معه لتمثيلها . ويرد الأفوكاتو قصبجى على هذه الشكوى (الأهرام ٩ يوليو ١٩٢٠) موضحا موقفه فيقول :

« الحقيقة أن مجلس ادارة نقابة العمال المكون نصفه من الوطنيين والنصف الآخر من الأجانب انقسم على ذاته ولم يتفقا على تسليم الأوراق لمحام واحد بل ان كلا منهما طلب تسليمها لمحام خاص به . وأنا بصفتى محام ومن واجباتى عدم تسليم هذه الأوراق الا باذن من مجلس الادارة ، طلبت منهم استحضار جواب من المجلس المذكور ولكن بالأسف لحد الآن لم يصلنى شىء » .

وفى مواجهة هذه التحركات المعادية من ادارة الشركة **جددت النقابة مطالبها المعلقة فى أول أغسطس ١٩٢٠** وأخطرت بها ادارة الشركة فى القاهرة والاسكندرية وباريس كما أخطرت محافظ العاصمة بذلك . وفى يوم ٢٨ سبتمبر قدمت انذارا بالاضراب حددت له موعدا ٤ أكتوبر ، ولم تلبث هذه الحركة أن **امتدت الى عمال الشركة فى الاسكندرية** رغم وجود اتفاقية مجزية بينهم وبين الشركات هناك .

ففى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٢٠ توجه مسيو بلفون ، نائب قنصل فرنسا بالاسكندرية الى المحافظ وقدم اليه صورة من « الانذار » الذى أرسلته نقابة عمال الغاز بالاسكندرية الى ادارة الشركة متضمنا قائمة من المطالب التى لا تختلف كثيرا عن مطالب زملائهم فى القاهرة ومحددا يوم ٤ أكتوبر موعدا للاضراب وهو نفس اليوم الذى حددته نقابة القاهرة ، وكانت المطالب كما يلى : –

١ – أن تضاف علاوة غلاء الى الراتب ، وأن يعطى العمال ٣٠٪ علاوة غلاء معيشة من جديد على حساب الماهيات بعد الاضافة .

٢ – اذا طلب أحد العمال ادخال الكهرباء فى منزله فتحسب عليه النفقات الأصلية كما تكلفت الشركة .

٣ – اعطاء العمال الغاز والكهرباء فى منازلهم مجانا الى قدر معين فى الشهر وما زاد يدفع ثمنه .

٤ – أن يعين رؤساء الادارة حسب الأقدمية فى الخدمة من المستخدمين الحاليين .

٥ – أن يمنح كل منهم شهر اجازة فى السنة .

٦ – أن يكون لكل من أمضى ١٥ سنة فى الخدمة حق الاستقالة واخذ شهر مكافأة عن كل سنة حسب الراتب الأخير .

٧ – اذا رفتت الشركة عاملا لسبب (غير السرقة) تمنحه مكافأة شهر عن كل سنة وشهرين عن كل سنة اذا كانت مدة خدمته عشرين سنة . واذا رفت للمرض فله الحق بمرتب كامل مدة الستة أشهر الأولى ونصف مرتب فى الستة أشهر الثانية ، وان لم يتمكن من مواصلة الخدمة فله الحق فى مكافأة شهرين عن كل سنة متى كانت مدة خدمته ٣ سنوات .

وبتقديم هذه المطالب أصبح الموقف متفجرا او منذرا بالانفجار . وكان الجديد فى الموقف حقا هو توحيد العمل الجماعى بين عمال الغاز فى القاهرة وزملائهم فى الاسكندرية ، واتفاقهم على تعيين يوم ٤ أكتوبر موعدا لاعلان الاضراب فى المدينتين .

ان يوميات هذا الاضراب كما سنرى تحمل الينا صورا رائعة للتضامن العمالى وصورا تبعث فى النفس الألم من صلف الادارات الاحتكارية فى المرافق ، وصورا مخزية لتهالك السلطات المحلية على خدمة هذه الادارات وعمالاتها . واذا كان العمال انفسهم لم يخلفوا لنا مثل هذه اليوميات فان الاهتمام الكبير الذى أولته الصحافة لهذا الاضراب تمكننا اليوم من ترميم هذه اليوميات حتى نحتفظ لأحداث الاضراب بقدر من حيويتها وروعتها :

٢٧ سبتمبر ١٩٢٠

وصل انذار الاضراب الى جميع الأطراف المعنية . ففى **القاهرة** ابلغ سرور بخيت الكاشف رئيس نقابة عمال وموظفى شركة الغاز والكهرباء الانذار الى ادارة الشركة والى المحافظة والى رئيس لجنة التوفيق . وفى **الاسكندرية** تلقت ادارة الشركة الانذار من نقابة العمال بالاسكندرية فأحالته الى مسيو بلفون ، نائب القنصل الفرنسى ، الذى ذهب به شخصيا الى المحافظ طالبا تدخله .

أحال المحافظ الموضوع برمته الى لجنة التوفيق .

ترددت أنباء فى الاسكندرية بأن الشركة انذرت البلدية بأنها ستضطر الى رفع ثمن الغاز الى ٢٢ مليما اذا اضطرت الى رفع أجور العمال .

٢٨ سبتمبر ١٩٢٠

عقد اجتماع – فى الاسكندرية – برئاسة المحافظ للنظر فى تسوية المطالب حضره صادق بك يونس عن لجنة التوفيق والأستاذ الياتى المحامى عن العمال ومندوبو النقابة ومندوب الشركة الذى صرح بأنه لا يمكنه البت فى المطالب الى حين عودة المسيو متشل ، مدير الشركة ، من الخارج فى منتصف أكتوبر .

حاول المحافظ وصادق بك يونس اقناع مندوبى النقابة بتأجيل الاضراب حتى تتاح لهما فرصة للتفاوض مع الشركة .

٣ أكتوبر ١٩٢٠

استؤنفت المفاوضات ــ بالاسكندرية فى جلسة بالمحافظة حضرها المحافظ وصادق بك يونس ورفله بك تاوضروس عضوا لجنة التوفيق ، ومحامى عمال الشركة وعدد من مندوبى النقابة بالاسكندرية .

وحضر الاجتماع **مندوبو نقابة عمال الغاز** بالقاهرة .

استمرت الجلسة من الساعة التاسعة والنصف وانتهت الساعة الثانية عشر والربع « وكانت جلسة مهمة فى بابها ونتيجة البحث فى المسألة أن وكيل الشركة وافق على اقتراح مؤداه أن يعطى العمال علاوة قدرها ٢٠ فى المائة من ١٥ سبتمبر الى آخر ديسمبر القادم ريثما يعود مدير الشركة من باريس ويبحث الأمر . وقد وعد المندوبون الحاضرون على أن يبلغوا هذا الحل للعمال » (الأهرام ٤ أكتوبر ١٩٢٠) .

عرض الاقتراح على العمال فى المساء فرفضوا قبوله وأصروا على تنفيذ الانذار واعلان الاضراب ابتداء من اليوم التالى .

٤ أكتوبر ١٩٢٠

بدأ **الاضراب العام** بين عمال الغاز والكهرباء فى القاهرة والاسكندرية فى الساعة السادسة صباحا .

اعلنت الشركة ــ **فى الاسكندرية** ــ أنها تضمن انارة المدينة . وأعلنت « الحكومة » أنها ستتخذ جميع التدابير اللازمة للمحافظة على حرية العمال(١) ومنع المتعصبين من الاعتداء على من يؤتى بهم للقيام بعملهم من العمال .

وفى القاهرة أصدرت الحكمدارية أوامرها الى فرقة بلوك الخفر بالخروج الى الشوارع لحراستها وعهدت الى حضرة البكباشى **محمد حيدر** فى تعيين دوريات سيارة من الجنود الفرسان .

كما لجأ « ولاة الأمور » الى السلطة العسكرية لتستعين بالمهندسين الكهربائية لاعادة النور فانتدبت السلطة العسكرية بعض الضباط والجنود لهذه المهمة .

ظهرت نتائج الاضراب فى المساء . فقد عم القاهرة والاسكندرية ظلام دامس شل الحركة فيها أو كاد اللهم الا شوارع وأحياء محدودة . **ففى الاسكندرية** كما تقول الأهرام (٦ أكتوبر) « استخدمت الشركة عددا من العمال الجدد للقيام بعمل المتصبين ، ومع أنها وعدت بابقاء المدينة مضاءة فانها لم تستطع أن تنير الشوارع العمومية كالعادة فكان بعضها مضاء وبعضها مظلم ، وهذه تعد نتيجة طبيعية للحادث لأن من يقوم به بضع مئات من العملة لا يقوم به أفراد قليلون » .

(١) تقصد العمال الذين قد لا يشتركون فى الاضراب .

وفى القاهرة « لم يبق من المحلات المضاءة الا شارع عماد الدين والأبنية التى بها عمارة الخديو لأن لها وابورا خاصا يولد الكهرباء . ومما يستحق الذكر أن الأحياء الوطنية كان ينيرها السكان خلافا للأحياء الأوروبية وميدان محطة مصر والأوبرا وباب الخلق لأن شركة الترامواى تنيرها (الأهرام ١٠/٦) .

٥ أكتوبر ١٩٢٠

اليوم الثانى من أيام الاضراب .

صادق بك يونس عضو لجنة التوفيق فى ضيق من موقف العمال فى الاسكندرية . ومن رأيه أن يقبل العمال العرض المؤقت الذى قدمته الشركة بزيادة الأجور ٢٠٪ .

ويبدو أنه لا يخفى عواطفه . فقد صحب محافظ الاسكندرية الى ادارة الشركة فى الرمل للاشراف على سير العمل بها ومعرفة مدى قدرتها على اضاءة المدينة رغم الاضراب .

وفى القاهرة ، تمكن المهندسون الذين استعارتهم الشركة من السلطة العسكرية من اعادة التيار الكهربائى . ولكن لا يزال الغاز منقطعا والشوارع مظلمة .

ونشط مأمور الضبط ورجال البوليس فراحوا « يطوفون مع عمال شركة الغاز لاضاء المصابيح العمومية ولكنهم لم يفلحوا فى اتمام غرضهم » (الأهرام ٦ أكتوبر ١٩٢٠) .

٧ أكتوبر ١٩٢٠

الاسكندرية لا تزال شوارعها فى ظلام دامس ، رغم أن الشركة تمكنت بعد جهد من اضاءة المنازل وأكثر المحال التجارية . ولكن قلة العمال الذين تيسر للشركة استخدامهم للقيام بعمل المضربين — وقلة خبرتهم — لم يمكنا الشركة من اضاءة الشوارع .

رأى المسيو بورجوا — وكيل الشركة — حرج الموقف فعرض زيادة فى الأجور قدرها ٣٠٪ بدلا من ٢٠٪ وذلك بصفة مؤقتة ريثما يعود المسيو متشيل — مدير الشركة — من أوروبا .

أبلغ عمال الاسكندرية هذا العرض الى زملائهم فى القاهرة فجاءهم اليوم الجواب بأن نقابة مصر سترسل وفدا من قبلها لمفاوضتهم فى هذه المسألة .

قام فريق من العمال المضربين بمظاهرة فى المساء راحت تتابع بالسخرية والضحك العمال الجدد الذين قبلوا العمل ، ولكنهم لم يتعرضوا لهم بسوء .

٨ أكتوبر ١٩٢٠ :

أصدر المسيو بورجوا أعلانا الى العمال المضربين بالاسكندرية جاء فيه أنه « اذا لم يعد العمال الى العمل فى الساعة الثالثة بعد الظهر فانه سيسحب منهم الامتيازات التى منحتها لهم الشركة » ثم قرر مد الموعد الى الساعة الخامسة .

وتردد ان المفاوضات ستنتقل الى القاهرة بدلا من الاسكندرية .

٩ أكتوبر ١٩٢٠ :

جريدة « الاهرام » الغراء تبدأ حملة ضد العمال المضربين تحاول أن توقع بينهم وبين الجمهور .

فتحت عنوان « اضراب عمال النور واضراب العمال » كتبت الأهرام اليوم مقالا جاء فيه :

الناس ـــ لا سيما فى الشرق ـــ فى صف المظلوم وان وقعت عليهم مضار عماه لدفع الظلم عن نفسه ، ولكنهم لا يستطيعون أن يكونوا فى صف من يتطرف فى مطالبه أو يعاند ويكابرفى ما يعود على الجمهور بالضرر والمشاق .

والظاهر لنا مما يسمونه حركة العمال أو مطالبهم أنهم فى هذه المطالب لا يراعون ميل الجمهور ولا يراعون مصلحته ل فيجدون من السهل الهين أن يضروا به . ويغيب عن هؤلاء الذين يقدمون على الاعتصاب أو الأضراب عن العمل ، أنهم باضرابهم يستبدون بالجمهور كله لا بشركة من الشركات ولا بعمل محدود من الأعمال .

فمنذ يوم الثلاثاء أضرب عمال النور عن العمل فجأة بغتة دون انذار ولا بحث فدهش الناس لخبر اضرابهم . وبعد الاضراب عللوا عملهم بأنهم يؤيدون فى ذلك عمال النور فى الاسكندرية ثم بعد ذلك قدموا بعض المطالب وقام البحث والجـدل بينهم وبين ولاة الأمور ولم يتم الاتفاق حتى كتابة هذه السطور . ولكن الضرر وقع على الجمهور والشكوى ارتفعت من كل جانب والجمهور هو الذى يدفع للشركة المـال والشركة تدفع للعمال من مال الجمهور . فهل من الجائز معاملته هذه المعاملة .

لقد كان من المقبول والمعقول أن يقدم العمال مطالبهم اذا كانت لهم مطالب وأن يوسعوا لولاة الأمور بالوقت ليدرسوا مطالبهم وليحكموا فى ما هو عادل منها فيجاب والى ما هو غير عادل فيبين لهم وجه الخطأ فيه . ولكن الطريقة الاستبدادية التى اتبعت حملت الجمهور على أن يحكم على هؤلاء العمال لا لهم ، ونحن الذين كنا بالأمس نؤيد مطالبهم ومطالب كل طائفة ترى نفسها مظلومة ونطلب الانصاف ، لا نستطيع الدفاع عن عملهم الفجائى الذى باغتوا به الناس وهم لا على استعداد ولا أهبة . فكم من أم لم تجد نورا فى منزلها لتعنى بطفلها وكم من مريض لم يسعفه المداوى بالعلاج لاطفاء الأنوار وكم طائفة من العمال الذين يحصلون رزقهم على النور قعدوا عن العمل وتحصيل الرزق لأن الظلام خيم عليهم .

أفلا يحق لهؤلاء وأمثالهم أن يغضبوا لمـا وقع وأن يرجعوا الى ضمائر أولئك العمال ليطلبوا منهم محاسبتها . فالصانع يقول لقد تعطلت صناعتى والتاجر يقول لقد تعطلت تجارتى والكاتب يقول مثل هذا القول وكل انسان شاك من هذه المباغتة .

فاذا كان تقليد الفعلة فى أوربا قد حمل الفعلة عندنا على اتباع محاربة أصحاب

الأعمال والأموال بالاضراب عن العمل فأين نحن من تلك البلاد وأين عمالنا من عمالهم وأين مركزنا من مراكزهم وثروتنا من ثرواتهم وجمعياتنا من جمعياتهم . ومع ذلك فان لطوائف العمال رؤساء ونوابا يوكل اليهم المباحثة فى المطالب . ومن تلك المطالب ما هو سياسى أكثر منه اقتصادى ولا يظن أن يكون مثل هذا عندنا . وكل ما هو ممكن أن يطلب العامل انصافه ان كان مظلوما فى عمله وراتبه مقابل جده فقط .

فجدير بالعمال المضربين أن ينعموا نظرهم فى هذه المسائل وأن يراعوا مصلحة الجمهور لا أن ينقادوا الى العواطف .. (١) » .

وبالطبع .. لم تؤثر مقال « الاهرام » فى حركة الاضراب ، فقد استمرت المفاوضات فى القاهرة لتسوية المطالب . ولم تتمكن الشركة ــ فى القاهرة ــ من اضاءة المصابيح العمومية . أما كهرباء البيوت فانها أقل من العادة ويبتدىء التنوير بالكهرباء فى الساعة الخامسة وتنطفىء الأنوار فى نصف الليل تماما .

وفى الاسكندرية كان « النور فى الأحياء الوطنية لا يزال ضئيلا مضطربا ، وكذلك حالته فى الرمل . وتقول الشركة أن العمال أخفوا المشاعل والشريط والعدد الأخرى التى تستعمل فى التنوير ومن الصعب تجديد ذلك بسرعة . وفى بعض الأماكن يقطع العمال تيار النور فلا تهتدى الشركة الى محل القطع بسرعة لأن الاهتــداء صعب » (الأهرام ٩ أكتوبر ١٩٢٠) .

١١ أكتوبر ١٩٢٠ :

أرسل سرور بخيت كاشف ، رئيس نقابة عمال النور فى القاهرة ، رســالة الى الأهرام يرد فيها على ما نشرته الصحيفة حول الاضراب وادعائها بأن العمال فاجأوا الجمهور بهذا الاضراب ، جاء فيها :

« لقد رفعنا مطالبنا فى أوائل أغسطس ١٩٢٠ المــاضى الى مركز الشركة العام بباريس والى كل من مديرى شركة مصر والاسكندرية والى حضرة صاحب السعادة محافظ العاصمة فى ٢٨ سبتمبر وعينا ٢ أكتوبر موعدا للرد على هذه المطالب .

ثم أعدنا عرض المطالب أمام حضرة صاحب السعادة محافظ الاسكندرية ولجنة التوفيق ومدير شركة اسكندرية فى يوم الأحد ٣ اكتوبر فلما رفض المــدير الاتفاق أعلنت الجمعية العمومية بالاسكندرية الاضراب يوم الاثنين ٤ أكتوبر الساعة السادسة صباحا . وبما أن هيئتى النقابتين كانتا متضامنتين ومتحدتين فى المطالب وتمثلنا أمام

---

(١) يكشف هذا المقال عن جانب من الدور الذى طالمــا لعبته جريدة الاهرام ضد الطبقــة العاملة المصرية . فكاتب المقال يكذب فى عرضه لظروف اعلان الاضراب ويدعى أنه كان مفاجأة دون انذار . ثم انه يستعدى الجمهور على العمال ولا يتطرق لموقف ادارة الشركة بقليل أو كثير . وأخيرا فانه يردد الاتهــام القديم بأن العمال المصريين يضربون تقليــدا للعمال الاوربيين ثم يعبر عن عقدة النقص التى يشعر بهــا فى مواجهة كل ما أوروبى حيث يقول « أين مركزنا من مركزهم وثروتنا من ثروتهم .... الخ » .

هيئة التوفيق فى اسكندرية ــ كان الاضراب لازما بحكم الرابطة والاتحاد فى المطالب فأضربنا مساء الثلاثاء بعد اخطار المحافظ والشركة بأربعة وعشرين ساعة .

من هذا يتبين أن الأضراب كان بناء عن مخابرات دارت بيننا وبين مركز الشركة العمومى بباريز وادارة الشركتين فى مصر والاسكندرية والمحافظين ، ولم يكن بغتة كما ذكرت بعض الجرائد . فعند عدم اجابة مطالبنا قمنا بهذه الحركة التى يجب على الجمهور تأييدنا فيها حتى لا نموت جوعا أو نعيش بين البؤس والشقاء . ولكن لا يظن الجمهور اننا متعنتون فى مطالبنا التى ننشرها فيما بعد . فقد تساهلنا فى ارجاء معظمها حتى حضور المسيو متشيل مفتش شركة النور من الخارج فرفض مدير الشركة هذا الطلب .

اننا نقدر متاعب الجمهور حق قدرها ونعلم ما يترتب على ايقاف العمل ولكن المضطر يركب الصعب من الأمور وهو عالم بركوبها . (الأهرام ١١ اكتوبر ١٩٢٠) .

هذا وقد وردت أنباء من الاسكندرية بأن الأستاذ قسيس والمسيو باسيور المحاميين ، تمكنا من اقناع العمال بقبول الزيادة المقترحة (٣٠ فى المئة) فى الأجور ، مع الوعد بالنظر فى بقية المطالب عند عودة مدير الشركة من الخارج . **ووقع مندوبو العمال على اتفاق بهذا المعنى** احتفظوا فيه بحقهم فى العودة الى الاضراب اذا رفض مدير الشركة اجابة بقية مطالبهم .

وعرض نفس الاتفاق على مدير الشركة فى القاهرة فرفض قبوله . وعلى الرغم من ذلك فان المحافظ وصادق بك يونس حاولا اقناع العمال بالعودة الى العمل « مع مواصلة البحث والمفاوضة فى الحل الذى يرض الجميع » .

١٢ اكتوبر ١٩٢٠ :

اصبح عمال القاهرة وحدهم فى المعركة بعد عودة زملائهم فى الاسكندرية الى العمل .

استمرت المفاوضات فى دار المحافظة حتى المساء ، وأسفرت فى النهاية عن كتابة خطاب من مدير الشركة فى القاهرة الى النقابة « يتضمن اجابة مطالب تختلف اختلافا جوهريا عما يطلبه المندوبون من مساواتهم فى جميع المنح والمزايا التى أعطيت لزملائهم عمال الشركة فى الاسكندرية » .

عقد مجلس ادارة النقابة اجتماعا قرر فيه رفض ما عرضه المدير وابلغوا قرارهم الى المحافظ وولاة الأمور .

١٣ اكتوبر ١٩٢٠ :

لا تزال القاهرة تعانى من انقطاع الكهرباء والغاز . وقد اذاعت « ادارة المطبوعات » اليوم الاعلان التالى الى أصحاب الحوانيت فى محافظة العاصمة .

« انه نظرا الى كمية النور الكهربائى العظيمة التى تستعمل يوميا بين الساعة

السادسة افرنكى مساء والساعة الثامنة افرنكى مساء وما يتسبب عن ذلك من ضرورة تشغيل الآلات الموجودة بالشركة باستمرار فنؤمل من أصحاب الحوانيت أن يستعملوا للاضاءة فى محلاتهم فى الساعتين المذكورتين ٥٠٪ فقط من النور المعتاد اضاءته لحين صدور اعلان آخر . وكل مخالفة لهذا الاعلان تستوجب قطع النـــور الكهربائى فى المحل كلية أو عن جميع الجهة الموجود بها ذلك المحل » .

وترددت الأنباء من الاسكندرية بأن عمال القاهرة طلبوا من زملائهم بالاسكندرية تجديد الاعتصاب تعضيداً لهم . وقد ظهرت هـذه المحاولة بين عمال الاسكنـدرية « فكان بعضهم يطلب تعضيد عمال القاهرة والباقون يرفضون هذا الرأى . وأخيرا تغلب الرافضون وفشلت المحاولة » (الأهرام ١٥ اكتوبر ١٩٢٠) .

١٤ اكتوبر ١٩٢٠ :

المفاوضات مستمرة ولكنها متعثرة نتيجة لتعنت مدير الشركة بالقاهرة ، وخاصة بشأن دفع أجر أيام الاضراب .

١٥ اكتوبر ١٩٢٠ :

أصدر مجلس ادارة نقابة موظفى وعمال الغاز والكهرباء بالقاهرة بيانا يحملون فيه مدير الشركة مسئولية اطالة أمد الاضراب . وكتبت الأهرام اليوم تقول « لقـد كنا نأمل انتهاء الاضراب وعودة الأمور الى مجاريها فخاب الأمل . وكنا ننتظر من مدير الشركة سعة الصدر وبسط اليد ، ومن العمـال عرفان الموقف ومراعاة مصلحـة الجمهور ، فلم يبق الا أن نذكر الحكومة بالواجب عليها بعد ما عز التوفيق بين عمال النور والشركة فتحكم بالأمر بينهم حكما جازما لأنه لا يجوز فى حال من الأحوال ابقاء ما نحن عليه الآن من تعطيل كثير من الأعمال لقلة النور . واذا كانت لجنة التوفيق لم تنجح فان فى يد الحكومة السلطة العليا وبهذه السلطة وحدها تستطيع السير فى أمر كهذا والسلام » .

١٨ اكتوبر ١٩٢٠ :

أصدرت النقابة نشرة باللغتين العربية والفرنسية جاء فيها :

« يسعى ذوو الأغراض لحمل الجمهور على الاعتقاد بأن عمال شركة النور هم السبب فى اطالة مدة الاضراب ، وغرضهم من ذلك حرمان هؤلاء العمال من عطف الرأى العام على مطالبهم الحقه البعيدة عن المغالاة . وما السبب فى اطالة مدة الاضراب الا تشبث الشركة أو بالأحرى مديرها فى عدم اجابة مطالبنا ، مع أن مدير الشركة باسكندرية ــ وهو رجل قضى فى خدمة الشركة ما يقرب من الخمسة وثلاثين عاما اكتسب فى أثنائها الخبرة ــ رأى بحكمته بعد أن تردد قليلا فى المبدأ ان يعترف بأحقية مطالب عماله ، وقبل الجزء الكبير منها بصفة مؤقتة فضلا عن إنه دفع أجور أيام الاضراب . وهذا مما يثبت لكم ما كان عليه العمال من الغبن . حينئذ طلبنا أن نعامل

معاملة زملائنا بالاسكندرية لأنه لا يصح أن تكال المعاملة فى مصلحة واحدة بكيلين ، فرفض ذلك حضرة مدير الشركة بمصر » .

وقد اقترح حضرة صاحب السعادة محافظ العاصمة - فضا للاشكال - أن تصرف لنا أجور أيام الاضراب على شرط أن ترد اذا رفض المسيو متشل المفتش العام « المنتظر وصوله من أوربا » فقبول دفعها مع مساواتنا بعمال الاسكندرية فى كافة المزايا الأخرى ، فلم يقبل حضرة المدير مساواتنا بعمال الاسكندرية ولم يسمح بدفع أجور أيام الاضراب الا على شرط استرجاع قيمتها بواسطة تشغيلنا ساعات اضافية يوميا مع تعهدنا بانجاز جميع الأعمال المتأخرة لغاية هذا الشهر ، فقبلنا هذا الشرط اذا قبل مساواتنا بعمال الاسكندرية فى المزايا الأخرى . وتداخل حضرة صاحب السعادة المحافظ وطلب منا قبول اقتراح حضرة المدير على أن نخفض من طلباتنا ففعلنا ولكن حضرة مدير الشركة أصر على عدم دفع أجور أيام الاضراب بأى شكل ، فلم نر بدا أمام هذه المعاملة السيئة الا الاستمرار على الاضراب ورجوعنا لمطالبنا الأولى . ولا ندرى اذا كان عناد حضرة المدير ناتجا عن غيرته على مصلحة الشركة أو بناء على أوامر صدرت اليه أو أنه يرى من مصلحة الشركة استمرار هذا الاضراب للضغط على الحكومة بقبول زيادة أسعار النور (ويوجد كتاب منه بهذا المعنى) فالى الرأى العام نرفع ظلامتنا ونرجو منه أن يشملنا بنظرة عطف » .

وبعد صدور هذا الاعلان ، توجه عدد من عمال الشركة من الوطنيين والأجانب الى المحافظ حيث اجتمعوا به فى حضور صادق بك يونس عضو لجنة التوفيق ، الذى وعد بمقابلة مدير الشركة لاقناعه بقبول دفع أجور أيام الاضراب .

وكان الأمل كبيرا اليوم فى الوصول الى تسوية للنزاع .

١٩ اكتوبر ١٩٢٠ :

انتهى الاضراب اليوم بعد أن استمر نحو ١٥ يوما . فقد قبل مدير الشركة فى القاهرة الاتفاق على ما يلى :

١ - يمنح العمال أجور عشرة أيام من أيام الاضراب على أن تكون سلفة تسدد فيما بعد .

٢ - يمنح العمال زيادة فى الأجور مقدارها ٣٠ فى المئة .

٣ - لمن يرفت أو يموت عن ذرية مكافأة شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة بشرط أن تكون أيام الشهر ٢٨ يوما .

٤ - تنشأ « لجنة تحكيم » - كما هو الحال فى شركة الترام - للنظر فى مسائل الرفت والأجازات .... الخ .

وبانتهاء هذا الاضراب يصل عمال النور (الغاز والكهرباء) الى خاتمة معركة ثانية من معارك نضالهم ضد شركة من أغنى شركات الاحتكار الأجنبى فى البلاد ، وكانت معركتهم الأولى فى فبراير من نفس العام . ومن الخطأ أن نقيس نتائج هذه المعارك بقدر ما حققته من المطالب فقط . فالقيمة الحقيقية لهذا الاضراب — فى رأينا — انما تكمن فى مدى ما يكشف عنه من نمو فى الخبرات النضالية للطبقة العاملة ، وفيما يفضحه من المواقف التى اتخذتها الشركة الاحتكارية والحكومة ولجنة التوفيق ازاء هذا التحرك المنظم للطبقة العاملة .

فالاضراب قد كشف بحق عن نمو ملموس فى القدرة التنظيمية لدى القيادة النقابية . فقد تمكنت هذه القيادة من الحفاظ على روح التضامن بين العمال الوطنيين والأجانب ، والتنسيق الدقيق بين عمال القاهرة والاسكندرية . كما ان صمود العمال رغم طول أمد الاضراب يدل على شعبية هذه القيادة وسط جماهيرها وقدرتها على تجميعهم فى وقت لا نحسب أنه كان لديهم «صندوقا للاضراب »

أو موارد كافية لدفع أجور المضربين . ويظهر حذق هذه القيادة أيضا فى حرصها على كسب الرأى العام ، الذى كان يعانى طبعا من الاضراب ، وحرصها على تلافى الصدام العنيف الذى طالما اتخذته السلطات ذريعة لضرب العمال والتنكيل بقيادتهم . وأخيرا فان البيانات التى أصدرتها النقابة والأنباء التى ترددت عن مساعى المحافظين واعضاء لجنة التوفيق لتسوية النزاع ، تكشف عن جانب من قدرات القيادة النقابية وقابليتها للمناقشة والمساومة الجماعية لنيل أقصى ما يمكن من مطالب عمالها .

ومن ناحية أخرى ، لا شك أن هذا الاضراب قد أظهر سلوك ادارة شركة احتكارية وما يتصف به هذا السلوك من الغطرسة والتعالى والمماطلة . فقصة انتظار عودة « المسيو متشيل » المدير العام انما تذكرنا بقصة انتظار المهدى المنتظر أو رواية انتظار جودو فى الأدب الحديث .

ولم يكن موقف لجنة التوفيق بالموقف الذى تحسد عليه . فقد أثبت هذا الاضراب مدى قصور هذه اللجنة وعجزها فى مواجهة الاحتكارات الأجنبية . ولكن وجودها — رغم ذلك — ضمن الى حد ما استمرار المفاوضات — والجدل أحيانا — بين الأطراف المعنية .

وأخيرا فان الاضراب أتاح لنا فرصة لندرك طبيعة دور الحكومة القائمة ودور السلطات العسكرية البريطانية . فكلاهما لم يتأخر عن تقديم المعونة للشركة لتحطيم الاضراب فى صورة عمال ومهندسين لادارة المرفق ، بدعوى الحفاظ على راحة الجمهور .

عمـــال الميـــــاه

مرفق مياه الشرب من المرافق التى سقطت فى أيدى الاحتكارات الأجنبية منذ وقت مبكر . ففى عام ١٨٧٥ حصلت شركة فرنسية على امتياز مدته ٢٥ سـنة لاستغلال مرفق مياه الاسكندرية . ثم بيعت لاسماعيـل عام ١٨٧٦ ولم تلبث أن استولت عليها شركة بريطانية باسم « شركة مياه الاسكندرية » كما منحت شركة فرنسية أخرى امتياز استغلال مرفق مياه القاهرة برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك .

وقد اتسمت العلاقات الصناعية فى هاتين الشركتين بقدر كبير من الاستقرار سنوات طويلة نتيجة لادارتها المتشددة ولاعتمادها على العمال الأجانب . ولكن هذا الاستقرار أخذ يهتز فى فترة ما بعد الحرب تحت وطأة النشاط العمالى والنقابى العام ، ولم يلبث عمال مرفق المياه أن تحركوا حول المطالب السائدة فى هذه الفترة ، وهى مطالب زيادة الأجور وخفض ساعات العمل ومكافأة نهاية الخدمة .

وكان **عمال مياه الاسكندرية** أسبق من زملائهم فى هذا التحرك . ومن المؤكد أن حركتهم قد جذبت كافة فئات العاملين فى الشركة الذين يبلغ عـددهم نحو ٦٠٠ مستخدم بينهم « مهندسون وصغار الكتبة وعمال الخدمة الفنية وغيرهم » (الأهرام الخميس ٢٩ يناير ١٩٢٠) .

ففى أوائل يناير ١٩٢٠ أعرب العمال لادارة الشركة عن حاجتهم الملحة الى تحسين حالتهم واصلاح شئونهم (الأهرام يناير ١٩٢٠) ولكنهم لم يتلقوا ردا على ذلك بالسلب أو الايجاب . وفى ٢٨ يناير اضطروا الى توجيه انذار بالاضراب الى الشركة مدته ٤٨ ساعة مالم تجب على مطالبهم التالية :

١ ـ زيادة الأجور ٢٠٪ مع ٦٠٪ زيادة فى علاوة الغلاء .

٢ ـ منح العمال يوم راحة بأجر .

٣ ـ اجازة سنوية بأجر مدتها ١٥ يوما .

٤ ـ مكافأة نهاية الخدمة بمعدل أجر شهر عن كل سنة .

٥ ـ لا يفصل عامل الا بعد التحقيق معه امام لجنة يمثل فيها العمال .

٦ ـ العلاج بالمجان على حساب الشركة .

٧ ـ صرف ملابس الشغل للعمال .

وأبلغت هذه المطالب مع الانذار الى لجنة التوفيق التى اهتمت بالأمر نظـرا لخطورة الاضراب فى مثل هذا المرفق الحيوى .

وقد تمكنت اللجنة من اقناع **السيد أفندى خضر المحامى** عن العمال بارجاء

تنفيذ الاضراب خصوصا وان المستر سميث ، مدير الشركة ابدى استعدادا للمفاوضة واجابة جانب كبير من المطالب . بل انه اقترح فورا الموافقة على خفض ساعات العمل والعلاج بالمجان وصرف الملابس بنصف ثمنها وزيادة فى الأجور تتراوح بين ٣ قروش وستة قروش . ولكنه لم يشأ الموافقة على مبدأ مكافأة نهاية الخدمة الا بعد الرجوع الى مجلس الادارة .

ولم يوافق العمال على هذا العرض واستمرت المفاوضات بصورة متقطعة حتى يوم ٥ فبراير عندما اعلنت الشركة قبولها لصرف الملابس بالمجان وجعل ساعات العمل ثمان ساعات واعتبار الساعات الاضافية (بعد منتصف الليل) بأجر ساعة ونصف . كما وافقت على دفع اجرة شهر فى حالة الوفاة ورفع معدل الزيادة المقترحة فى الأجور فتكون ٣ قروش لمن يتقاضون من ١٢ الى ٣٠ قرشا ، و ٤ قروش لفئة ٣١ — ٤٠ قرشا ، ٥ قروش لفئة ٥٠ — ٦٠ قرشا » .

وقد اعتبر هذا العرض مقبولا بصورة مؤقتة ، وان ظل مطلب مكافأة نهاية الخدمة معلقا .

وفى القاهرة ، حاول عمال شركة المياه الحصول على اتفاقية مماثلة ، ولكنهم لقوا صعوبات طويلة من جانب الشركة استمرت حتى فبراير ١٩٢١ (الأهرام ٢٣ فبراير ١٩٢١) .

***

عمـــال الترام

القاهرة — هليوبوليس — الاسكندرية

ربما كان عمال الترام اكبر قطاع من الطبقة العاملة المصرية يعمل لدى الاحتكارات الأجنبية .

فقد وقع هذا المرفق فى يد الاحتكارات الأجنبية منذ ١٨٦٢ عندما تكونت شركة انجليزية برأسمال قدره ١١٠ الف جنيه لاستغلال ترام الرمل باسم « شركة سكك حديد الرمل » ، وفى عام ١٨٩٥ أنشئت شركة ترام القاهرة برأسمال بلجيكى ثم شركة سكك حديد القاهرة الكهربائية وواحة هليوبوليس برأسمال بلجيكى ايضا » . وفى عام ١٨٩٧ منح امتياز خطوط — ترام الاسكندرية لمجموعة من الشركات البلجيكية .

وذكر عمال الترام — فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية — وبعد ثورة ١٩١٩ ، لايمكن

الا ان يثير لدى المؤرخ صورا مريرة ورائعة ، فى نفس الوقت ، لكفاح طويل ولعمل جماعى منظم منذ اوائل القرن الحالى . وقد نكتفى فى هذا المقام بذكر اضراب عمال ترام القاهرة عام ١٩٠٨ وعام ١٩١١ الذى اسفر عن نتائج مجزية فى شروط العمل ، واضراب عمال ترام الاسكندرية عام ١٩١١ أيضا . ثم تجدد حركتهم عام ١٩١٨ ، واشتعالها المروع خلال أحداث مارس ١٩١٩ وفى أعقابها .

لقد أرسى عمال الترام — الى جانب تقاليد العمل الجماعى — الكثير من التقاليد المتقدمة فى العلاقات الصناعية ، ففرضوا الاعتراف بنقاباتهم ووقعوا الاتفاقيـات الجماعية للعمل وابدعوا اساوب اللجان الدائمة للتحكم وغيرها .

ولنتساءل الآن ....

ماذا كان عليه الوضع — بالنسبة لعمال الترام — فى بداية عام ١٩٢٠ ؟ ان الرد على هذا السؤال مهم لمتابعة تاريخ هذا القطاع من العمال فى مرحلة استئناف النضال الاقتصادى ، وذلك لأن النضال الاقتصادى فى هذه المرحلة كان — فى واقع الأمر رد فعل عنيف لخيبة الأمل التى منى بها نضالهم وحركتهم خلال ثورة ١٩١٩ وخلال صيف التهدئة المشهور رغم الاتفاقيات التى تمكنوا من ابرامها حينذاك .

فقد كان عمال ترام القاهرة مرتبطين بالاتفاقية المشهورة التى أبرمت بينهم وبين الشركة فى ٤ اكتوبر ١٩١٩ . ومن هذه الناحية يمكن أن نقول بأنه لم تكن لهم مطالب جديدة . ولكن العلاقات بين النقابة وادارة الشركة كانت قد وصلت الى اقصى حد من التدهور نتيجة لميل الادارة الى استخدام أساليب الاضطهاد ضد العمال وتكرار حالات الفصل والمماطلة فى تنفيذ مانصت عليه الاتفاقية « وكأن الشركة تريد ان تأخذ باليد الواحدة ما أعطته باليد الأخرى بعد الاضراب » (بيان النقابة الى الأهرام فى ١١ فبراير ١٩٢٠) .

ويبدو ان الوضع لم يكن يختلف عن ذلك كثيرا بالنسبة **لعمال ترام هليوبوليس** . فقد كانوا مرتبطين باتفاقية مجزية أبرمت فى ١٦ اكتوبر ١٩١٩ ، ولم يكن لهم مطالب جديدة بمعنى الكلمة ، وانما كانوا غاضبين من جراء الأسلوب الذى اتبعته الشركة فى تنفيذ الاتفاقية ومماطلتها فى بعض البنود بالذات .

أما **وضع عمال ترام الاسكندرية** فقد كانت تحكمه الاتفاقية المبرمة مع الشركة فى ١٤ اكتوبر ١٩١٩ ، ولكن كانت لهم مطالب جديدة محددة تتصل بزيادة الأجـور وبعودة زملائهم المفصولين .

نستخلص من ذلك — اذن — أن عـلاقات العمـل فى الترام سـواء بالقـاهرة

أو الاسكندرية او هليوبوليس كانت ـ حتى اوائل عام ١٩٢٠ ـ تنظمها ثلاثة اتفاقيات عمل جرى ابرامها جميعا فى اكتوبر ١٩١٩ ، ولكن الفترة التى انقضت منذ ابرامها قد خلفت الكثير من الآثار والأحقاد المتراكمة التى جعلت الموقف متفجرا فى بداية عام ١٩٢٠ .

وتفجر الموقف فعلا فى القاهرة فى أوائل فبراير ١٩٢٠ حول مشكلة العمال المفصولين من شركة ترام القاهرة وعددهم ٥٤ عاملا .

ففى شارع خيرت ـ حيث اتخذت النقابة مكتبا لها ـ اخذت جموع العمال تتوافد كل مساء ويعلو ضجيجهم وتشتد مناقشاتهم حول مصير زملائهم المفصولين وحول ما يتعرضون له من عسف مميت . وكم من ليلة وقف فيهم محمد الباجورى كريم بك ـ رئيس شرف النقابة ـ خطيبا « شارحا لهم مضار الاضراب عن العمل وبالجمهور » (المقطم ٢٦ يناير ١٩٢٠) وهذا يعنى أن فكرة الاضراب كانت تتردد بينهم فى تلك الأيام . وفى مواجهة هذه الفكرة سعى كريم بك لدى الدكتور جرانفيل رئيس لجنة التوفيق الذى وعده « بأنه سيشملهم بالعطافة وباجابتهم الى طلباتهم العادلة » . كما حرص كريم بك على أن يكتب الى الصحف ليؤكد لها « انه لا صحة لما ذكر عن تهديد بعض عمال الترام المرفوتين لمأمور ادارة الشركة . والحقيقة انهم طلبوا اعادتهم الى عملهم فقط » (المقطم ٣٠ يناير ١٩٢٠) . ويتوجه بالشكوى ـ ايضا ـ الى جانب وكيل الحكمدار الذى يرد « بأن البوليس لايدخل فى أمر كهذا لأنه من اختصاص لجنة التوفيق وسعادة المحافظ » (المقطم ٣٠ يناير ١٩٢٠) ويسعى كريم بك يوم ٢ فبراير ١٩٢٠ الى المحافظ فيقدم اليه شكوى العمال المفصولين وشكوى العمال من مماطلة الشركة فى تنفيذ شروط اتفاقية ٤ اكتوبر ١٩١٩ .

ويبدو أن هذه المساعى التى كان كريم بك يعلق عليها املا كبيرا لم تثمر . بل اننا لنظن أن الشركة افادت من هذا الموقف السامى ـ أو المسالم ـ الذى التزم به كريم بك وراحت الشركة تعلن على لسان مديرها المسيو دلنكن انها ترفض اعادة العمال المفصولين وانها فى دهشة من المطالب الأخرى(١) . وذهب دلنكر الى أبعد

---

(١) **تضمنت المطالب الاخرى :** زيادة الاجور بنسبة ٦٠٪ ، تمثيل النقابة فى مكتب التحقيقات بالشركة ، أن تودع الشركة حصيلة الغرامات فى صندوق خاص ، ثم بعض مطالب لعمال الورش والدريسة وأهمها يوم الراحة ..

من ذلك . ففى اجتماع مع محافظ العاصمة فى ١١ فبراير ١٩٢٠ هدد دلنكر بأن الشركة « قد تعد نفسها فى حل من شروط الاتفاق » اذا اضرب العمال ، وانه مصر على عدم اعادة العمال المفصولين (المقطم ١٢ فبراير ١٩٢٠) .

وازاء هذا الموقف ، اضطر العمال الى الحديث بغير لغة كريم بك . ففى بيان اصدرته النقابة الى الصحف (الأهرام ١١ فبراير) أعلن العمال أنهم لم يلقوا من مدير الشركة الا كل اضطهاد واجحاف وانه رفت عددا عظيما لا يستهان به من زملائهم لأسباب تافهة وضيع عليهم حقهم فى المكافأة وانهم فى مواجهة ذلك قد يضطرون لاعلان الاضراب .

كما بعثت النقابة — فى نفس اليوم — بالتلغراف التالى الى محافظ القاهرة :

« نظرا لتذمر العمال الشديد من نكث الشركة لوعودها السابق الاتفاق عليها ، ولسوء معاملتها للعمال ، نطلب سرعة الفصل النهائى فى طلباتنا حتى لا نضطر الى الاضراب حفظا لراحة الجمهور » .

واصبحت هذه البرقية بداية لتبادل البيانات الصحفية وغيرها بين النقابة والشركة ، ادعت فيها الشركة أنها نفذت اتفاقية ٤ اكتوبر ١٩١٩ بأمانة واتهمت النقابة بأنها مجرد « فرقة من العمال » تنتحل لنفسها تمثيل العمال . وردت النقابة بشدة مكذبة ادعاءات الشركة ، وملوحة بقدرتها على ان تثبت تمثيلها الصحيح للعمال . فالنقابة « ليست فرقة من العمال بل هى مجموعة عمال ترام القاهرة ولو لم تكن كذلك لما كانت تمكنت سابقا من ايقاف حركة الترام الذى تديره هذه الشركة شهورا ، وذلك دليل كبير على انهم متضامنون ولا يزالون متضامنين حتى الآن . والأمر الذى يمنعهم من الوقوف امام الشركة ومحاسبتها على الصغيرة والكبيرة هو انقيادهم لأوامر حكومتهم » (الأهرام ١٥ فبراير ١٩٢٠) .

وفى تقديرنا ان محمد الباجورى كريم بك ، رئيس النقابة ، كان غير ميال الى الاضراب ، أو غير مستعد لتحمل مسئوليته . ولكنه اضطر للرضوخ لرأى الغالبية من قيادة النقابة واعضائها ، **فاعلن الاضراب يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٠** وهو مغلوب على أمره .

ويتضح ذلك جليا من خلال البيان الذى اصدره فى هذه المناسبة حيث يقول :

« ان العمال مستعدون الى العودة الى العمل حالما ينفذ جناب المدير طلباتنا الرسمية الموجودة فى لجنة التوفيق ، ونشهد الجمهور على ذلك ونعتذر للجمهور

آسفين جدا على الاضراب الذى **وقع بغير ارادتنا القلبية وانما** وقع اضطرارا . وفيه حياة ومستقبل جميع العمال » .

ولا شك أن تأجيل اعلان الاضراب من نهاية يناير الى ٢٤ فبراير قد فوت على عمال الترام فرصة التوقيت الذكى للاضراب . ففى هذه الفترة كان اضراب عمال الغاز والكهرباء فى عنفوانه(١) . ولا ريب أنه لو وقع اضراب عمال الترام فى نفس الوقت لوضع المسئولون تحت ضغط كبير ولا ضطرت الشركة للتسوية العاجلة للمطالب .

وقوبل الاضراب — من جانب الحكومة — استقبالا غريبا . فقد اذاعت « **ادارة المطبوعات بلاغا رسميا** مقتضبا يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٠ يقول :

« شكا عمال شركة الترام من أن الشركة فصلت فريقا منهم ظلما ولكن لجنة التوفيق فحصت هذه الشكوى فوجدت انهم لا حق لهم فيها » .

وهذا تصوير غير صادق للنزاع لأنه ينكر الابعاد الحقيقية للمشكلة ولأنه يشير الى أن لجنة التوفيق قد أتمت بحث الشكوى وأصدرت حكمها بشأنها وهذا مغاير للواقع .

ولم تترك جريدة المقطم والأهرام هذه الفرصة لتحمل على العمال ونقابتهم لأنهم يتسببون فى « تضايق مئات الألوف من الناس بينهم العامل والمرأة والطفل والضعيف والفقير من الذين تقضى عليهم طبيعة أعمالهم بالانتقال من جهة الى جهة » (المقطم ٢٦ فبراير ١٩٢٠) .

وحاولت الشركة — كعادتها — تسيير بعض الخطوط باستخدام عمال جدد تحت حراسة البوليس ، ولكنها لم توفق الا الى تسيير قطارين على خط العباسية وشبرا تحت حراسة زائدة من « جنــود الجيش وجنــود من البوليس (بلوك الخفــر) المسلحين » (المقطم فبراير ١٩٢٠) .

ومن الطريف أن جريدة المقطم راحت تروج أنباء عن الاضراب من شأنها زعزعة ثقة العمال . فقد نشرت (٢٨ فبراير ١٩٢٠) أن المفتشين انفضوا عن العمال المضربين وانضموا الى الشركة لأنهم لم يوافقوا العمال على الاضراب لعدم وجود مسوغ شرعى فى هذه المرة ، (وأن) بعض العمال طلبوا من الشركة قبولهم ولكنهم « قالوا انهم يخشون من الحاق الأذى بهم من زملائهم » .

وهددت الجريدة « بأن ولاة الأمور يفكرون فى اتخاذ الاجراءات القانونية على كل من يكون سببا فى الاخلال بالأمن العام ومصادرة الحرية الشخصية بتهديد العمال

---

(١) نذكر القارىء بأن الاضراب الاول لعمال الغاز والكهرباء فى القاهرة استمر من ١٢ يناير ١٩٢٠ الى ١٦ فبراير ١٩٢٠

الذين طلبـوا من الشركة الاشـتغال بها نظرا الى شدة احتياجهم الى العمـل »
(نفس المصدر) .

واذا كان الاضراب قد بدأ فى هذا الجو العدائى من جانب الشركة — بطبيعة الحال — ومن جانب الحكومة والصحافة ، فان الأزمة التى نشبت فى قيادة النقابة كانت العامل الأساسى فى انهاء الاضراب فى اليوم الرابع من اعلانه (٢٩ فبراير ١٩٢٠). وعلى الرغم من ندرة البيانات حول هذه الأزمة فانها قد أدت الى تخلى محمد الباجورى كريم بك عن رئاسة شرف النقابة يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٠ ، ودعوة الأستاذ محمد زكى على المحامى لتولى الرئاسة والأستاذ حسين رياض صبحى المحامى ليكون وكيلا لها .

لقد وقف كريم بك — كما أوضحنا — ضد اسلوب الاضراب منذ البداية ، ولعله قد تنبأ بفشله منذ يوم اعلانه وفضل أن يتخلى عن مسئوليته فى اللحظة الحرجة .

وفى تقديرنا ان القيادة الجديدة لم تشأ الاستمرار فى اضراب كتب له الفشل منذ أيامه الأولى ، فأعلنت انهاءه من جانبها بعد ان حصلت على وعد من المحافظ باستئناف البحث والمناقشة حول المطالب .

ولا شك ان انهاء الاضراب — على هذا الشكل — قد أضعف موقف النقابة الى حد كبير . وكان على القيادة الجديدة التى تولاها محمد زكى على المحامى أن تلتزم جانب الحذر فى حركتها وأن تحسن التوقيت لهذه الحركة .

وبدأ زكى على بداية جديدة . **فأعاد صياغة المطالب** بصورة جديدة تلافى فيها طرح مشكلة اعادة العمال المفصولين ، حتى لا تكون عقبة فى طريق الاتفاق . وكان رأيه أن أحسن سبيل الى علاج هذه المشكلة هى « رفع دعاوى تعويض على الشركة أمام المحكمة المختلطة بأسماء العمال الذين رفتوا بدون وجه شرعى وفى وقت غير لائق . وفى حالة عدم امكان العامل دفع المصاريف التى تستلزمها الدعوى المرفوعة باسمه تصرف هذه المصاريف من صندوق النقابة بصفة سلفة وتسدد عند الحكم لصالح العامل ، ويجوز للمجلس أن يقرر التنازل عن مطالبة العامل بهذه المصاريف اذا رأى وجها لذلك » .

اما بقية المطالب فقد صاغها فى ثلاثة مطالب أساسية هى :

١ — مراجعة تنفيذ اتفاقية ٤ اكتوبر ١٩١٩ وخاصة فيما يتصل بتنظيم مكتب التحقيقات .

٢ — وضع لائحة للاستخدام بالشركة تنظم قواعد تحديد الأجور والاجازات والمكافآت والجزاءات وغيرها من شروط العمل .

٣ — انشاء شركة تعاون منزلى للعمال يجمع رأسمالها من أسعار الأسهم والتبرعات والمساعدات وفوائد التأمينات والغرامات .

ونشوء فكرة « اللائحة » لتنظيم علاقات العمل تعتبر فكرة متقدمة للغاية فى هذه

الفترة . فهى تحدد شروط الاستخدام بوضوح وتلغى التمييز فى التعيين والأجور وتحد من حرية الادارة فى التصرف كما يحلو لها فى شئون عمالها .

ولكن القيادة الجديدة لم تلبث أن واجهت صعوبات لم تكن فى حسبانها . ففى ٩ أكتوبر ١٩٢٠ قرر « موظفو » الشركة تشكيل نقابة مستقلة لهم برئاسة شرف الأستاذ محمد كامل افندى حسين المحامى . وعلى الرغم من اعلان « نقابة الموظفين » أنها ستعمل متضامنة مع مجلس نقابة العمال « فى كل ماله علاقة عامة مشتركة بين الهيئتين المستقلتين » (الأهرام ١١ أكتوبر ١٩٢٠) فان ظهور هذه النقابة الى حيز الوجود لم يكن غير تعبير عن الانقسام النقابى وتفتيت وحدة العاملين .

وفى نهاية نوفمبر ١٩٢٠ قام عمال الورش « باضراب بطىء Slow - down strike وخاصة فى الجيزة حيث تراكمت قطارات عديدة انتظارا للاصلاح مما ادى الى تعطيل بعض الخطوط » .

ووقوع هذا الاضراب يؤكد حقيقتين هامتين . أولهما أن النقابة أصبحت عاجزة عن خوض معركة شاملة بجميع عمالها من أجل تحقيق المطالب العامة لهم وثانيهما أن اختيار هذا اللون من الاضرابات ــ غير المرئية ــ دليل العجز عن المواجهة بالاضراب المعلنة التى تقوم على الامتناع عن العمل تماما .

والظاهر أن هذا الاضراب البطىء قد استمر حتى نهاية ديسمبر ١٩٢٠ . فقد كتبت اهرام فى ٢٢ ديسمبر تقول « ان حركة النقل فى المدينة وضواحيها قد ساءت وقلل العمال من سير بعض القطارات ولا تزال الخطوط الواقعة فى الأحياء الوطنية معطلة » .

وردت الشركة على هذه الحركة بأن اعلنت قصر تنفيذ اتفاقية أكتوبر ١٩١٩ على العمال القدامى الذين عاصروا ابرامها ، وراحت تستخدم عمالا تحت التجربة بعقود تحتم عليهم عدم الاشتراك فى النقابة ، واحتفظت لنفسها بحق فصلهم فى أى وقت .

وهكذا انتهت سنة ١٩٢٠ وعمال ترام القاهرة فى موقف لا يحسدون عليه . وصحيح أنهم لم يفقدوا ما حصلوا عليه فى اتفاقية أكتوبر ١٩١٩ ولكنهم كانوا فى موقف العاجز عن ضمان تطبيقها بصورة سليمة ، وفى موقف العاجز عن التقدم بشروط العمل الى الأمام .

* * *

واذا انتقلنا الى **عمال ترام هليوبوليس** نجد أنهم كانوا مثل زملائهم عمال ترام القاهرة ــ يعانون من مماطلة الشركة فى تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما فى ١٦ أكتوبر ١٩١٩ ، مع اتباع سياسة العسف والتشدد ضد العمال وقيادتهم النقابية . وكان آخر الاجراءات الاستفزازية التى اتخذتها الشركة فى بداية عام ١٩٢٠ ، فصل عدد من العمال القدامى من « قسم الألعاب الرياضية » وتعيين آخرين بدلا منهم . وقد

اثار هذا الحادث حفيظة العمال وغضبهم ولكنهم فضلوا « الاسترحام » لدى مدير الشركة على الشكوى الى المحافظة أو لجنة التوفيق .

ومن الطريف أن هذا « الاسترحام » لم يرسل عن طريق النقابة وانما وقع عليه زملاء العمال المفصولين ، لأن « المدير(١) يكره كلمة نقابة » (الأهرام ١٥ يناير ١٩٢٠) وقد جاء فى ختام هذا « الاسترحام » :

« اننا نعرف جنابكم اننا جميعا متضامنين ، واذا أصررتم جنابكم على عدم الرحمة بنا **فانكم قد تضطرونا الى عمل مالا ترضاه** » .

واعتبر المدير هذه الخاتمة تهديدا سافرا له فأبلغ الأمر الى مأمور قسم الوايلى الذى استدعى العمال — ومعهم الأستاذ جلال افندى حسين مراقب النقابة العام — لاستجوابهم . ثم أفرج عنهم .

ان مثل هذه الحوادث — وتكرارها من وقت لآخر — جعلت احتمالات الصدام بين النقابة والشركة أمرا لا مفر من وقوعه . ذلك الى أن هناك من الشواهد ما تحملنا على الاعتقاد بأن اضراب عمال ترام القاهرة من ٢٤ فبراير الى ٢٩ فبراير ١٩٢٠ قد ساهم ايضا فى تحرك عمال ترام هليوبوليس فى نفس الوقت . فقد كتب جريدة المقطم فى ٢٦ فبراير ١٩٢٠ تقول :

« والظاهر أن الحركة (حركة ترام القاهرة) امتدت الى شركة الهليوبوليس . فقد أتانا من نقابة عمالها بيان جديد بمطالبهم التى قدموها للشركة . وأهم مطالبهم زيادة ٢ ٪ زيادة ثابتة و ٦ ٪ علاوة غلاء وتنفيذ شروط الاتفاق السابق وتحسين حال جانب من العمال فيما يختص بيوم الراحة والكسوة والركوب مجانا والعلاج وتشكيل قلم التحقيق (٢) .

وعلق الأستاذ جلال حسن — المراقب العام للنقابة — على هذه الملاحظة (المقطم ٢٧ فبراير ١٩٢٠) فأكد أن الظروف السائدة فى العمل هى التى دعت الى تقديم هذه المطالب — فالشركة تنتهز الفرص للانتقام من العمال كما أخلت ببعض شروط الاتفاق .

وبتقديم هذه المطالب بدأت سلسلة من المفاوضات من خلال محافظ العاصمة ولجنة التوفيق . واصدرت الشركة بيانا الى عمالها فى ٢٧ فبراير ١٩٢٠ يقول :

« وصلت الى الادارة طلبات العمال وهى تبلغهم أنها ستبحث فيها مع حضرة صاحب السعادة محمود فخرى باشا محافظ القاهرة ولجنة التوفيق المنتدبة من قبل الحكومة المصرية وتجيب عليها فى أقرب وقت . وبما أن من المطالب المقدمة مما يكبد الشركة زيادة عظيمة فى نفقاتها فلا يمكن الفصل فيها الا بعد البحث الدقيق . والادارة

(١) السير ريجنالد أوكس .
(٢) قدمت هذه المطالب الى الشركة فى ٢٥ فبراير ١٩٢٠ .

التى تسعى دائما لتحسين حالة عمالها قد برهنت أيضا على عنايتها بهم بايجاد محل توريدات وستتخذ الطرق اللازمة لارضائهم بكيفية عادلة تتفق مع ادارة حسنة » .

وعلى الرغم من صدور هذا البيان وتأكيده أن الشركة ستجيب على مطالب العمال « فى أقرب وقت » ، فقد ظلت هـذه المطالب معلقة طوال شـهر مارس ۱۹۲۰ دون استجابة . بل ان الشركة حاولت اصدار « لائحة » للجزاءات فى منتصف مارس ولكن العمال تضامنوا على رفضها .

وجدد العمـال **مطالبهم فى ۲ أبريل ۱۹۲۰** بعـد أن رفعت الشركة أثمان التذاكر والاشتراكات بنسبة ٥٠٪ ، وأعادوا صياغتها على النحو التالى بلغة العصر :

۱ — ضرورة اعتبار اجابة المطالب من تاريخ ٢٥ فبراير ۱۹۳۰ يوم تقديمها لأن انتظار العمال لهذا التاريخ لا يضيع عليهم حقهم فيها وما كان صبرهم الا للمحافظة على مصالح الجمهور .

۲ — أن تتنازل الشركة نهائيا عن حكم الاخـلاء الذى استصدرته على العمـال من محكمة مصر المختلطة عن المنازل بواحة الماظة .

۳ — أن تمنح الشركة عمالها فى أيام الآحاد ۲ ٪ للكمسارى و ۱ ٪ للسواق وهذا نظرا الى زيادة العمل يوم الأحد . ولما كانت هذه الزيادة فى العمل تقع (أيضا) يوم الخميس الذى تفتح فيه اللونابارك فالعمال يطلبون أن يمنحوا هذه المكافأة أيام الخميس أيضا ، وكذلك أيام السباق وأيام صيد الحمام .

وكان الجـديد فى هذه الصيـاغة هو الانذار باعـلان الاضراب اذا لم تجب هذه المطالب . فقد ختم العمال عريضة مطالبهم بأنهم « بانتظار اجابة المطالب فى أقرب فرصة والا اضطررنا الى الاضراب وهذا لا نرضـاه على الاطلاق حرصا على الراحة العامة » .

ولم تأبه الشركة بهذا الانذار وظلت نحو خمسة عشر يوما دون أن تبدى ما يشير الى رغبتها أو نيتها فى تسوية هذه المطالب . وقد زاد هذا الموقف العنيـد من توتر العلاقات بين العمال والادارة .

وفى ۱۷ ابريل ۱۹۲۰ وقع حادث احتكاك بين احد السائقين ومأمور الادارة أدى الى تفجير الموقف **ثم اعلان الاضراب فى نفس اليوم .**

وادعت الادارة أن الاضراب لا علاقة له بمطالب العمال ، وردت النقابة بأنها اعلنت الاضراب حماية لمصالح أعضائها ، وأن الشركة استغلت صبر العمـال لتصدر لائحة للجزاءات الصارمة وانها نبهت على المفتشين أن يكتبوا شكاوى فى العمال ، وأنها تجرى التحقيق فى هذه الشكاوى دون سماع أقوال العمـال بل أنها توقع العقوبات أحيانا

دون تحقيق . كما أشارت النقـابة الى اخلال الشركة بشروط اتفـاقية ١٦ اكتوبر ١٩١٩ .

وتوجه فريق من العمال الى المحافظة حيث جرت سلسلة من الاجتماعات بين المحافظ ومدير الشركة وبين المحافظ والأستاذ احمد لطفى محامى العمال وصادق بك يونس عضو لجنة التوفيق .

وأسفرت هذه الاجتماعات عن الاتفاق على **عودة العمال** الى العمل تمهيدا لتسوية مظالبهم . وقد استمرت المفاوضات طوال شهر ابريل وجانب من شهر مايو . ولا بد أنها كانت مفاوضات عسيرة للغاية نتيجة لتشدد السير ريجنالد أوكس مدير الشركة « الذى يكره كلمة نقابة » .

وفى ١٠ مايو ١٩٢٠ تم الاتفاق ووقع فى مكتب المحافظ بحضور السير ريجنالد أوكس واحمد لطفى مستشار النقابة ومندوبى العمال والادارة وقد حفظت لنا جريدة الأهرام (١١ مايو ١٩٢٠) تلخيصا وافيا للاتفاق على النحو التالى :

« تكون ساعات العمل ثمان ساعات للجميع ، وأن يكون لمحافظ القاهرة الحق فى انتداب قاض من المتقاعدين للنظر فى التظلم من الغرامات التى توقعها الشركة على العمال وفيما تقرره فى شئونهم . وأن تعطى الشركة العمال علاوة قدرها ٢٠ ٪ زيادة على الراتب لغلاء المعيشة . ورضيت الشركة على أن تعطى العمال ٥ ٪ من مجموع الايرادات التى تحصلها يوم الأحـد تشجيعا لهم لمـا يلاقونه من الزحام والمشقة . ورضيت على منحهم ٥ ٪ كذلك من مجموع الايرادات فى أيام السباق التى تكون فى ميدان الهليوبوليس على أن يأخذ الكمسارى ٢ فى المئة والمفتش ٢ فى المئة والسائق ١ فى المئة » .

وانتهاء حركة عمال ترام هليوبوليس الى هذه النتائج يعتبر نصرا كبيرا اذا قورن بما منيت به حركة ترام القاهرة من فشل . ولعل ذلك أن يكون مرجعه الى نجـاح نقابة عمال هليوبوليس فى الحفاظ على وحدة أعضائها ثم الى شخصية احمد لطفى بك مستشارها ، فضلا على التصميم والصبر الطويل الذى مارسوه فى مواجهة مماطلات الادارة وعناد السير ريجنالد أوكس وصلفه .

❊ ❊ ❊

واذا انتقلنا الى الاسكندرية ــ الى شركة الترام هناك ــ فى بداية عام ١٩٢٠ سنجد أن الهدوء والاستقرار كانا يشملان العلاقات الصناعية فى هذه الشركة ، بعد صيف ١٩١٩ المضطرب ، الذى انتهى بابرام اتفاقية ١٤ أكتوبر المشهورة .

فبينما كان عمال ترام القاهرة وترام هليوبوليس يخوضون معركتهم الضارية منذ بداية عام ١٩٢٠ ، لم نكن نسمع صدى لمعارك مماثلة بالاسكندرية حتى منتصف شهر يوليو . ولسنا نجد تفسيرا معقولا لتأخر عمال ترام الاسكندرية فى استئناف النضال

الاقتصادى عن زملائهم فى القاهرة ، وان كنا نرجح ان قدرتهم على الضغط تكون اعلى خلال موسم الصيف وازدحام حركة النقل فى المدينة ، وربما كان ذلك من الأسباب التى حملتهم الى ارجاء تقديم مطالبهم حتى منتصف يوليو .

لقد كان لعمال ترام الاسكندرية ثلاثة مطالب أساسية فى هذا الوقت :

أولا — اعادة العمال الذين رفتتهم الشركة بدون مسوغ قانونى .

ثانيا — منح العمال علاوة قدرها ٢٠ فى المئة تضاف الى الأجور و ٢٠ فى المئة علاوة غلاء المعيشة .

ثالثا — تنفيذ شروط الاتفاق الذى ابرم بين الشركة والعمال فى ١٤ اكتوبر ١٩١٩ . (الأهرام ٢٠ يوليو ١٩٢٠) .

وفى تقديرنا أن ادارة الشركة لم يكن لديها ما يمنعها عن الاستجابة — بشكل ما — للمطلبين الأول والثالث ، أو على الأقل التفاوض المعقول بشأنها (١) . ولكنها لم تكن مستعدة — حتى لمجرد المناقشة فى مطلب زيادة الأجور ، لأنها كانت — فى هذه الفترة بالذات — مشتبكة فى صراع مرير ضد بلدية الاسكندرية من أجل الترخيص لها بزيادة فى تعريفة الركوب انقاذا لوضعها المالى المنهار . ولم يكن من المعقول وهى تدافع عن دعواها أمام البلدية ان توافق على زيادة فى أجور العمال .

بل ان اشاعة غريبة ترددت فى هذا الوقت بأن ادارة الشركة قد اتفقت مع قيادة نقابة العمال على المطالبة بزيادة الأجور والتهديد بالاضراب ، كأسلوب للضغط على البلدية لتوافق على زيادة تعريفة الركوب .

فجريدة « المقطم » (١٦ يوليو ١٩٢٠) تقول حول هذه الشكوك :

« يبدو للخبيرين من خلال الحركة الأخيرة التى قام بها عمال الترام ان وراءهم يدا تحركهم الى احراج موقف الشركة فتضطر هذه الى احراج موقف البلدية لتزيد تعريفتها وتتمكن من زيادة أجور العمـال ، فتكون الزيادة على كل حال خارجة من جيوب الجمهور » .

ويبدو أن لجنة التوفيق كانت مقتنعة بأن زيادة الأجور فى هذه الظروف تكاد ان تكون مستحيلة ما لم توافق البلدية على زيادة تعريفة الركوب التى تطلبها الشركة . فمن الغريب حقا أن دكتور جرانفيل رئيس لجنـة التوفيق الذى طالما عبر عن هذا الاقتناع ، كان فى نفس الوقت رئيسا للجنة الترام فى القومسيون البلدى ، وهى اللجنة التى رفضت زيادة تعريفة الركوب .

(١) ذكرت الاهرام فى ٣١ أغسطس ١٩٢٠ أن مدير الشركة تلقى من الادارة الرئيسـية فى بلجيـكا ما يفيد أنها توافق على جميع مطالب العمال ما عدا طلب زيادة الاجور الذى تربطه بموافقة البلدية على زيادة تعريفة الركوب .

ولسنا نميل الى قبول هذه الاشاعة حول حركة عمال الترام ، وان كنا لا نستبعد أن ادارة الشركة كانت تفيد من انذارات الاضراب التى توجه اليها من النقابة فى الضغط على البلدية من أجل زيادة تعريفة الأجور . وقد تكررت هذه الانذارات فى أول اغسطس وفى ١٥ اغسطس وفى ٣١ اغسطس ، ولكن النقابة عدلت عن الانذار الأول والثانى تحت ضغط لجنة التوفيق ، ثم عدلت عن الانذار الثالث « احتراما للعيد » .

ولكن تجميد مطلب الأجور بهذا الشكل لم يعوق الاتفاق على بعض المطالب التفصيلية الأخرى بفضل ما بذله صادق بك يونس — عضو لجنة التوفيق — من جهود . فقد وافقت الشركة فى ٣٠ اغسطس على تعيين الأطباء المطلوبين واختيار « حكم » للبت فيما يختلف عليه من عقوبات ، واطلاع العمال على كشوف الغرامات . كما وافقت الشركة على صرف منحة ٤٠٠ ج توزع على العمال بمناسبة العيد .

وعقدت قيادة النقابة اجتماعا كبيرا فى « هيئة جمعية عمومية » (أول سبتمبر) لعرض هذا الاتفاق على جمهور الأعضاء ، وأوضحت لهم « ما تقضى به الظروف الحالية من استمرار العمل وانتظار ما تقرره البلدية بشأن تعريفة الترام » (الأهرام ٢ سبتمبر ١٩٢٠) .

ولكن قيادة النقابة وجهت بتيار قوى يعترض على هذا الموقف ويطالب بضرورة الاضراب عن العمل . ووصفت الأهرام هذا التيار بأنه « ظهر بين فريق متطرف من العمال » .

وفى صباح اليوم التالى (٢ سبتمبر ١٩٢٠) ذهب هذا الفريق الى مخازن الشركة « وحاولوا بالقوة أن يمنعوا زملاءهم من تسيير المركبات وفعلا وقفت الحركة نحو ساعة ، فأرسلت قوة من البوليس الى عمال ترام الرمل ووضع عسكرى فى كل مركبة ، فتحول المعتصبون الى عمال تراموای المدينة الذين ابوا الاعتصاب ووقعت مشاجرات ، فجاء رجال الخفر وتوسطوا بين الفريقين وقبضوا على عشرين عاملا . وعند الظهر استؤنفت الحركة ولكنها أخف من المعتاد » (المقطم ٢ سبتمبر ١٩٢٠) .

وأصدر المحافظ أمرا بالقبض على كل من يعتدى على العمال المشتغلين ، واحالة المقبوض عليهم الى محكمة عسكرية لمحاكمتهم .

واذا كان الانقسام فى صفوف العمال قد أضعف قدرة النقابة على متابعة قضيتهم ، فانه قد نبه المسئولين فى الحكومة وفى البلدية الى المخاطر التى يمكن أن تنشأ بسبب الانقسام — وربما الصدام — بين عمال هذا المرفق الهام . ولعل ذلك كان من الأسباب التى دعت البلدية الى الموافقة على زيادة تعريفة ركوب الدرجة الثانية بواقع مليم واحد (الأهرام ١٧ سبتمبر ١٩٢٠) بما يزيد ايراد الشركة ١٨ الف جنيه سنويا ، ولكنها جعلت ذلك بصفة مؤقتة حتى نهاية العام لحين مراجعة الأوضاع المالية للشركة .

وعلى الرغم من صدور هذا القرار فان الشركة لم توافق على مطلب زيادة اجور العمال بحجة أن القرار مؤقت وانه لا يمكنها زيادة الأجور الا اذا صـدر قـرار دائم وشامل من البلدية .

وهكذا أصبح الموقف جامدا ، واكتفت النقـابة بما حققته من مطالب تفصيلية انتظارا لتسوية النزاع بين الشركة والبلدية .

❋ ❋ ❋

عمـال الدخان والسجاير

كان عمـال الدخان والسجاير — فى القـاهرة والاسكندرية — أسبق القطاعات العمالية التى تجديد العمل الجماعى بشقيه : الاضراب والتنظيم النقابى ، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة . ولم يكن ذلك من قبيل الصدف التاريخية وانما كان محصلة عاملين أساسيين : أولهما أن عمـال الدخان والسجاير كانت لديهم تقاليد وخبرات عالية فى العمل الجماعى منذ بداية القـرن العشرين مكنتهم من أن يحققوا الكثير من المكاسب المادية والأدبية فى علاقاتهم بأصحاب الأعمال . وثانيهما أن ظروف الحرب كانت أشد ما تكون تأثيرا على صناعتهم نتيجة لنقص الدخان الخام الأمر الذى مكن أصحاب المعامل من توفير عدد كبير من العمال والتخلص من اتفاقيات العمـل القديمة وضغط تعريفة لف السجاير وغيرها من تعريفات العمل فى هذه المعامل .

فمنذ أغسطس ١٩١٧ تمكن عمـال الدخان والسجاير من تنظيم سلسلة من الاضرابات المتفرقة حول مطلب زيادة تعريفة لف الألف سيجارة ومطالب أخرى . وبلغت هذه الحركة ذروتها فى فبراير ١٩١٨ عندما نظم **اضراب عام** شمل كافة المعامل وحقق الجانب الأكبر من هذه المطالب ، واعتبر نصرا حقيقيا فى هذه الفترة . جسدته اتفاقية ٢٥ فبراير ١٩١٨ التى أبرمها عمال الاسكندرية .

ومن الواضح أن ميزان القـوى فى هـذه الاضرابات كان دائمـا يميل الى جانب العمال ، لأن طبيعة هذه الصناعة كانت تحتم الاعتماد على **العمـل اليدوى والخبرة الحرفية العالية** فى عمليات الفرم واللف والقص ، وكانت السمعة التجارية للسجاير المصرية عالية فى الداخل والخارج لاعتمادها على الانتاج اليدوى . ولهذا كان العمال — غالبا — فى وضع المفاوض القوى أمام أصحاب المعامل .

ولكن هذا الوضع لم يلبث أن تغير تمـاما نتيجة لاتجـاه أصحاب المعـامل الى استخدام الآلات الحديثة فى الانتاج والاستغناء رويدا — وبالضرورة — عن الانتـاج اليدوى . وصحيح أن بوادر الميكنة فى صناعة الدخان والسجاير كانت قد ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكن ظروف الحرب كانت قد عوقتها تماما . ولكن بانتهاء الحرب بدأت حركة الميكنة تتسع بصورة ملحوظة (وخاصـة منذ منتصف ١٩١٩) وراحت آثارها المباشرة على الاستخدام تظهـر بشـكل ملحوظ فى معامل ملكونيان

وجانكليس وماتوسيان وديمترينو بالقــاهرة ومعامل كوتاريللى وايبكيان ولفانوس ودوراس ولوران وكاسيموس وغيرها بالاسكندرية .

وكان من الطبيعي أن تحدث حركة الميكنة قلقا شديدا فى صفوف عمال الدخان والسجاير ، وخاصة عمال اللف ، وقد أصبحوا مهددين بفقدان عملهم .

وظهر رد الفعل فى أوائل عام ١٩٢٠ فى القاهرة والاسكندرية على السواء ، عندما تقدمت نقابة عمال الدخان والسجاير فى القاهرة بعدد من المطالب التى اعتقدت أنها كفيلة بحماية العمال من مخاطر الميكنة والتوفير .

فقد طلبت ــ بادىء ذى بدء ــ الاعتراف بوجودها من جانب أصحاب المعامل ، لتمثيل العمال فى متابعة المطالب لدى كافة الجهات وخاصة لدى لجنة التوفيق .

وكان المطلب الثانى هو صرف مكافأة نهاية الخدمة بواقع أجرة شهر عن كل سنة من سنوات الخــدمة . ولهذا المطلب مغزى كبير فى مثل هذه الظروف . فاذا كانت الميكنة قد أخذت تفرض توفير العمال ، فلا أقل من ضمان مكافأة الخدمة لهم لمواجهة المستقبل المجهول ، أو لعل اقــرار المكافأة أن يردع أصحاب المعــامل عن التوسع فى عملية التوفير .

أما المطلب الثالث فكان يتصل باقرار مبدأ الثمان ساعات . وتقديم هذا المطلب قد يبدو غريبا فى صناعة يسودها نظام الأجر بالقطعة (الف الألف سيجارة) ، ولكنه لن يبدو غريبا بالطبع فى ظروف الميكنة واحتمال التحول الى نظام الأجر بالساعة .

تقدمت نقابة القاهرة بهذه **المطالب فى يناير ١٩٢٠** الى المحافظة ولجنة التوفيق . ولكن أصحاب المعامل أسرعوا الى مقابلة المحافظ وابلاغه بأنه « اذا استمر العمال فى مطالبهم المتزايدة وأصرت النقـــابة على خطتها فانهم **سيقفلون** معاملهم ولا يعترفون بالنقابة » (المقطم ١٢ يناير ١٩٢٠) .

ويبدو أنهم لم يلبثوا أن نفــذوا تهديدهم ابتداء من ٢٠ يناير ١٩٢٠ وكان ذلك **أول قرار بالغلق** Lock - Out يواجه العمال فى نضالهم الاقتصادى بعد الحرب . وسلاح الغلق هو سلاح أصحاب الأعمال فى مواجهة الحركة النقابية . ولكن استخدامه لا يتم عادة الا فى ظروف معينة يكون فيها أصحاب الأعمال أكثر قدرة على الصمود وتحمل الخسائر ، أو لديهم وسائل بديلة لاستمرار الانتاج ــ ولو جزئيا ــ أو لديهم فائض من الانتاج المتراكم يمكن تسويقه خلال فترة الغلق .

وقد استمرت المفاوضات لتسوية النزاع نحو اسبوع عقدت خلالها اجتماعات عديدة بين أصحاب المعامل ومحامى العمال (عزيز ميرهم) والمحافظ . وأخيرا لم يجد العمال بدا من قبول الحل المؤقت الذى اقترحه المحافظ والذى يتضمن اقرار مبدأ الثمان ساعات ثم الانتظار لما تقرره لجنة التوفيق فى بقية المطالب .

ووافق أصحاب المعامل على استئناف العمل – اى انهاء الغلق – يوم ٢٦ يناير ١٩٢٠ ، اى انه استمر نحو اسبوع .

ولكن هذه التسوية المؤقتة تركت مشكلة الميكنة وآثارها فى الاستخدام دون علاج ، كما علقت مطلب مكافأة نهاية الخدمة(١) دون أمل كبير فى اقراره مستقبلا . وأخيرا فان هذه التسوية لم تحسم مطلب الاعتراف بالنقابة .

فاذا أخذنا **مشكلة الميكنة** ، فاننا نلاحظ أنها ظلت مصدرا للقلق والمخاوف وسط العمال . ففى ٦ فبراير ١٩٢٠ كتبت جريدة المقطم تقول « فى المدينة الآن ازمة شديدة أصيب بها عمال الدخان ولا سيما فى المعامل التى أحضر اصحابها ماكينات للف السجاير والاستعاضة بها عن العمال . وقد روى لى أحدهم ان صاحب معمل كبير شرع فى ادارة ماكينته الجديدة ليلا » .

وعاد المقطم يوم ٢٥ فبراير ١٩٢٠ فقالت « حرام أن يطرد (العمال) من معمل انشأوه صغيرا بتعب ايديهم ليكون لهم ملجأ حتى الكبر ، فلما نما ونجح أحل صاحبه الآلات محل عماله محاولا قطع أرزاقهم » .

بل ان بعض أصحاب المعامل – مثل كوتاريللى بالاسكندرية – تقدم الى لجنة التوفيق بشكوى يطلب فيها توفير نصف العمال البالغ عددهم ٢٤٠ عاملا (المقطم ٢٠ مارس ١٩٢٠) ووافقت له اللجنة على توفير خمسين عامل منهم ودفع مكافأتهم . وامتدت حركة التوفير الى عدد متزايد من المعامل خلال الشهور التالية وأصبحت انباؤها حديث الساعة لدى الراى العام ، بقدر ما كانت مصدر فزع وقلق كبيرين لدى العمال . وتقول الينوربيرنز فى كتابها « الاستعمار البريطانى فى مصر (ترجمة احمد رشدى صالح ص ٤٦) » كانت النتيجة انه بينما كان اثنا عشر مصنعا من مصانع السجائر تستخدم ١٥١٩ عاملا فى يناير ١٩٢٠ أصبحت تستخدم ٣١٨ عاملا فى ٣٠ يونيو ١٩٢١ وتشغل مائة وخمسين ماكينة تحل كل واحدة منها محل ٤٠ – ٧٥ عاملا من لفافى السجاير » .

واتخذت ردود الأفعال لحركة التوفير اشكالا عديدة خلال النصف الثانى من عام ١٩٢٠ وربما طوال عام ١٩٢١ أيضا .

فقد حفز شبح التوفير القيادات النقابية فى صناعة الدخان والسجاير على التفكير فى تدعيم حركتهم وتوثيق الروابط بين نقابات القاهرة والاسكندرية(٢) وتوسيع باب العضوية – الذى كان قاصرا على عمال اللف – لكى يضم عمال الفرم والقص . وفى

(١) رأى أصحاب الاعمال فى هذه المشكلة (المقطم ٢٨ يناير ١٩٢٠) .

(٢) المقطم ٢٥ مارس ١٩٠ تقول « فهمت أن عمال السجاير والدخان فى الثغر سيبحثون بجلسة خاصة فى مسألة انتداب وفد منهم يذهب الى القاهرة للتفاهم مع اخوانهم على ما يجب اتخاذه قاعدة لجميع العمال فى القطر » .

مواجهة ذلك احيا أصحاب المعامل « **نقابة تجار الدخان** » التى اخذت تتحرك بنشاط وتدعم أصحاب المعامل الصغيرة فى مواجهــة الضغط الواقع عليهم من عمـالهم حتى لا يضطرون الى قبول شروط العمال أو دفع مكافآت كبيرة لمن شملهم التوفير .

ومن ناحية أخرى ، ظهرت حركة نشيطة بين عمال الدخان والسجاير لمقـاومة الماكينات . وتألفت فى الاسكندرية ــ فعلا ــ « **لجنة مقاومة ماكينات لف السجاير** » (المقطم ٦ مارس ١٩٢٦ ــ الأهرام ١٦ مارس ١٩٢٠) والأرجح أن لجنة مماثلة قد شكلت فى القاهرة .

والمتتبع للأنباء المتواترة حول نشاط هذه اللجان ــ طوال هذه الفترة ــ لن يلبث **أن يجد نفسه فى مواجهة ظاهرة تستاهل النظر والتحليل الدقيق** .

فقد اتجهت هذه اللجــان نحو فكرة تأسيس **شركات للدخان والسجاير يمتلكها العمال** أنفسهم ويعملون بها بعيــدا عن سطوة أصحاب المعــامل . ففى الاسكندرية أسست شركة من هذا النمط باسم « **شركة الاتحاد الوطنى** » للف السجاير وبيعها (الأهرام ١١ مايو ١٩٢٠) وفى القاهرة ، وجه محمــد حسين هيكل المحامى النداء التالى باســم « الحزب الديمقراطى المصرى » الى عمــال الدخان (نشرته الأهــرام ١٩ مايو ١٩٢٠) .

« تعلمون أن جمــاعة من أصحاب فاوريقات الســجاير كاسبيرو وملكونيان قد استحضروا ماكينات لعمل السجاير بدل صنعها باليد وترتب على ذلك أنهم استغنوا عن عدد غير قليل من العمال . ولما كانت الميزة الأولى للسجاير المصرية هى أنها مصنوعة باليد ومتقنة اتقانا خاصا وذلك سبب شهرتها فى العــالم كله ، وكان من الضرورى استمرار هؤلاء العمال فى العمل ، **فقد فكر جماعة منهم فى انشاء فاوريقة مصرية لعمل السجاير** وابقاء شهرتها القديمة حتى يشترك فى هذا العمل من لهم مصلحة من العمال وبائعى السجاير المصرية فانا ندعوكم للحضــور بنادى الحــزب الديمقراطى المصرى نمرة ٥ بشارع نوبار باشا بمصر يوم الخميس ٢٠ مايو ١٩٢٠ فى الســاعة التاسعة والنصف مساء لوضع أساس المشروع بعد النظر فيه من كافة وجوهه . وفى انتظار تعضيدكم لهذا العمل الجليل وحضوركم فى هذا الاجتماع » .

ووقع البيان ــ الى جانب محمــد حسين هيكل المحــامى ــ محمــــد منصور وعبد الحميد محمد باعتبارهما « مندوبى العمال سابقا » .

ويبدو أن الفكرة قد وجدت بعض المؤيدين خارج القاهرة والاسكندرية . ففى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٠ تنقل جريدة الأهرام نبأ من الزقازيق يقول :

« ان شركة سجاير جمسراجان أخرجت من مصنعها عــددا كبيرا من العمــال المصريين فقصدوا جماعة من الأعيان **وسألوهم المساعدة على انشاء مصنع السجـاير** فلبوا طلبهم واكتتبوا بمبلغ أربعمائة جنيه » .

ولسنا نعرف الكثير ــ ولا حتى القليل ــ عن مصير هذه المشاريع التى لمعت فى

سماء الحركة العمالية فبعثت الأمل فى نفوس الآلاف من لفائفى السجاير الذين وقعوا فريسة الميكنة . ولا يساورنا شك فى أن المئات من هؤلاء العمال قد أقبلوا على تلك المشاريع ووضعوا فيها مكافأتهم الضئيلة التى حصلوا عليها عند توفيرهم . فهل نجحت هذه المشاريع ؟ وكيف كانت خاتمتها ؟ وما مصير عمالها ؟

ان فكرة انشاء معامل يمتلكها العمال ويعملون بها بعيدا عن سيطرة أصحاب الأعمال وطغيانهم ، تنتمى الى مجموعة الأفكار أو الأحلام — التى طالما راودت الطبقة العاملة وقيادتها السياسية أو الاشتراكية سنوات طويلة فى أوربا ، وتبلورت فى النهاية فى أكثر من مذهب اشتراكى خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كان أبرزها المذهب السينديكالى Syndicalism الذى ازدهر فى فرنسا خلال هذه الفترة .

ونحن لا نميل — بطبيعة الحال — الى اعتبار هذه المشاريع امتدادا مباشرا للفكر السينديكالى الأوروبى الى مصر ، أو أنها كانت نتاج أفكار سينديكالية تبناها العمال المصريون بوعى وقاموا بتطبيقها بين عمال السجاير . وليس أمامنا الا أن نرد نشوء هذه الأفكار الى الظروف الموضوعية لصناعة السجاير والدخان فى مصر ، وهى الظروف التى تناولناها بالشرح فى بداية هذا الجزء من الدراسة .

ولكن من حقنا ان نضيف هنا ملاحظة هامة جديرة بأن تؤخذ فى الاعتبار عند تقييم العوامل التى أدت الى ظهور هذه المشاريع . فالمعروف ان الأستاذ عزيز ميرهم كان محاميا لنقابة عمال الدخان والسجاير فى هذه الفترة ، وكان عضوا فى الحزب الديمقراطى المصرى الذى وجه محمد حسين هيكل المحامى نداءه الى العمال بانشاء مشروع الفاوريقة بالقاهرة .

وقد عرف عزيز ميرهم بآرائه الاشتراكية وتحمسه للعمال منذ عودته من البعثة فى فرنسا . ولا شك أنه حمل معه الكثير من الآراء الاشتراكية — والسينديكالية — الى مصر كما عبر عنها فى تصريحاته ومقالاته . ونحن لا نستبعد أن يكون قد ساهم بقدر — قليل أو كبير — فى الترويج لفكرة المشاريع السينديكالية بين عمال الدخان والسجاير ، أو ربما تحمس لها فى هذه الفترة .

ومن المؤكد ان الحكومة والسلطات البريطانية كانت تنظر بشكوك كبير الى هذه المشاريع السينديكالية ، وربما اعتبرتها مشاريع ثورية تهدد الكيان الاقتصادى الرأسمالى بالبلاد ؟ ولسنا نجد مبررا قويا لاصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ فى هذه الفترة بالذات (٢٧ يناير ١٩٢١) ، وهو القانون الذى « يمنع التنازل عن الأجور الى نقابة أو شركة أو أية جمعية صناعية » ، الا لأن الحكومة والسلطات البريطانية كانت تتوجس خيفة من هذه المشاريع وترى أن وراءها خطرا يتهدد النظام القائم . وقد أهتم اللورد اللنبى بهذا الموضوع اهتماما كبيرا ، حتى لنجده يضرب بالامتيازات الأجنبية عرض الحائط ويصدر قرارا بتطبيق هذا القانون على رعايا الدول الأجنبية

فى مصر ، ولا نسمع احتجاجا من قنصلياتهم على هذا الخرق البين لامتيازاتهم .

ومهما يكن الأمر ، فاننا نعتقد أن مواجهة عمال الدخان والسجاير لتيار الميكنة الجارف ، كان فى واقع الأمر صورة من صــور الصراع الحتمى بين العمــل اليدوى والآلة ، بين العمل الحرفى المتخلف والعمل الصناعى المتقدم فى ظل الرأسمالية النامية. ولم يكن من المتوقع أن يسفر هذا الصراع الا عن نتائجه المنطقية : وهى تشريد جانب من العمــال الحرفيين بعد دفع مكافآتهم ــ ان احسنت لهم الظروف(١) ــ أو حتى بدون مكافآت .

وان ما تردد ــ خلال هذه الفترة ــ من أنباء عن ((**مأســاة**)) عمــال الدخان ، والجماعات التى اضطرت منهم للتسول فى الشوارع ، والرجال الأشداء منهم الذين كانوا يمرون على المقاهى حاملين علب ((الملبن)) يعرضون بيعها مع نبرات الاستجداء ... لم يكن ذلك غير قصة من القصص المريرة التى لا تزال تنتظر أدباءنا وفنانينا منذ أكثر من نصف قرن .

عمال الموانى والخدمات البحرية

من العسير أن نتحدث عن حركة عمال الموانى والخدمات البحرية فى عام ١٩٢٠ باعتبارها حركة واحدة وذلك لعدة أسباب منها :

اولا ــ التنوع الكبير فى أعمال الموانى وفى الخدمات البحرية ، وما يفرضه ذلك من تنوع كبير فى الحرف والمهن والصناعات التى يتطلبها انجاز هذه الأعمال .

ثانيا ــ تخلف هذا القطاع من قطاعات النشاط الاقتصــادى فى مصر بالنسبة لبقية القطاعات الاخرى وخاصة المرافق الحضرية . وقد امتد هذا التخلف ايضا الى حركة الطبقة العاملة داخل هذا القطاع وخاصة من ناحية التنظيم النقابى رغم بروز نشاط عمــال الفحم فى ميناء بور سعيد ضمن النشاط النقابى المبكر مع بداية القرن العشرين .

ولهذا فان حركة عمال الموانى والخدمات البحرية فى اعقاب ثورة ١٩١٩ وفى أوائل عام ١٩٢٠ تبدو وكأنها مبعثرة وبل وتكاد ان تكون فاقدة لكل مؤشر نحو التنظيم القومى أو الاقليمى كالذى لمسناه فى حركة عمال الغاز والكهرباء وعمــال الدخان والسجاير وعمال الترام خلال هذه الفترة . فباستثناء الحركة الموحدة لعمال الموانى ببور سعيد ــ فى ديسمبر عام ١٩٢٠ ــ ظلت حركات عمال الخــدمات البحرية فى الاسكندرية والسويس مجرد انتفاضات محلية متناثرة على مدار عام ١٩٢٠ .

فقد بدأ العام باضراب عمال **ورشة وطسون لاصلاح السفن بالاسكندرية** نتيجة

(١) تمكنت لجنة التوفيق فى بعض الاحوال من اقناع عدد من المعامل بدفع مكافآت محدودة للعمــال الذين وقع عليهم التوفير .

لمحاولة الادارة التخلص من الاتفاق الذى كان قائما منذ اغسطس ١٩١٩ وذلك بالغاء بعض بنوده وخفض البعض الآخر . وكان هذا الاتفاق قد حقق زيادة فى الأجور بنسبة ٢٥ ٪ وجعل ساعات العمل ٤٨ ساعة فى الأسبوع ، كما كان يتضمن وعدا من الادارة بالنظر فى مطلب مكافأة نهاية الخدمة . ومطالب التعويض عن اصابات العمل .

وفى ٨ يناير ١٩٢٠ قررت الشركة سحب الزيادة المقررة فى الأجور بحجة انكماش أعمال الورش ، وكذا خفض الأجر الكامل الذى كان يدفع فى حالة الاصابة الى ٢/٤ الأجر يوميا . وواجه العمال هذا القرار باعلان الاضراب ، كما قدموا شكواهم الى لجنة التوفيق والى الصحافة .

وواضح أن هذا الاضراب يختلف عن الاضرابات التى وقعت خلال هذه الفترة والتى كانت تستهدف الضغط من أجل الحصول على مكاسب اضافية فى الأجور — أو اقرار مبادىء جديدة فى شروط العمل (مثل مكافأة نهاية الخدمة أو الثمان الساعات) . فاضراب عمال وطسون لم يكن يستهدف تحقيق مكاسب جديدة ، بل كان محاولة **للحفاظ** على قدر مما حققته اتفاقيات العمل السابقة .

ولهذا لم يكن غريبا أن تقف لجنة التوفيق والصحافة الى جانب العمال هذه المرة . فلجنة التوفيق تعلن عطفها على موقف العمال ، وجريدة المقطم تقول :

« اذا صحت شكوى العمال وكانت الشركة قطعت فعلا ما منحتهم اياه من الزيادة فان حالتهم تدعو الى الشفقة والمساعدة » .

واستمر اضراب العمال حتى يوم ٢٩ يناير (أى نحو عشرين يوما) رغم أن الشركة حاولت تشغيل عمال جدد محل العمال المضربين ، ولكنها اضطرت فى النهاية الى سحب قرارها الخاص بالغاء الزيادة المقررة فى الأجور وعادت الأمور الى ما كانت قايه قبل الاضراب .

واذا كانت مشكلة عمال ورش وطسون البحرية قدمت لنا مثلا فريدا لهجوم أصحاب الأعمال على شروط العمل ومحاولة سحب ما حصل عليه العمال ، فان **مشكلة عمال الشركة الخديوية** التى تفجرت فى مايو ١٩٢٠ تقدم لنا مثلا صارخا لسياسة التعصب ضد العمال المصريين .

كانت الشركة تعتمد فى الأعمال الخفيفة ببواخرها على نحو مائة عامل مصرى بين بحار وعطشجى أو رؤساء عمال . وقد عمل هؤلاء فى خدمتها بجدية وكفاءة قبل الحرب وطوال سنوات الحرب . فلما اشترت الشركة الباخرة الجديدة « بريطانيا » اتجهت الى استخدام العمال اليونانيين بدلا من المصريين ، وكان ذلك يعنى طول مدة تعطلهم بين السفريات .

وسلاح الاضراب — فى مثل هذه الأحوال — لا يكون مجديا ولا عمليا بالطبع . فالتعاقد هنا يتم على « الرحلة » فقط ولا يتقاضى هؤلاء العمال أجورا بين الرحلتين .

ولهذا لم يكن أمامهم غير الشكوى الى أولى الأمر ، وخاصـة لجنـة التوفيق ، التى تمكنت من الحصول على وعد من الشركة « باعادتهم الى العمل تدريجيا » .

ومن المؤكد أن موقف الشركة لم يطرأ عليه أى تغيير بالنسبة للعمال المصريين ، اذ أن المشكلة تكررت فى ينـاير ١٩٢١ دون حل . ومن الغريب أن هـذه الشركة كانت « مصلحة أميرية مصرية » ثم حولت الى شركة مساهمة ــ بأموال بريطانية ــ وكان من ضمن شروط بيعها « مراعاة مصالح مصر وأهلها » وكانت الحكومة المصرية تخصها بنقل الحجاج المصريين سنويا (الأهرام ١٨ يناير ١٩٢١) .

ويبدو أن مشاكل عمال الخدمات البحرية لم تكن وقفا على العاملين فى الشركات الأجنبية مثل شركة وطسون والخديوية ، بل امتدت أيضا الى قطاعات العاملين فى المصالح الحكومية المتصلة بالموانى مثل عمال الحجر الصحى وعمال الجمارك .

ففى يونيو ١٩٢٠ تقرر الاستغناء عن نحو خمسين عامل من الظهورات بمجلس الصحة والمحاجر البحرية رغم أن بعضهم كانت له مدة خدمة تقارب العشرين سنة . وقد حركت مأساتهم الكثير من مشاعر العطف والأسى فى الصـحافة ولدى مجلس الصحة الذى تمكن من الحصول على اعانة مالية لهم (٦٩٠ ج وزعت على ٣١ عاملا) كما سعى الى تعيين بعضهم فى أعمال المنارات والبوليس دون جدوى .

واضح أن هذه الفئة من العمال تمثل قطاعا متخلفا للغاية سواء من حيث شروط عملهم أو من حيث قدرتهم على التنظيم والحركة ، كما أن مشكلتهم تصور حالة العمال غير الفنيين فى المصالح الحكومية فى هذه الفترة تصويرا صادقا .

واذا كانت حركة عمال الموانى والخدمات البحرية فى ورش وطسون وفى البواخر الخديوية وفى مجلس الصحة والمحاجر تبدو مبعثرة لا تربط بينها مطالب مشتركة أو تنظم نقابى موحد ، **فان حركة عمـال الخدمات البحرية (الشحن والتفريغ) فى بور سعيد** فى ديسمبر ١٩٢٠ كانت على عكس ذلك تماما .

لقد كان عمال الشحن والتفريغ فى بور سعيد يشكلون كتلة ضخمة من عمال هذا الميناء الهام ، يقدر عددهم بنحو ألفين ، ثلثهم من المصريين والباقون من جنسيات مختلفة (الأهرام ١٥ ديسمبر ١٩٢٠) . وكان هؤلاء يعملون لدى تسع شركات أجنبية تتقاسم فيما بينها أعمال التوكيلات البحرية لنقل الركاب والبضائع وبعض أعمـال الصيانة والتموين البحـرى ، كان أهمـها شركة انجاش كولنـج English Calling وداورى وسافون كورى وبور سعيد آند سويس كولنج وهول بلايث . وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء العمال منضمين الى « نقابة العمال ببور سعيد » التى كان يرأسها أجنبى يدعى الدكتور اسكوغويلو .

ومن المرجح أن حركة العمال فى هذه الشركات قد بدات تنشط بصورة ملحوظة فى أعقاب الحرب وأنها تمكنت من تحقيق زيادة فى الأجور بنسبة ٥٠ ٪ ، ولكنها لم تنجح فى فرض مطالبها الأخـرى حينذاك . ومن الطبيعى أن يراقب عمـال هـذه

الشركات زملاءهم فى شركة قنال السويس الذين كانوا يحصلون على امتيازات عالية نسبية فى الأجور وساعات العمل (٨ ساعات) وفى خدمات العلاج والاسكان (الاهرام ١٥ ديسمبر ١٩٢٠) ، وكان ذلك يغذى املهم فى تحسين أحوالهم . ففى بداية ديسمبر ١٩٢٠ تقدمت نقابة العمال بعريضة جماعية الى جميع الشركات تطالب باقرار مبدأ مكافأة نهاية الخدمة ، وصرف الأجور عن أيام المرض وتعيين طبيب لعلاج العمال وبأجازة سنوية ١٥ يوما بأجر وتخفيض ساعات العمل الى ثمان ساعات بدلا من عشرة . ويلاحظ أن هذه المطالب لم تتضمن مطلبا بزيادة الأجور .

وهناك ما يشير الى أن الشركات رفضت هذه المطالب عند تقديمها ، مما أدى الى اعلان الاضراب العام فى جميع الشركات حوالى يوم ١٢ ديسمبر . ولجأ العمال الى حيلة غريبة لضمان فاعلية الاضراب ، اذ نزعوا بعض القطع الهامة من الآلات المستخدمة فى أعمالهم ، حتى لا تتمكن الشركات من استئناف العمل بعمال آخرين أو بجزء من العمال الذين قد لا يشاركون فى الاضراب .

ويبدو أن حجم الاضراب ـ وأسلوب نزع الآلات ـ كان مفاجأة مذهلة للشركات وللحكومة على السواء . ومن المؤكد أن السلطات المصرية والبريطانية أشفقوا من أن يطول أمده لما يمكن أن يترتب على ذلك من تعطيل لأعمال الملاحة فى ميناء بور سعيد الهام . ولهذا لم يكن غريبا أن نرى الدكتور جرانقيل ـ رئيس لجنة التوفيق ينتقل بنفسه الى بور سعيد ـ مصطحبا احمد عمر بك أنشط أعضاء اللجنة ـ ليشرف بنفسه على تسوية النزاع . وقد نجح فى الوصول الى اتفاق مشترك يشمل الشركات التسع رغم الصعوبات التى اكتنفت المفاوضات حول ساعات العمل ، وحول رد قطع الآلات المنزوعة . وقد وقع هذا الاتفاق فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ فكان انتصار حاسما للعمال جزاء تضامنهم وقدرة قيادتهم النقابية .

وقد حفظت لنا نشرة نقابة شركة سافون الهندسية ببور سعيد الصادرة عام ١٩٤٩ صورة كاملة لهذه الاتفاقية ، لعلنا بنشرها هنا أن نضمن استمرارها كوثيقة تاريخية هامة :

اتفاقيـــة(١)
بين الشركات وعمالها ببور سعيد
بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٢٢

أن الشركة الآتية (انجلش كولنج ـ داورى ـ سافون كورى ـ بور سعيد آند سويس كولنج ـ هول بلايث) تعرض الشروط الآتية على عمال ورشها لفض النزاع القائم بينها وبينهم :

---

(١) نشرة نقابة عمال شركة سافون الهندسية ببور سعيد الصادرة فى سنة ١٩٤٩ .

١ ـ يجب اعادة القطع المنزوعة من الآلات بحيث تعود صالحة للادارة كما كانت ، فاذا لم يتم ذلك فى ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ امضاء هذا الاتفاق تصبح جميع الشروط الآتية لاغية .

٢ ـ تتعهد الشركات أن تعيد للعمل حالا جميع العمال التابعين لها بتحرير كشف بأسماء الباقين الذين لا تريدهم الآن حتى يتسنى ارجاعهم تدريجيا عندما تسمح أشغال الشركات بذلك .

٣ ـ تكون ساعات العمل ثمانية وأربعون فى الأسبوع موزعة كالآتى :

يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم اربعاء	من الساعة السابعة صباحا الى الساعة الثانية عشر والنصف مساء أى (خمس ساعات ونصف) .
يوم الخميس يوم الجمعة	ومن الساعة الواحدة مساء الى الساعة الرابعة مساء أى (ثلاث ساعات)

فيكون جملة ساعات العمل فى الخمسة أيام بواقع ثمانى ساعات ونصف ساعة يوميا (مجموعها ٤٢ر٥ ساعة) وفى يوم السبت من الساعة السابعة صباحا الى الساعة الثانية عشر ونصف مساء أى (خمس ساعات ونصف ساعة) فيكون المجموع الكلى ٤٨ ساعة فى الأسبوع .

٤ ـ الأعمال الاضافية :

أما العمل بعد ظهر يوم السبت وفى باقى الأيام بعد الساعة ٤ مساءا وفى يوم الأحد تحسب فيها ساعة العمل باعتبار ساعة ونصف ويجب على العامل أن يكون قد أدى ثمانية وأربعون ساعة العادية الأسبوعية حتى يحتسب بعد ذلك ساعات اضافية .

٥ ـ تحتسب قيمة الثمانية ساعات فى العمل بنسبة الماهية الحالية الجارى صرفها عن العشر ساعات .

٦ ـ فى حالة حدوث اصابة للعامل أثناء العمل تتكفل الشركة بمعالجته على حسابها ويعطى له ثلاثة أرباع باعتبار ثمانية وأربعون ساعة عن كل أسبوع وذلك لمدة ثلاثة أسابيع وبعد انتهاء هذه المدة يعطى له مبلغ على سبيل المكافأة فاذا لم يتفق العامل والشركة على مقدار هذه المكافأة فيكون الفصل فى هذا الخلاف بمعرفة القضاء .

٧ ـ فى حالة حصول مرض للعامل أثناء العمل بشهادة حكيم الشركة تسرى عليه ذات الشروط المنصوص عنها بالمادة السادسة بشأن الاصابة فى أثناء العمل .

٨ ـ فى حالة رفت العامل يعطى له مرتب خمسة عشر يوم فى كل سنة من سنى

خدمته وتطبق هذه النسبة أيضا لكل مدة تقل عن سنة واحدة على شرط الا يكون رفت العامل بسبب حكم قضائى أو وقوع أخلال جسيم بالنظام أو الاهمال بين فى العمل وهذه المكافأة تعطى بنسبة متوسط الأجر الذى يتناوله فى مدة خدمته .

٩ – للعامل الذى مضى خمسة وعشرون سنة فى الخدمة وتقرر طبيا أنه غير صالح للعمل الحق فى طلب احالته على المعاش وأخذه مكافأة رفت المنصوص عنها فى البند السابع .

١٠ – أن الخلاف الذى يمكن وقوعه فى تأويل معنى كلمة (مخالفة) جسيمة بالنظام أو معنى (اهمال بين) الواردين فى البند الثامن بين العامل الذى تتهمه الشركة بذلك وترغب رفته ترفع الأمر الى لجنة تشكل من المدير واثنين من رؤساء العمال ومن مندوبين من العمال ينتخبان بمعرفتهم وقرار هذه اللجنة يكون واجب القبول من الفريقين .

١١ – للعامل الحق بدون معارضة من الشركة فى تأليف جمعية صناعية مشكلة منهم وليست الشركة ملزمة بالاعتراف رسميا بهذه الجمعية كما أنه لا يجوز لها أن تتخذ أى اجراءات تأديبية ضد العمال المشتركين فيها .

١٢ – شروط خصوصية :

الشروط التى عملت من الورش تسرى أيضا على الشغالة الذين بمرتبات شهرية ويستثنى من ذلك ساعات العمل المنصوص عليها بالبند الثالث والرابع والخامس التى تبقى معينة حسب الأعمال الخصوصية كعمال الكهرباء والميكانيكيين بالقاطرات وخلافهم .

١٣ – عمال الكهرباء :

قد تم الاتفاق بقبول عاملين من عمال الكهرباء فى كل باخرة .

١٤ – القاطرات :

قد تم الاتفاق أيضا على عمال القاطرات وخلافها يشتغلون فى المدة بين ١٢ ساعة ، ٢٤ ساعة عمل و ١٢ ساعة و ٢٤ ساعة راحة قبل ذلك .

تحرر ببور سعيد يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٢٠ .

امضاء : مديرى الشركات　　　　امضاء : مندوبى العمال

موظفو البنوك

الحديث عن موظفى البنوك — ضمن تاريخ الطبقة العاملة المصرية — ينقلنا بالضرورة الى قطاع يغلب عليه طابع العمل الذهنى أكثر من العمل اليدوى ، كما ينقلنا من مجال مرافق الخدمات الى مؤسسات المال والأعمال التى كانت — فى هذه الفترة — وقفا على الرأسمال المالى الأوروبى فى مصر .

ويرجع تاريخ انشاء البنوك فى مصر الى رغبة الرأسمال المالى الأوروبى فى الدخول فى عمليات اقراض الحكومة المصرية ، وهى العمليات المربحة التى أوقع الخديو اسماعيل البلاد فى شبكتها . وقد انشىء أول بنك باسم البنك المصرى The Bank of Egypt فى عام ١٨٥٦ بعد سنتين من حصول دى ليسبس على امتياز حفر القنال . وفى عام ١٨٦٤ أنشىء مصرف باسم « شركة المصارف الانجلو مصرية » The Anglo-Egyptian Banking Co. نصفه انجليزى ونصفه فرنسى ليتعامل مع الخديوى فيما يتعلق بديونه . وفى ١٨٦٧ أنشىء فرع للبنك العثمانى الامبراطورى Imperial Ottoman Bank وفى١٨٦٨أنشىء البنكالتجارى بالاسكندرية Commercial Bank of Alexandria وتبعه البنك الفرنسى المصرى Banque Franco - Egyptienne وفى ١٨٧٢ أنشأ الكريدى ليونيه Credit Lyonnais فرعا له بالاسكندرية اتبعه بآخر فى القاهرة .

وهذه البنوك — من وجهة نظر المؤرخ الطبقة العاملة — تمثل مرحلة عالية من مراحل الاستغلال الاستعمارى فى مصر الذى يختفى وراء عمليات الودائع للرأسمال التجارى والصناعى الأجنبى والوطنى وعمليات الائتمان العقارى التى جرت الكثير من المآسى فى الريف المصرى .

ويلاحظ أن هذه البنوك وفروعها المنتشرة لم تكن — بصفة عامة — تخلق عمالة واسعة فى البلاد نظرا لطبيعة عملياتها المكتبية المحدودة . وهى فضلا عن ذلك لم تكن من المؤسسات التى تقبل على استخدام أعداد كبيرة من المصريين ، لأنها كانت تعتمد أساسا على الموظفين المتعاقدين فى بلادهم الأصلية أو على الأجانب المحليين . ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن حركة العاملين فى هذه البنوك — رغم طابعها الأجنبى وقيادتها غير الوطنية — فانها تنتمى فى نهاية الأمر الى تاريخ وحركة الطبقة العاملة المصرية ، ومطالبها جزء من مطالب الطبقة العاملة المصرية .

وتعتبر حركة عمال وموظفى بنك الكونتوار Comptoir National d'Escompte de Paris بالاسكندرية فى يونيو ١٩٢٠ ، البداية التى حركت العمل الجماعى بين موظفى البنوك فى هذه الفترة .

فقد تقدم موظفو هذا البنك بطلب زيادة الأجور بنسبة ٥٠٪ وهددوا باعلان الاضراب خلال أسبوع من تقديم الطلب اذا لم تجب الادارة . كما قاموا بابلاغ الأمر الى زملائهم فى نقابة عمال بنوك الاسكندرية ونقابة عمال بنوك القاهرة تمهيدا للحصول على تأييدهم اذا تطورت الأمور مع ادارة البنك .

وردت الادارة على هذا التهديد بقرار فصل لأحد قادة الحركة « فراى المستخدمون أن ذلك طعن فى وحدتهم وأن العزل الذى أصاب ذلك الفرد قد يصيب كلا من المطالبين بالزيادة » (الأهرام ٤ يونيو ١٩٢٠) ولهذا قرروا اعلان الاضراب قبل الموعد المحدد بالانذار . واشترك فى هذا الاضراب ١٢٥ موظفا وتخلف عن المشاركة ٣٥ لم يلبثوا أن انضموا الى الضراب فى اليوم التالى .

وواجه مدير البنك هذه الحركة الجماعية المفاجئة بسيل من الاتهامات التقليدية لقيادة الاضراب فقال « ان أكثر المنقطعين ، من العمال الجدد ، أما الباقون فهم العمال القدماء الأمناء .. وانه مما يلفت النظر أن أحد المحرضين على الانقطاع موظف دخل البنك منذ ثلاثة أيام فقط » . وقال « ان البنك أعطى موظفيه زيادة ٤٠٪ وأن العمال المنقطعين لا يستحقون الزيادة ، ومنهم من لا يستحق المرتبات التى يأخذونها » (الأهرام ٤ يونيو ١٩٢٠) .

وأصرت **نقابة موظفى البنك** على ضرورة اعادة زميلهم المفصول دون قيد أو شرط ، مع الاستمرار فى الاضراب الى أن يجاب مطلب زيادة الأجور .

وفى يوم ٩ يونيو ، وهو اليوم السابع للاضراب حدث تطور جديد وهام فى الموقف . فقد قررت **نقابة موظفى البنوك الأخرى** فى الاسكندرية تعضيد اضراب بنك الكونتوار بصورة عملية ، وحددت لذلك المراحل والأشكال الآتية للتعضيد :

أولا — يقوم موظفو البنوك فى الاسكندرية بالانقطاع عن العمل نصف ساعة فى اليوم الأول ، وساعة فى اليوم الثانى وساعة ونصف فى اليوم الثالث . فاذا استمر النزاع مستحكما فى بنك الكونتوار انقطع الجميع عن العمل طول النهار . وقد تم تنفيذ ذلك فى يومى ١٠ يونيو الى ١١ يونيو .

ثانيا — ترسل النقابة الى المعتصبين عشرة من عمال كل بنك للاشتراك معهم فى التجمهر ثم يعودون الى بنوكهم .

وقد تنفذ ذلك فورا واشترك بعضهم يوم ١١ يونيو فى الاعتداء الذى وقع على المسيو كابيه مدير البنك .

ثالثا — اعلان الاضراب العام فى جميع البنوك . وقد تم ذلك فعلا يوم ١١ يونيو مما أدى الى توقف العمل فى البنك الأهلى والكريدى ليونيه والانجلو جيشيان والبنك العثمانى وبنك اليونان وبنك أثينا وبنك رومه والبنك العقارى المصرى وبنك الشرق والبنك البلجيكى وبنك الأراضى المصرية وبنك غرب افريقيا وبنك الكاسا Cassa. di Risparmio

ولا شك أن توسع حركة الاضراب على هذا النحو قد أفزع السلطات المصرية فعجلت بايفاد صادق يونس بك عضو لجنة التوفيق لمقابلة أعضاء نقابة بنوك الاسكندرية

والتفاوض معهم لحل الاضراب . وقامت ادارات البنوك بطلب الحراسة من السلطات البريطانية فقامت بتوزيع قوات من عساكرها على أبواب جميع البنوك .

وفى يوم ١٣ يونيو - وهو اليوم العاشر لاضراب الكونتوار واليوم الثالث للاضراب العام - تمكن عضو لجنة التوفيق والمحافظ من الوصول الى **اتفاق مؤقت** مع نقابة البنوك من أربعة بنود تخص بنك الكونتوار وهى :

١ - يعترف عمال البنك أن للمدير حق الرئاسة والسيطرة فى ادارة البنك بمعنى الكلمة .
٢ - يقبل المدير أن يعيد جميع المنقطعين عن العمل بدون استثناء أحد منهم .
٣ - يتنازل المنقطعون عن أجورهم فى مدة الانقطاع .
٤ - يعد المدير بعرض طلبهم على الادارة بباريس بشأن زيادة الأجور (الأهرام ١٤ يونيو ١٩٢٠) .

وعلى الرغم من أن هذه الشروط لم تحقق مطلب زيادة الأجور لعمال بنك الكونتوار فانها ضمنت عودتهم للعمل جميعا دون استثناء . وفى تقديرنا أن أهمية هذا الاضراب لا تكمن فيما حققه من مكاسب وانما تكمن فى أنه من طراز الاضرابات النادرة للعمال الذهنيين ، وانه قدم للطبقة العاملة المصرية - وخاصة فى الاسكندرية - نموذجا جديدا **للاضرابات التضامنية** ذات الأساليب المتنوعة .

لقد حقق هذا الاضراب بحق اضافات هامة فى أساليب النضال الاقتصادى للطبقة العاملة المصرية .

حرف وصناعات مختلفة

لم تكن حركة الطبقة العاملة - فى عام ١٩٢٠ - قاصرة على المرافق والصناعات التى تناولناها وهى الغاز والكهرباء والمياه والترام والدخان والسجاير والموانى والخدمات البحرية والبنوك . بل ان هذه الحركة امتدت لتشمل قطاعات أخرى لها أهميتها أيضا مثل مكابس القطن والمخابز والسكر والملح والصودا والمطابع وخياطة الملابس وغيرها . ولكننا لاحظنا أن حركة الطبقة العاملة فى المجموعة الأولى اتخذت فى أغلب الأحوال طابع الشمول بحيث كانت تمتد فى نفس الوقت الى عدد من المنشآت ذات الانتاج الواحد أو الخدمات المتشابهة . ولهذا كان حقا علينا أن نتناولها بقدر أكبر من التفصيل . أما المجموعة الثانية فان الحركة فيها كانت - فى الأغلب - قاصرة على منشأة واحدة ، وليس فيها ما ينبىء بالتوسع الى المنشآت المشابهة الأخرى .

وسنكتفى هنا بايراد بعض الأمثلة الهامة لحركة العمال فى هذه المجموعة .

ويأتى فى رأس القائمة التى تضمها هذه المجموعة **عمال شركة السكر بالحوامدية** . فقد أعلنوا اضرابا جزئيا يوم ٣٠ يونيو ١٩٢٠ اشترك فيه ثمانمائة عامل من مجموع

العاملين البالغ الفى عامل ، مطالبين بزيادة فى الأجور وفى علاوة غلاء المعيشة . وقد تمكن « سعادة الحازم حسن بك مظلوم » مدير الجيزة من اعادتهم الى العمل فى نفس اليوم ووعدهم ببحث مطلبهم مع يوسف قطاوى باشا عضو مجلس ادارة الشركة . وقد أسفرت جهوده عن منح العمال زيادة ٢٠٪ فى الأجور وثلاثين فى المائة على علاوة الغلاء . وفى يوم ٩ يوليو أبلغ القرار الى العمال فقابلوه « بالتصفيق الشديد داعين له بطول العمر » وتقرر العمل بهذا القرار من أول يوليو ١٩٢٠ (المقطم ١٠ يوليو ١٩٢٠) ، وظهرت بوادر الحركة العمالية فى **شركة السكر بنجع حمادى** فى اكتوبر ١٩٢٠ وراء مطلب زيادة الأجور (٢٠٪ وغلاء المعيشة ١٠٪) ومكافأة نهاية الخدمة ، ولكن أنباءها لم تلبث ان انقطعت .

واذا انتقلنا الى **عمال كبس القطن** ، فاننا سنجـــد أن حركتهم كانت مركزة فى **شركة المكابس المصرية** بالاسكندرية ، حيث تقدم عمالها البالغ عددهم مائتى عامل بمجموعة من المطالب الأساسية التى كان أهمها مطلب زيادة الأجور بنسبة ٥٠٪ ومطلب تثبيت العمال العرضيين وصرف مرتباتهم بالشهرية وغير ذلك من المطالب .

وقد أضرب العمال لمدة يوم واحد (٧ يناير ١٩٢٠) ولكن تدخل لجنة التوفيق ومفاوضاتها مع **المسيو خوريمى** المساهم الأول فى الشركة أدى الى تسوية عاجلة للنزاع منحت العمال ٣٠٪ زيادة فى غلاء المعيشة وأقرت مبدأ تثبيت العمال العرضـــيين الذين تثبت كفاءتهم بالامتحان . كما تقرر انشاء صندوق للتعاون ودفع أجرة شهر فى حالة الوفاة والأجر الكامل لمدة ٤٥ يوما فى حالة المرض ثم نصف الأجر لمدة ٤٥ يوما أخرى .

ولعل المسيو خوريمى هذا هو الذى كتب فيه بيرم التونسى زجله المشهور « خريمة يقبض ويحصل » والذى جاء فيه :

القطن برضـــه لمزراحى	ولقرداحى ...
وابن البلد يقعـد ماحى	فى بلاده يتيم
أقطـانه هو اللى زرعهـا	واللى جمعهـا
ما تلم له لمـــا يبيعهـا	حق البرسيم
خريمه يقبض ويحصـــل	ودا بيوصل
مسكين ويجـرى ما يحصل	ولا حتى بهيم

وفى صفوف العمال الحرفيين ظهرت حركة نشيطة نسبيا وسط **عمال الأحذية** بالقاهرة الذين اهتموا بتجديد الأوضاع فى نقابتهم فعقدوا جمعية عمومية للنقابة فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ لانتخاب مجلس ادارة جديد واعتماد الميزانية .

وتحرك **عمال محال الخياطة الافرنجية** فى الاسكندرية وعددهم نحو ٥٠٠ عامل خلال شهر يونيو ١٩٢٠ مطالبين بزيادة ٥٠٪ فى الأجور وخاصة من محل « لنـــدن هاوس » ومحل « الخواجات فيليب ولارنس » .

ونشرت الأهرام حديثا فى ٢١ يونيو ١٩٢٠ ((**لأحد وجهاء الخياطين**)) يعلق فيه على حركة عمال الخياطين ، حفظ لنا فيه بعض المعلومات الطريفة عن الوضع فى هذه الحرفة ، وقد جاء فيه ما يلى :

« يبلغ عن الخياطين بالاسكندرية ثلثمائة منهم مائة من المشهورين : أما العمال فعدد من يشتغلون منهم بالقطعة تسعمائة عامل ما عدا العمال الذين يشتغلون فى الدكاكين الذين يبلغ عددهم مثل هذا العدد . **وللعمال جمعية فى الاسكندرية هى أكثر انتظاما من أصحاب الدكاكين** ، لأن لهم نقابة ونظاما ، وغير أن صندوق نقابتهم خال ، ولولا ذلك لكانوا أكثر تأثيرا الآن . أما العامل فيأخذ ضعف ما كان عليه أيام الحرب وعمال القطعة يأخذون زيادة عن الضعف أما خياطو الدرجة الأولى فيدفعون ٥٠ فى المئة » .

وهناك ما يشير الى أن حركة عمال الخياطين قد تطورت الى اضراب متقطع طوال أسبوع وقعت خلاله محاولات للاعتداء على العمال الذين حاولوا خرق الاضراب فى بعض المحال . ولكن تدخل المحافظة ولجنة التوفيق سوى النزاع قبل استفحاله .

ومن العمال الحرفيين الذين تحركوا خلال عام ١٩٢٠ أيضا نجد **عمال المخابر بالقاهرة** الذين طالبوا فى مارس ١٩٢٠ بزيادة فى الأجور ، ولكن أصحاب المخابز هددوا **بالغلق** اذا لم توافق لهم الحكومة على رفع ثمن الرغيف مقابل زيادة أجور العمال . ولكن تدخل المحافظة أدى الى موافقتهم على زيادة الأجور فورا على أن تقوم « مراقبة التموين » بتقدير أثر ذلك على التكلفة والتصريح لهم برفع ثمن الرغيف .

وأخيرا وليس آخرا نجد **عمال المطابع** — وخاصة فى الاسكندرية والقاهرة — يتحركون بنشاط منذ مارس ١٩٢٠ لرد محاولات أصحاب المطابع لزيادة ساعات العمل من ثمان ساعات الى تسع ساعات .

وقد بدأت هذه المحاولات فى الاسكندرية حيث كان أصحاب المطابع منظمين فى ((**نقابة**)) لهم تضم ١٤ صاحب مطبعة وتمثل الغالبية الساحقة من المطابع الأفرنجية والعربية (ما عدا مطابع الصحف) وكانت تعقد جلساتها فى مطبعة هويتهد موريس . وبطبيعة الحال فان « نقابة منضدى الحروف » بالاسكندرية رفضت هذا الطلب ، وردت على نقابة أصحاب المطابع فى رسالة أوضحت فيها أنها تتمسك بقاعدة الثمان ساعات فى اليوم وأن مسألة استخدام العمال لم تعد فوضى كما كانت ، وأنه قد وضعت لها مبادىء شغلت مؤتمر الصلح وقرر المؤتمر أن يكون يوم العمل ثمان ساعات » . (الاهرام ٢٧ مارس ١٩٢٠) .

وقد تطور الخلاف الى الحد الذى قررت فيه « نقابة » أصحاب المطابع **الغلق** يوم ٢ ابريل ١٩٢٠ ، ولكن بعض أعضائها لم يمتثلوا بهذا القرار « فشعر أصحاب المطابع بالخطأ الذى ارتكبوه بوضع ذلك القرار الاستبدادى » (الاهرام ٣ ابريل ١٩٢٠) . وهكذا فشلت عملية الغلق ، وأعلنت نقابة أصحاب المطابع أنها عدلت عن طلبها الخاص بزيادة ساعات العمل .

ومن الطريف أن **نقابة منضـدى الحروف** أصرت على أن تقوم نقـابة أصحاب المطابع بابلاغها كتابة بانهاء الغلق قبل عودة العمال الى أعمالهم .

ويبدو أن تسوية هذا النزاع لم يضع نهاية للصراع الناشب بين النقابتين . ففى منتصف ديسمبر ١٩٢٠ طالبت **نقابة منضدى الحروف** بزيادة فى الأجور لعمال مطبعة موريس وبنسون ، فردت نقابة أصحاب المطابع باعلان الغلق فى هذه المطبعة . ولكن نقابة منضدى الحروف دعت الى اجتماعين عامين يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ أحدهما للأعضاء الأوروبيين والآخر للأعضاء الوطنيين للنظر فيما يمكن اتخاذه من اجراءات لمواجهة الموقف ، والاستعداد لاعلان اضراب عام فى جميع المطابع بما فيها مطابع الصحف (الاهرام ١٤ ديسمبر ١٩٢٠) .

وكما حدث فى بداية العام ، تراجعت نقابة أصحاب المطابع واستجابت لمطالب زيادة الأجور فى مطبعة موريس وبنسون ، وعاد الهدوء من جديد فى مجال الطباعة .

حصاد عام من النضال

لقد كان عام ١٩٢٠ — كما شهدنا — عاما استعر فيه النضال الاقتصادى وبلغ أحيانا قمته . والصورة العامة لهذا العام من عمر الطبقة العاملة المصرية صورة مليئة بالحركة والنشاط بقدر ما كانت هذه الصورة زاخرة بالانتصارات فانها حملت ضمن قسماتها فى نفس الوقت مأساة عمال الدخان والسجاير الذين طحنتهم الميكنة ، وقصة التدهور المرير الذى كان نصيب عمال ترام القاهرة .

ولكننا اذا طرحنا الصورة العامة جانبا ، فاننا سنكون أكثر قدرة على تقييم عام ١٩٢٠ فى حياة الطبقة العاملة المصرية ونضالها . فعام ١٩٢٠ جاء فى أعقاب صيف التهدئة الذى لم يحقق للطبقة العاملة مطالبها الأساسية فى هذه الفترة . ولهذا فان أحداث ١٩٢٠ جاءت كرد فعل قوى لصيف التهدئة ، زادت من شدته موجة الغلاء التى بلغت ذروتها خلال هذا العام . ولهذا كان طبيعيا أن يصبح مطلب زيادة الأجور ورفع نسبة علاوة المعيشة أكثر المطالب شيوعا .

ومن ناحية أخرى فان هذا العام شهد تصاعد الاتجاه — فى المطالب العمالية — نحو اقرار الضمانات الرئيسية فى شروط العمل ، وأهمها ضمان صرف مكافأة نهاية الخدمة وضمان صرف التعويض عن اصابة العمل . والاتجاه الى المطالبة بالضمانات المتصلة بالمستقبل يكشف عن مستوى عال من الوعى بقدر ما يشير الى الرغبة فى اقامة علاقات عمالية مستقرة على أساس من هذه الضمانات التى قد تحد بعض الشىء من حرية صاحب العمل فى الفصل .

وتكشف حركة الطبقة العاملة — خلال عام ١٩٢٠ — الى جانب ذلك عن اتساع الرؤية لدى القيادات النقـابية وخروجهم من حيز العمل المحلى داخل المنشأة الواحدة ، تطلعا الى خلق تضامن نقابى أكثر شمولا فى مواجهة أصحاب الأعمال . وصحيح أننا لم نصادف حركة عريضة نحو الاندماج النقابى — باستثناء حركة عمال الدخان والسجاير فى القاهرة — ولكننا بالتـأكيد صـادفنا أكثر من مثل للتضامن

والتعضيد بين العمال المشتغلين بصناعة أو مرافق متشابهة ، واكثر من حالة للتضامن والتعضيد بين عمال فى القاهرة وزملاء لهم فى الاسكندرية .

ولا ريب أن نمو هذه الظاهرة ــ ظاهرة التضامن والتعضيد ــ هى التى تخلق المناخ الضرورى لنشوء فكرة الاتحادات النقابية فى المستقبل .

هذا وسيظل لعام ١٩٢٠ مكانته البارزة فى تاريخ الطبقة العاملة باعتباره العام الذى تطورت فيه أساليب الاضراب تطورا كبيرا ومؤثرا ففيه شهدنا الاضراب العام ، والاضراب البطىء ، والاضرابات المتقطعة وغيرها من الأشكال الفعالة للعمل الجماعى .

واذا كانت بعض الحركات العمالية تفخر باضراباتها الطويلة والمنظمة ، فان عام ١٩٢٠ فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية يقدم نماذج من هذه الاضرابات الطويلة التى كانت تتم فى أقسى الظروف ودون صناديق للاضراب Strike Fund قادرة على دفع أجور العمال المضربين أو تعويضهم بجزء منها من أجل الصمود .

وأخيرا فان الحصاد الغنى لعام ١٠٢٠ يكمن فيما خلفته أحـداثه الملتهبة من خبرات العمل والنضال ، والنمو الحتمى فى الوعى النقـابى والطبقى لدى العمال المصريين .

ولا شك أن هذا الحصاد الثمين كفيل بأن يقض مضاجع الحـكومة وسلطات الاحتلال . ولا بد أن يبعث لديهما الرغبة فى تبديد هذا الحصاد وفى حرمان الطبقة العاملة من ثمرته .. ومن هنا تزيد احتمالات الركون الى العسف وتنفتح الأبواب لسياسات التنكيل والردع .

الفصل الرابع
النمو النقابي .. والردع

فى سياق عرضنا لحركة الطبقة العاملة طوال عام ١٩٢٠ عرفنا بعض نتائج هذه الحركة فى مواقع عمل عديدة ، ممثلة فى زيادة فى الأجور أو تخفيض لساعات العمل أو اقرار لمبدأ مكافأة نهاية الخدمة أو تنظيم الأجازات المدفوعة ، وغير ذلك من الأمور المتصلة بشروط العمل .

ولكن لعل أروع هذه النتائج كلها ، ذلك النمو الكبير فى التنظيم النقابى بين عمال كثير من الحرف والصناعات والمرافق . فمن خلال التحرك النشيط والعمل الجماعى حول تحسين شروط العمل ، نمت خبرات الطبقة العاملة فى التنظيم فراحت تستخدم هذه الخبرات فى عملية واسعة لتجديد نقاباتها القديمة أو تأسيس نقابات جديدة .

والحقيقة أن النمو النقابى الذى تحقق طوال عام ١٩٢٠ كان امتدادا طبيعيا لحركة تجديد النقابات العمالية فى أعقاب الحرب مباشرة . فقد شهد عام ١٩١٩ — بالذات — حركة واسعة لتأليف النقابات ، وترددت أصداء الدعوة للتنظيم النقابى فى كل مكان فلقيت اقبالا منقطع النظير من كافة الفئات والطوائف العمالية . فمن الاسكندرية — مثلا — كتبت جريدة « الأهالى » (فى ١٨ ابريل ١٩١٩) تقول « من أكبر دلائل الحياة فى البلاد أن ترسل الآن الدعوة الى تأليف النقابات والجمعيات فلا تجد الا آذانا صاغية وقلوبا واعية ونفوسا مقبلة على جمع الكلمة راغبة فى التعاون عاملة على تضامن الأفراد والهيئات ، وهو الأساس الذى تقوم عليه الحياة القويمة . ثم تشير الجريدة الى اجتماعات واسعة فى مسجد محرم بك ومسجد النبى دانيال لتأليف نقابة للعلماء ونقابة للمحامين الشرعيين ونقابة العمال ونقابة الأساتذة فى المدارس الأهلية ونقابة لوكلاء المحامين .. بل ونقابة لطلبة المدارس الأميرية وأخرى لطلبة المدارس الأوروبية وثالثة لطلبة المدارس الأهلية ، ونقابة لموظفى التلغراف ونقابة لعمال ميناء البصل ونقابة لعمال شركة مخازن الاستيداع ..

ولسنا نعرف على وجه الدقة هل تحققت هذه الأحلام العريضة أم تبخرت بانفضاض الاجتماع . ولكن من المؤكد أن بعضها قد وجد طريقه الى التحقيق .

وتكتب « الأهالى » ثانية حول ظاهرة تأليف النقابات فتقول (٢٦ ابريل ١٩١٩) « أدرك المصريون فى هذه الأيام من فوائد النقابات ما كان خافيا على بعضهم فتوالت دعوات الطوائف الى تأليف النقابات لها ، ورجاؤنا أن تنتهى هذه الفرصة العامة الى نتيجة نافعة فتخرج منها كل طائفة بنقابة مؤسسة على دعائم ثابتة » .

وتحذر الجريدة القائمين على هذه الحركة من مغبة الفشل فتقول :

« **نحن نتلقى كل يوم خبرا بتأليف النقابة** ، فلا ينسى مؤسسو هذه النقابات اذا فشل أحد فى نقابة فلم يكن ذلك الا برهانا على اهمال وتقصير معيب لأن المصلحة تقضى ببقاء النقابات والأحوال مهيأة لتوطيد بنيانها ، فاذا هى لم تنجح فليس ذلك لنقص فى الحاجة اليها أو الشك فى فائدتها بل لسبب واحد وهو تقصير القائمين بها » .

وفى تقديرنا أن الدعوة الى انشاء النقابات قد اتخذت اتجاهين :

أولهما : الاتجاه الى احياء « نقابة الصنائع اليدوية » كنقابة عامة تضم كافة المهن والحرف والصناعات . وقد ظهر هذا الاتجاه بنشاط ووعى كبيرين فى الاسكندرية والقاهرة والمحلة الكبرى ، مستندا الى أن فكرة الاتحاد بين العمال تقتضى منهم الانضمام الى **نقابة واحدة** وأن من يدعو الى نقابات منفردة لكل حرفة أو صناعة انما يفتت وحدة العمال ويضعف قوتهم . ولعل الفقرة التالية من أحد بيانات نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية أن تعبر عن هذا الموقف بوضوح :

« لقد أفهمنا العمال أن بينهم من يندس لدعوتهم لتأليف نقابة جديدة أخرى غير النقابة الحالية . أفهمناهم أن الخير كل الخير فى اتحادهم تفرقوا أو أصبحوا فرقا أو أحزابا . وانا لا نزال نوجه دعوتنا الى **جميع** وتضافرهم وتماسكهم وتساندهم بعضهم ببعض وأن الفشل محقق اذا هم **العمال** للانضمام الى النقابة » . (المقطم ٦ مارس ١٩١٩)

ثانيهما : الاتجاه الى انشاء نقابات منفردة لكل حرفة أو صناعة أو منشأة أو مرفق .

وقد ساد هذا الاتجاه وتحكم فى حركة النمو النقابى بطبيعة الحال لأن مفهوم « النقابة الواحدة لكل العمال » لم يكن يقدم الشكل التنظيمى القادر على استيعاب حركة النمو أو سد احتياجاتها النضالية أو اتاحة الفرص للقيادات الجديدة التى بزغت فى ظروف ما بعد الحرب .

واذا انتقلنا الى دراسة **واقع النمو النقابى** فى هذه الفترة فاننا سنلاحظ أن أنباء عديدة ترددت عن ظاهرة النمو النقابى دون أن تلقى العناية أو الجهد اللازمين للتحقق من وجودها أو اثبات وقائعها . ولهذا فاننا سنعنى هنا ــ رغم مشقة البحث ــ بسبر أغوار هذه الظاهرة من خلال عملية تنقيب مركزة عن كل نقابة جاء ذكرها فى هذه الفترة . ولكن ينبغى أن ننبه هنا الى أن البيانات التى أتيحت لنا الى الآن غير كافية لممارسة مهمة التحليل العميق أو اجراء قدر كاف من التصنيف والمقارنة ، ولهذا فاننا سنكتفى فيما يلى بعرض أقصى ما وصلنا من معلومات عن النقابات التى تحققنا من وجودها فى هذه الفترة (١٩١٩ ــ ١٩٢٠) :

١ ــ نقابة عمال الصنائع اليدوية بالقاهرة :

أنشئت عام ١٩٠٨ تحت رعاية الحزب الوطنى وتوقفت عن النشاط طوال سنوات

الحرب بعد أن أغلقت السلطات العسكرية البريطانية مقرها وانديتها ومدارسها الليلية ، ونفت أبرز قادتها .

استأنف نشاطها بعد الحرب مباشرة وظهر أثرها فى تنظيم المظاهرات العمالية فى منطقة السبتية وبولاق خلال أحداث مارس ١٩١٩ . وكان يرأسها فى ١٩٢٠ الدكتور محجوب ثابت .

٢ ــ نقابة عمال الصنائع اليدوية بالاسكندرية :

تجدد نشاطها بعد الحرب مباشرة . فعقدت اجتماعا عاما فى ٢ مارس ١٩١٩ بكازينو بلافيو دعت اليه « صنائع المدينة وعمال الورش بغرض انشاء « **نقابة عامة** » لهم . كما أعدت وثيقة بالمطالب العامة للطبقة العاملة نشرتها يوم ٦ مارس ١٩١٩ أى قبل اندلاع الثورة بيومين . وكان الدكتور عبد الرحمن أفندى الرافعى يعالج أعضاءها بالمجان كما كانت تتلقى مساعدة من كامل أفندى عوض الله الصيدلى . وانشأت ناديا لأعضائها بشارع الأمير عبد المنعم أمام محل تجارة يوسف على بحيرى بقسم اللبان . وفى أكتوبر ١٩٢٠ كان مجلس ادارتها يتكون من : محمد رشدى ، محمد زينل ، محمد شعبان ، محمود محمد ، محمد محفوظ ، محمد بسيونى طنش ، محمود على منصور ، محمد محمد كريم ، محمد مرسى خليفة (الأهرام ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠) وكان مقرها عام ١٩٢٠ بشارع رأس التين ، وكان مستشارها **الأستاذ سليمان** أفندى حافظ .

٣ ــ نقابة العمال اليدوية بالاسكندرية :

نقابة غامضة ظهرت بالاسكندرية عام ١٩١٩ وكان مقرها فى شارع عموم البوستة (الأهرام ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠) .

ونعتقد أنها تمثل انشقاقا على نقابة عمال الصنائع اليدوية التى حذرت العمال من الانضمام اليها جاء فيه «وأنا أحذر العمال من بعض الذين يندسون بينهم لتحريضهم على تأليف نقابة جديدة لأن هذا تفريق لكلمتهم وتمزيق لوحدتهم » (المقطم ٦ مارس ١٩١٩) .

٤ ــ نقابة عمال التنجيد والأثاثات بالقاهرة :

لا نعرف على وجه الدقة تاريخ تأسيسها ، ولكن المرجح أنها أسست فى منتصف عام ١٩٢٠ . وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٢٠ عقدت جمعية عمومية بمقرها فى شارع محمد على لمناقشة مشروع بانشاء « شركة مدنية للتنجيد » (جمعية تعاونية) يكتتب العمال أنفسهم برأس مالها . وقد جمع فى هذا الاجتماع ألفين وخمسين جنيها .

وكان **جلال أفندى حسين** رئيسا فخريا لهذه النقابة .

٥ – نقابة سائقى وعمال السيارات فى القطر المصرى :

أنشأت عام ١٩١٩ . وتحقيقا من وجودها فى منتصف عام ١٩٢٠ عندما احتجت « على ما جرى لأحد السائقين فى بنى سويف » الذى كان يطالب بحقوقه من «مخدومه» فأهانته الادارة (البوليس) ونفهم من ذلك أن النقابة كانت تمد عضويتها الى سائر أنحاء القطر . (الأهرام ٩ يوليو ١٩٢٠) .

٦ – نقابة موظفى وعمال جمعية العروة الوثقى بالأسكندرية :

لا نعرف على وجه التحديد تاريخ تأسيسها ، ولكن من المؤكد انها أسست بعد انتهاء الحرب . وقد تحققنا من وجودها فى ١٩٢٠ عندما أقامت حفلة خيرية فى مسرح الميرا بالاسكندرية فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ « لمساعدة النقابة على اتمام أغراضها » (الأهرام ٦ أغسطس ١٩٢٠) .

٧ – نقابة القبانية بالاسكندرية :

لا نعرف على وجه التحديد تاريخ تأسيسها ، ولكننا تحققنا من وجودها فى عام ١٩٢٠ عندما نظمت اضرابا فى مينا البصل فى أوائل اكتوبر عام ١٩٢٠ (المرجع ٤ أكتوبر) وتدخلت لجنة التوفيق لتسويته .

٨ – نقابة الحكيمات المصريات بمدينة القاهرة :

أسست فى يوليو ١٩٢٠ . ولا شك أنها نموذج فريد فى التنظيم النقابى باعتبارها نقابة نسائية تقصر عضويتها على الحكيمات المصريات .

وقد نشرت جريدة الأهرام (١٠ يوليو ١٩٢٠) أهداف هذه النقابة كما وردت فى « قانونها » جاء فيه أنها ستعمل لتحقيق الأهداف الآتية :

أولا : جمع شمل الحكيمات المصريات فى **جميع البلاد بالقطر المصرى** وايجاد رابطة جامعة بينهن أساسها الاخاء والتضامن .

ثانيا : الاحتفاظ بكرامة المهنة والدفاع عن مصالح الأعضاء المادية والأدبية بجميع الوسائل المشروعة أمام السلطات والهيئات الأخرى مع الزامهن واجباتهن .

ثالثا : تحسين حال الأعضاء وترقيتهن أدبيا والعمل على ظهورهن بما يلائمهن من المكانة فى الهيئة الاجتماعية :

رابعا : مساعدة أعضاء النقابة ماديا عند الاحتياج والسعى فى ايجاد عمل لهن بكل الوسائل الممكنة .

خامسا : تقديم المساعدة الطبية للمراة المصرية بالطرق الآتية :

أ فتح عيادات طبية لاجراء عمليات الولادة ومعالجة أمراض النساء الفقيرات مجانا كلما تيسر ذلك بصندوق النقابة .

ب) اصدار نشرات أو مجلة للمراة المصرية تتضمن النصح والارشاد وفى

العناية وتربية الطفل ومقاومة العادات السيئة القديمة التى يعزى اليها معظم السبب فى أمراض الأجسام وضعف الأبدان ، والحث على اتباع الطرق الصحيحة الحديثة والسير بمقتضاها فى جميع ادوار الحياة .

ح) الخطابة فى النساء المصريات والقاء المحاضرات لتنوير أذهانهن فيما يختص بمواضيع النشرات المذكورة .

٩ ـ نقابة الخبراء العامة :

تحققنا من وجودها فى عام ١٩٢٠ . وهى كما يبدو نقابة « مهنية » لخبراء المحاكم . ولهذا لم يكن غريبا أنها كانت وثيقة الصلة بنقابة المحامين ، وكانت تعقد مجلس ادارتها فى مقر نقابة المحامين قبل أن تستأجر مقرا لها . (الأهرام ٦ يوليو ١٩٢٠) .

١٠ ـ نقابة رؤساء ومعلمى المدارس الأولية بمجلس مديرية القليوبية :

اسست عام ١٩١٩ . وكان يرأسها « حضرة الفاضل محمد افندى عيد » وقد تقدمت بمطالب لأعضائها الى « سعادة رئيس مجلس مديرية القليوبية » فى يوليو ١٩٢٠ .

١١ ـ نقابة رؤساء ومعلمى المدارس الأميرية بالقاهرة :

اسست عام ١٩١٩ . وكان يرأسها الأستاذ مصيلحى ابراهيم يوسف . وكانت تطالب بتعديل الدرجات الوظيفية لأعضائها وبتحسين مرتباتهم وبدخولهم هيئة العمال . والأغلب أنها كانت تستخدم أسلوب رفع الالتماسات وارسال التلغرافات الى المسئولين .

١٢ ـ جمعية تضامن العمال بالقاهرة :

منظمة غامضة نكاد لا نعرف عنها شيئا ، ولكننا تحققنا من وجودها عام ١٩٢٠ . ففى مايو من هذا العام نشرت الأهرام (١٧ مايو ١٩٢٠) أن هذه الجمعية عقدت اتفاقية عمل مع « حضرة الأسطى اسماعية احمد عيسوى صاحب محل تشغيل الوبيليات بمصر « تقضى بخفض ساعات العمل الى سبع ونصف ساعة ، ورفع الأجور بنسبة ٤٠٪ وتشكيل لجنة مشتركة للتحكيم فى المنازعات ، وصرف مكافأة نهاية خدمة شهرين عن كل سنة . كما اتفق على سريان الاتفاقية لمدة سنتين ابتداء من ٢٣ ابريل ١٩٢٠ .

وهناك نبأ آخر (الأهرام ١٧ يوليو ١٩٢٠) عن سفر وفد من أعضاء مجلس ادارة هذه الجمعية الى سوهاج « لانشاء فرع للجمعية ونادى فى البندر المذكور » . وهذا يعنى أن الجمعية كانت تمد نشاطها الى الأقاليم .

١٣ – نقابة مستخدمى البنوك بالاسكندرية :

تحققنــا من وجودها فى يونيــو ١٩٢٠ من خلال اشتراكها بنشــاط فى تنظيم الاضراب التضامنى لمستخدمى وعمال بنك الكونتوار (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب) .

١٤ – نقابة مستخدمى البنوك بالقاهرة :

تحققنا من وجودها فى يونيو ١٩٢٠ من خلال نشاطها حول اضراب مستخدمى البنوك بالاسكندرية .

ونرجع انها اسست عام ١٩١٩ ، وانها نظمت فى اكتوبر ١٩١٩ حركة للمطالبــة برفع الأجور مع التهديد بالاضراب فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٩ (الاهرام ٢١ أكتوبر ١٩١٩).

١٥ – نقابة موظفى بنك الكونتوار بالاسكندرية :

لا نعرف تاريخ تأسيسها على وجه التحديد ، ولكنها اثبتت وجودها خلال حركة الاضراب الذى نظمته فى يونيو ١٩٢٠ .

١٦ – جمعية عمال الخياطين بالاسكندرية :

تحققنا من وجودها عام ١٩٢٠ حينما نظمت اضرابا متقطعا لمدة اسبوع ضــد اصحاب المحلات (انظر الفصل الثالث) .

١٧ – نقابة الموظفين والعمال بحدائق المجلس البلدى بالاسكندرية :

نرجح انها اسست فى نهاية عام ١٩١٩ وقد تحققنا من وجودها فى مارس ١٩٢٠ عندما تقدمت بمطــالب لخفض ساعات العمــل الى ثمان ساعات وتقرير يوم راحة اسبوعية بأجر وزيادة الأجور وتنظيم أجور الساعات الاضافية وتعيين لجنة للتحقيق ومكافأة نهاية الخدمة .

واهمية هذه النقابة انها تنظم عمالا زراعيين وعمال الحدائق ، فهى تنتمى – فى الواقع – الى التنظيم النقابى فى الزراعة .

١٨ – نقابة عمال الغسيل والكى بالقاهرة :

تأسست فى مايو ١٩٢٠ واتخذت مقرا وناديا لها فى ميــــدان عابدين . وكان **الأستاذ احمد بك لطفى المحامى** مستشارا لها **وجلال أفندى صبر** مراقبــــا عاما (الأهرام ٨ مايو ١٩٢٠).

١٩ – نقابة عمال المخابز الأوروبية بالاسكندرية :

تأسست فى عام ١٩١٩ عقب الاضراب الذى قام به عمال المخابز فى ١٣ اكتوبر ١٩١٩ . (الأهرام ١٤ أغسطس ١٩١٩) .

٢٠ ـ نقابة عمال المصابغ ومحال تنظيف الملابس بالاسكندرية :

تحققنا من وجودها فى ابريل ١٩٢٠ ولكن انباء نشاطها محدودة للغاية .

٢١ ـ نقابة عمال الغاز والكهرباء بالقاهرة :

لا نعرف تاريخ تأسيسها على وجه التحديد ، ولكن من المؤكد أنها أسست بعد الحرب . وقد عرفنا الكثير عن نشاطها من خلال الاضراب الطويل الذى نظمته فى أكتوبر ١٩٢٠ .

كان رئيسها **سرور بخيت الكاشف** الذى قاد الاضراب بكفاءة ممتازة وتمكن من تجميع العمال الأجانب والمصريين حول النقابة . وكان محامى النقابة الافوكاتو اسكندر قصبجى ثم تلاه الاستاذ محمد افندى صالح .

٢٢ ـ نقابة عمال الغاز والكهرباء بالاسكندرية :

لا نعرف تاريخ تأسيسها ولكن من المؤكد أنها اسست بعد الحرب . وقد عرفنا الكثير عن نشاطها من خلال الاضراب الذى نظمته بالتنسيق مع نقابة القاهرة فى أكتوبر ١٩٢٠ .

وكان محاميها الأستاذ قسيس والمسيو باسيور .

٢٣ ـ نقابة عمال ترام القاهرة :

من النقابات التى يرجع تاريخ تأسيسها الى ما قبل الحرب العالمية الأولى فقد اسست فى مارس ١٩٠٩ ، وأعيد تأسيسها بعد الحرب فى ١٥ يونيو ١٩١٩ (جريدة الأهالى فى ٢٥ يونيو ١٩١٩) وقد نظمت اضرابات عديدة فى أعقاب الثورة .

ويلفت نظرنا كثرة التغيير فى رؤساء الشرف والمستشارين الذين ارتبطوا بهذه النقابة . ففى ١٩١٩ كان **رئيسها حامد بك الماوردى** والمحاميان أمين أفندى عز العرب وحسنين افندى رياض صبحى وكيلين لها . وفى بداية ١٩٢٠ نعرف أن محمد الباجورى كريم بك كان رئيس شرف لها ولكنه اختلف مع قيادتها العمالية حول اسلوب الاضراب وترك الرئاسة ، وخلفه **محمد زكى على المحامى ،** ثم محمد كامل حسين افندى .

٢٤ ـ نقابة موظفى ترام القاهرة :

نقابة منشقة تشكلت فى ٩ أكتوبر ١٩٢٠ برئاسة شرف الأستاذ **محمد كامل أفندى حسين المحامى .**

وعلى الرغم من أنها أعلنت أنها ستعمل متضامنة مع مجلس نقابة العمال فان ظهورها الى حيز الوجود لم يكن غير تعبير عن الانقسام النقابى وتفتيت وحدة العاملين فى ظروف عصيبة .

٢٥ ـ النقابة العامة لعمال شركة هليوبوليس بالقاهرة :

تأسست عام ١٩١٩ واشتركت بنشاط فى احداث مارس ١٩١٩ كما قادت عددا من الاضرابات الناجحة عام ١٩٢٠ .

كان مستشارها **الأستاذ أحمد لطفى** المحامى

٢٦ ـ نقابة عمال ملكونيان بالقاهرة :

تحققنا من وجودها فى أغسطس ١٩١٩ . والأغلب انها اسست عام ١٩١٨ خلال الاضراب الشهير لعمال ملكونيان .

(تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ انشائها حتى ١٩١٩ ص ١٦٦)

٢٧ ـ نقابة عمال الدخان بالقطر المصرى بالقاهرة :

نرجح أن هذه النقابة اسست فى نهاية ١٩١٩ وأوائل عام ١٩٢٠ لتوحد عمال الدخان والسجاير فى أكبر عدد من المعامل ـ بالقاهرة ـ وربما فى الأقاليم ايضا ، وذلك فى مواجهة حركة الميكنة التى هددت عمال هذه الصناعة بالبطـالة . وكانت جمعيتها العمومية تضم ١٦٤ « مندوبا » عن عمال المعامل (الاهرام ١٧ ابريل ١٩٢٠)

وكان مستشارها الأسـتاذ عزيز مبرهم . وفى يناير ١٩٢٣ كان مستشارها الاستاذ أحمد زكى الشيشينى المحامى (الاهرام ١٢ يناير ١٩٢٣) .

٢٨ ـ نقابة عمال السجاير العامة بالاسكندرية :

تحققنا من وجودها فى ١٩٢٠ عند ما لجأ اليها عمال معمل كاسيموس لتنظيم اضراب عام تأييدا لمطالبهم .

والمرجح أنها كانت على علاقة وثيقة بنقابة عمال الدخان بالقاهرة .

٢٩ ـ نقابة عمال بور سعيد (الخدمات البحرية) :

وعرفنا بوجود هذه النقابة أثناء اضراب عمـال الشركات التسع البحرية فى بور سعيد فى ديسمبر ١٩٢٠ . وكانت تضم نحو الفين من الأعضاء ثلثهم من المصريين والباقون من جنسيات متباينة .

وكان يرأس النقابة اجنبى يدعى الدكتور اسكوغويلو .

٣٠ ـ نقابة عمال الأحذية بالقاهرة :

تحققنا من وجودها عام ١٩٢٠ عندما عقدت جمعية عمومية يوم الأحد ١٩ ديسمبر ١٩٢٠ لانتخاب مجلس الادارة وتعديل قانونها الأساسى فى الميزانيـة (الأهرام ١٦ ديسمبر ١٩٢٠) .

٣١ ـ نقابة عمال شركة مياه القاهرة :

عرفنا بوجود هذه النقابة من خلال نشاطها الواسع فى الفترة من يناير الى مارس ١٩٢٠ ، حول مطالب عمال الشركة .

وكان **مستشارها السيد أفندى خضر** . (الأهرام ١١ مارس ١٩٢٠) .

٣٢ ـ نقابة منضدى الحروف بالاسكندرية :

عرفنا بوجود هذه النقابة عندما دب الخلاف بينها وبين **((نقابة أصحاب المطابع))** فى الاسكندرية فى مارس ١٩٢٠ .

وكتبت الأهرام (٢٧ مارس ١٩٢٠) تعليقا على هذا الخلاف تطرقت فيــه الى نقابة منضدى الحروف فقالت انها « تؤلف من بضعة أفراد من منضدى الحروف من اوروبيين ووطنيين وغيرهم ، وهى تمثل نحو ٦٠٠ منضد وليس لها رئيس بل لها سكرتيران أحدهما أوروبى والآخر وطنى (عربى) . وهى ناهضة نهوضا جيــدا وفى صندوقها الآن نحو ٨٠٠ جنيه تحفظها لوقت الحاجة ، فاذا اضطرتها الحـــال الى الانفاق على العمال الفقراء فهى تنفق من هذا المــال وفى نيتها **أن تنشىء مطبعة خاصة** لها تخصص ايرادها لمونة المنضدين عند الحاجة حسب نظام خاص » .

٣٣ ـ نقابة طوائف المعمار بدمياط :

اسست فى نوفمبر ١٩١٩ لتضم « كل صانع مشتغل باحدى صناعات المعمار » برسم دخول عشرين قرشا صاغا واشتراك شهرى ٨ قروش صاغ . وللنقابة مجلس ادارة من ١٢ عضوا منهم ٩ من الأعضاء العاملين وثلاثة من الأعضاء الشرفيين .

وتقرر أن يكون حضرة صاحب العزة حامد بك العلايلى عضوا فخريا دائما للنقابة.

٣٤ ـ نقابة عمال المطابع المختلطة بالقاهرة :

المرجح أن هذه النقابة امتداد لنقابة عمال المطابع المختلطة التى كانت موجودة عام ١٩١١ قبل الحرب ، وكان العمال الوطنيون قد خرجوا منها والفوا نقابة عمـال المطابع (الوطنيين) فى فبراير ١٩١١ « لأن الأوروبيين يحتقرونهم ولا يطلعونهم على حسابات الصندوق » (تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ص ١٢٢) .

وفى سبتمبر ١٩١٩ حاولت نقابة عمال المطابع المختلطة تنظيم اضراب بالقاهرة فثارت ثائرة الصحف والمجلات ضدها . وكانت مجلة اللطائف المصورة أكثرها هجوما على النقابة وعلى رئيسها « الخــواجا بيزوتو » الذى اتهمته بالبلشفية (اللطائف المصورة فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩) .

٣٥ ـ النقابة المختلطة لعمال المطابع بالاسكندرية :

كانت هذه النقابة موجودة قبل الحرب ، وقد نظمت اضرابا فى نوفمبر ١٩١٠ ضد مطبعة لاروكا ومطبعة مزراحى ومطبعة منامون .

والمرجح انها لم تتأثر كثيرا بظروف الحرب أو الثورة لأن اغلب اعضائها من العمال الأجانب . وفى ١٩١٩ انضم اليها عمال المطابع اليونانية (تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ص ١٢١ ـ جريدة الأهرام فى ١٠ مارس ١٩١٩) .

٣٦ ـ نقابة موظفى المحلات والشركات التجارية بالاسكندرية :

شرع فى تأسيسها فى نهاية مارس ١٩١٩ . ولسنا نعرف على وجه الدقة مدى صلتها **بجمعية المستخدمين بالاسكندرية** التى كانت موجودة منذ ١٩٠٩ .

ولكننا نرجح أن النقابة الجديدة كانت تضم العمال المصريين الذين خرجوا من الجمعية التى كان يسيطر عليها المستخدمون الأجانب .

٣٧ ـ نقابة مولدو الزهور فى الاسكندرية :

أسست فى مايو ١٩١٩ وكان مجلس ادارتها يتألف من ١٦ عضوا برئاسة الأسطى احمد الزنكونى والأسطى على محمد طعيمة والأسطى على مدكور ، وأمين الصندوق الأسطى محمد سعد ، والسكرتير الأسطى أحمد الشرقاوى ، والمراقب أول ابراهيم عيسى والمراقب ثان محمد عثمان . أما باقى الأعضاء فهم الحاج محمد رمضان واحمد محمد حسين وجاد الكريم محمود ومحمد الخولى احمد خضر وعلى عيسى وابراهيم أبو السعود وعبد الحليم خفاجى ابراهيم شبانه (الأهالى ٢٢ مايو ١٩١٩) .

٣٨ ـ نقابة مخزنجية التجار المستخلصين فى الجمارك المصرية بالاسكندرية :

أسست فى يوليو ١٩١٩ وعقد مجلس ادارتها أول جلسة له فى ٢٧ يوليو بسراى المرحوم مصطفى بك البارودى بجهة القبارى « لتوزيع قانون النقابة والنظر فى بعض أشغال تختص بها » . (الأهالى ٢٧ يوليو ١٩١٩) .

٣٩ ـ نقابة عمال القبارى الدولية بالاسكندرية :

عرفنا بوجودها اثناء اضراب عمال المقاهى الكبرى فى الاسكندرية فى يوليو ١٩١٩ (الاهالى ٢٩ يوليو ١٩١٩) .

٤٠ ـ نقابة معلمو المدارس الأولية بمديرية البحيرة :

تأسست فى اغسطس ١٩١٩ برئاسة الأستاذ الشيخ حسين سلطان مفتش المعارف (الأهالى ٥ أغسطس ١٩١٩) .

٤١ ـ نقابة خياطو الملابس الافرنجية بدمنهور :

تأسست فى اغسطس ١٩١٩ وبدات نشاطها بتقديم عريضة الى المسئولين كان محمد افندى الوكيل المحامى رئيسا عاملا للنقابة (الأهالى ٥ أغسطس١٩١٩).

٤٢ ـ نقابة مستخدمى المحلات التجارية بالقاهرة :

لعلها كانت امتداد لجمعية المستخدمين التى كانت موجودة عام ١٩٠٨ .

وفى اغسطس ١٩١٩ وسعت عضويتها بضم عمـــال وكتبة المقاهى (الاهالى ٥ اغسطس ١٩١٩) .

٤٣ ــ نقابة العمال بالمحلة الكبرى :

دعا الى تأسيسها الشيخ مصطفى عبد النبى من أعيان المحلة الكبرى فى مارس ١٩١٩ . ونرجح أنها كانت فرعا لنقابة الصنائع اليـدوية بهـــذه المدينة لسببين **أولهما :** أن الدعوة كانت موجهة الى جميع العمال فى المدينة وهذا هو نمط الصنائع اليدوية . **وثانيهما :** أن احمد بك لطفى المحامى دعى الى **حضور الاجتماع التأسيسى** وخطب فيه ، وهو من رجال الحزب الوطنى المعروفين بعـلاقاتهم الوثيقة بالصنائع اليدوية .

بهذا العرض لواقع النمو النقابى عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ يمكننا أن ندرك تماما وربما لأول مرة ــ معنى هذا النمو وحجمه والاتجاهات التى كانت تحكمه . صحيح اننا قصرنا هذا العرض على النقابات التى **تحققنا تماما من وجودها ومن ممارستها** للنشاط النقابى فى هذه الفترة ، وهذا قد يعنى أن القائمة التى قدمناها ليست كاملة ، وأن هناك نقابات أخرى لم نقدر على ذكرها أو فاتنا العثور عليها . ومع اعترافنا بهذا القصور ، فاننا نعتقد أن القائمة الحالية تمثل الواقع تمثيلا صحيحا وأن ما فاتنا رصده من النقابات لن يغير من الأمر كثيرا .

والباحث فى تاريخ الطبقة العاملة الذى يعرف أن عدد النقابات العمالية فى مصر قبل الحرب الأولى لم يكن يزيد على احدى عشر نقابة(١) ، سيدرك لأول وهلة أن النمو النقابى فى أعقاب الحرب قد رفع هذا العدد الى أربعة أضعافه ، وأن قطاعات جديدة من العمال أتيحت لها فرص التنظيم النقابى لأول مرة بفضل هذا النمو .

ولكننا نلاحظ ــ أنه رغم هذا النمو ــ فان ملامح التوزيع الاقليمى ظلت دون تعديل ، اذ بقيت النقابات مركزة فى القاهرة والاسكندرية والقليل النادر منها فى الأقاليم . فمن ٤٣ نقابة كانت ١٩ منها فى القاهرة و ١٨ فى الاسكندرية والست الباقية فى الأقاليم . وهذا يعنى أن تركيز الصناعة والمرافق والاعمال ظل ــ كما كان قبـل الحرب ــ وقفا على العاصمتين (القاهرة والاسكندرية) وبالتالى فان التوزيع الاقليمى للنقابات تبع هذا التركيز .

والطابع الغالب على هذه النقابات هو طابع التنظيم الحرفى الذى تمثله ٢٨ نقابة . أما النقابات الخمس عشر الباقية فهى نقابات « صـناعية » لمؤسسة أو منشـأة واحدة .

وغلبة التنظيم الحرفى قد يفسرها التخلف الصناعى بصفة عامة ، ولكننا نعتقد أن الضعف الذى أصاب نقابة الصنائع اليدوية فى هذه الفترة وهى النقابة التى كانت

(١) تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ــ ص ١١٩ ــ ص ١٢٤ .

تجمع العمال الحرفيين دون تمييز ، قد أدى الى خروج هؤلاء العمال واتجاههم الى تشكيل نقابات منفردة لكل حرفة على حدة .

وأخيرا فان هذه القائمة تكشف عن بعض « الحالات الفريدة » فى التنظيم النقابى فى هذه الفترة ، لعل أبرزها تلك **النقابة النسائية** التى تألفت لتنظيم الحكيمات المصريات ، ثم النقابات التى نظمها **عمال زراعيون** وهى نقابة مولدو الزهور ونقابة عمال الحدائق بالاسكندرية . كما يلفت نظرنا أيضا اقبال « العمال الذهنيين » على التنظيم النقابى مثل موظفى البنوك ومعلمى المدارس الأولية .

ان هذه « الحالات الفريدة » انما تعبر فى واقع الأمر عن أبعاد جديدة فى النمو النقابى تكاد أن تبدو غريبة على الصورة العامة للحركة النقابية فى هذه الفترة ، ولكنها مؤشر هام على طريق التنظيم فى المستقبل .

ولسنا نعرف الكثير عن التنظيم الداخلى لهذه النقابات . وما تخلف لنا من المعلومات لا يساعد على دراسة هذا التنظيم دراسة مستفيضة أو عقد مقارنات دقيقة فى هذا الشأن .

ولكن من المؤكد أنه كان لكل نقابة « قانون » خاص بها يحدد أغراضها ونظام عضويتها ومجلس ادارتها والجمعية العمومية والاشتراكات والامتيازات المقررة للأعضاء ونظام تعديل هذا القانون وحل النقابة . وغالبا ما كانت تنص هذه القوانين على نوعين من العضوية : عضوية عاملة لمجموع العمال المشتركين وعضوية شرفية للمثقفين المصريين الذين كانوا يعاونون هذه النقابات فى كفاحها ويعملون بها كمستشارين أو محامين أو مراقبين .

ويعتبر « قانون » نقابة الصنائع اليدوية من أقدم القوانين التى تخلفت لنا منذ سنوات ما قبل الحرب . ويعتقد الاستاذ رءوف عباس فى كتابه « الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ » أن اللوائح النقابية فى فترة ما بعد الحرب « لاتخرج فى مضمونها عن قانون نقابة الصنائع اليدوية » . ونحن نشاركه هذا الاعتقاد تماما . فقد عثرنا على « قانون » نقابة طوائف المعمار — بدمياط ١٩١٩ وقارناه بقانون الصنائع اليدوية فوجدنا انه ينقل عنه فقرات برمتها أو يعدلها تعديلا طفيفا .

ولا غرابة فى هذه الحقيقة ، اذ أن قانون الصنائع اليدوية كان القانون الوحيد الذى طبع فى الصحافة (اللواء) قبل الحرب ، ولا شك أنه كان متداولا بصورة واسعة بعد الحرب ومتاحا للقيادات العمالية التى تولت تأسيس النقابات . ولا شك أيضا أن مجموعة المحامين الذين أسندت اليهم مهمة صياغة اللوائح النقابية كانوا يجدون فى قانون الصنائع اليدوية مرجعا ومعينا لهم فى مهمتهم .

***

الآثار المترتبة على النمو النقابى :

ان تحقق هذا النمو النقابى انما يعنى أن الطبقة العاملة المصرية استكملت تسلحها للعمل الجماعى . فالعمل الجماعى للطبقة العاملة لا يكتب له النجاح أو الفاعلية الا اذا توفرت له أدواته المعروفة وأهمها **الاضراب** ثم **التنظيم النقابى الدائم** . وهذه الأدوات تتبادل التأثير والتأثر باستمرار . فالاضرابات تؤكد الحاجة الى خلق النقابات كتنظيم دائم ، وهذه بدورها تستخدم الاضراب وتطوره باستمرار كسلاح اقتصادى لا غناء عنه .

والبحث فى الآثار المترتبة على النمو النقابى فى أعقاب الحرب يقتضينا متابعة الأحداث بضعة سنوات ، ذلك لأن أثر التنظيم النقابى يظهر أكثر وضوحا على المدى البعيد ، ودوائر التأثير التى يحدثها تتسع باستمرار لتتخطى حدود الطبقة الى الطبقات الأخرى فى المجتمع ، ولا تلبث فى النهاية أن تلمس المجال الحيوى للسلطة وتحركه .

وتعتبر شروط العمل أو العلاقات الصناعية ــ بصفة عامة ــ المجال الطبيعى المباشر لتأثيرات النمو النقابى . ولا شك أن أحداث عام ١٩٢٠ أثبتت صدق هذه الحقيقة ، حينما أكدت حركة الطبقة العاملة ونقاباتها الناشئة قدرتها أولا على صياغة مطالبها المعروفة ، ثم فاعليتها فى الحصول على جانب معقول من هذه المطالب . ثم أصبحت مهمة التنظيم النقابى فى السنوات التالية (١٩٢١/١٩٢٣) تتركز فى الحفاظ على المكاسب التى تحققت **وحماية الاتفاقيات التى أبرمت عام ١٩٢٠** من أن ينقض عليها أصحاب الأعمال ، مع مواصلة الضغط من أجل تحقيق المطالب التى لم يمكن الحصول عليها حينذاك .

فالمتتبع مثلا **لحركة نقابات الترام فى القاهرة والاسكندرية** فى عام ١٩٢١ وما بعدها سيلاحظ ــ لأول وهلة ــ أنها كانت تستهدف فى الأساس ضمان تنفيذ الاتفاقيات القديمة أو منع الشركتين من الفكاك منها أو تجميدها .

ففى أبريل ١٩٢١ أثارت نقابة القاهرة مشكلتين رئيسيتين أولهما تتصل بمحاولة من جانب الشركة لزيادة ساعات العمل لعمال الورش دون مراجعة النقابة ، وثانيهما تتصل بتشكيل لجنة التحقيق المنصوص عليها فى اتفاقية ٤ اكتوبر . واذا كانت المشكلة الأولى قد سويت فى وقتها فان المشكلة الثانية ظلت مثار نزاع طويل بين النقابة والشركة استمر حتى عام ١٩٢٣ .

ولم تختلف **حركة نقابة ترام الاسكندرية** عن زميلتها بالقاهرة . فقد أثارت فى يناير ١٩٢١ مشكلة الاتفاقيات المبرمة ورفعت عريضة الى لجنة التوفيق بأن الشركة « لم تنفذ شروط الاتفاق المبرم بينهما بواسطة اللجنة المذكورة » (الأهرام ٨ يناير ١٩٢١) ، وخاصة فيما يتصل بانشاء مكتب للتحقيق يكون له حق الفصل فى الخلافات التى تقع بين الشركة وعمالها . واقترحت النقابة أن يشكل المكتب من مندوب عن الشركة ومندوب عن النقابة وعضو ثالث محايد . ولكن الشركة رفضت فكرة العضو المحايد .

وفى نهاية عام ١٩٢٢ وقفت النقابة بحزم ضد محاولة من جانب الشركة لخفض الاجور ، وعقدت جمعية عمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ أعلنت فيها رفض كل محاولة لخفض الأجور « وان العمال مستعدون للدفاع عن ذلك بكل ما أوتوا من قوة » (المقطم ٤ يناير ١٩٢٣) .

واذا كانت نقابات الترام قد نجحت فى الدفاع عن الاتفاقيات المبرمة ، فان حظ **عمال الدخان والسجاير ونقاباتهم** فى القاهرة والاسكندرية فى هذه الفترة كان اقل من ذلك بكثير .

فقد فشلت النقابة تماما فى وقف تيار الميكنة او حماية العمال من التوفير الحتمى المترتب عليها . ولم يجد مابذلته من محاولات وما رفعته من التماسات طوال عام ١٩٢١ ، ١٩٢٢ . وكان اقصى ما وصلت اليه فى يناير ١٩٢٣ أن احمد زكى الشيشينى المحامى مستشار نقابة عمال الدخان فى القطر المصرى رفع عرائض بشكوى العمال الى وزير الخارجية ورئيس الوزراء ثم « جلالة الملك » باعتباره السلطة العليا فى البلاد . (**الأهرام** ١٢ يناير ١٩٢٣) . ولكن ذلك لم يأت بنتيجة تذكر ، وظلت مشكلتهم — أو مأساتهم — مستمرة سنوات طويلة دون حل .

نخرج من هذه الأمثلة بملاحظة هامة وهى أن قدرة التنظيم النقابى على حماية شروط العمل واتفاقاتها ، ليست رهنا فقط بقوة النقابة وصلابتها كما رأينا فى شركات الترام ، وانما هى رهن ايضا بظروف الصناعة او الحرفة التى تمثلها النقابة . ففى ظروف الميكنة التى واجهها عمال الدخان والسجاير لم يكن هناك ما يمكن أن تحققه النقابة لعمالها لوقف تطور الصناعة وتقدمها . وهذا يعنى أن أثر النمو النقابى على شروط العمل فى هذه الفترة كان متباينا من صناعة الى اخرى .

***

وثمة أثر آخر للنمو النقابى فى هذه الفترة .....

فقد أدى بالتأكيد الى تعميق حركة الطبقة العاملة وتثبيت جذورها ، بحيث اصبحت قادرة على أن تتطلع الى آفاق أوسع للنمو والازدهار ، وتتجه بخطى حثيثة نحو خلق **اتحاد عام** لها على المستوى القومى .

فمن خلال النضال الاقتصادى طوال عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ ، وانتشار الوعى والتنظيم النقابى ليشمل حرفا وصناعات عديدة — كما رأينا — ظهرت بوادر أو مؤشرات مختلفة لقرب نشوء الاتحاد العام لعمل ابرزها ما يلى :

أولا — اتجاه النقابات فى الصناعات والمهن المتماثلة الى تنسيق حركتها وخاصة خلال الاضرابات ، ويبلغ هذا التنسيق مداه عندما كان يتم بين نقابة فى القاهرة ونقابة مماثلة لها فى الاسكندرية . ومن الأمثلة الواضحة لذلك التوقيت الموحد لاضراب عمال الغاز والكهرباء فى القاهرة والاسكندرية فى اكتوبر ١٩٢٠ ، والاضراب الموحد لعمال الخدمات البحرية فى بورسعيد فى ١٩٢٠ وهو الاضراب الذى شمل عمال تسع شركات فى نفس الوقت .

ثانيا ــ ظهور الاضرابات التضامنية ، وهى الاضرابات التى تعلنها نقابات ليست لها علاقة مباشرة بالنزاع وانما تعلنها تأييدا لنقابة مماثلة مضربة .

ولعل أروع مثل لذلك ، الاضراب الذى أعلنته نقابة موظفى البنوك فى الاسكندرية تأييدا لنقابة مستخدمى بنك الكونتوار فى يونيو ١٩٢٠ .

ثالثا ــ الاتجاه الى تنظيم نقابات قومية ، وهى النقابات التى تحاول تنظيم عمال حرفة أو صناعة واحدة فى جميع أنحاء القطر (وهى تختلف بطبيعة الحال عن فكرة نقابة الصنائع اليدوية) .

ومن الأمثلة الهامة على هذا الاتجاه نقابة سائقى وعمال السيارات فى القطر المصرى ، ونقابة الحكيمات المصريات بالقاهرة التى فتحت عضويتها للحكيمات « فى جميع البلاد بالقطر المصرى » ونقابة الخبراء العامة ، ونقابة عمال الدخان بالقطر المصرى .

لقد كانت هذه المبادرات ــ بكافة أشكالها ــ مؤشرات هامة الى نمو الوعى الطبقى ونمو الشعور العام بضرورة الخروج من الحدود الضيقة للعمل النقابى المحلى ، وقبول شكل أوسع من النشاط النقابى المتضامن أو الموحد . وبهذا أصبح الطريق ممهدا لنشوء أول اتحاد عام للنقابات ، وان كان ينتظر **قيادة** قادرة على أن تأخذ المبادرة وتسير على هذا الطريق .

اتحاد النقابات العام : (١٩٢١ ــ ١٩٢٤) .

من المؤسف حقا أن المعلومات المتخلفة لنا عن هذا الاتحاد وظروف تكوينه والنقابات العمالية التى شاركت فى تأسيسه ، ليست كافية بالقدر الذى يتناسب مع اهميته . فالصحافة تبدو صامتة تماما ازاء أنباء هذا الاتحاد ، والبيانات التى وصلتنا من مصادر أخرى بيانات ذات طابع عام . ونحن نجد انفسنا فى حيرة حتى عندما نحاول التحقق من الاسم الذى كان يحمله هذا الاتحاد . فالأستاذ رؤوف عباس يكتفى بتسميته « **أول اتحاد لنقابات العمال** » والأستاذ عبد المنعم الغزالى يقول انه « **الاتحاد المصرى للعمال** » بينما نصادف بيانا من الاتحاد بتوقيع مصطفى أبو هرجه يصف فيه نفسه بانه سكرتير « **اتحاد النقابات العام** » بالنيابة (الأهرام ١ مارس ١٩٢٤) .

وتؤكد الكاتبة البريطانية التى زارت مصر فى العشرينات أن الاتحاد أنشىء فى فبراير ١٩٢١ فتقول :

« حدثت محاولة لانشاء اتحاد عمالى فحضر الاجتماع الأول الذى عقد فى فبراير ١٩٢١ ممثلو عشرين نقابة وكان **للحزب الاشتراكى** الذى أنشىء فى عام ١٩٢٠ دور قيادى كبير فى اقامة هذا التنظيم » (الاستعمار البريطانى فى مصر ــ ترجمة أحمد رشدى صالح ص ٤٧) .

وبالاضافة الى هذا التاكيد القاطع ، فان ثمة مصـادر اخرى تزودنا ببعض التفصيلات الهامة حول ظروف تأسيس الاتحاد . ففى التحقيقات التى جرت مع أعضاء الحزب الشيوعى المصرى فى مارس ١٩٢٤ ، يروى جوزيف روزنتال ظروف تأسيس الاتحاد فيقول :

« نشرت فى غضون سنة ١٩٢٠ نداء الى النقابات العاملة ادعوها الى تأسيس اتحاد يضم شملها ، فتلقت هذا النداء بالقبول باجماع ، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ الفا من العمال للاشتراك فى البحث فى المشروع ، غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة السياسية شعروا اذاك بأن انشاء النقابات الحقيقية بطريقة يراعى فيها حالة العمال يؤدى الى نزع كل ما لهم من السلطة عليها ، ويحول دون الوصول الى أغراضهم السياسية ، فسعوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم المشار اليها على عدم الاشتراك بالاتحاد وظلوا يماطلون فى التدابير الأوليـة سنة كاملة . وفى بدء سنة ١٩٢١ تمكنا من تأسيس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال » .

وواضح من هذه الرواية انها ترجع بدء الجهود لتأسيس الاتحاد الى النداء الذى وجهه روزنتال للنقابات عام ١٩٢٠ ، وأنها تتفق مع رواية الينوربيرنز حـول تاريخ التأسيس الفعلى فى أوائل ١٩٢١ .

ولسنا نعتقد من جانبنا أن النداء الذى نشره روزنتال لتأسيس اتحاد عام للنقابات كان النداء الوحيد فى هذه الفترة . فنحن نصادف فى هذه الفترة نداءات أخرى مماثلة ــ وربما سابقة على نداء روزنتال . وجميعها تتفق فى الدعوة الى تضـامن نقابى أوسع أو الى تأليف اتحاد عام أو شىء من هذا القبيل .

ففى ٣١ أغسطس ١٩٢٠ مثلا كتب ابراهيم دسوقى رحمى (دبلوم معمارى) الى جريدة الأهرام يقترح أن « تتضام نقابات العمال فى القطر المصرى الى **نقابة عامة رئيسية** أو يكونوا حزبا يدعى حزب العمال وتستند رئاسته لأحد كبار المصريين » . وابراهيم الدسوقى رحمى من المثقفين المصريين الذين نشطوا وسط الحركة النقابية فى هذه الفترة ، وكان من العناصر النشيطة فى الحزب الاشتراكى المصرى .

بل ان هناك محاولة مبكرة ــ وغامضة ــ فى القاهرة عام ١٩١٩ لانشاء « بورصة عمل » **Bourse du Travail** ، وهى شكل أوروبى من أشكال الاتحـادات العـامة . وكان يقودها النقـابى الايطالى بيزوتو الذى كان يراس نقـابة عمـال المطابع المختلطة بالقاهرة والذى هاجمته الصحف واتهمته بالبلشفية وانتهى أمره بالنفى من البلاد . وقد جذبت هذه المحاولة ــ فى حينها الكثيرين من النقابيين الأوروبيين فى مصر (١) .

وتكشف رواية روزنتال ــ أيضا ــ عن جانب من الصراعات التى نشبت حول

(١) انظر الفصل الحالى حول نقابة عمال المطابع المختلطة بالقاهرة .

عملية تأسيس الاتحاد . فهو يتهم « رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة السياسية » بانهم عرقلوا عملية التأسيس وكانوا سببا فى تأخيرها نحو سنة . ولعله كان يقصد بذلك جماعة المحامين وغيرهم ممن كانوا رؤساء شرف أو مستشارين لبعض النقابات مثل عزيز ميرهم وسليمان حافظ وجلال حسين واحمد لطفى والسيد خضر ومحمد كامل حسين وابراهيم دسوقى رحمى . ولكننا لا نعرف على وجه التحقيق اذا كان احد هؤلاء أو جميعهم قد لعبوا الدور الذى ذكره روزنتال . ومع ذلك فاننا لا نستبعد أن يحدث ذلك وخاصـــة من جانب قيادات نقابة الصنائع اليـــدوية فى القاهرة والاسكندرية الذين كانوا يعتبرون نقابتهم البديل الصحيح للنقابة المنفردة وللاتحاد العام فى نفس الوقت . يضاف الى ذلك أنهم كانوا يضيقون بنشاط العناصر الأجنبية فى النقابات المصرية من أمثال جوزيف روزنتال وغيره .

ومهما يكن الأمر ، فاننا نشعر بانه اذا كانت المقاومة التى حركها بعض رؤساء النقابات ضد عملية انشاء الاتحاد لم تنجح تماما فى وقف تأسيس الاتحاد ، فانها قد ادت فى النهاية الى اضعاف مولده . فاذا سلمنا بأرقام العضوية التى يذكرها روزنتال ، فاننا نلاحظ أن الاجتماع التأسيسى **الذى عقد فى الاسكندرية عام ١٩٢٠ قد حضره** مندوبون يمثلون ٣٥ الف عامل كما يدعى ، وأن هذا الرقم قد تدهور عند التأسيس الفعلى للاتحاد فى فبراير ١٩٢١ ، الى ثلاثة آلاف عامل . واذا اخذنا بما قالته الينور بيرنز من أن المندوبين الذين شاركوا فى هذا الاجتماع كانوا يمثلون عشرين نقابة ، فان هذا العدد يقل عن نصف النقابات المعروفة لنا فى هذه الفترة . والأغلب أنها كانت من النقابات ذات العضوية الصغيرة .

وفضلا عن ذلك ، فان مصادر الدولية الثالثة « فى مصر لاحظت ــ كما يقول أفيجيدور (١) ــ أن قيادة (الاتحاد) كانت تفتقد الخبرة ، وتعوزها القـــدرات التنظيمية ، وأن النقابات المنضمة كان وجودها على الورق أكثر منه فى الواقع » .

ونحن لا نلمس نشاطا ملحوظا لهذا الاتحاد طـوال العـامين التاليين لتأسيسه (١٩٢١ ــ ١٩٢٢) رغم اننا كنا نتوقع أن يقوم بحركة ونشاط واسعين كعهدنا بكل تنظيم نقابى جديد . ولا يمكن أن يكون ذلك راجعا الى هبوط فى معدل النشاط النقابى خلال هذه الفترة ، فهى فترة حافلة بالحركة بالنسبة لقطاعات عمالية عديدة مثل عمال الترام ــ كما أشرنا ــ وعمال شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وعمال الأرز وعمال بجمارك الاسكندرية الذين انبرت للدفاع عنهم وتنظيم اضراباتهم نقابة الصنائع اليدوية(٢) .

ولعل التفسير المعقول لخمود حركة الاتحاد خلال هذين العامين ، وقوع الانقسام الذى حـــدث فى الحزب الاشتراكى المصرى ، وهو الانقسام الذى أغرق قيادة الحزب

(1) International press Correspondence (INPRECORR) : The Trade Union Movement in Egypt, by Avigdor, Cairo, 1923 - Vol. 5 N 12 - PP 94 - 95.

(٢) اضرب عمال الارز فى نوفمبر ١٩٢١ ــ واضرب عمال شركة الغزل الاهلية فى ابريل وديسمبر ١٩٢١ واضرب عمال الفحم فى يونيو ١٩٢٢ . (انظر الاهرام والمقطم فى هذه الفترة) .

فى مهاترات لا نهاية لها ، شلت نشاطه ، وانعكست بالتالى على نشاط الاتحاد . ولكن الاتحاد كان مقدرا له أن يعاود نشاطه خلال عام ١٩٢٣ المضطرب كما سنعرف فى حينه .

تقنين الردع

أقلق النمو النقابى واتساع حركة الطبقة العاملة ، السلطات البريطانية والحكومة وأصحاب الأعمال . ولا ريب أن التقاء **جانب** من الحركة النقابية مع حركة الفكر الاشتراكى والشيوعى فى أعقاب الحرب ثم نشوء اتحاد النقابات العام قد ضاعف من شكوك هذه الجهات أو فزعها من حركة الطبقة العاملة ، فآثرت أن تواجه ذلك بأسلوب الردع .

والحديث عن الردع — فى أعقاب الحرب — لا يعنى أن الطبقة العاملة المصرية لم تكن تتعرض قبل ذلك لألوان من الردع . فتاريخ الطبقة العاملة المصرية فى سنوات ما قبل الحرب يحمل على قسماته الكثير من قصص الاضطهاد والردع . فالاضرابات العمالية طالما جرت تدخل البوليس ليفضها بالعنف . وشئون العمل — بصفة عامة — كانت من اختصاص نظارة الداخلية وكأنها محسوبة ضمن الحوادث والجرائم العادية . والنقابات العمالية ظلت دون اعتراف قانونى بوجودها الأمر الذى كان يضعها فى موضع حرج مع القانون ، لا تدرى متى تتعرض اضرباته أو تلقى تأييده .

ولم يطرأ على هذه الأوضاع تعديل يذكر فى أعقاب الحرب ، ولم يغير منها أن الحكومة انشأت لجنة التوفيق لتسوية المنازعات وديا أو تلافى تفاقمها . فقد ظل أسلوب الاستنجاد بالبوليس ضد حركات العمال أسلوبا سائدا ومقبولا وظل الاعتراف بالنقابات بعيد المنال .

ولكن الجديد فى الموقف منذ عام ١٩٢٠ **هو محاولة تقنين الردع** . فلم يعد الردع قاصرا على استخدام الاجراءات البوليسية التى تتخذ لمواجهة الأحداث ، أو بقدر ما تتطلبه الأحداث ، بل اصبح الاتجاه هو **اصدار القوانين المنظمة للردع** والمقيدة لحركة الطبقة العاملة وتنظيماتها .

ويعتبر القانون نمرة (٢) الصادر فى ٢٧ يناير ١٩٢١ أول محاولة لتضييق الخناق — قانونيا — على النقابات العمالية من خلال حرمانها من جمع الاشتراكات . فهو ينص فى المادة الأولى منه على ان « المبالغ التى تؤول الى العمال أو الخدمة أو الكتاب أو المستخدمين بمثابة اجور أو ماهيات أو مرتبات لايجوز التنازل عنها كلها أو بعضها لا مباشرة ولا عن طريق وسيط الى **نقابة** أو الى **شركة** أو الى **جمعية صناعية** أخرى مهما كان الشكل الذى تألفت تلك الجمعية بمقتضاه . ويسرى هذا النص على أن توكيل صادر بقبض هاتيك الأجور أو الماهيات أو المرتبات » .

والمشرع هنا يبدو وكأنه لا يريد ان يتورط فى عملية حظر سافر للنشاط النقابى قد تجر عليه السخط العام . ولهذا فانه يكتفى بأن يضرب النقابات فى مقتل بحرمانها من جمع الاشتراكات ، وبهذا يحرمها من أهم مقومات وجودها .

وفى تقديرنا أن سريان هذا النص على **الشركات والجمعيات الصناعية** انما يقصد به **المشاريع السينديكالية** التى انتشرت فكرتها فى هذه الفترة بين عمال الدخان والسجاير المهددين بالميكنة ، والتى اخذت تنتقل الى قطاعات عمالية اخرى مثل عمال المطابع وعمال النسيج اليدوى .

والمطلع على ديباجة هذا القانون لن يلبث أن يدرك مدى التهافت الذى أصيب به المشرع . فهو يقرر أن الحكمة من صدور القانون هو « انه لا يوجد الآن تشريع يتضمن الأحكام الواجب مراعاتها فى تأليف النقابات . . . وانه قد حدث اخيرا ان بعض الأشخاص اجتمعوا وكونوا نقابات خارجا عن دائرة أى تقنين » .

وبدلا من أن يدعوه ذلك الى تقنين الوجود النقابى وتنظيمه ، فانه يقرر حرمان النقابات من جميع الاشتراكات ، بينما يؤكد انه انما يفعل ذلك من قبيل « التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم »(١) .

ومن الطبيعى أن يقابل هذا القانون بالاحتجاج من جانب النقابات ، ولكنها استمرت فى جمع اشتراكاتها دون أن تأبه له . ويقال ان اتحاد النقابات العام الذى أسس فى فبراير ١٩٢١ أعلن رفضه القانون أو الالتزام بأحكامه(٢) . ولم نصادف من الأنباء ما تشير الى أن وزير الداخلية أو وزير العدل اللذين خولا حق تطبيق القانون قد اتخذا اجراءا لتطبيقه ، خصوصا واننا نلاحظ انه لم يحدد جزاءات محددة على المخالفين لأحكامه .

ولجأ المشرع خلال عامى ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ الى قانون العقوبات ، وراح يتناول بعض مواده بالتعديل أو الاضافة ، لتضييق الخناق على حركة الطبقة العاملة بصفة عامة ، ولسلب النقابات أمضى أسلحتها وهو الاضراب . وتجسد ذلك فى القانون رقم ٣٢ الصادر فى ٢ اكتوبر ١٩٢٢ بشأن تشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم أو الترويج للشيوعية ، كما تجسد فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى حرم الاضراب على المستخدمين فى المصالح ذات النفع العام .

وذهب المشرع الى أبعد من ذلك فى تصديه لسلاح الاضراب بطريقة خفية . ففى القانون نمرة (٢٤) الصادر فى ٢٩ يونيو ١٩٢٣ بشأن « المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم » أضاف الى هذه الفئة « **من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش** » .

وأثارت هذه الاضافة مخاوف القانونيين الذين كانوا على اتصال بالحركة النقابية ، اذ أشفقوا من أن تستخدم هذه المادة لملاحقة العمال العاطلين أو المفصولين

(١) أصدر الفيكونت اللنبى المندوب السامى اعلانا فى ٣ فبراير ١٩٢١ بسريان هذا القانون على جميع سكان القطر المصرى أيا كانت جنسيتهم ، قاصدا بذلك ابعاد العمال الاجانب من المساهمة فى النقابات .

(٢) عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ص ٩١ .

من عملهم أو المضربين عن العمل ، خصوصا وأن عام ١٩٢٣ ــ بالذات ــ كان عام البطالة ان صح هذا التعبير (١) .

ومهما يكن الأمر ، فان عملية تقنين الردع لم تثبط من حركة الطبقة العاملة ونقاباتها . فهى لم تمنع التفاف العمال حول نقاباتهم وتمويلها . وهى لم تردع النقابات من أن تتحرك حول مطالبها ، وهى لم تعرقل كثيرا حركة اتحاد النقابات العـام .

وحتى اذا نظرنا عبر هذه المجالات الى حركة التنظيمات السياسـية المجاورة للطبقة العاملة أو المرتبطة بها ، فانا سنلاحظ أن هذه القوانين لم تؤثر كثيرا فى حركتها ، بل لعلها قد زادتها حدة ونشاطا . وهذا ما سنتناوله فى الفصل التالى .

(١) انتهت المناقشات القانونية التى دارت حول هذا الموضوع الى أن العامل الذى له حرفة مشروعة يتعيش منها عادة لا يمكن ادخاله فى عداد المتشردين لمجرد وجوده فى حالة عطل مؤقت عن العمل ، ويترتب على ذلك وجوب وصف انذارات المتشرد التى قد يحررها البوليس لبعض العمال العاطلين بأنها اجراءات شاذة وتعسفية ولا سند لها من العدالة ولا من القانون ، لان العامل العاطل **لم يقصد بتاتا** أن يوجد نفسه فى هذه الحالة ، وانما يرجع الخطأ فى وجوده فيها للظروف الاقتصادية . وليس أدل على فساد هذا الزعم من أن العامل العاطل يسعى دائما للعودة الى العمل لانه يرى فيه مورد رزقه وعماد حياته .

الفصل الخامس

النمو السياسى

الطبقة العاملة والأحزاب السياسية

لم يكن النمو النقابى هو المظهر الوحيد لحركة الطبقة العاملة المصرية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . فقد حققت الطبقة العاملة ــ الى جانب ذلك ــ قدرا من **النمو السياسى** اتخذ فى مظاهره صورا وأشكالا متعددة .

ونقصد بالنمو السياسى ــ هنا ــ كل حركة للطبقة العاملة تستهدف تحديد علاقاتها ببقية القوى الاجتماعية ، والحصول على نصيب من السلطة فى المجتمع . ويتضمن ذلك ــ بطبيعة الحال ــ كل ما تنشئه الطبقة العاملة من تنظيمات سياسية (جمعيات وأحزاب) من أجل تحقيق هذا الغرض . كما يتضمن أيضا التنظيمات السياسية التى تسعى الى الارتباط بالطبقة العاملة أو تضع نفسها موضع التعبير عن مصالح الطبقة العاملة .

والمتابعة التاريخية لمظاهر النمو السياسى للطبقة العاملة ــ بهذا المفهوم ــ وفى هذه الفترة بالذات ــ مهمة تكتنفها عدة صعوبات أهمها :

أولا ــ ندرة المعلومات المتاحة عن مظاهر النمو السياسى للطبقة العاملة . ولكننا نعتقد رغم ذلك ان المعلومات المتاحة لنا الآن ــ وان لم تكن كاملة تماما ــ فانها كافية لاعطاء صورة عامة عن اتجاهات هذا النمو ونتائجه .

ثانيا ــ الاختلاف الذى ينشب ــ عادة ــ حول معنى النمو السياسى ، وحول طبيعة الظواهر التى سنعتبرها دالة على هذا النمو . ولكننا سنتلافى هذا الخلاف بأن نركز على ظاهرتين أساسيتين ...

(أ) ظاهرة نشوء العلاقات ــ بشكل أو آخر ــ بين الطبقة العاملة والأحزاب السياسية فى هذه الفترة .

(ب) ثم ظاهرة تطور علاقة الطبقة العاملة بمؤسسات الدولة الرئيسية مثل مجلس النواب ومجالس الحكم المحلى ومدى ما أحرزته من مكانة داخل هذه المؤسسات .

وسنبدأ ــ أولا ــ بمتابعة علاقة الطبقة العاملة بالأحزاب السياسية . أما علاقة الطبقة العاملة بمؤسسات الدولة فقد أفردنا لها فصلا خاصا فى خاتمة الكتاب .

الطبقة العاملة والأحزاب السياسية

لابد من عودة قصيرة الى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى لكى نتابع العلاقات بين الطبقة العاملة والأحزاب السياسية . ولكن من المهم أن ننبه ــ هنا ــ اننا اذا

كنا سنتعرض لعدد من الأحزاب فاننا لا نقصد من وراء ذلك تقديم دراسة شاملة عنها، فذلك يخرجنا عن نطاق تاريخ الطبقة العاملة . ولذا فان دراستنا لهذه الأحزاب ستكون بالقدر الذى يوضح لنا علاقتها بالطبقة العاملة وأثر ذلك فى النمو السياسى لهذه الطبقة .

ولعل أجدر الأحزاب بهذه الدراسة « **حزب المقاصد المشتركة للعمال** » أو حزب العمال ، باعتباره **أول حزب** فى تاريخ مصر اختار مؤسسوه أن يحمل اسم الطبقة العاملة ويتحدث باسمها .

حزب المقاصد المشتركة للعمال :

ترجع الدعوة الى تأسيس هذا الحزب الى منتصف صيف عام ١٩٠٨ . ففى ١١ يوليو ١٩٠٨ نشرت الصحف اليومية (اللواء والأهرام) اعلانا عن دعوة عامة يوجهها « **حزب المقاصد المشتركة للعمال** » الى أرباب المهن والصنائع والعمال تقول أن محمد أحمد الحسن ، أحد مؤسسى « الوضاح » وحزب المقاصد المشتركة قرر القاء « خطبة عمومية فى حديقة الأزبكية موضوعها وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها الى **حزب واحد** مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الرأى والصوت فى الأعمال النافعة ، واقامة جريدة يومية (الوضاح) لسان حال للحزب المذكور .

وانقطعت أنباء هذه المحاولة نحو ثمانية شهور حتى كان يوم **٢٧ مارس ١٩٠٩** حين نشرت الأهرام بيانا باسم « حزب العمال » يحتج فيه على صدور قانون الصحافة ، يقول :

« بالنيابة عن حوالى خمسين الفا من العمال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطالب الغاءه فورا ، وان مجلس ادارة الحزب سيعقد اجتماعا عاما بكافة العمال ثم يشكل مظاهرة كبرى سلمية تكون احتجاجا فعليا اذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت الشعب وأن العمال ربما طافوا جميعا على بيوت النظار وقصر الامارة العامر » .

ونحن وأنا كنا لم نجد من الأنباء المنشورة ما يؤكد قيام هذه المظاهرة الكبرى ، فاننا لن نلبث بعد شهور قليلة أن نسمع من جديد عن هذا الحزب الغامض . ففى ١٦ يوليو ١٩٠٩ نقرأ فى جريدة الأهرام بيانا بتوقيع **محمود أبو عثمان** تحت عنوان « حزب العمال » يقول :

« كلنا يعلم مركز العمال فى أوربا ، فالعامل هناك لا فرق بينه وبين القاضى والمحامى . ولما كان الانسان من فطرته الطبيعية ميال الى الارتقاء ، قام جماعة من خيار العمال المصريين الذين يقدرون الأشياء **وأسسوا حزبا باسمهم** ليربط كلمتهم وعملوا بقول القائل :

فتشـبهوا ان لم تكونوا مثلهـم ... ان التشبه بالرجال فـلاح

ويستمر البيان فيقول ان الحزب عقد جلسته الأولى « ليلة الجمعة الماضى » وحضرها جمع غفير من العمال **والوجهاء** بدار المدرسة التحضيرية ، وخطب فيهم السيد افندى محمد ، مدير المدارس التحضيرية ورئيس جمعية « النشأة الجديدة » فحضهم على الاتحاد والتعاون **وشرح مبادىء الحزب وأغراضه** . ثم تتابعت الخطب بعد ذلك .

وفى الختام انتخب السيد محمد احمد الحسن (صاحب الاعلان السابق) رئيسا للحزب والسيد افندى محمد مديرا له .

ويبدو أن أحوال هذا الحزب لم تستقر طويلا . فقد دب الخلاف بين زعمائه قبل انتهاء شهر يوليو ١٩٠٩ ، وراحوا يتبادلاون القذف على صفحات الجرائد . فالسيد افندى محمد يستقيل من منصبه لأن شخصا يدعى **الشيخ الشربتلى** قام بالدس له لدى رئيس الحزب واتهمه بمحاولة السيطرة على الحزب . وينشر السيد افندى محمد بيانا بهذا المعنى فى الصحف (نشرة جريدة الأهرام فى ٢٩ يوليو ١٩٠٩) . كما يتطوع أبو القاسم العوضى بالتهجم على الشيخ الشربتلى على صفحات جريدة الشعب (٣٠ يوليو ١٩٠٩) .

ونفهم من خلال ذلك أن مؤسس الحزب اختار الأستاذ محمد أبو شادى بك المحامى مديرا للحزب بدلا من السيد افندى محمد .

وتنقطع انباء الحزب بعد هذه الفترة القصيرة جدا من حياته ، تاركا لمؤرخ الطبقة العاملة تساؤلات عديدة لا تزال تنتظر الرد الى يومنا هذا . فما الذى دفع بهذه الجماعة من المثقفين من أصحاب الصحف ومديرى المدارس وغيرهم الى تأسيس حزب للعمال ؟ وهل كان الدافع لهم ـ كما قال محمود أبو عثمان ـ الرغبة فى التشبه بالأوروبيين حيث لا فرق عندهم بين العامل والقاضى والمحامى ، أم كان ذلك استجابة لنظرة خيرية وعاطفية الى العمال وأرباب المهن والصنائع ؟ هل تمكن هذا الحزب حقا من أن يجذب الى صفوفه العمال ؟ واذا كان قد نجح فى ذلك فكيف كانت مكانتهم داخلة أو دورهم فى نشاطه . ان البيان الذى أصدره الحزب حول قانون المطبوعات يتحدث بالنيابة عن « خمسين ألفا من العمال » .. فهل كان للحزب هذه القاعدة العريضة حقا ، أم كان ذلك من قبيل الادعاء الوهمى .

هذه الأسئلة وغيرها لا تزال تنتظر الرد . ولكن من الواضح أن هذه **الجماعة الغامضة** كانت تضم نفرا من المثقفين والوطنيين الذين كانوا يعطفون على الطبقة العاملة فى فترة مليئة بالأحداث العمالية والاضرابات ، وفى مرحلة اتجه فيها بعض المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى نحو خدمة الطبقة العاملة وملأوا الأسماع بالحديث حول تعاسة العامل المصرى وما يتعرض له من استغلال ومهانة . ومهما يكن الأمر : فان القيمة التاريخية لهذا الحزب الغامض انما تكمن فى أنه أول حزب حمل اسم الطبقة العاملة وادعى تمثيله لها فى الحياة العامة .

الحزب الوطنى :

اذا كانت قصة حزب العمال تبدو غامضة أو مبتورة ، فان **قصة الحزب الوطنى وعلاقته بالطبقة العاملة** فى نفس الفترة تبدو بالتأكيد اكثر وضوحا وجلاء .

ولسنا بحاجة الى أن نتابع بالتفصيل نشوء الحزب الوطنى وبدء اهتمامه بالطبقة العاملة قبل الحرب ولكن المهم هو أن نتعرف بالدقة على **طبيعة العلاقة** التى نشأت بين هذا الحزب وبين الطبقة العاملة وأثر ذلك فى النمو السياسى للطبقة العاملة .

لقد كانت **نقابة الصنائع اليدوية ومدارس الشعب وأندية العمال** فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاقليمية ، هى مراكز الالتحام بين الحزب الوطنى والطبقة العاملة المصرية قبل الحرب العالمية الأولى . وكان هذا الالتحام يقوم على أساس اقتناع كامل من جانب قيادة الحزب الوطنى بأهمية الطبقة العاملة ودورها فى « نهضة الأمة » وفى الكفاح من أجل الدستور ونيل الاستقلال . وكانت قيادة الحزب ترى أن واجب المثقفين من أبناء الأمة أو من أسمتهم « الشبيبة المتعلمة » و « رجال الشبيبة الحرة » يقتضيهم أن يمدوا يد المساعدة والعون الى العمال والصناع من خلال تأليف نقابات لهم وانشاء مدارس ليلية لتعليمهم . ومن الخطأ أن نتصور أن هذا الموقف من جانب الحزب كان موقفا « خيريا » فقط أو موقفا مجردا من النظرة السياسية الواعية . فهناك اكثر من دليل على أن قيادة الحزب الوطنى كانت تعتبر الطبقة العاملة والحرفيين **قوة سياسية** يمكن أن تساند الحزب فى نضاله من أجل الاستقلال ونيل الدستور . وهذا موقف فكرى على جانب كبير من الأهمية .

فالزعيم الراحل محمد فريد يلفت النظر فى العديد من خطبه الى « تحكم الشركات الأجنبية مثل شركات الترامواى والسكك الحديدية وما شاكلها فى العمال » ويؤكد أن الاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم ، يؤمرون فيطيعون ، عائشين عيشة السائمة ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم »(1) .

والحل عنده هو « الاكثار من فتح المدارس الشعبية فى المدن والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم » والعامل ـ كما تقول جريدة الحزب(2) ـ « فى حاجة الى **تفقه مركزه فى المجتمع ومعرفة حقوقه السياسية فى الانتخابات وموقفه ازاء الحكومة** » . ومدارس الشعب ـ كما تقول اللواء فى مقال آخر (3) « ستجعل من هذا الجيش الجرار المؤلف من الصناع قوما متعلقين يعملون صالح بلادهم » .

لا شك ـ اذن ـ فى أن قيادة الحزب الوطنى كانت على وعى تام بأهمية الطبقة العاملة فى المعركة الوطنية ، وقد دفعها ذلك لأن تأخذ على عاتقها مهمة العمل من

---

(1) خطاب محمد فريد فى المؤتمر الوطنى ٢٢ مارس ١٩١٢ ـ أنظر عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ص ٢٦٦ .

(2) اللواء : مقال بعنوان « مدارس الشعب » فى ٢٤ أكتوبر ١٩٠٩ .

(3) اللواء : أول يناير ١٩١٠ .

اجـل تنظيمها نقابيـا ، ومن أجـل رفع مستواها التعليمى وتنميـة وعيها الوطنى والسياسى . ولكنها وهى تؤدى هذه المهمة احتفظت لنفسها بكافة الواقع المؤثرة فى المنظمات أو المؤسسات التى انشأتها لخدمة الطبقـة العـاملة ، وهى نقابة الصنائع اليدوية ومدارس الشعب وأندية العمال .

فقانون نقابة الصنائع اليدوية ـ كما صاغه رجال الحزب الوطنى ـ ينص الى جانب العضوية العاملة للصناع والعمال ـ على نوع آخر من العضـــوية يطلق على المتمتعين بها اسم « الأعضاء المساعدين أو أعضاء الشرف » (١) وهؤلاء كانوا فى واقع الأمر مجموعة محدودة من الأطباء والمحامين والمدرسين المنتمين الى الحزب الوطنى الذين كانوا يقدمون مساعداتهم للنقابة . بل اننا نعتقد أنهم كانوا القادة الفعليين لها . فمجلس ادارة النقـابة ـ حسب قانونها ـ كان يتكون من عشرة أعضـاء من رجال الحزب الوطنى ، وخمسة عشر عضوا عاملا من الصناع . وتكاد المراكز القيادية فى المجلس أن تكون وقفا على الأعضاء الشرفيين من رجال الحـزب . فقد كان على بك ثروت (ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقا) أول رئيس للنقابة عند تأسيسها ، وكان اسماعيل زهدى المحامى أول سكرتير لها (٢) .

ولم يتغير هذا الوضـع حتى مشارف الحرب الكبرى الأولى . فقـد أسفرت انتخابات النقابة التى أجريت بالقاهرة فى يناير ١٩١٣ عن انتخاب « سعادة عبد الكريم حسن رئيسا ، وعشرة من الأعضاء المساعدين هم الأستاذ محمد لطفى جمعه المحامى ومحمد افندى صالح سليمان ، والأستاذ اسماعيل زهدى المحامى ، وفؤاد افندى الواردى والدكتور حافظ افندى عفيفى والدكتور ابراهيم الشوربجى والدكتور عثمان لبيب والدكتور محمد توفيق والأستاذ محمد زكى على المحامى (الأهرام ٣١ يناير ١٩١٣) » .

وينبغى ونحن ندرس علاقة الحزب الوطنى بنقابة الصنائع اليـدوية الا ننخدع بنص المادة (٤٠) من قانون النقابة التى كانت « تحظر على الأعضاء المناقشة فى المسائل السياسية والدينية فى اجتماعاتهم أو فى محل النقابة » والتى كانت تمنع تأجير مقر النقابة لجمعيات سياسية أو دينية لتقيم فيها اجتماعات أو تلقى فيها المحاضرات . فهذه المادة لم تكن تعبر عن واقع العمل والنشاط فى هذه النقـابة التى كانت تموج بالحـركة السياسية ، ولعلها قـد وضعت فى القـانون ذرا للرماد أو درءا لتدخل السلطة .

ومما لا ريب فيه أن الطبقة العاملة فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى قد أفادت كثيرا من وجود العناصر الوطنيـة المثقفة بين صفوفها وفى عضـوية نقابة

(١) المادة (٨) من القانون التى تقول : « العضو الشرفى هو الذى يساعد النقابة بنفوذه أو بتعضيده ماديا وأدبيا وتتألف من الاعضاء الشرفيين لجنة حماية ورعاية النقابة » .

(٢) انضم الى حزب الاحرار الدستوريين منذ تأسيسه وكان عضوا فى مجلس ادارته عندما أغتيل وهو خارج من مقر جريدة السياسة فى شارع المبتديان مساء ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ .

الصنائع اليدوية . فقد أقام المحامون والكتاب من اعضاء الحزب الوطنى ، اقاموا من انفسهم كتيبة للدفاع عن الطبقة العاملة أمام المسئولين أو على صفحات جريدة اللواء . وكان الأطبــاء منهم مثل الدكتور حافظ عفيفى والدكتور حسن مورو (الجــراح) والدكتور فوزى أبو السعود طبيب العيون يتبرعون بعلاج أعضاء النقــابة بالمجان فى عياداتهم (اللواء ٣٠ ابريل ١٩١٠) وقام الصيادلة من أعضاء الحزب مثل نصر جوده ببولاق بصرف الأدوية لهم بتخفيض ٢٥ ٪ — بل ان الاجتماعات المبكرة لمجلس ادارة النقــابة كانت تعقد فى عيــادة الدكتور احمد افندى عيسى بشارع عبد العزيز حتى أكتوبر ١٩٠٩ عندما انتقلت الى مقرها بشارع السبتية أمام مدرسة عباس الأميرية (اللواء ١٩ أكتوبر ١٩٠٩) . وتلقت النقابة فى هذه المناسبة هدايا من هؤلاء الأعضاء لتزين المقر أو لتزويد المكتبة بالمؤلفات . فأهداها محمد طلعت حرب بك نسخة من مؤلفه فى قناة السويس ، وأهداها الدكتور احمد عيسى نسختين من مؤلفه (صحة المرأة فى أدوار حياتها) (اللواء ٣٠ ابريل ١٩١٠) وأهــداها احمــد افندى جوده سبعا وأربعين لوحة ثمينة ملونة بالبوية من مجموعة فيتوغرافية (اللواء ٢٥ أكتوبر ١٩٠٩) .

أما **مدارس الشعب** فكانت المؤســســة التعليمية التى أنشأها الحــزب الوطنى لخدمة الطبقة العاملة . وكان دور المثقفين من أعضاء الحزب فى نشر هذه المدارس وفى تمويلها والتدريس بها كبيرا وحاسما . ويمكن أن نستشف الهدف السياسى الذى كانت تسعى هذه المدارس نحو تحقيقه ، من خلال « البرنامج » الذى وضعه الحزب للدراسة . فالى جانب المواد الأساسية لتعليم القراءة والكتابة والمعلومات العامة ، تتضمن البرنامج دراسة « القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية وتاريخ مصر ، والتاريخ الاسلامى وجغرافية مصر والخطابة » (عبد الرحمن الرافعى . محمد فريد ص ٩٠) .

ويظهر دور الحزب فى تنظيم هذا المدارس اذا عرفنا ان شباب الحزب كان يتطوع للتدريس بها والصرف عليها . وكان الزعيم محمــد فريد لا يكل عن دعوة **« رجال الشبيبة الحرة » وأنصار العمال** « والمخلصين العاملين من رجال الحزب الوطنى » الى تأسيس هذه المدارس فى جميع أقسام المحروسة » حتى يرقى العــامل الفقــير ويدرك أن له حقا فى أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم » « وليعلموا هذا المسكين ما له وما عليه » . (انظر خطاب محمد فريد فى المؤتمر الوطنى ٢٢ مارس ١٩١٢) .

وفى مقال نشرته اللواء فى ٢٤ أكتوبر ١٩٠٩ يقول كاتبه :

« ان الشبان المتعلمين تعلما عاليا يستطيعون اذا أرادوا أن يكونوا هداة قومهم والآخذين بيدهم فى سبيج الاستقلال ... فليعمل كل منهم بقدر استطاعته لانجاح المشروع الجليل (مشروع مدارس الشعب) .

وهنا يربط الكاتب بين جهود الشباب من أجل الاستقلال وبين جهودهم لانجاح مدارس الشعب التى يؤمها العمال والصناع .

والحقيقة ان الجو كان مهيئا أمام الحزب الوطنى للتأثير بفاعلية فى عملية النمو السياسى للطبقة العاملة قبل الحرب العالمية الأولى . فقد اتسعت القاعدة العمالية المرتبطة بالحزب اتساعا كبيرا من خلال مدارس الشعب المنتشرة فى أحياء القاهرة وفى الاسكندرية وبعض المدن الكبرى ، كما اتسعت هذه القاعدة أيضا من خلال نقابة الصنائع اليدوية التى بلغت عضويتها فى القاهرة وحدها ٩٧٩ عضوا عام ١٩٠٩ وارتفعت الى ٢٣٦٥ عام ١٩١٠ ثم بلغت ٣١٣٩ عام ١٩١٢ (مليكه عريان : مركز مصر الاقتصادى ص ٨٨) . ولا شك أن فروع النقابة فى الاسكندرية وطنطا والزقازيق كانت تضم مثل هذا العدد على أقل تقدير . وهذا يعنى أن عضوية النقابة كانت كبيرة اذا أخذنا فى الاعتبار معايير العصر وحجم العضوية فى النقابات العمالية الأخرى .

وضاعف من تأثير الحزب فى النمو السياسى للطبقة العاملة ، أن هذه الفترة بالذات كانت فترة الصحوة الوطنية بعد نحو عشرين سنة من الاحتلال البريطانى . وقد تمثلت هذه الصحوة بحق فى الأحزاب السياسية التى نشأت بعد عام ١٩٠٧ وفى الصحافة الوطنية النشيطة وفى ظهور دور المثقفين من خلال عملية انشاء الجامعة الأهلية وحركة نادى المدارس العليا .

ومن ناحية أخرى ، كان الحزب الوطنى يجذب قطاعات من الحرفيين المقهورين تحت وطأة النمو الرأسمالى ، وهؤلاء كانوا يرون فى المرافق الأجنبية وفى حركة التجارة الداخلية التى احتكرها الأجانب سبب نكبتهم ومثار غضبهم ضد الاحتلال .

وزاد من تأثير الحزب الوطنى أيضا ما تردد على السنة قياداته من أفكار ليبرالية بل واشتراكية ، وما كان يبديه قادة الحزب من اطلاع ـ أو اهتمام ملحوظ ـ بأحوال الطبقة العاملة فى أوربا وكثرة الاشارة الى نهضتها ومكانتها الاجتماعية فى بلادها .

ومن العسير أن نتنبأ بما كان يمكن أن ينجم عن هذا الالتئام والتأثير المتبادل بين الحزب الوطنى والطبقة العاملة ، لو لم تتدخل تلك العوامل والظروف الصعبة التى أودت بالحزب ، وأهمها الضربات القاصمة التى وجهتها السلطات البريطانية الى الحزب بعد حادث اغتيال بطرس غالى باشا ، ثم سلسلة المحاكمات والاضطهادات التى تعرض لها رجال الحزب على يد اللورد كتشنر ، ثم خروج محمد فريد منفيا الى الخارج .

لقد عوقت هذه العوامل فى جملتها حركة نقابة الصنائع اليدوية ومدارس الشعب ، ثم جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى فقضت على البقية الباقية من هذه المنظمات اذ قررت السلطات البريطانية اغلاقها ومصادرة أوراقها ونفى من بقى من الحزبيين .

وخرج الحزب الوطنى ـ فى أعقاب الحرب ـ ضعيفا للغاية بسبب تفرق قيادته أو بعدها من مصر وبسبب تغير الظروف العالمية ، وعجزه عن مواءمة موقفه مع الحركة

الشعبية التى قادها الوفد(١) ، ولكن رغم ذلك ، ظلت بعض عناصر الحزب مؤمنة بأن لها دورا تؤديه وسط الطبقة العاملة . وراحت هذه العناصر **تبذل المحاولات لتجديد نشاط نقابة الصنائع اليدوية** . وتركزت هذه المحاولات فى القاهرة حيث تولى الدكتور محجوب ثابت رئاسة النقابة وبذل جهودا كبيرة لاحيائها . كما تمكنت بعض عناصر الحزب من اعادة تشكيل النقابة فى الاسكندرية فى مارس ١٩١٩ . وقد أظهرت هذه النقابة نشاطا كبيرا وسط عمال جبل الزيتون وعمال الفنارات وورش الطيران الملكية بأبى قير وعمال شركة الغزل الأهلية طوال عام ١٢٩٠ وعام ١٩٢١ .

وبذلت محاولات ــ فى نفس الوقت ــ لاحياء مدارس الشعب فتشكلت لجنة فى القاهرة باسم « لجنة احياء مشروع مدارس الشعب » وكان مقرها بدار المدرسة الأهلية المصرية بشارع السد (السيدة زينب) ، كما قامت نقابة الاسكندرية بافتتاح عدد من « الفصول الليلية » بمقرها فى شارع البوستة ودعت العمال للالتحاق بها بالمجان . وتنوعت الرسائل التى استخدمها رجال الحزب الوطنى لاعادة ارتباطهم بالطبقة العاملة ، فأعلنوا عن تشكيل جمعيات الكشافة ، وتأليف جمعيات تعاونية لبيع المواد الغذائية وغير ذلك من المشاريع .

وانتشر بعض المحامين المرتبطين بالحزب يعملون كمستشارين لعدد من النقابات العمالية فى هذه الفترة ، مثل محمد زكى على الذى أصبح رئيسا لنقابة عمال الترام بالقاهرة وسليمان حافظ الذى أصبح مستشارا لنقابة عمال شركة الغزل الأهلية واحمد لطفى الذى عمل مستشارا لنقابة عمال شركة هليوبوليس .

ولكن هذه المحاولات ــ فى مجموعها ــ لم تكن كافية ــ ولا قادرة ــ لاعادة مكانة الحزب الوطنى وسط الطبقة العاملة الى ما كانت عليه قبل الحرب . وفى تقديرنا أن ذلك انما يرجع فى الأساس الى ضعف الحزب ذاته ، فضلا عن تمسك قياداته النشيطة وسط الطبقة العاملة بنظريتهم القديمة التى تدعو الى وجود نقابة واحدة لجميع العمال ، وهو الشكل الذى أصبح ــ فى ظروف بعد الحرب ــ أضيق من أن يستوعب النمو النقابى المتزايد فى هذه المرحلة .

الحزب الديمقراطى :

ان دور هذا الحزب فى عملية النمو السياسى للطبقة العاملة دور محدود للغاية ، ولكن ظروف تشكيله والشخصيات التى انضمت اليه وما جرى داخله من صراع فكرى يتصل بالطبقة العاملة واحتمالات التطبيق الاشتراكى فى مصر ، يحتم علينا دراسته فى اطار البحث عن العلاقات الحزبية بالطبقة العاملة المصرية .

ويمكن متابعة الأصول التاريخية والفكرية لهذا الحزب الى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، والى « الجمعية المصرية » التى ألفها الطلبة المصريون فى باريس ،

---

(١) أدى ذلك ــ فى النهاية ــ الى شق الحزب الوطنى الى جماعتين : جماعة الرافعى التى كانت تؤيد الوفد وجماعة مصطفى الشوربجى التى كانت ترتاب فى قيادة الوفد وتتهمها بالاعتدال أو التخاذل .

والتى عقدت مؤتمرا هاما حول القضية المصرية فى بروكسل عام ١٩١٠ . وكان محمد حسين هيكل ومحمود عزمى ومنصور فهمى وسيد كامل من انشط اعضاء هذه الجمعية .

ومن المهم أن نعرف أن محمد حسين هيكل — الذى كان سكرتيرا للجمعية فى باريس — كان يبدى اهتماما خاصا بشئون الطبقة العاملة . واتجه عام ١٩١١ الى اعداد رسالته للدكتوراة فى موضوع تشريع العمل والعمال فى مصر . وهو يذكر هذه الواقعة فى مذكراته (ص ٤٧) فيقول :

« رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر ، وحسبت اننى اذا عدت الى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، واقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر » .

ولكنه منى بالخيبة عند عودته ، اذ اكتشف أن تشريع العمل والعمال فى ذلك العهد « لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محالج القطن » ولهذا فانه لم يجد بدا من العدول عن هذا الموضوع . ولكنه يعترف فى نفس الوقت بأن هذا الفقر فى التشريع قد فتح عينيه على ما نحن بحاجة اليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وقبل انتهاء الحرب (١٩١٧) يتجمع رفاق الدراسة فى القاهرة وهم محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق وطه حسين ومنصور فهمى حيث نجدهم يتعاقدون مع عبد الحميد حمدى(١) — صاحب جريدة السفور — على اصدار هذه الجريدة لترويج آرائهم التقدمية فى الأدب والفن والسياسة .

وفى ١٩١٨ وعلى أثر تشكيل الوفد ومقابلاتهم للمندوب السامى البريطانى ، عقدت هذه الجماعة من المثقفين اجتماعا فى منزل عبد الرازق بعابدين اشترك فيه محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى . كما انضم اليهم عزيز ميرهم الذى كان زميلا لبعضهم فى طلب العلم بليون (فرنسا) . ويحكى هيكل قصة هذا الاجتماع فيقول :

« وجدتهم يفكرون — كما أفكر — يريدون أن يؤدوا واجبهم لوطنهم فى هذا الظرف الدقيق من ظروف حياة العالم . وتداولنا الرأى واستقر الأمر عندنا على تأليف حزب أسميناه **الحزب الديمقراطى** وجعلنا الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيره » .

ويستطرد هيكل فى سرد قصة هذا الحزب فيقول انهم عند البحث فى برنامج الحزب لم يجدوا مشقة فى الاتفاق حول أهدافه السياسية « فمبادىء الحرية والحق

(١) كان عبد الحميد حمدى يبدى اهتماما كبيرا بالطبقة العاملة المصرية وبالنقابات وكان يؤمن بأن ظروف ما بعد الحرب تؤكد أهمية هذه الطبقة « حتى لا يقال اليوم بحق أن هذا العصر هو عصر العمال (السفور ٢٤ أغسطس ١٩١٧) . وقد أكد فى هذا المقال أيضا أن العمال المصريين لا يزالون أسوأ العمال حالا ، واذا كانت الحرب وأهوالها لم تهز أعصابنا وتدفعنا الى الاخذ بناصر هذه الفئة البائسة فنرجو أن تهز نتائج الحرب وقرارات العمال الاشتراكيين هذه الاعصاب الهادئة فتهيجها » .

والعدل المجرد من الهوى ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقنا جميعا وكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة والعزة » ولكن الخلاف بدا شديدا عند البحث فى **الجانب الاقتصادى** فقد كان عزيز ميرهم أدنى الى التطرف فى الاشتراكية ، وكنت أنا على العكس أدنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة ايمانه بما يعتقد ، أيا كان ما يعتقد . ورأى زملاؤنا أن عليهم واجبا أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة . فقد سألنى :

— أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشا انسانيا ؟

واجبت بطبيعة الحال : أن لا .

وسأل عزيز :

— وهل انت تريد الغاء الملكية الخاصة فى مصر حالا ؟

فأجاب عزيز : أن لا .

وقال مصطفى :

— أمامكما اذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين فاذا جاء اليوم الذى لا مفر فيه من اختلافكما ، ولا أحسبه — يجىء قبل سنوات طويلة — نظرنا جميعا فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يومئذ .

وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى على الملكية الفردية ويتمتع معها الفرد الانسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه انسانا » .

ويمكن أن نستشف من خلال هذه القصة أن هذه الجماعة كانت تضم تيارين متباينين : تيار اشتراكى يطالب بالغاء الملكية الخاصة ويقوده عزيز ميرهم ، وتيار ليبرالى يحمل لواءه محمد حسين هيكل ويتشبث بمبدأ الحرية الفردية .

ويذهب المؤرخ عبد العظيم محمد رمضان(1) الى أبعد من ذلك فى تأكيد هذه الحقيقة ، فيروى أن الدكتور منصور فهمى قد حاول مع بعض أصدقائه — ومنهم عزيز ميرهم — تأليف حزب اشتراكى مصرى فى أواخر شتاء ١٩١٨ — ١٩١٩ . ولكن هذه المحاولة حبطت عندما لقيت معارضة اثنين من الأصدقاء هما الدكتور محمود عزمى والدكتور محمد حسين هيكل ، وأن النزاع انتهى بالاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو « الحزب الديمقراطى » . وقد تألف هذا الحزب فى سبتمبر ١٩١٩ من كل من ابراهيم الشواربى المحامى واحمد أبى النصر المحامى وأمين عامر المحامى وحسن يوسف عامر المحامى ومحمد سامى الطيب ومحمود عزمى المحامى ومصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية والدكتور منصور فهمى وعزيز ميرهم المحامى .

ونشر الحزب برنامجه فى جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ فجاء خاليا تماما

(1) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ ص ٥١٠ .

من المفاهيم أو الأهداف الاشتراكية ، بقدر ما حمل الكثير من بصمات الفكر الليبرالى الذى يتحمس له هيكل ومؤيدوه . ولسنا نجد فى البرنامج من اشـارة صريحة الى الطبقة العاملة غير ما جاء فى المادة الثالثة ـ البند سابعا ـ من أن الحزب سيعمل على « ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا واعانة من لا يستطيع العمل » .

وعلى الرغم من أن هذه البداية لا توحى برغبة الحـزب أو اتجاهه نحو التنمية السياسية للطبقة العاملة ، فان التكوين الفكرى لسكرتيره عزيز ميرهم جعله يخرج شخصيا على الأفق الضيق لمؤسسى الحزب ، وينطلق بحماس نحو العمل وسط الطبقة العاملة ونقاباتها حتى أصبح علما بين المثقفين المرتبطين بتاريخ الطبقة العاملة سنوات طويلة امتدت حتى الثلاثينات .

ويبدو أن نشاطه هذا قد أثار ضده الكثير من أحقاد أصدقائه الليبراليين فأخذوا يقللون من قيمته ويستخفون بأثره . وعبر هيكل عن هذا الموقف بوضوح حيث يعلق على نشاط عزيز ميرهم فى معاونة طوائف العمـال والوقوف الى جانبهم ضد أرباب الأعمال فيقول :

« ان أرباب الأعمال ... من القوة بحيث لم أر فى مجهود عزيز ما يخشى منه على الحرية الفردية . ثم ان عزيزا كان فى هذه الآونة يعمل باسمه الخاص لا باسم الحزب الديمقراطى الذى أنشأناه » .

ومن المؤكد أن عزيز ميرهم لم يتأثر بهذه الآراء بل لعلها زادته اندفاعا فى العمل والنشاط داخل الحركة النقابية سنوات طويلة انتقل خلالها الى صفوف حزب الوفد وكانت له مواقف مشهورة فى الدفاع عن الطبقة العاملة وفى النضال من أجل اصدار التشريعات العمالية والاجتماعية وخاصة فى الثلاثينات .

أما الحزب الديمقراطى فقد انتهى نهاية منطقية عندما ذاب باعضائه داخل حزب من أخطر أحزاب الأقلية هو حزب الأحرار الدستوريين .

الحزب الاشتراكى المصرى :

ان ارتباط الحزب الاشتراكى المصرى بظاهرة النمو السياسى للطبقـة العـاملة المصرية حقيقة تاريخية لا يرقى اليها الشك . ولكن كل محاولة لتقييم هذا الارتباط أو الكشف عن مظاهره ، لا تلبث أن تصطدم بصعوبات جسام . ذلك أن تاريخ هذا الحزب ـ رغم حياته القصيرة التى لا تزيد على أربع سنوات ـ كان مسرحا للكثير من الصراعات أو الانقسامات التى تترك المؤرخ فى شك من أمره هل هو يتابع حقا تاريخ حزب واحد أم أنه يؤرخ لأكثر من حـزب . وتتضاعف هذه الصعوبات عندما يكون الغرض من دراسة تاريخ الحزب ـ كما هو الحال هنا ـ أن نتعرف على جانب محدد من نشاطه وعلاقاته ، وهو الجانب الذى يتصل بالطبقة العاملة .

ولكى نتغلب على بعض هذه الصعاب رأينا أن نتابع علاقة الحـزب الاشتراكى المصرى بالطبقة العاملة وأثره فى نموها السياسى ، من خلال متابعتنا لكل مرحلة من

مراحل حياة هذه الحزب ، اعتقادا منا بأن الصراعات التى قسمت حياة الحزب الى مراحل متمايزة ، قد طبعت علاقاته بالطبقة العاملة ، فى كل مرحلة بطابع خاص ، بحيث أصبح من الخطل الجسيم أن نتحدث عن هذه العلاقات بصورة عامة وشاملة .

وفى تقديرنا أن حياة الحزب الاشتراكى المصرى قد مرت بثلاث مراحل متميزة : مرحلة التكوين ثم مرحلة البرنامج الفابى ثم مرحلة البرنامج الماركسى . وسنتابع فيما يلى علاقة الحزب بالطبقة العاملة فى كل مرحلة من هذه المراحل .

الحزب فى مرحلة التكوين : (١١٩٩ ــ اغسطس ١٩٢١)

لم يكن تشكيل الحزب الاشتراكى المصرى فى **منتصف أغسطس** ١٩٢١ حدثا مفاجئا بل كان محصلة لعديد من التحركات وألوان النشاط الفكرى والسياسى والنقابى التى سبقته بسنوات طويلة . لقد كان هذا الحدث ــ بحق ــ الوعاء الذى التقت فيه روافد متباينة من النشاط الفكرى والنضالى كان من أهمها نشاط فريق من المثقفين المصريين العائدين من البعثات فى الخارج ، ثم تجمعات المهاجرين الأجانب وخاصة اللاجئين السياسيين منهم فى الاسكندرية .

ففى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ومن خلال البعثات التعليمية فى فرنسا والمانيا وبريطانيا ، أتيحت الفرصة لبعض الطلبة المصريين للاطلاع على تيارات الفكر الاشتراكى الأوروبى ، والاتصال ببعض الأحزاب الاشتراكية النشيطة فى هذه الفترة . ومن صفوف هؤلاء الطلبة ، **خرج أبرز مؤسسى الحزب الاشتراكى المصرى** . فهناك **سلامه موسى** الذى عاش سنوات طويلة فى بريطانيا حيث اتصل بجماعة الفابيين وعرف كير هاردى وبرنارد شو و هـ . ج . ويلز معرفة وثيقة ، وتشبع بالفكر الاشتراكى على الطريقة الفابية . وهناك أيضا **الدكتور على العنانى** ، مبعوث الجامعة المصرية الى برلين ، التى كانت تموج بالفكر الماركسى على طريقة المراجعين من المدرسة الالمانية ، والتى كانت تزخر بنشاط الحزب الاشتراكى الالمانى . ولم يكن العنانى مبعوثا عاديا بين زملائه ، بل كان بحق مثقفا واسع الاطلاع ، مشتعل الحماس من أجل قضية وطنه ونهضته . وقد انتخب رئيسا « لجمعية اخوان النهضة العلمية المصرية بالمانيا » التى تألفت عام ١٩١٩ « لتكون جمعية علمية غرضها الأساسى سعادة الوطن المصرى المقدس من طريق النهضة العلميــة بالتأليف والترجمة والارشاد والتعاليم الصحيح وتقوية دعائم الاتحاد بين جميع أفراد أمتنا المصرية والعمل على نشر هذه المبادىء فى بلادنا المحبوبة »(١) .

ولا شك أنه كان هناك آخرون من طلبة البعثات الذين تشبعوا بالفكر الاشتراكى ، وان لم يشتركوا فى تأسيس الحزب ، نذكر منهم عزيز ميرهم ومنصور فهمى وعبده جوده وخليفة بوبلى الذين كانت لهم فى فرنسا علاقات وثيقة بالحزب الاشتراكى الفرنسى .

---

(١) خطاب موجه الى مرقس بك حنا رئيس لجنة الوفد المركزية لرفعه الى « صاحب المعالى وزعيم حركة الاستقلال المصرى » ســعد باشا زغلول : أنظر دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الاول ص ٣٠٥ للدكتور محمد أنيس .

ومن هؤلاء المبعوثين — ومن انضم اليهم من المثقفين — نشأت عام ١٩١٩ فكرة تأليف « جمعية اشتراكية » لدراسة مذاهب الاشتراكية وكان سلامة موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسنى العرابى من أبرز أعضائها .

ولكن لم يكن هؤلاء أو جمعيتهم الركيزة الوحيدة للفكر الاشتراكى فى مصر حينذاك . فقد وجد هذا الفكر فرصة للحضانة والرواج أيضا وسط تجمعات المهاجرين الأجانب وبعض اللاجئين السياسيين فى الاسكندرية قبيل الحرب العالمية الأولى . وقد تخلفت لنا شذرات عن هذه الحقيقة التاريخية لا تخلوا من الطرافة وان كانت لا تشكل شريطا متصلا من الأحداث . فهناك القصة التى تتردد(١) عن جماعة من بحارة المدرعة الروسية بوتومكين — وهى السفينة التى أعلنت التمرد خلال الثورة الروسية عام ١٩٠٥ — وكيف وصلت هذه الجماعة الى الاسكندرية واقامت فيها ، ثم الفت خلية للحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى وأصدرت مجلة باللغة الروسية اسمها « الملاح » كانت توزع سرا على بحارة السفن الروسية التى ترسو بالميناء .

واحتفظت لنا جريدة الأهرام بقصة أخرى (١٩ يناير ١٩٠٧) عن ثلاثة من الروسيين اللاجئين الى الاسكندرية « على أثر الحوادث التى وقعت فى بلادهم » واحدهم من حملة الأقلام ، وكيف تم القاء القبض عليهم لاعادتهم الى روسيا « مخفورين » . وذكرت « الأهرام » أن هذا الحادث أدى الى قيام مظاهرات فى الاسكندرية والقاهرة فى اليومين التاليين مطالبة بالافراج عنهم . وقالت ان المنشور التالى قد وزع فى القاهرة مساء ١٩٠٧/١/٢٢ باللغة الايطالية احتجاجا على ما لقيه هؤلاء اللاجئين من معاملة :

« أيها الرفاق : اذا كانت المظاهرة الهادئة المنظمة التى اشتركنا بها طلبا المحافظة على كرامة الملجأ لم تنتج النتيجة التى يريدها الاسكندريون ، فمن الواجب فى صالح ضحايا الظلم اتخاذ وسائل فعالة حتى تنتصر الحرية والانسانية . فمن الواجب على كل انسان فى هذه الظروف الحرجة أن يكون مستعدا للعمل وأن يلبى الدعوة عند الحاجة لمقابلة الشدة بالشدة . فليعش الشعب الروسى وليسقط القيصر السفاح » .

ونشرت الأهرام (٦ فبراير ١٩٠٧) نبأ محاكمة قادة هذه المظاهرات فى الاسكندرية وهم هركين الكسيان تريسيان الأرمنى وعمره ٢٤ سنة وحرفته خياط فى شارع العطارين وديمترى استاراتى وعمره ١٩ سنة وحرفته اسكافى فى شارع انسطاس ، ومانولى جرمانى وحرفته خمار فى شارع ابراهيم « لاتهامهم بأنهم أهانوا جلالة قيصر روسيا وانزلوا على الأرض الشعار الروسى ... ولا يزال التحقيق جاريا عن أعمال عشرة آخرين » .

والى جانب هذه الشذرات التاريخية ، فاننا نسمع أيضا عن عدد من الشخصيات

(١) الفكر الاشتراكى المصرى فى مطلع القرن العشرين : مقال للاستاذ رفعت السعيد . نشرته « الطليعة » عدد أكتوبر ١٩٦٨ ص ٤٩ .

الأجنبيـــة الاشتراكية التى انضمت ــ فى أوقات متفرقة ــ الى تجمعـــات المهاجرين الأجانب أو المثقفين المصريين ، فثمة جندى بريطانى وصل الى القاهرة ضمن قوات الاحتلال اسمه **فيكتور استور** يقال انه كان عضوا فى حزب العمال وكانت له ميول اشتراكية واضحة ، وقد أقام علاقات وثيقة مع جماعات من المثقفين المصريين ذوى الميول الاشتراكية(١) .

وعرفت تجمعات المهاجرين الأجانب أيضا **تيودور روزنشتين** ، الاشتراكى الروسى الذى عمل محررا بجريدة « اللواء » التى كان يصدرها الحزب الوطنى باللغة الانجليزية تحت اسم « «Egyptian Standard» » وهو مؤلف كتاب « تاريخ مصر : قبل الاحتلال البريطانى وبعده » وقد عاد الى وطنه بعد الثورة السوفيتية حيث عمل سكرتيرا خاصا للينين ثم عين سفيرا لبلاده فى طهران » .

ويعتبر **جوزيف روزنتال** ــ بحق ــ أبرز الشخصيات الاشتراكية وسط المهاجرين الأجانب ، واكثرهم نشاطا وحركة وسط العمال الأجانب ، وخاصـــة فى الاسكندرية . الاسكندرية .

والأرجح أنه بدأ نشاطه السياسى وسط العمال الأجانب فى مصر منذ عدة سنوات قبل الحرب العالمية الأولى ، حين اشترك فى تشكيل عدد من النقابات الأجنبية لعمال الطباعة والخياطين والمخابز وغيرها فى القـــاهرة والاسكندرية . وفى أعقـــاب الحرب وخاصة فى ظل المناخ السياسى والفكرى الذى أشاعته الثورة الروسية ١٩١٧ وتصاعد الحركة الوطنية فى مصر وبلدان الشرق ، تمكن جوزيف روزنتال عام ١٩٢٠ من تأليف **« حزب اشتراكى »** فى الاسكندرية تجمعت فى داخله عناصر من الموظفين والصنـــاع الأجانب ، من يونانيين ونمساويين وروسيين وأرمن وغيرهم .

ولسنا نعرف الكثير عن هذا الحزب أو اتجاهاته الفكرية ، ولكن الانطباع الذى تركه بعض الأنباء المترددة عنه ، تؤكد انعطافه الى التطرف فى موقفه من النظرية الاشتراكية ، الأمر الذى يدعونا الى القول بانه حمل فى داخله من الفكر الفوضوى أكثر مما كان يحمل من الفكر الماركسى بل أن هناك ما يدعونا الى الظن بأن جوزيف رونتال ــ نفسه ــ كان أقرب الى مواقف الفكر الفوضوى ــ فى لون من الوانه المعروفة باسم السينديكالية الثورية ــ أكثر من أن يوصف بالماركسية . فهو عندما يتحدث عن النقابات فانه يردد آراء الفوضويين الفرنسيين فى ضرورة تحويلها الى « مراكز للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية » على نمط بورصات العمل الفرنسية(١) . كما يلفت نظرنا ــ ايضا ــ اهتمامه البالغ بشخصية البرنس كروبتكين فيلسوف الفوضوية . فهو يصر على تعليق صوره فى مقر الحزب ، ويكلف سلامة موسى عام ١٩٢١ بترجمة كتابه « نداء للشباب » ، ولهذا لم يكن مفاجأة لنا أن نعرف ــ بعد ذلك بسنوات ــ أن اللجنة المركزية للدولية الثالثة أصرت على طرده من الحزب الاشتراكى المصرى (قبل تحويل اسمه الى الحزب الشيوعى) بتهمة « انحرافاته الفوضوية » .

(١) الطليعة : أكتوبر ١٩٦٨ : الفكر الاشتراكى المصرى فى مطلع القرن العشرين . رفعت الســـعيد ص ٦٠ .

ومهما يكن الأمر ، فان جوزيف روزنتال كان — بحق — من أبرز الداعين الى تأليف أول اتحاد مصرى للنقابات ، ويرجع اليه فضل كبير فى اخراج **هذا الاتحاد** الى حيز الوجود فى فبراير ١٩٢١ **قبل تشكيل الحزب الاشتراكى المصرى** بشهور طويلة .

نحن اذن نواجه تيارين اشتراكيين فى نفس الوقت : تيار روزنتال الذى تمكن من تأليف « حزب اشتراكى » للاجانب بالاسكندرية واتحاد عام لقطاع من النقابات العمالية فى نفس المدينة ، وتيار من المثقفين الاشتراكيين المصريين الذى كانوا يتطلعون الى تشكيل « جمعية اشتراكية » للدراسة والبحث . هذا يغلب عليه الفكر الماركسى والفوضوى ، وذاك يغلب عليه الفكر الفابى وآراء الاشتراكية الديمقراطية السائدة فى ذلك الحين .

ومن التقاء هذين التيارين **تشكل الحزب الاشتراكى المصرى فى أغسطس ١٩٢١ .**

وواضح من ظروف تشكيل هذا الحزب انه نشأ بمعزل عن الطبقة العاملة المصرية وكانت قيادته المعلنة (سلامة موسى / على العنانى / محمد عبد الله عنان / محمود حسنى العرابى) من المثقفين المصريين الذين لم نعرف لهم — من قبل — نشاطا ملحوظا أو ملموسا فى صفوف الطبقة العاملة . وحتى جوزيف روزنتال الذى عرفنا عنه الاهتمام بالعمل والتنظيم النقابى ، كان يقصر نشاطه على تجمعات العمال والصناع الأجانب ونقاباتهم المحدودة فى الاسكندرية . وقد أكد بنفسه أنه لم يكن يشترك « اشتراكا فعليا » بادارة هذه النقابات » . ولم يكن « اتحاد النقابات العام » الذى أسسه فى فبراير ١٩٢١ يضم أكثر من ثلاثة آلاف عامل منخرطين فى عشرين نقابة ، نرجح أن غالبيتها من نقابات الأجانب وبعيدة عن تأثيره لفترة طويلة .

الحزب فى مرحلة البرنامج الفابى : (أغسطس ١٩٢١ — يوليو ١٩٢٢) .

فى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر **الحزب الاشتراكى المصرى** برنامجه على الرأى العام المصرى متضمنا أربعة أجزاء رئيسية : الديباجة والمبادىء السياسية والمبادىء الاقتصادية وأخيرا المبادىء الاجتماعية .

ففى **الديباجة** يرى الحزب أن النظم الرأسمالية أخذت فى تلك الأونة تعصف بحياة بنى الانسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم ، ولكن النظم والمبادىء الاشتراكية أخذت تملأ الأفئدة المعذبة لانجاد الانسانية واغاثتها من بطش القوى الظالم ، ولتحقيق غايات العدالة الطبيعية وعواطف التآخى والسلام فى المجتمع الانسانى ، والقضاء على افتئات المستعمرين والمستثمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد وسعوا الى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المروع للامم والمجتمعات المستضعفة .

وتضيف الديباجة أن ليس أبلغ ايضاحا للمأساة المحزنة التى تمثلها الآن تلك النظم المستبدة من أن أغلب الأمم قد انتهكت حريتها واهتضمت حقوقها دول استعمارية تسود فيها تلك النظم . ثم تؤكد أن الأغلبية الساحقة فى المجتمع الحاضر

قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة فى العالم ، وانزلت بها أبلغ الخسف وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها .

لقد امتدت يد الاستعمار والافتئات الى مصر فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصرى سيطرة سحقت معها دولة العمل وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا الى جنب واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة .

لذلك كان من الضرورى – كما تقول الديباجة – أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها الفادح .

وتحقيقا لتلك الغاية « نهض اخوان العمل » فى مصر لتأليف الحزب الاشتراكى للعمل من أجل تحقيق المبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآتية :

ففى **المجال السياسى** سيعمل الحزب على تحرير مصر من يد الاستعمار الأجنبى واقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره ، وتأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة ، ومحاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد ومقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء ، ومقاومة الاعتداء والحرب الهجومية والغاء المعاهدات السرية .

وفى **المجال الاقتصادى** يلتزم الحزب بالعمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية واخماد استبداد المشتغلين والمضاربين والسعى الى انشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية المعروفة وهى : توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج العامة لمجموع الأمة ، والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية ، واخماد المزاحمة الرأسمالية .

وفى **المجال الاجتماعى** يلتزم الحزب بجعل التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا ويجعله مجانيا ملزما والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة ، والعمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية ، والعمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .

وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه – فى كافة المجالات – **بالصراع الحزبى والدعوة السليمة** مستعينا فى ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتى :

١ – انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك .
٢ – اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .
٣ – تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ ــ الدعوة بطريق النشر والخطابة .

والبرنامج بهذه الصورة لا يحمل القسمات المعروفة للاحزاب الماركسية من حيث الموقف الحاسم من الملكية والصراع الطبقى وقيادة الطبقة العاملة لحركة المجتمع نحو الغاء استغلال الانسان للانسان ، بل أن البرنامج يحمل **بصمات فابية** لا يمكن اغفالها خصوصا حيثما يبشر باعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية ، ويكتفى بالاشارة الى تحسين حال العمال والأجور والمعاشات والمكافآت . والواقع أن القادة المعلنين للحزب وفى مقدمتهم سلامة موسى لم يترددوا فى اعلان هذا الموقف الفابى بصراحة . ففى مقال نشره سلامة موسى (الأهرام ٣١ اغسطس ١٩٢١) نجده يقول :

« أننا أول ما فعلناه فى القاهرة أننا أنكرنا البلشفية بكل صراحة وجميع مبادئها بلا قيد ولا شرط ... وقد كنت أنا نفسى عضوا فى الجمعية الفابية الانجليزية وهى جمعية الاشتراكيين المعتدلين فى لندن ، **وغايتنا ووسائلنا هى غايات هذه الجمعية ووسائلها ، وقصدنا الحاضر** أن نجمع المعلومات المفيدة عن النظام الاقتصادى الحاضر ونأتم بالدعاة الانجليز أمثال « شو » و « ويلز » ونعنى بهم أكثر مما نأتم بماركس وانجلز . **وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب** » .

والسؤال الجدير بالاجابة ازاء هذا الموقف هو : لماذا قبل جوزيف روزنتال بمثل هذا البرنامج المترهل وهو الذى عرفنا عنه التطرف الى أبعد من الماركسية ، وعرفنا عنه قيادته لحزب اشتراكى أوروبى فى الاسكندرية ، ولمسنا جهوده فى تشكيل أول اتحاد عام للنقابات .

لعل الرد المعقول على هذا التساؤل أن روزنتال كان يرغب فى تجنيد المثقفين الاشتراكيين من المصريين ــ مهما كان الثمن ــ حتى يتسع له مجال العمل على الصعيد الوطنى بواجهة مصرية . وربما كان واثقا من أن البرنامج المعلن للحزب لن يكون عقبة فى سبيل حركته فى الاتجاه الذى يراه أو يفرضه .

معنى ذلك ــ بوضوح ــ أن الموقف الفكرى **المعلن** فى برنامج الحزب لم يكن الموقف الذى يمكن أن يجتمع حوله جميع المصريين أكثر مما كان انعكاسا لفكر جماعة روزنتال الاسكندرانيين . وكان ذلك فى واقع الأمر خميرة للصراعات التى نشبت بين الجانبين ولم تلبث أن أودت بوحدة الحزب **حينما انقضت جماعة الاسكندرية على قيادة الحزب فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢ فطردت المثقفين القاهريين** ونقلت المركز الرئيسى للحزب ليكون فى كنفها بالاسكندرية . وكان طبيعيا أن يواكب هذا الانقلاب انعطاف واضح من الحزب نحو اليسار بلونه الماركسى والفوضوى .

والذى يهم مؤرخ الطبقة العاملة من هذه الأحداث هو مدى انعكاس كل ذلك على علاقة الحزب ــ فى هذه المرحلة ــ بالطبقة العاملة المصرية .

الواقع أن الحزب الاشتراكى المصرى لم يدع ــ عند تأسيسه ــ أنه طليعة للطبقة العاملة المصرية أو أنه المعبر عن آمالها وامانيها . وفى تقديرنا أنه لم ينزع الى هذا الموقف لسببين أساسيين :

أولهما : غلبة الفكر الفابى على برنامجه المعلن ، وحرص المثقفين الاشتراكيين من المصريين على الا يبدوا بصورة تعرضهم لشبهة الميول البولشفية فى هذه الفترة .

ثانيهما : أن الجماهير العريضة للطبقة العاملة كانت لا تزال ترى فى حركة الوفد وفى زعامة سعد زغلول أصدق معبر عن أمانيها الوطنية رغم أن الوفد وزعيمه له يحفلا بالمضمون الاجتماعى للحركة الوطنية . ولم يكن فى مقدور الحزب الاشتراكى المصرى أن يغفل هذه الحقيقة ، فأصدر فى ديسمبر ١٩٢١ بيانا يؤكد فيه ضرورة الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع « تحت لواء وكيل الامة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول » .

هذا من الناحية النظرية . أما من ناحية حركة الحزب وعلاقاته اليومية بالطبقة العاملة ، فأننا نلاحظ لأول وهلة — أن هذه المرحلة من حياة الحزب (أغسطس ١٩٢١ — يوليو ١٩٢٢) — لم تشهد نشاطا ملموسا — أو النشاط المتوقع — وسط الطبقة العاملة أو نقاباتها .

ففى القاهرة ، مقر اللجنة المركزية للحزب ، لم تكن لجنة العاصمة على قدر كافد من النشاط ، ولم يظهر أعضاؤها اهتماما بحركة الطبقة العاملة ونقاباتها . ولسنا نجد للحزب أثرا يستحق الذكر فى الحركة العمالية بالقاهرة طوال هذه الفترة . وهناك مايؤكد أن لجنة العاصمة تلاشت وتشتت أعضاؤها واقفلت دارها فى الشهور الأولى من عام ١٩٢٢ (١) .

ولسنا نجد من شواهد النشاط مع الطبقة العاملة فى القاهرة غير النداءات التى وجهها ابراهيم دسوقى رحمى — مؤسس نقابة خريجى المدارس الصناعية فى الدعوة للأنضمام الى الحزب .

ففى ١٨ أكتوبر ١٩٢١ أهاب بزملائه من الخريجين بالأنضمام الى عضوية الحزب قائلا :

« نحن العمال الحائزين على الشهادات الفنية من مدارس الصناعة المختلفة بالقطر المصرى ، يجب أن نقود العمال البسطاء الى الطريق القويم ، **فاذا أدعوكم جميعا الى الأنضمام الى عضوية الحزب الاشتراكى المصرى** بأول فرصة ممكنة لنكون يدا واحدة كعامل واحد ويد الله مع الجماعة » .

وفى ٤ نوفمبر ١٩٢١ نشرت له الأهرام أيضا البيان التالى بعنوان « دعوة الى جميع العمال » تناول فيها موضوع مأساة عمال الدخان والسجاير ثم كرر الدعوة للأنضمام الى الحزب :

« لقد آن الأوان الذى فيه يجب على العامل المصرى أن يحصل بكل الوسائل الممكنة على حقوقه المهضومة . وأن أكبر نكبة نالت العمال هى نكبة عمال السجاير

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٥٢٩ .

بالاسكندرية . ولا يبعد ان يتعدى الظلم الراسمالى جميع العمال على مختلف حرفهم وفنونهم وصنائعهم . ولما كان الواجب على العامل شد ازر أخيه بقدر ما يستطيع فلذا أرجوا جميع العمال بالقطر المصرى الاحتجاج المتواصل على أصحاب الشركات الخاصة بعمال السجاير برفع الحيف واستبداله بالآدمى ليحصل على القوت وأن يكون عشمنا جميعا خيرا ان شاء الله بفضل أنضمامنا جميعا الى الحزب الاشتراكى المصرى » .

ولكن الموقف فى الاسكندرية اختلف بعض الشيء . فشعبة الحزب هناك كانت بدون شك أكثر قدرة على الحركة والاتصال بالعمل النقابى ، وخاصة من خلال اتحاد النقابات ، وذلك على الرغم من أننا لاحظنا من خلال دارستنا لحركة هذا الاتحاد أنه لم يبد نشاطا ملحوظا طوال العامين التاليين لتأسيسه (١٩٢١ — ١٩٢٢)(١) ولم نجد مايثبت اتصاله بحالات الأضراب التى سجلها تقرير لجنـة التوفيق فى ٢١ يوليـو ١٩٢٢ (٢) .

ولكن من المؤكد أن شعبة الحزب فى الاسكندرية كانت مهتمة بتوسع نشاطها وسط العمال واستنباط الوسائل الكفيلة باجتذابهم الى الحزب . ومن أجل ذلك بادرت — قبيل الانقسام — بفتح مدرسة ليلية للعمال فى حى كرموز على نمط مدارس الشعب التى أنشأها الحزب الوطنى .

واذا كان الحزب — فى هذه المرحلة — قد تمكن من تأسيس فروع له فى طنطا وشبين الكوم والمنصورة ، فاننا لا يمكننا القطع نهائيا اذا كانت هذه الفروع قد نشطت وسط العمال فى هذه المـدن ، أم أنها اكتفت باجتذاب عناصر المثقفين مثل المحامين والأطباء والمعلمين كما تردد على لسان سلامه موسى .

مرحلة البرنامج الماركسى :

انقضت جماعة الاسكندرية — كما ذكرنا — على قيادة الحزب فى يوليو ١٩٢٢ فطردت المثقفين القاهريين (سلامة موسى / العنانى / عنان) ونقلت المركز الرئيسى للحزب ليكون فى كنفها بالاسكندرية .

---

(١) أنظر الفصل الرابع

(٢) ذكر المؤرخ عبد العظيم رمضان فى كتابه « تطور الحركة الوطنية » ص ٥٢٧ ما يلى « ... ان حوادث العمال كثرت بين شهرى يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ ، فقـد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصاب بين عمال ٥٠ شركة أو معملا ، وكان أطول هذه الاعتصابات اعتصاب عمـال تكرير البترول فى السويس وقد استمر ١١٣ يوما ، ثم اعتصاب عمال تراموای القـاهرة وقد استمر مائة يوم ويومين ، واعتصاب عمال شركة « ورمس » وقد استمر ٦٠ يوما واعتصاب عمال شركة الغزل وقد استمر ٥٢ يوما ، واعتصاب شركة الغاز بمصر وقد استمر ٤٥ يوما ، واعتصاب عمال العروة الوثقى بالاسكندرية وقد استمر ٣١ يوما ، واعتصاب شركة ملابس كومبتون بمصر وقد استمر ٢١ يوما ، واعتصاب شركة الهندسـة بالاسكندرية وقد استمر ١٩ يوما واعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة وقد استمر ١٨ يوما واعتصاب عمال حلاجى القطن بدمنهور وقد استمر ١٦ يوما واعتصاب حلاجى القطن بزفتى وقد استمر عشرة أيام » .

ولسنا نظن أن هذه الحركة كانت « انقساما » فى الحزب ، وانما كانت — على وجه التحديد — **تصفية للجناح الفابى** من أجل اعلان الهوية الشيوعية للحــزب والاندفاع به نحو العمل وسط الطبقة العاملة . لقد وجدت شعبة الاسكندرية ومن انضم اليها من العاصمة (مثل محمود حسنى العرابى) — على حد تعبير الأسـتاذ عبد العظيم رمضان (ص ٥٢٩) « أن مركب الحـزب فى القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين مما من شأنه اعاقة ترويج المذهب الشيوعى ، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التى تغوص فى بحر بورجوازى ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها » .

وباتخاذ هذه الخطوة ، اصبح واضحا أن القيادة التى استقرت لها تقاليد الأمور فى الحزب مصممة على اعلان هوايتها الحقيقية كقيادة شيوعية تبنى حزبا شيوعيا يحمل السلاح السائد للأحزاب الشيوعية فى الخــارج ، ويقبل الانخراط فى اطار الدولية الثالثة (الكومنترن) . والمتتبع لحركة الحزب فى هذه الفترة ، يمكنه أن يلاحظ مظاهر هذا الاتجاه دون صعوبة . ففى أوائل يوليو ١٩٢٢ يصدر الحزب جريدة باسمه جعل شعارها (المنجل والمطرقة) وصدرت مادتها بمقال عن لينين ومقالات اشتراكية متعددة . وظهرت بصمات القيادة الجديدة على أوراق الحزب ، فأصبحت تحمل اسم « الحزب الاشتراكى المصرى » مذيلة بعبارة « الشعبة المصرية للدولية الشيوعية » . وأصدر الحزب بيانا أعلن فيه قراره بالأنضمام الى الدوليـة الثالثـة واسناد أمانة الصندوق الى روزنتال . وفى أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى اعلان الثـورة الروسية وافتتحت الحفلة بالنشيد الدولى والقيت الخطب حول الثورة الروسية وعلاقاتها بالشرق .

واشتراك الحزب بمندوب من قبله (محمود حسنى العرابى) فى المؤتمر الشيوعى الرابع بموسكو ، كلفه بالتفاوض من أجل الأنضمام الى الدولية الثالثة (الكومنترن) . وقد تم قبول الحزب فعلا بشرط أن يغير اسمه الى الحزب الشيوعى المصرى وأن يعد برنامجا للفلاحين . كما اشترط فصل روزنتال من الحزب لأسباب لم تعلن حينذاك وان تردد اتهامه بالفوضوية ومعارضة الأنضمام الى الدولية الثالثة . وقد فصل روزنتال فعلا تنفيذا لهذا الطلب .

كان من الطبيعى ازاء هذا التحول الشامل فى اتجاهات الحزب ، أن تشعر قيادة الحزب بأن **برنامج أغسطس ١٩٢١** الذى أعلنه الحزب قبل تصفية الجناح الفابى ، لم يعد يمثل موقفه الايديولوجى الجديد أو يتفق مع المبادىء الواحد والعشرين التى ينبغى أن تلتزمها الأحزاب الأعضاء فى الكومنترن . لهذا أصدر الحزب **« برنامجا جديدا »** يتفق وفكر قيادته الماركسية ويعبر عن رأى الحزب فى العديد فى القضايا الوطنية والاقتصادية فى هذه المرحلة .

ومن الغريب — حقا — أن جهود البحث التاريخى قد عجزت الى الآن عن الكشف

عن هذا البرنامج ، وان كانت قد تخلفت لنا منه فقرات متناثرة (١) أو نصوص كاملة **لم نتأكد من سلامتها** (٢) .

ورغم تحفظاتنا الكثيرة فى هذا الصدد ، فاننا سنورد هنا الفقرات التى وردت فى حكم محكمة جنايات الاسكندرية ضد أعضاء الحزب والتى تشير الى بعض جوانب البرنامج (الأهرام ١٩ ديسمبر ١٩٢٤) . فقد جاء فى نص الحكم ما يلى :

« وحيث أنهم تنفيذا لهذه الشروط (شروط الدولية الثالثة) التى يدين بها المتهمون ، **قد وضعوا لحزبهم برنامجا سموه برنامج الحزب الشيوعى المصرى** وطبعوه معها فى كراسة ونشره بين العمال .. وحيث أنهم ابتدأوا البرنامج بأمور تتعطش الى كثير منها نفس كل مصرى وتود أن تحققها ليجعلوه سائغا للعقول **وهى العمل على تحرير مصر والسودان تحريرا تاما خاليا من كل شائبة وربط الشعبين أحدهما بالآخر** لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثرواتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميها سواء أكانوا وطنيين أم أجانب وذلك بواسطة النزاع الدائم **وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفا والموثوق بها فى الحركة الوطنية مع احتفاظ الحزب الشيوعى بشعاره ومبادئه** ، وجعل قناة السويس مرفقا أهليا والغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعبادا اقتصاديا ، **والغاء الامتيازات الأجنبية والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة ، والافراج عن المسجونين السياسيين** . ثم أتبعوا ذلك بأمور هى مقتضى ماتدعو اليه الدولية الثالثة فى برنامجها وهى العمل بين نقابات العمال **وهيئاتهم الغير منظمة ، والسعى للاعتراف بها رسميا وبهيئات العمال السياسية** الى غير ذلك مما هو فى مصلحة العمال .

والحقوا بهذا برنامجا آخرا سموه **برنامج الفلاحين** أتو فى مقدمته بما يولد الشحناء والبغضاء فى قلوب الفلاحين على أصحاب الأملاك ، ووضعوا له من القواعد ما يخلب ألبابهم ويحسن لهم الثورة من **الغاء نظام ملكية العزب والغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا واعفاء من يملكون منهم أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية ، ومصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم أو استعماله لتدشين مزارع الشعب وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين ..**

وفى تقديرنا أن هذه الفقرات ــ وهى تقترب كثيرا مما أورده لاكور ومما نشره

---

(١) لعل أهمها تلك الفقرات التى أوردها لاكور فى كتابه « الشيوعية والقومية فى الشرق الاوسط ص ٣٣ ، والاهم منها تلك الفقرات التى وردت فى حكم محكمة جنايات الاسكندرية فى قضية الشيوعية الكبرى والتى نشرها الاهرام فى ١٩ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢) نشر شهدى عطية الشافعى فى كتابه « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ » صفحة ٤٣ ، ٤٤ برنامجا للحزب الشيوعى المصرى وقال انه نشر بالاهرام فى عددها الصادر فى ١٤ فبراير ١٩٢١ . ولكن الاستاذ عبد العظيم رمضان أكد أن هذا القول لا نصيب له من الصحة اذ لا أثر لهذا البرنامج فى هذا العدد من الجريدة ولا فى غيره .

شهدى عطية الشافعى — كافية للمقارنة بين برنامج الحزب فى هــذه المرحلة وبين برنامجه الغابى فى المرحلة السابقة . فالبصمات الماركسية واضحـــة فى البرنامج الجديد ، الذى تميز أكثر من سابقه بتحديد الموقف تفصيلا ازاء العديد من القضايا مثل قضية التحرر والحريات وقضية الملـكية الزراعية والأقطاع وديون الفلاحين .

والسؤال الذى يهمنا طرحه الآن هو : مدى انعكاس هذا التحول الجديد فى حياة الحزب ، على علاقاته بالطبقة العاملة المصرية وتأثير ذلك على النمو السياسى لهــذه الطبقة .

ولعل أول ما يلفت النظر فى هذا الصدد ، أن الحزب اتخذ لنفسه موضعا متميزا بالنسبة للطبقة العاملة ، وهو موضع لم يدعيه حزب آخر من قبل ، اذ اعلن فى أكتوبر ١٩٢٢ أنه « **الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العـــاملة فى مصر عمالها وفلاحيها** » (الأهرام ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢) . وهذا الموقف يختلف بطبيعة الحال عن موقف الحزب الوطنى أو الحزب الديمقراطى — بل والحزب الأشتراكى المصرى — وهى الأحزاب التى كانت تكتفى بالتعبير عن عطفها أو اهتمامها بالعمال والفلاحين ، وتنبرى لتقديم خدمات تعليمية أو صحية لهم ، دون أن تدعى تمثيلها لهذه الطبقة أو تلك .

وانطلاقا من هذا الوضع المتميز الذى حدده الحزب الشيوعى المصرى لنفسه ازاء الطبقة العاملة ، سمح الحزب بوصول عناصر عمالية حقيقية الى قيادته ، نذكر منهم محمود ابراهيم ومهنته سمكرى ، ومحمد الصغير ومهنته مزين بشبين الكوم ، وشعبان حافظ ، مساعد أجزجى بالزقازيق ومصطفى أبو هرجة العامل من سمنود ، والشحات ابراهيم ومهنته كاتب ومقيم بمحلة أبو على (وصفته الأهرام فى ١٩ مارس ١٩٢٤ بأن مهنته عربجى) ، ولا يراودنا شك فى أنه أخذ يعنى عناية خاصة بتطوير عضويته — فضلا عن توسيعها — لتستوعب أكبر عدد من العناصر العمالية . وقد ورد فى وثائق المحاكمة التى جرت لقيادة الحزب عام ١٩٢٤ أن عضوية الحزب جاوزت الألف وخمسمائة عضو ، وأن فروعه امتدت الى المدن الريفية مثل سمنود والمحلة الكبرى والزقازيق وشبين الكوم وطنطا . وذكر مراسل الأهرام بالإسكندرية (٢٢ فبراير ١٩٢٤) « أن الدفاتر التى أخذها البوليس من نادى الحزب الشيوعى عند اقفال المكان واعتقال بعض أعضائه تثبت أن المنتمين الى الشيوعية والمنضوين الى الراية الحمراء من الوطنيين يبلغ عددهم ١٥٠٠ شخص أكثرهم من أعضاء النقابات » .

ونشط الحزب نشاطا ملحوظا وسط الحركة النقابية وخاصة من خلال « اتحاد النقابات العام » الذى دبت فيه الحياة بعد أن ظل خامدا طوال عامى ١٩٢١ — ١٩٢٢ .

فبانتقال قيادة الحزب الى جماعة الاسكندرية — حيث مقر الاتحاد — اصبحت لهذه القيادة الكلمة العليا فى ادارة الاتحـــاد حتى كان من العسير أن نميز بين حركة الحزب وبين حركة الاتحاد أو بين قيادة الحزب وقيادة الاتحاد . فحسنى العرابى كان سكرتيرا عاما للحزب وسكرتيرا عاما للاتحاد ، ومصطفى أبو هرجة ، السكرتير

المساعد للاتحاد كان من قادة الحزب ، والأستاذ أنطون مارون المحامى كان مستشارا للاتحاد ثم سكرتيرا عاما له وفى نفس الوقت كان مساعدا لسكرتير الحزب .. وهكذا . بل ان مقر الاتحاد نفسه ذاب فى مقر الحزب والجمعيات المرتبطة به فكريا . فمكتب الاتحاد كما يصفه مندوب الاهرام (٢٣ مارس ١٩٢٣) كانت تزينه « راية حمراء وصور كل من لينين وماركس والبرنس كوروباتكين (كروبتكين) وترونسكى وليبكنخت (ليبنخت) وروزه لكسمبرج من أقطاب الشيوعية البلشفية « كما كانت تسكن فى نفس المبنى » ثلاث جمعيات أدبية واجتماعية ذات اتجاهات يسارية واضحة احداها جمعية يونانية تدعى « الدرس الأجتماعى » ، والثانية تدعى « كلارتة » تهتم بالخطابة والآدب ، والثالثة تمثيلية أدبية تدعى جمعية جولد فاون الأسرائيلية (نفس المصدر) . ومن الطريف أن احدى النقابات العمالية المرتبطة بالاتحاد ذهبت الى الحد الذى أطلقت على نفسها اسم « النقابة الحمراء » وهى نقابة عمال الترام الحمراء ..

ولكن على الرغم من هذه المظاهر التى تكشف طبعا عن قدر كبير من المراهقة السياسية فان الظروف الجديدة فى الحزب أطلقت الطاقات التنظيمية والنضالية للاتحاد وجعلته أكثر اتساعا ونشاطا .

فالاتحاد الذى تأسس عام ١٩٢١ بعضوية لا تزيد عن ثلاثة آلاف عضو تضمهم نحو عشرين نقابة ، أصبح — فى ظل الظروف الجديدة للحزب — يضم نحو عشرين الف عضو(١) . ولاشك أن عدد النقابات المنضمة اليه قد زاد أيضا خلال هذه الفترة . وهناك ما يشير الى أن الاتحاد قد تمكن — بمعاونة الحزب — من ضم نقابات عديدة الى عضويته وخاصة فى الأقاليم . بل أن هناك ما يؤكد أنه ضم فروع نقابة الصنائع اليدوية فى المحلة الكبرى والزقازيق ، كما كان على صلة وثيقة بنقابة الصنائع اليدوية النشيطة بالاسكندرية ..

ويعتبر عام ١٩٢٣ — بحق العام الذى لعب فيه الاتحاد — بقيادته الحزبية الجديدة — أنشط أدواره وسط الطبقة العاملة المصرية .

فقد بدأ الأتحاد عام ١٩٢٣ بخوض معركة ضارية من أجل عمال الغاز والكهرباء فى الاسكندرية (الأمر الذى يؤكد أن نقابتهم كانت منضمة الى الاتحاد) عندما تقدمت النقابة فى يناير ١٩٢٣ بعدد من المطالب تتصل باقرار مبدأ مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الأصابات وبعض الخدمات الطبية . ولكن مماطلة الشركة فى الرد على هذه المطالب ، دفع النقابة الى اعلان الاضراب فى ١٨ فبراير ١٩٢٣ . وهناك ما يشير الى ان محمود حسنى العرابى ، سكرتير الحزب الشيوعى المصرى حينذاك وسكرتير عام الاتحاد « خطب فى العمال الليلة السابقة على الاضراب » (الأهرام ٢٢ فبراير ١٩٢٣) — وتطور الاضراب الى أسلوب العنف ووقعت محاولات لاتلاف المصابيح فى الشوارع أدت الى الاحتكاك بالبوليس والقاء القبض على عدد من العمال « واحالتهم

(١) الاهرام ١٩ مارس ١٩٢٤ « علمنا من أوثق المصادر أن عدد المنضمين الى اتحاد النقابات الذى يسيره الحزب الشيوعى يتراوح بين خمسة عشر الفا وعشرين الفا فى سائر أنحاء القطر .

الى محكمة أهلية لمحاكمتهم » . (نفس المصدر) . ومما يلفت النظر هنا ان النقابة لم تبلغ لجنة التوفيق بمطالبها او بقرار الأضراب . وهذا فى راينا دليل على موقف الاتحاد العام ازاء لجنة التوفيق وعدم ثقته فى قدرتها على تسوية المنازعات .

ويتأكد دور الاتحاد فى تنظيم هذا الاضراب من عدة شواهد . ففى ٢٠ فبراير — أى بعد اعلان الأضراب بثلاثة أيام — أصدر الاتحـاد بيانا الى الصحف يقرر فيـه « أن العمال التمسوا من الشركة تحسين حالتهم فلم تنظر الى شكواهم ولمـا ضاق بهم الأمر انقطعوا عن العمل من يوم الأحد المـاضى فاستعانت الشركة برجال البوليس وأحضرت بعض العمال للقيام بالعمل ، وهم يلتمسـون من ولاة الأمور فى الأسكندرية النظر فى شكواهم » ومن ناحية أخرى استدعت المحافظة حسنى العرابى للتحقيق معه باعتباره مسئولا عن تنظيم الأضراب ، ولكن ذلك لم يجد كثيرا فى تسوية النزاع .

واتخذ الأتحاد خطوة لتأييد العمال المضربين فاتجه نحو تنظيم مظاهرة عمالية « لشد أزر زملائهم عمال الاضاءة المضربين عن العمل » (الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٢٣) وأصدر الاتحاد بيانا فى هذا الشأن يعتبر وثيقة هامة لمثل هذه الحركة التضامنية جاء فيه : (الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٢٣) .

« بناء على دعوة اتحاد النقابات العام بالقطر المصرى لنقابات عمال الأسكندرية وفد على دار الاتحاد بشارع نوبار نمرة ١٨ حول الساعة الثالثة ظهر الأحد ٢٥ فبراير جماعات من العمال ومندوبون عن بعض النقابات **يحملون أعلامهم** حتى ضاقت بهم الدار على رحبها . ورغم أن الدعوة كانت قاصرة على عمـال الثغر فقـد حضرها **مندوبون من العاصمة والعطف** وغيرها ، مما دل على روح التضامن التى سرت بين عمال القطر فحضر نحو ستمائة عامل يمثلون نحو عشرين الف من العمال » .

وكان الغرض من الدعوة كما يقول البيان تأليف موكب منهم يخترق المـدينة اظهارا لشعورهم نحو عمال وقادى المصابيح والتضامن معهم فى محنتهم لأن الحكومة والشركة ولجنة التوفيق تضامنت فى عدم سماع شكواهم .

وحضر أحد الضباط لمنع سير الموكب فرفضوا بدعوى أن موكبهم ليست له صفة سياسية وتعهد زعماء الأجتماع بتحمل تبعته مهما كانت نتائجها . ولـكن قوة من البوليس حاصرت الدار من الثالثة الى الثامنة مساء ومنعت العمـال المتأخرين من الدخول . وقد القى بعض الحاضرين خطبا تناسب المقام .

وبعد ذلك اجتمع ١٢ **مندوبا عن النقابات** الممثلة فى هذا الاجتماع وتذاكروا الأمر ثم قرروا : —

١ — تأجيل المظاهرة لموعد آخر يحدده الاتحاد قريبا .

٢ — تعميم المظاهرة فى مدن القطر فى ذلك اليوم .

٣ — ايفاد لجنة من الحاضرين للمحافظة لتعبر عن الغرض من المظاهرة وهو لفت

نظر الرأى العام والمسئولين لتفريج ازمة عمال النور وطلب مساعدة الحكومة للعمال على اظهار ألمهم والاحتجاج على حصار البوليس للدار .

٤ ـ كتابة بيان للصحف عما حدث بمثابة احتجاج على معاملة شركة النور لعمالها وعلى تدخل البوليس .

ولسنا نعرف على وجه التحقيق مصير هذا الأضراب ، ولكن من المؤكد انه أتاح لنا فرصة فريدة للاطلاع على أسلوب عمل الاتحاد وقدرته على التحرك الواسع وسط النقابات . ويعلق الأستاذ رؤوف عباس أهمية كبيرة على هـذا الاضراب (الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ص ٢٤٨) ويعتبره « أول **محاولة من جانب الحـزب** الشيوعى لاعتبار أية قضية عمالية ـ مهما كانت صغيرة ـ قضية عمالية تستحق تأييد العمال جميعاً ، وبذلك يستقر فى أذهان العمال أن قضيتهم واحدة لا تتجزأ فى جميع انحاء القطر » .

وفى شهر مارس ١٩٢٣ نظم الاتحاد **حركة طريفة ضد لجنة التوفيق** التى بدت عاجزة عن تسوية المنازعات أو قاصرة عن تنفيذ ما تصدره من قرارات فضـلا عن شبهات التحيز التى التصقت بها فى بعض الأحيان (١) .

فقد قرر الأتحاد تنظيم مظاهرة استنكار ضد اللجنة يكون ضمن خط سيرها المرور على منازل اعضاء اللجنة . وحدد يوم ١٨ مارس ١٩٢٣ موعدا لها . وتجمع العمال فى « نادى » الاتحـــاد الذى كان قد وضع تحت رقابة البوليس ، وأوفدت المحافظة من ينصح العمال بالعدول عن المظاهرة دون جدوى .

ويقال أن أحد العمـــال اعتدى على شرطى من المكلفين برقابة النادى فاهتمت المحافظة للأمر وأرسلت قوة أحاطت بالمبنى ، وذهب الصاغ ابادير ـ مأمور المنشية ـ الى النادى فكتب أسماء اعضاء اللجنـــة العاملة ثم اعتقل حسنى العرابى سكرتير الاتحاد والأستاذ أنطون مارون المحامى مساعد سكرتير الحزب الشيوعى واثنين من العمال هما امين يحيى وحسن حسنى . (الأهرام ٢٠ مارس ١٩٢٣) .

ولم تتوقف اجراءات البوليس عند هذا الحد ، بل امتدت الى « ضبط أوراق الحزب الشيوعى واتحاد النقابات ونقلها الى المحافظة . وفى الساعة التاسعة مساء اخرج العمال من المكان واغلق أبوابه وختمها بالجمع الأحمر وأرسل المقبوض عليهم الى سجن كوم الدكة » (الأهرام ٢٠ مارس ١٩٢٣) .

وفى ٥ ابريل ١٩٢٣ عرضت القضية على المحكمة العسكرية البريطانية فقررت

---

(١) يذكر الاستاذ عبد العظيم رمضان فى كتابه « تطور الحركة الوطنية » ص ٥٣٩ أن الهجوم على لجنة التوفيق بدأ عندما نشر محمود حسنى العرابى ، سكرتير الاتحاد كتابا مفتوحا حمل فيه على اللجنـــة ونعتها بالاستبداد والتآمر مع أرباب الاعمال ضد العمال ـ كما كتب روزنتال ـ رغم أنه كان مطرودا من الحزب ـ كتب الى الاهرام قائلا ان لجنة التوفيق لا نفع فيها ولا تأثير لانها لا تملك سلطة تنفيذية وليست لها سلطة قانونية تشريعية وأعضاؤها يعملون لمصلحة الاغنياء .

انه ليس هناك مسوغ قانونى لمحاكمة حسن حسنى وأمين يحيى عسكريا ، وفوضت أمرهما الى حكمدارية البوليس التى افرجت عنهما . أما حسنى العرابى وانطون مارون فقد ظلا فى السجن الى أن قدما للمحـــاكمة (١) فى ٢٠ يونيو ١٩٢٣ بتهمة التحريض على تنظيم مظاهرة ثم اطلق سراحهما عندما ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع .

ومما لا شك فيه أن حركة الحزب من خلال الاتحاد فى هـــذه الفترة حفزت ، الكثيرين من المشتغلين بالعمل النقابى ، من غير أعضاء الحزب ، الى تجديد نشاطهم وبذل المزيد من الحركة وخاصة فى الاسكندرية . وسواء كان ذلك من قبيل المواجهة الواعية لحركة الحزب الشيوعى أو الرغبة الطيبة فى معاونة الطبقة العاملة ، فان هذا النشاط كان فى كلا الحالتين رد فعل طبيعى — ومتوقع — لاتساع نشاط الاتحـاد والحزب الشيوعى فى المدينة .

فالدكتور محجوب ثابت — الذى كان رئيسا لنقابة الصنائع اليدوية المركزية فى هذه الفترة — أخذ يضاعف من نشاطه وتكررت زياراته للاسكندرية خلال عام ١٩٢٣ حيث كان — على حد قول الأهرام (١٣ سبتمبر ١٩٢٣) يواصل السعى لضم كلمة العمال وجمع شملهم وتنظيم أحوالهم وترقية شئونهم المـادية والأدبية .. ويوالى الخطب فى جموع العمال حاثا على التضامن والتضافر للمصلحة العامة .

وقد تمكن الدكتور محجوب من تأليف نقابة لعمال جبل الزيتون وعمال الفنارات ، ويبلغ عددهم الألفين ، وجمعية تعاون لعمال ورشة الطيران الملكية فى أبى قير .

وبالمثل فان حركة الحزب من خلال الاتحاد شجعت قطاعات مختلفة من عمال الاسكندرية على التحرك الجماعى حول مطالبهم دون أن يكون للحزب تدخل مباشر فى هذا التحرك .

ففى نهاية يناير ١٩٢٣ أضرب عمال شركة حلق الجمل مطالبين بالعودة الى نظام الأجر اليومى بدلا من نظام العمل بالقطعة أو المقاولة التى تصر عليه الشركة . وطال أمد هذا النزاع حتى منتصف أبريل بالرغم من تدخل لجنة التوفيق لتسويته (الأهرام ١٢ أبريل ١٩٢٣) . (٢) وادعت الأهرام « أن بعض الأشخاص يحرضون على الاضراب الى أن تنال مطالبهم مع أن المسألة يمكن تعديلها أو تسويتها بدون حاجة الى ذلك (الأهرام ٢٠ يناير ١٩٢٣) .

وأضرب عمال شركة مانتا شوف للبترول فى فبراير ١٩٢٣ لوقف عملية التوفير التى كانت تقوم بها الشركة . (الأهرام ٣ فبراير ١٩٢٣) .

---

(١) كان الاتحاد قد عقد اجتماعا فى مايو ١٩٢٣ للبحث فى أمرهما وأرسل وفدا الى المحافظة للمطالبة باطلاق سراحهما .

(٢) استمر اضرابهم ستة أسابيع وسوى فى منتصف ابريل ١٩٢٣ حيث اتفق على حســاب الاجر باليومية واستئناف العمل مع دفع أجر نصف شهر عن فترة الاضراب وسلفة تعادل أجر شهر تسدد على ستة شـــهور .

وهدد عمال نقل الفحم بالميناء الغربية بالاضراب فى يناير ١٩٢٣ مطالبين بزيادة ٣٠٪ فى أجورهم من المقاولين . وسعت لجنة التوفيق الى زيادة مايتقاضاه المقاولون على تفريغ طن الفحم من ٣ قروش للطن الى ٣ قروش و ١٠ بارات حتى يتمكنوا من دفع الزيادة التى يطلبها العمال.

وفى يونيو ١٩٢٣ واجهت شركة البواخر الخديوية اضرابين أولهما لعمال ورشة العزيزية التابعة لها حيث حاولت ادارة الورشة زيادة ساعات العمل الى تسع ساعات بدلا من ثمان ، وثانيهما اضراب بحارة الباخرتين « فاماكا » و « بولاق » عندما حاولت الشركة خفض اجورهم الى خمسة جنيهات شهريا (وتحملهم مصاريف طعامهم) بعد أن كانت تتراوح بين ثمانية وعشرة جنيهات .

يتضح لنا من خلال هذا العرض لانعكاسات حركة الحزب الشيوعى المصرى على الطبقة العاملة المصرية ، أن الحزب تمكن فى عام ١٩٢٣ على وجه التخصيص ، من أن يجعل من وجوده ومن امتلاكه ازمام الأمر فى اتحاد النقابات العام قوة مؤثرة فى حركة الطبقة العاملة ضعفت أمامها حركة الحزب الوطنى التى كانت تعمل ــ بقدر محدود ــ من خلال نقابة الصنائع اليدوية وما بقى من فروعها فى الأقاليم . كما ضعفت فى مواجهته أيضا تلك الحركة الدائبة لمجموع المثقفين والمحامين المصريين الذين نشطوا خلال عام ١٩٢٠ وما بعده فى نقابات القاهرة .

وزاد من تأثير الحزب ومكانته فى صفوف الطبقة العاملة ــ وخاصة بالاسكندرية ــ تلك الحركة الدائبة التى كان يحدثها يوما بعد يوم . فمقر الحزب كان خلية نحل نشيطة بالاجتماعات التى يحشد لها العمال والنقابيون . ومطبوعات الحزب توزع على أوسع نطاق ، وبياناته فى المناسبات المختلفة تصدر بانتظام وتجد مكانا لها فى الصحافة اليومية (١) .

فى هذه الظروف المواتية للحزب ، صدر الدستور فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ (٢) وعاد سعد زغلول فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ بعد غيبة طويلة(٣) ، وأجريت الانتخابات العامة فى يناير ١٩٢٤ وتشكلت الوزارة برئاسة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وأصبح حزب الوفد ــ لأول مرة ــ حزبا حاكما بعد أن كان قيادة وطنية وشعبية منذ عام ١٩١٩.

---

(١) طبع الحزب ــ بالعربية الكتب الاتية : مذكرات لينين ، كتاب لبوخارين أ.ب.ت الشيوعية ، وكتاب عن أوضاع روسيا الشيوعية للدكتور ليديا باق ، برنامج الحزب الشيوعى فى كراسة . وخطاب مفتوح الى رئيس الحكومة المصرية .

(٢) أصدر الحزب الشيوعى المصرى فى ٢٨ ابريل ١٩٢٣ بيانا طعن فيه فى الدستور طعنا شديدا .

(٣) اعتقل سعد زغلول مرتين : **الاولى** فى ٨ مارس ١٩١٩ وتم نفيه الى مالطة ، وبعدها بشهر أفرج عنه ليذهب الى مؤتمر الصلح فى باريس ثم الى لندن حتى عاد فى ٤ ابريل ١٩٢٠ أى بعد عامين . **والثانية** فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢١ حين نفى الى جزيرة سيشيل لينقل بعد هذا بحوالى ١٥ شهرا (فى ٢١ مارس ١٩٢٣) الى جبل طارق ، ثم عاد فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ الى مصر ليتولى الحكم .

الصدام مع حكومة الوفد :

كان تولى الوفد الحكم حدثا هاما وخطيرا بالنسبة لحركة الطبقة العاملة ـ سواء كانت هذه الحركة فى اتجاه السعى لتحسين شروط العمل أو تدعيم تنظيماتها النقابية. ولعلنا نكون أقدر على فهم سلوك حكومة الوفد ازاء الطبقة العاملة فى هذه الفترة ، اذا حللنا موقف الوفد ـ منذ تأليفه ـ من الحركة العمالية المصرية والتيارات المتباينة التى كانت تؤثر فى اتجاهاتها وفى مقدمتها التيار الشيوعى . أن عوامل عديدة شكلت موقف حكومة الوفد ازاء الحركة العمالية لعل أهمها :

أولا : التركيب الاجتماعى لقيادة الوفد والأسلوب الذى اختارته هـذه القيادة للعمل الوطنى . فقد كان ذلك ـ كما عرفنا من قبل ـ عقبة فى سبيل التحام الحركة النقابية بالحركة الوطنية . وقد عرفنا كيف اشتركت النقابات العمالية بقدر ملموس فى أحداث مارس ١٩١٩ ، ولكنها انسحبت من مجال العمل الوطنى ـ أو كادت ـ بعد الافراج عن سعد زغلول وانتقال العمل الوطنى حينذاك الى مرحلة المفاوضة فى مستويات لا تتطلب مشاركة من الطبقة العاملة .

ثانيا : ان جميع التنظيمات « الثورية » التى أنشأها الوفد سرا أو علنا لم تفسح مجال العمل **للجماهير المنظمة** من الطبقة العاملة ولم تعتبر النقابات ضمن قواعدها الثورية ـ كما كان حال الحزب الوطنى ثم الحـزب الاشتراكى المصرى فى مرحلته الماركسية .

فلجان الوفد التى ظهرت نواتها المبكرة خـلال عمليـة جمع التوقيعـات على التوكيلات ، وتطورت خلال أحداث مارس ١٩١٩ لتنظيم النضال فى المدن والقرى ، ثم أصبحت فروعا محلية للجنة المركزية للوفد مهمتها جمع التبرعات وارســال المعلومات ثم اخذت تبدو أكثر تنظيما بعد صدور دستور ١٩٢٣ استعدادا لخوض الانتخابات ، ان هذه اللجان قصرت عضويتها ـ فى جميع الأحوال ـ على الأعيــان والتجار والمثقفين دون غيرهم من الفئات والطبقات الشعبية ومن ضمنها الطبقــة العاملة . كما لم يعرف عنها الاهتمام بمشاكل العمل أو بمطالب العمال طوال هــذه الفترة . ولا يغير من هذه الحقيقة ما كتبه عبد الرحمن فهمى عام ١٩١٩ عن علاقة الوفد بحركة تشكيل النقابات العمالية . فقد اهتم عدد من المؤرخين بالرسالة التى بعث بها عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ اكتوبر ١٩١٩ (١) ، والتى يبلغه فيها بأن جهودا قد بذلت لانشاء النقابات باعتبارها سلاحا قويا فى العمل الوطنى .

---

(١) نص الرسالة كما وردت فى كتاب الدكتور محمد أنيس « دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ » وهى الفقرة (١) من رسالة عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول بباريس بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ :

« فاتنى أن أوضح لسيادتكم نتيجة المجهودات التى بذلت فى سبيل تعميم النقابات بطول البـلاد وعرضها . فلقد أثمرت والحمد لله تلك المجهودات التى بذلت فى هذا السبيل وتشكلت لكل حرفة نقـابة ولم يبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولها نقابة . نعم أن الحكومة لم تعترف بهـذه النقابات « للآن وليس منظورا أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة ولكنها على كل حال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سـلاح قوى لا يستهان به فى الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت .. »

اهتم هؤلاء المؤرخين بهذه الرسالة كدليل على اهتمام الوفد بالطبقة العاملة وارتكازه على النقابات فى العمل الوطنى . ونحن نميل الى أن نأخذ مضمون هذه الرسالة بتحفظ كبير وذلك لأن حركة تأليف النقابات خلال عام ١٩١٩ لم تكن نتيجة لجهود الوفد أو من تخطيطه ، بل كانت ــ كما أوضحنا من قبل ــ رد فعل طبيعى للظروف السائدة فى أعقاب الحرب وما جرى خلالها من كبت للعمل النقابى . وقد اشترك فى موجة تشكيل النقابات حينذاك خليط من المثقفين ذوى الانتماءات الحزبية المتباينــة ، ولا يمكن ــ تاريخيا ــ أن نعتبر هذه الموجة « نتيجة للمجهودات التى بذلها الوفد » أو عبد الرحمن فهمى أو لجان الوفد فى هذا الوقت بالذات . كما لا يمكن الادعاء بأن عبد الرحمن فهمى قد أسهم فى البناء النقابى فى السنوات التالية (١٩٢٠ ــ ١٩٢٣) وهى السنوات التى ازدهر فيها التنظيم النقابى ، لأنه كان طوال هذه الفترة سجينا فى القضية التى لفقت ضده وهى القضية المعروفة باسم « قضية جمعية الانتقام » .

ثالثا ــ من الثابت أن سعد زغلول كان يحبس فكره تماما عن المضمون الاجتماعى لثورة ١٩١٩ ، فلم يكن يسمح أو يتسامح ازاء الحركات الاجتماعية المحدودة التى ظهرت فى مصر فى أعقاب الحرب والتى نمت بعض الشىء خلال أحداث الثورة وفى أذيالها . لقد كان سعد ــ كما يقول الأستاذ عبد العظيم رمضان ــ يرى أن مصر تستطيع أن تجد أنصارا فى أمريكا وفى أوربا وحتى فى انجلترا نفسها ما دامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض التى تشوه الحركات السياسية . فقد نمى اليه وهو فى باريس نبأ توزيع منشورات شيوعية فى مصر فأرسل الى عبد الرحمن فهمى يحذره بأن « الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان أو تتضمن الانتصار للبلشفيك . فان هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية . وهذا يضر قضيتنا »(١) .

وذهب سعد زغلول فى رفضه الفكر الاجتماعى الى الحد الذى جعله يهتم بنفى حتى مجرد الالتقاء بينه وبين الآراء الاجتماعية « لحزب العمال البريطانى » . فقد كتبت جريدة الجازيت (١٩ مايو ١٩٢١) بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدته الديلى هيرالد ، فسارع سعد زغلول الى نفى ذلك قاطعا قائلا فى التكذيب الذى أرسله :

« أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هيرالد الاجتماعية ،

---

(١) اذا كان هذا الحذر من جانبه له بعض ما يبرره فاننا نلاحظ أنه قد بالغ فى هذا الحذر الى درجة انه رفض طرح قضية العمال المصريين الذين سخرتهم السلطة البريطانية طوال الحرب . والتى اعتبرها بعض المؤرخين من الاسباب الرئيسية لثورة ١٩١٩ . فقد أبلغه عبد الرحمن فهمى فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ بأن طبيبا مصريا يدعى الدكتور يوسف سابا كان يعمل **بالحملة المصرية** بسينا وتنقل مع رجال الحملة مدة طويلة ومارس بنفسه كل ما عانته رجال الحملة المصرية من المشاق وسوء الغذاء والأمراض ، وكتب تقريرا مطولا عن هذه الحالة ، أملا فى أن يستخدمه الوفد فى دعايته ضد بريطانيا . ولكن هذا التقرير وصاحبه لم يلق أى عناية أو انتباه من الوفد وزعيمه .

ولكنى أقول لكم ولقرائكم إنى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية وانى لا أجهد نفسى فى أمر الكومينة والبلشفة ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية اذ ليست عندى أى فكرة من هذه المواجهة » .

* * *

تلك ـ اذن ـ هى الخلفية الفكرية لحزب الوفد وزعيمه . وهو مقبل بعد النصر الساحق فى انتخابات يناير ١٩٢٤ ، على تولى الحكم . والموقف ـ على ضوء هذا التحليل لا يبشر بالخير فيما يتصل بمستقبل العلاقات بين حكومة الوفد وبين الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام الذى يعيش فى كنفه . فالوفد حزب يدعى تمثيل الأمة بأسرها ، ولديه من الشواهد ما يؤكد دعواه وكان آخرها نتائج الانتخابات العامة . بينما الحزب الشيوعى المصرى يدعى تمثيل الطبقة العاملة والفلاحين ، ويعتبرهم القطاع الشعبى الحقيقى الواجب خدمته اجتماعيا . الوفد لا يبدى اهتماما بالمضمون الاجتماعى لحركة الاستقلال ويلتمس جانب الحذر كلما طرحت القضايا الاجتماعية ، بينما الحزب الشيوعى يطالب فى برنامجه بتغيرات اجتماعية عميقة وخاصة من أجل الفلاحين الذين يعملون فى أراضة كبار الأعيان ، قاعدة الوفد فى الريف . الوفد يعمل دون قاعدة عمالية منظمة ، بينما الحزب الشيوعى يوثق ارتباطاته بالتنظيمات النقابية ويسيطر على الاتحاد الوحيد للنقابات ويتحرك حركة عريضة باسمهم .

الوفد يقيم لجانه الحزبية على الأعيان والتجار والمثقفين بينما يقيم الحزب الشيوعى فروعه وخلاياه على قاعدة من العمال والنقابات العمالية النشطة .

هذه التناقضات ـ فى حد ذاتها ـ كانت كفيلة بتفجير الصدام بين الوفد من ناحية ، وبين الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام من ناحية أخرى . ولم تلبث أحداث النصف الثانى من عام ١٩٢٣ ثم الشهور المبكرة من عام ١٩٢٤ ومن حكم الوفد أن عجلت بدفع الموقف الى حد المواجهة السافرة والصدام ، وكانت حياة الآلاف من أبناء الطبقة العاملة ومطالبهم وحركتهم الجماعية من أجل هذه المطالب ، هى الحلبة التى جرى على أرضها الصدام .

ففى أوائل نوفمبر ١٩٢٣ **وقبل مجىء حكومة الوفد** بشهور حاولت شركة الغزل الأهلية ـ التى تستخدم نحو ١٢٠٠ عامل (أو ألفى عامل كما تدعى نقابة العمال) ـ حاولت الشركة أن تعدل الاتفاقية المبرمة بينها وبين النقابة منذ ديسمبر ١٩٢١ ، بما يحقق لها خفض الأجور بمعدل ١٠٪ مع زيادة ساعات العمل وتوفير عدد من العاملين . وكانت حجة الشركة فى ذلك أنها تمر بظروف كساد تجارى ، وأن أجور عمالها كانت قد زادت بما يعادل ١٥٠٪ مقارنة بمعدلات ما قبل الحرب . ورفضت نقابة العمال ـ **وهى مرتبطة بنقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية** ومستشارها سليمان حافظ أفندى ـ رفضت هذه المحاولة . واتهمت الشركة بأنها تحاول أن تنقض على اتفاقية ١٩٢١ .

وادعت الشركة فى أول ديسمبر ١٩٢٣ أن العمال نظموا **اضرابا بطيئا** Slow-down Strike منذ ١٤ نوفمبر ١٩٢٣ ولهذا فانها **تقرر غلق المصنع** والغاء اتفاقية ١٩٢١ . كما أعلنت انها لن تعيد العمال الى العمل الا اذا وافقوا على خفض الأجور بمعدل ١٠٪ ووقعوا معها اتفاقية جديدة .

وانكرت نقابة العمال **ونقابة الصنائع اليدوية** دعوى الشركة واتهموها بافتعال الاضراب البطىء من اجل التحلل من اتفاقية ١٩٢١ وخفض الأجور .

وهكذا تعقدت المشكلة واصر كل جانب على دعواه وعجزت لجنة التوفيق تماما عن تسوية الخلاف .

وبالرغم من أن نقابة الصنائع اليدوية هى التى كانت تقود كفاح عمال الشركة ، فان طول أمد النزاع واستمرار الغلق ، أثار بقية النقابات العمالية فى الاسكندرية وخارجها ، وبدأ اتحاد النقابات العام — والحزب الشيوعى بالطبع — ينظم حركة تأييد وتضامن مع عمال الشركة فى محنتهم . ففى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ نشرت الأهرام « احتجاجا لنقابات العمال » المرتبطة بالاتحاد جاء فيه :

« النقابات الموقعة على هذا منفردة ومجتمعة تحتج على تصرف شركة الغزل المشين مع عمالها . ولما كانت الشركة هى الباغية ، فعلى الحكومة التداخل بينهما فتمتنع عن قبول عمال مستجدين قبل عمل تحقيق دقيق تعلن نتيجته للرأى العام . ونعلن جهرا تضامننا مع اخواننا عمال الغزل واستعدادنا لمساعدة المظلومين منهم » .

ووقعت على هذا الاحتجاج النقابات المنضمة الى الاتحاد العام بالاسكندرية وهى نقابات : الايجولين والأرز والمختلطة والترام الحمراء والسمكرية .

كما نشرت الأهرام (٢٦ نوفمبر ١٩٢٣) احتجاجات من « جماعة عمال المنصورة » ونقابة عمال القهوات بالاسكندرية التى نددت بتصرفات شركة الغزل لأنها تعرض حياة عمالها للضيق فى هذا الوقت الذى لا تزال فيه ازمة العمل على أشدها .

واصدر الاتحاد العام بيانا (لخصته الأهرام فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣) حول المشكلة دعا فيه جميع النقابات المصرية الى التضامن :

« تلقاء هذا التصرف ، والى أن تنشط كل نقابة منها الى معونة هؤلاء العمال الذين اخرجتهم شركة الغزل من معملها بلا سابق انذار وبدون أن تكافئهم » وأضاف البيان يقول :

« لقد كنا نود لو أن الحكومة — وقد ارسلت شلة من الجند لحماية معمل الشركة المتوهم الاعتداء عليه — سارعت الى حماية حقوق العمال لا أن تدعهم مشردين من عملهم وقد حيل بينهم وبين موارد رزقهم . فهل تكفى هذه الحادثة — وليست الأولى من نوعها — لتنبيه الحكومة الى وضع نظام تحمى به حقوق العمال قبل أصحاب الأعمال أم يظلون كذلك لا عاصم لهم ولا نصير » .

ويبدو أن النزاع استعصى على كل حل ، وضاقت به لجنة التوفيق فأعلنت وقف محاولاتها لتسويته . وظل الغلق مستمرا والعمال يقاومون ضغط الشركة ومرارة التعطل وتوقف صرف الأجر طوال شهر ديسمبر ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٤ . وأخيرا قبل العمال فى ٧ فبراير ١٩٢٤ خفض الأجور بمعدل ١٠٪ دون مساس باتفاقية ١٩٢١ ، والعودة الى العمل فورا . وأعلن محمد الشافعى — سكرتير النقابة — هذا الاتفاق على العمال (الأهرام ٨ فبراير ١٩٢٤) كما أصدرت نقابة الصنائع اليدوية بيانا فى هذا الشأن يقول :

« على أثر اجتماع عقد فى دار المحافظة حضره المحافظ وبعض حضرات أعضـاء لجنة التوفيق وحضره الأستاذ سليمان حافظ مستشار عمال شركة الغزل وجناب مدير الشركة تقرر الانتهاء من اضراب العمال وعودتهم الى العمل ابتداء من ٧ فبراير الجارى على الأساس الآتى : بقاء عقدى ١٩١٩ ، ١٩٢١ نافذى المفعول مع خصم ١٠٪ من الأجور » .

لقد وقع **هذا الاتفاق بعد تولى حكومة الوفد بعشرة أيام** ، ولعل مقدمها فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ هو الذى جدد نشاط المحافظ ولجنة التوفيق من أجل الوصول الى تسوية لهذا النزاع الطويل . ولكننا لا نستبعد أن تكون حكومة الوفد قد راودتها شكوك كثيرة حول « قيادة » العمال فى هذا النزاع . فهى من ناحية ، قيادة تنتمى الى نقابة الصنائع اليدوية ربيبة الحزب الوطنى المناوىء للوفد ، وهى من ناحية أخرى قيادة كسبت عطف اتحاد النقابات العام والحزب الشيوعى المصرى اللذين يضيق بهما الوفد وسعد زغلول بالذات .

ولا ريب ان شكوك حكومة الوفد قد تزايدت اكثر واكثر عندما تجدد النزاع فى شركة الغزل يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٤ نتيجة لتعنت الشركة فى تنفيذ اتفاق ٧ فبراير ١٩٢٤ وتصميمها على فصل خمسة من رؤساء العمال . وهنا قرر العمال « احتلال » المصنع احتلالا مستمرا ، فكانوا يعملون فيه نهارا وينامون ليلا لمدة ثلاثة أيام حتى لا يمكنوا الشركة من اقفال ابوابها فى وجوههم كما فعلت فى المرة السابقة « ولتظل يدهم على المحراث » (الأهرام ٢٥ فبراير ١٩٢٤) .

وزاد الطين بلة ان الحزب الشيوعى اعلن — فى نفس الوقت — عن نيته فى عقد مؤتمر كبير له بالاسكندرية يومى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ . ويظن البعض أن الحزب كان يرمى الى امتحان حكومة الوفد وسبر غورها لمعرفة مدى استعدادها لقبول وجوده والسماح بنشاطه . كما كان يرمى أيضا الى اختبار موقفها من مطالب الطبقة العاملة وحركتها النشيطة .

ولسنا نعتقد أن الحزب الشيوعى قد انفرد بهذا الموقف ، فرجال الحـــزب الوطنى — ونقابة الصنائع اليدوية بالقاهرة قد سبقوه الى ذلك عندما دعوا الى عقد

(١) الاهرام ١٢ فبراير ١٩٢٤ .

اجتماع عام لعدد من نقابات القاهرة فى أوائل فبراير ١٩٢٤) حضره مندبون من « نقابات عمال العطف وموظفى المصالح الأهلية وعمال الدخان والمطابع المصرية وعمال ترام القاهرة وغيرها من الوفود » ، وذلك لمطالبة الحكومة الجديدة بسن قانون لحماية العمال وتحديد ساعات العمل وضمان الأجازات .

ومهما يكن الأمر فقد جاء رد فعل حكومة الوفد سريعا وحاسما ازاء حركة الحزب الشيوعى بالاسكندرية اذ أوفدت على جمال الدين باشا ، وكيل وزارة الداخلية الى الاسكندرية ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصا من القاهرة ، كما أوفدت لمعاونته جناب المستر كين بويد ، رئيس القسم الأوربى فى ادارة الأمن العـــام .

ووصف مندوب الأهرام مهمة على جمال الدين باشا بقوله :

« ان الحركة الاشتراكية الملقحة بالشيوعية (انفجرت) فى هذين اليومين فى الاسكندرية انفجارا قويا حمل الحكومة على المبادرة الى معالجتها والاستعداد لقمعها بالقوة المسلحة اذا اقتضت الحال ، وقد أوفدت حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية لهذا الغرض ... فكان ذلك دليلا على عظم اهتمامها بالأمر ، وهذا الاهتمام حميد جاء فى وقته وفى محله » (الأهرام ٢٥ فبراير ١٩٢٤) .

وفى الاسكندرية ، كان ينتظر جمال الدين باشا « انفجار » جديد فى شركة الزيت (ايجولين) بالنزهة حيث احتل العمال مصنع الشركة يوم ٢٥ فبراير ١٩٢٤ بعد أن يئسوا من تسوية النزاع القائم بينهم وبين ادارة الشركة حول توفير عدد كبير من زملائهم .

ولسنا نشارك من يظنون أن « احتلال » هذا المصنع كان من تدبير الحــزب الشيوعى للرد على بعثة جمال الدين باشا ، أو أن الحزب افتعل هذا الحادث للتلويح بقوته فى مواجهة حكومة الوفد .

فمشكلة عمال هذا المصنع مشكلة قديمة وسابقة على تولى حكومة الوفد بشهور عديدة . فهى ترجع الى شهر اكتوبر ١٩٢٣ عندما تقدمت نقابة عمال المصنع (وهى من النقابات المرتبطة بالاتحاد العام . والتى تضم عددا نشيطا من العمال الأجانب والمهاجرين الروس ومستشارها الأستاذ أنطون مارون) تقدمت بمطالب الى ادارة الشركة . ولكن مدير الشركة راح يماطل فى اجابتها ، كما أخذ يفصل عددا محدودا من العمال (٥ ــ ١٠) أسبوعيا بدعوى الاقتصاد فى النفقات . وفى الأسبوع السابق على « الاحتلال » أعلن المدير عزمه على فصل مائة عامل دفعة واحدة بدعوى الاقتصاد أيضا ، وواجهت النقابة هذا القرار باقتراح معقول على أساس « أن الذين لم تتعرض الشركة لهم (بالفصل) يحملون الفريق الذى تنوى رفته » وفسروا هذا الاقتراح بانهم « بدلا من أن يشتغلوا سبعة أيام فى الأسبوع ينقصون معدل عملهم الى خمسة أيام ويتركون اليومين الباقين للعمال المراد رفتهم ولذلك يظل الكل عاملا ولا ينقطع

رزق أحد ، وبعبارة اخرى أن العامل بدلا من ان يأخذ اجر سبعة ايام فى الأسبوع يكتفى بأجر خمسة ايام » (الأهرام ٢٦ فبراير ١٩٢٤) .

ولكن الشركة رفضت هذا الاقتراح رغم وجاهته وأصدرت أوامرها برفت تسعين عاملا « فهب العمال فى وجهها واحتلوا المصنع » (نفس المصدر) .

وتدخل جمال الدين باشا فى تسوية النزاع وقبل العمال أن يغادروا المصنع بعد الظهر . وفى المساء جرت مفاوضات برئاسته حضرها عن العمال مصطفى بك الخادم ومحمد البشبيشى والأستاذ انطون مارون كما حضرها أحمد صديق بك وكيل المحافظ وجوردون انجرام وكيل الحكمدار وتم الاتفاق مع الشركة على ما يلى :

أولا — فى حالة وقوع نزاع بين العمال والادارة يؤلف مجلس تأديب قوامه ثلاثة اعضاء يختار أحدهم من العمال والثانى من الشركة والثالث من الحكومة ويكون من رجال القضاء .

ثانيا — فى حالة الرفت يمنح العمال علاوة على المكافأة السنوية بمعدل ٥٠٪ .

ثالثا — لا تعين الشركة بدلا من العمال الذين ترفتهم من خدمتها ، فاذا هى احتاجت الى عامل فانها تفضل استخدام من يتقدم اليها من المرفوتين بسبب الاقتصاد .

وقد بقيت — كما تقول الأهرام فى ٢٦ فبراير ١٩٢٤ — مطالب لم تجب مثل اعانة المريض والعاجز ، وأن مندوبى العمال طالبوا بالاعتراف بنقابتهم « ولكن وكيل الداخلية لم يشأ البحث فى هذه النقطة — لحسن حظ الشركة — لأن الحكومة لم تعترف حتى الآن بنقابات العمال وهى لاتستطيع أن تسجل الاعتراف بها فى معاملاتها الرسمية واجراءاتها ولا سيما فى الحالة الحاضرة ، وانما فهم من كلام سعادته أن الحكومة مهتمة بوضع قانون خاص للنقابات يلائم أحوال البلاد ومصالحها الحيوية فينبغى للنقابات أن تنتظر صدور هذا القانون » (الأهرام ٢٦ فبراير ١٩٢٤) .

ولا يسعنا ونحن نتأمل مشكلة شركة الايجولين هذه ، الا أن نعجب للضجيج والصخب العالى الذى أثير حولها ، باعتبارها من الأحداث الجسيمة التى عجلت بالصدام — أو سببت وقوعه — بين الوفد وبين الحزب الشيوعى واتحاد النقابات العام . فالمشكلة من **حيث وقائعها** لا تختلف عن عشرات بل مئات من المشاكل المماثلة التى طالما شهدها تاريخ الطبقة العاملة المصرية دون أن تثير كل هذا الصخب . والمشكلة من **حيث نتائجها** ، لم تسفر عن مكاسب تذكر لعمال الشركة ، بل ان الاتفاق الذى تم بشأنها قد انتهى بالاستجابة الكاملة لموقف الشركة وخاصة تصميمها على فصل تسعين عاملا .

لهذا فاننا نعتقد أن مشكلة عمال الايجولين لم تكن **وقت حدوثها** ، ضمن العوامل المباشرة فى الصدام ، ولكنها **أضيفت** عمدا الى أسبابه عندما تفجر الموقف بالفعل فى شهر مارس ١٩٢٤ ، وعندما راحت حكومة الوفد — وأجهزة الضبط — تبحث عن مبررات تسوغ لها الصدام وتوجيه ضربتها القاضية ليس فقط للحزب الشيوعى المصرى بل وللاتحاد العام للنقابات أيضا .

ووجدت حكومة الوفد ـ وبعثها الموفدة برئاسة جمال الدين باشا الى الاسكندرية ـ فرصتها للانقضاض على الحزب الشيوعى واتحاد النقابات العام ، عندما أثير نزاع جديد فى « **معمل الخواجات أبى شنب** » مع بداية شهر مارس ١٩٢٤ .

ففى الثالث من مارس توجه فريق من عمال هذا المعمل الى المحافظة طالبين النظر فى خفض ساعات العمل ورفع الأجور ومكافأة الاصابة واعانة المرض . وكان يصحبهم الأستاذ أنطون مارون المحامى ، ولكن وكيل المحافظة أبلغهم باحالة المشكلة الى لجنة التوفيق . وهنا « تبرم » الأستاذ مارون من هذه الاحالة وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال » (الأهرام ٤ مارس ١٩٢٤) .

وتوجه العمال الى المعمل « بقصد احتلاله وحتى لا تذهب قوة الاضراب من أيديهم ، ودخلوا عنوة بالرغم من تدخل البوليس فى الأمر » (نفس المصدر) .

وبطبيعة الحال جرى صدام بين العمال والبوليس أصيب خلاله شرطيان ونفر من العمال ، وتمكن نحو ٢٥٠ عاملا من دخول المصنع « من غير أبوابه العادية » .

وفى اليوم التالى توجه بعض رجال المحافظة الى المصنع لاقناع العمال بمغادرته ، ولكنهم رفضوا الرضوخ .

وهنا تلى عليهم « نداء وارد من صاحب الدولة الرئيس سعد باشا » يقول :

« انكم اذا احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن ، وان أبيتهم الا احتلال ملك الغير اغتصابا فانكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون » .

ويقول مراسل الأهرام ان هذا النداء « فعل كفعل السحر ، ذلك لأن العمال لم يكادوا يسمعونه حتى نسوا الاضراب وخطة احتلال المصانع وخرجوا من المكان بهدوء » .

وعلى الرغم من انتهاء النزاع هذه النهاية العاجلة ، واطاعة العمال لنداء رئيس الحكومة وانصرافهم حتى دون أمل فى تحقيق مطالبهم ، فان حكومة الوفد وجدت ضالتها فى هذا النزاع وشرعت تنفذ ما كانت قد بيتت النية عليه من ضرب الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام ضربة قاضية .

وقامت سلطات الضبط بحملة واسعة فى الاسكندرية والقاهرة والأقاليم ألقت القبض خلالها على قيادات الحزب واتحاد النقابات العام ، وفتشت مقراتها وصادرت أوراقها ، ثم أصدرت « ادارة الضبط والربط فى الاسكندرية » بيانا نشرته الصحف فى ١٣ مارس ١٩٢٤ يقول :

« فى المدة بين ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحالى (١٩٢٤) فى الاسكندرية وفى مدن أخرى أقدم كل من : محمود حسنى العرابى ، والشيخ صفوان أبو الفتح ،

والشحات ابراهيم ، وانطون مارون ، ومحمود ابراهيم السمكرى ، ومحمد الصغير وآخرون معهم على ما يأتى » :

أولا — نشر أفكار ثورية مخلة بمبادىء الدستور المصرى ومغايرة له وتحبذ تغيير النظم الأساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب ووسائل أخرى غير مشروعة وذلك بتوزيع وبيع منشورات مطبوعة .

ثانيا — تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير الغير مشروعة والاعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام باحتلال المعامل التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها اذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم[1] .

وشملت حملة الضبط والتحقيق آخرين عرفنا منهم (الأهرام ١٠ مارس ١٩٢٤) محمود الحداد من الاسكندرية ، وحسن محمد خير من المحلة الكبرى ، والنجدى رضوان من ابى كبير ، وعبد الحميد الطوبجى من المنصورة ، والسعيد العريان من سمنود وصمويل كرزن من سكان الاسكندرية والشيخ عبد الحميد أحمد من المحلة الكبرى ومصطفى أبو هرجة من الاسكندرية ، وشعبان حافظ من الزقازيق ومحمد الصغير من شبين الكوم ومحمد ابراهيم الدخاخنى من الزقازيق . وقد أودعوا جميعا سجن الحضرة .

ومن الطريف أن مصطفى أبو هرجة — سكرتير مساعد اتحاد النقابات العام حاول — قبل القاء القبض عليه — أن يجنب الاتحاد الضربات الموجهة الى الحزب الشيوعى ، فأصدر بيانا الى الصحف (نشرته الأهرام فى ١٠ مارس ١٩٢٤) يقول :

« ما كان اتحاد النقابات العام آلة لحزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات فى مصر ، انما هو هيئة وجدت لخدمة العمال أنى وجدوا .

« يشيعون بأن الاتحاد صنيعة الحزب الشيوعى أو ستار من خلفه الحزب الشيوعى ، ولكن الاتحاد ينفى ذلك والواقع أيضا ينفيه ، اذ اتحاد النقابات شىء قائم بذاته ، والحزب الشيوعى شىء آخر لا تداخل ولا تمازج بينهما .

« و لاتحاد خادم العمال على تباين مذاهبهم السياسية ونزعاتهم الحزبية واختلاف عقائدهم الدينية . وهو ينتهز هذه الفرصة ليعلن للعمال وللرأى العام فى مصر والى رجال الحكومة أن حركتهم ليست مصطبغة بأية صبغة سياسية وأن جبهته ومرمى سهمه فى الوصول بالعمال الى مستوى العمال فى الممالك الأوروبية فيتمتع العمال بالحقوق الشرعية التى اقرها التشريع الوضعى والسماوى » .

---

(١) ان الجرائم التى تشير اليها هذه الفقرة من البيان لا تتفق مع حقيقة الاحداث التى وقعت فى الاسكندرية أو غيرها والتى عرضناها فى هذه الفترة وهذا يؤكد ظننا بأن حكومة الوفد كانت مصممة على الصدام بأى ثمن ولهذا بالغت فى وصف الحوادث على النحو الوارد فى هذه الفقرة لتبرر الصدام .

ولكن هذا النداء لم يجد فتيلا ، ولم يوقف الاجراءات التى تتخـذها الحكومة لتصفية الاتحاد .

واستمرت اجراءات محاكمة قيادات الحزب الشيوعى المصرى والاتحاد طوال عام ١٩٢٤ وصدرت ضدهم أحكام متفاوتة بالسجن .

***

وقد يكون من المهم متابعة ردود الأفعال للنتائج التى أسفر عنها هذا الصدام التاريخى بين الوفد وبين الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام .

ولعل أبرز ردود الأفعال لهذا الصدام ذلك الشعور الذى نشأ بأن تصفية اتحاد النقابات العام ينبغى الا يترتب عليه ضياع مطالب العمال أو حقهم فى تسوية قضاياهم المعلنة مع أصحاب الأعمال وفى الحماية القانونية التى يطالبون بها منذ سنوات .

فنقابة الصنائع اليدوية المركزية فى القاهرة بادرت الى عقد مجلس ادارتها — برئاسة الدكتور محجوب ثابت — ليعلن « براءة سائر أعضائها من الشيوعية » ، ولكنه فى نفس الوقت يؤكد أنه « يعطف كل العطف على مطالب العمال العادلة تحت لواء السلم ، ناصحا لجميع العمال استعمال الحزم فى كل الأمور مع التذرع بالصبر ». وقد وقع هذا الاعلان سكرتير النقابة أحمد حسنى . (الأهرام ١١ مارس ١٩٢٤) .

وكتب مراسل الأهرام الذى طالما تحمس ضد الحزب الشيوعى والاتحاد ، وطالما أنذر عن خطرهما ، كتب — فى أعقاب الصدام (الأهرام ١٩ مارس ١٩٢٤) — يقول بأنه اذا كان واجب الحكومة الأول أن « تقضى قضاء مبرما على الحركة الحـاضرة المهددة لنظام الدولة وقوانينها » فان واجبها الثانى « أن تهتم اهتماما جديا بتحسين حالة العامل والفلاح فتصونه من دسائس دعاة الشيوعية . والمعلوم أنه ما دام العمال والفلاحين مهضومى الحقوق فانه دعوة الشيوعية تجد منهم آذانا صاغية » .

ونصح سلامة موسى الحكومة (الأهرام ٨ مارس ١٩٢٤) بألا تنساق الى اضطهاد الاشتراكيين خصوصا وانها مقبلة على التفاوض مع حكومة العمال البريطانية التى يرأسها ماكدونالد « وهى وان كانت لا توافق على الخطط الشيوعية فانها لا تحب وليس فى وسعها أن تنظر بعين العطف الى اضطهاد الاشتراكيين » .

ولكن ردود الأفعال لم تكن دائما بهذا التعقل . فقد بادر نفر من المثقفين أو المحامين المرتبطين بالوفد والعاملين كمستشارين لبعض النقابات ، بادروا الى تنظيم حملة للتنديد بالحزب الشيوعى والاتحـاد ، واعلان براءتهم وبراءة العمال من مبادىء الشيوعية كما دعوا النقابات الى « ابعـاد » مستشاريهـا الذين كانوا ينتمون الى الشيوعية (الأهرام ١٠ مارس ١٩٢٤) .

ففى الاسكندرية أقام عمال « النقابات المتحدة للترام وميناء البصـل والمياه ولاغوداكس وعلب الكرتون والمنجدين » اجتماعا فى مقهى « بل فيو » تكريما لمستشارها

العام السيد بك خضر عضو مجلس النواب الوفدى ، أعلنوا فيه « تأييدهم لوزارة الشعب وأنهم يبرأون الى الله تعالى من الشيوعية ومن دعاتها » . ووقع بيان الاجتماع عثمان زكى (رئيس) وعبد الله عمار (مستشار) وعلى كامل (سكرتير) (الأهرام ١٠ مارس ١٩٢٤) .

ووجهت « نقابة كتبة وموظفى المصالح الأهلية » بالاسكندرية « نداء » نشرته الأهرام فى ١٣ مارس ١٩٢٤ ، « استنكرت به حركة الشيوعية وأبدت دهشتها من أن يكون لها أنصار فى مصر وقد تبرأت منها ، ودعت نقابات العمال أن تحذر من يدعو اليها أو ينادى بها لأنها مضرة بالمصلحة المصرية ضررا بليغا » . كما بعثت « النقابة العامة لعمال علب الكرتون » بنداء مماثل الى الأهرام .

ونظم « عمال المصانع الأميرية » اجتماعا فى كازينو « بل فيو » أيضا حضره جعفر فخرى بك ، الرئيس الفخرى لنقابتهم وخطب فيه مصطفى الهلباوى ومحمد أفندى البشبيشى « مفندين آراء الشيوعية وناصحين للعمال بالابتعاد عنها » (الأهرام ١٠ مارس ١٩٢٤) .

* * *

وعلى ضجيج هذه الأصوات — وغيرها — اختتمت قصة الصدام بين حكومة الزعيم سعد زغلول وبين الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام . وخرجت الطبقة العاملة المصرية من تحت أنقاض المعركة فى ذهول وحيرة لا تعرف مداها .

لقد كانت الطبقة العاملة ولا شك تعلق آمالا كبارا على مقدم حكومة الوفد ، وكانت تنتظر منها أن تبادر الى حل مشاكلها المعلقة ، والى اصدار تشريع للعمل والى الاعتراف بنقاباتها واطلاق حريتها فى الاجتماع والاضراب والنشر والمطبوعات . ولكنها فوجئت بحكومة الوفد تنقض على الاتحاد العام خلال صدامها مع الحزب الشيوعى . ولا شك أن هذا الصدام قد أفزع الطبقة العاملة وهز أعماقها . فحتى أن هى أسقطت من حساب خسائرها بما جرى للحزب الشيوعى المصرى ، فان فقدانها لأول اتحاد عام لها كان خسارة كبيرة تبلغ حد الكارثة . فقد خسرت بسقوطه — ورغم سلبياته — قيادة موحدة كانت قادرة فى كثير من الأحوال على التعبير عن مصالحها الأساسية ، وكانت قادرة أيضا على تجسيد التضامن العمالى الواسع فى أوقات النزاع .

ان الذين حققوا النصر فى الصدام كان ينتظرهم عبء كبير . فقد أصبحوا — وقد خلى لهم الميدان — مطالبين بملء الفراغ الذى خلفه الاتحاد العام ، وبمواجهة المسئولية عن تبنى مطالب الطبقة العاملة والسعى لتحقيقها .

فهل سيكتب لهم النجاح أم سيكتفون بنشر أعلام النصر الى أن تبلى مع الأيام ؟

الفصل السادس
جذور الانتهازية النقابية

كان شهر مارس ١٩٢٤ — وهو الشهر الذى حمله التاريخ عبء الصدام بين حكومة الوفد وبين الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام — نقطة تحول هامة وحزينة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

فمهما كانت أسباب هذا الصدام ومبرراته ، فانه أدى فى نهاية الأمر وبالنسبة للطبقة العاملة الى تصفية أول اتحاد نقابى لها . بل ان المأساة لم تتوقف عند غلق أبواب هذا الاتحاد ، وانما امتدت بطبيعة الحال الى النقابات العديدة والنشيطة التى ارتبطت بهذا الاتحاد ، والتى كانت تضم بين ١٥ ألفا وعشرين ألف نقابى . ولعلنا لا نكون مخطئين فى تصوير الآثار المترتبة على هذه التصفية ، اذا قلنا انها امتدت أيضا الى نقابة الصنائع اليدوية وفروعها النشيطة فى الاسكندرية وبعض المدن الاقليمية .

ولكن هذا الصدام لم يفقد الطبقة العاملة أملها فى حكومة الوفد ، ولم يزعزع ثقتها فى أن تحقق لهم هذه الحكومة مطالبها وتسوى قضاياها المعلقة .

ولعل ذلك ان يفسر لنا تلك الموجة العريضة من الشكاوى والالتماسات التى تقدم بها العمال الى الحكومة ، بل والى سعد زغلول شخصيا منذ اليوم الأول لتوليه الحكم . وبلغت هذه الموجة مداها وسط عمال المصالح الحكومية الذين تصوروا أن الحكومة الشعبية قادرة على حل مشاكلهم واجابة مطالبهم ، كما ظهرت أيضا وسط القطاعات العمالية التى استعصى عليها حل مشاكلها مثل عمال الدخان والسجاير ضحايا الميكنة .

ففى نهاية مارس أعلنت وزارة الأشغال العمومية انها ألفت لجنة خاصة « للنظر فى شكاوى الموظفين والمستخدمين والعمال على مثال اللجنة المؤلفة لهذا الغرض فى وزارة المواصلات (الأهرام ٢١ مارس ١٩٢٤) .

ولا شك أن هذا القرار — فى الوزارتين — كان ضروريا لمواجهة موجة القلق وسيل الشكاوى الذى قدمه عمال هاتين الوزارتين منذ تولت حكومة الوفد الحكم . فوزارة المواصلات التى كانت تتبعها ورش العنابر وأعمال السكك الحديدية والتليفونات ، كانت تموج بالقلق العمالى منذ أغسطس ١٩٢٣ — وبل وقبل ذلك بشهور — وكان عمال هذه المصالح يطالبون بعدة طلبات أهمها مطلب تعديل الدرجات وتحسين نظام الأجازات المرضية وأجور أيام المواسم والعطلات الرسمية ، ودفع مكافآت نهاية الخدمة وتثبيت علاوة غلاء المعيشة . بل ان بعضهم — مثل عمال فرز القبارى والحركة

بالمكس كانوا يشكون من تأخير صرف مرتباتهم لسوء الادارة في المرفق . وكان عمال البلوك والمناورة في دمنهور ودنشال والضواحي وأسيوط ومنقباد يصرخون في سبيل من البرقيات من جراء تأخير مرتباتهم ويطالبون أيضا بتعديل درجاتهم (الأهرام ١٦ يناير ١٩٢٤) . أما عمال وعاملات التليفون في القاهرة فقد أضربوا يوم ٦ مارس ١٩٢٤ واضطر وزير المواصلات للحضور لتهدئتهم وطلب منهم أن يمهلوه الى « أول أبريل » فطلبوا منه أن يتعهد بذلك كتابة فقال ان هذا غير ممكن ولا يليق بهم أن يطلبوا مثل هذا الطلب . وحاول أن يلوح لهم **بالظروف السائدة** حينذاك فرد عليه أحـــد العمال قائلا :

« يا معالي الوزير لسنا بلشفية بل نحن فئة مظلومة وحقوقنا مهضـــومة » . (الأهرام ٥ مارس ١٩٢٤) .

كما ضج بالشكوى أيضا نظار السكك الاضافية ومعاونو وقارضو التذاكر وموظفو البريد الخارجون على هيئة العمال في منوف ودمياط والسنطة سوهاج والأقصر وبنها واشمون والمحلة الكبرى وسعاة التلغراف في أسيوط ، والخدمة السائرة في بورسعيد ، وموظفو البريد في أبي كبير ومنيا القمح . (الأهرام ٨ مارس ١٩٢٤) .

وتطور الموقف في منتصف مارس ١٩٢٤ عندما تجمهر نحو ألفي عامل من عمال المياومة بمصلحة السكك الحديدية ــ من مختلف فروعها ــ **أمام بيت الأمــة** يهتفون للرئيس سعد زغلول مطالبين بمقابلته . وقد قبل أن يجتمع بوفد يمثل المتظاهرين ، فشرح له الوفد ما قررته الحكومة من قطع غلاء المعيشة دون تعـــديل الدرجات ، فوعدهم الرئيس خيرا . ولكن العمـــال أصروا على استمرار التجمهر رغم محاولات رجال الداخليـــة والوزراء لتفريقهم . وأكد بعضهـــم لمراسل الأهـــرام (١٣ مارس ١٩٢٤) أنهم لا يشكون في عطف الوزارة « ولكننا لا نعلم متى تنفذ وعدها لنا » .

وظل العمال متجمهرين حتى اجتمع مجلس الوزراء في بيت الأمة ، وفي نهـــاية الاجتماع صرح وزير المواصلات « بأن وزارة الشعب التي يرأسها سعد زغلول باشا تعطف على جماعات العمال وتأسف لأن الوزارات التي سبقتها قدمت مشروع تعديل درجات كبار الموظفين والمستخدمين وأبقت العمال في آخرهم » وقال ان الوزارة بحثت مطالبهم الآن وقررت أن اعانة غلاء المعيشـــة تبقى لهم ولا تقطع عنهم الا بعد تعـــديل درجاتهم وينفذ هذا التعديل » وهنا قبل العمال المتجمهرون أن ينصرفوا في سلام .

ومن القطاع الحكومي أيضا ، توجه نحو خمسمائة عامل من عمال المطبعة الأميرية يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ ــ أي في اليوم التالي لمظاهرة عمال السكك الحديدية ــ توجهوا الى بيت الأمة هاتفين بحياة الرئيس سعد زغلول ومطالبين « بالابقاء على العشرين في المائة الباقية من اعانة الغلاء مضافة الى مرتباتهم الى أن تعدل درجاتهم أسوة باخوانهم عمال مصلحة السكك الحديدية » (الأهرام ١٤ مارس ١٩٢٤) .

وفي القطاع الأهلي ، نظمت نقابة الصنائع اليدوية بالقاهرة حركة منذ منتصف فبراير ١٩٢٤ لمطالبة حكومة الوفد بعدد من المطالب العمالية والنقابية . وقد تمكنت

النقابة من عقد اجتماع كبير شاركت فيه وفود من نقابة عمال «العطف» وموظفى المصالح الأهلية وعمال الدخان والمطابع المصرية وعمال ترام القاهرة ، ورأس الاجتماع الدكتور محجوب ثابت . وفى هذا الاجتماع اقترح حسن سرى ، سكرتير نقابة المطابع المصرية « المطالبة بسن قانون لحماية العمال وتحديد ساعات العمل ومنح كل عامل أجازة شهر فى السنة ومكافأته بمرتب شهر عن كل سنة من سنى خدمته والاعتراف رسيما بنقابات العمال » (الأهرام ١٢ فبراير ١٩٢٤) واقترح محمد حلمى — مندوب نقابة موظفى المصالح الأهلية — وضع نظام لتوحيد نقابات العمال — على طريقة الصنائع اليدوية بطبيعة الحال — واقترح عبد الحميد العتال — رئيس نقابة العطف — الى جانب المقترحات السابقة — تخصيص النقابات التى كانت مخصصة للجنة التوفيق لتعليم العمال . واقترح سكرتير نقابة عمال الدخان تكوين مكتب للعمل ، والغاء قانون منع الاضرابات .

وكان عمال الدخان والسجاير قد توجهوا فى « جمهور كبير يمثلون ثلاثة آلاف عامل من لفافى السجاير المفصولين عن العمل بسبب استخدام مصانع السجاير للآلات » ... الى مكتب رئيس الوزراء سعد زغلول باشا حيث انتظروه عند انصرافه « وتذرعوا اليه أن ينصفهم ممن جاروا عليهم وحرموهم لذة العيش » فأجابهم بقوله :

« ثقوا بى . سأنظر بنفسى فى ظلامتكم وأنصفكم » (الأهرام ٤ فبراير ١٩٢٤) .

والمرجح أن تنظيم هذه المظاهرة كان من تدبير « **نقابة عمال الدخان** بالقاهرة وضواحيها » التى كانت قد دعت « جميع عمال السجاير وملصقى الورق وفرامى الدخان المستحقين للمكافأة » الى الاجتماع فى صالة سينما أوليمبيا ، للنظر فى قضيتهم وعرضها على الحكومة (الأهرام ٢ فبراير ١٩٢٤) .

ومن الاسكندرية تلقى الرئيس سعد زغلول خطابا من لجنة عمال الدخان والسجاير (الأهرام ٨ مارس ١٩٢٤) تلتمس تدخله الشخصى لحل مشكلتهم مع أصحاب المعامل الذى أدخلوا الآلات وطردوا العمال دون مكافأة .

ولجأ عمال المترو بهليوبوليس الى بيت الأمة أيضا فى نهاية مارس ١٩٢٤ حيث مكنهم مستشار نقابتهم النائب الوفدى حسن نافع من مقابلة الرئيس سعد زغلول ، حيث عرضوا عليه مطالبهم وأهمها اعادة زملائهم الموقوفين عن العمل منذ ١٤ شهرا وحمل الشركة على تنفيذ اتفاقيات العمل المبرمة مع نقابتهم . وأحال سعد زغلول شكواهم الى وزارة الداخلية .

* * *

هكذا كان الموقف الذى واجهته حكومة الوفد قبل وبعد صدامها باتحاد النقابات العام .

وقد زاد من حدة هذا الموقف وتحرجه أن لجنة التوفيق التى طالما قامت بدور رجل المطافى أثناء منازعات العمل ، قد توقفت عن العمل بعد أن صدر قرار من مجلس

الوزراء فى ١٠ فبراير ١٩٢٤ بحلهـــا مع اعطائها مهـــلة لتصفية اعمـــالها حتى ٣١ مارس ١٩٢٤ .

ولسنا نعرف على وجه التحديد حقيقة الأسباب التى دعت حكومة الوفـد الى اتخاذ هذا القرار فى وقت كانت فيه أحوج ما تكون الى جهود هذه اللجنة . فالتبرير الرسمى الذى تضمنته المذكرة التى قدمها سعد زغلول الى مجلس الوزراء فى هذا الشأن كان يقوم على أساس « ان مهمة اللجنة الملغاة شاملة للقطر كله وكان من الصعب أن تفصل فى منازعات شتى بجهات مختلفة فى وقت واحد » ولهذا رؤى ان تؤلف لجان محلية للتوفيـــق بالمحـــافظات والمديريات لتحـــل محل اللجنـــة الملغـــاة (الأهرام ٨ مايو ١٩٢٤) .

ومع وجاهة هذا التبرير ، فاننا نميل الى الاعتقاد بأن حكومة الوفد عجلت الى الغاء لجنة التوفيق ارضاء لقطاع عريض من الرأى العـــام العمالى كان قد فقد ثقته تماما فى فاعلية اللجنـــة لأنها لم تكن تملك السلطة اللازمة لتنفيذ قراراتها كما تكرر اتهامها بالانحياز ضد العمال ونقاباتهم ، فضلا عن أن تكوينها من مجموعة من الموظفين المكلفين بأعمال رسمية أخرى جعلها عاجزة عن مواجهة الحجم المتزايد من منازعات العمل فى فترة وجودها .

ومهما يكن الأمر ، فان الفترة التى انقضت بين حل اللجنة فى ١٠ فبراير ١٩٢٤ وصدور القرار الجديد بتشكيل « اللجان المحلية » فى مايو ١٩٢٤ ، أضافت الى أعباء حكومة الوفد العديد من المنازعات التى تركتها اللجنة القديمة دون تسوية ، والمنازعات التى جدت خلال هذه الفترة القلقة . وقد أشارت مذكرة سعد زغلول الى ذلك حيث تقول أن اللجنة الغيت « قبل أن تتم الفصل فى المنازعات المعروضة ... وانه بعد هذا الالغاء قامت منازعات جديدة تستدعى النظر لتسويتها » .

أما لجان التوفيق الجديدة فقـــد تقرر تشكيلها فى جميع المحافظات والمديريات برئاسة المحافظ أو المدير وعضوية رئيس النيابة أو نائب المديرية أو المحافظة ، وقاضى بالمحكمة الأهليـــة يعينه وزير الحقانية ومندوب عن أصحاب الأعمـــال ومندوب عن العمال . وخولت هذه اللجان نفس الاختصاصات التى كانت تمارسها اللجنة المنحلة مع احلال وزير الداخلية محل مجلس الوزراء فى احالة المنازعات الى هذه اللجان وتلقى تقاريرها وقراراتها النهائية .

* * *

وضاعف من حدة الموقف الذى واجهته حكومة الوفد — أيضا — ان عددا من النقابات النشيطة رفضت ان تساير موجة الشكاوى والالتماسات المرفوعة الى بيت الأمة والى الرئيس سعد زغلول ، مفضلة التمسك بأساليب العمـــل الجمـــاعى التى تمرست باستخدامها وأهمها الاضراب رغم ما حدث فى الاسكندرية فى مارس ١٩٢٤! .

ويأتى فى مقدمة هذه النقابات ، **نقابة عمال شركة الملح والصودا بالاسكندرية .** فقد تقدمت النقابة الى ادارة الشركة — فى نهـــاية مارس ١٩٢٤ — بقائمة من المطالب

تضم ١٦ مطلبا تتصل بخفض ساعات العمل الى ثمان ساعات ، وما زاد عليها يضاعف أجرها ، ورفع أجور العمال (أولاد وبنات ورجال) باضـافة ٧ ٪ لكل من يتقاضى ٢٥ مليما يوميا وصرف علاوات دورية ، ومكافاة نهاية خدمة واقرار الحق فى الأجازات السنوية (١٥ يوما) والأسبوعية والمرضية بأجر ، وتعيين طبيب لعلاج العمال وتحمل مصاريف دفن العمال والتعويض عن اصابات العمل وخفض مقطوعية العمل فى تعبئة الملح من ١٣٠٠ الى ١٠٠٠ جوال يوميا .

وردت الشركة على هذه المطالب بفصل اربعين عاملا من قادة الحركة ، مستفيدة من الجو العام الذى أشاعته بعثة جمـال الدين باشا فى الاسكندرية . ولكن النقابة أعلنت الاضراب الشامل عن العمل حتى تستجيب الشركة لمطالبها ومن ضمنها اعادة العمال المفصولين .

وحاولت الشركة ــ بعد أن طال أمد التوقف ــ أن تعيد العمل فى مصنعها بعد الاستعانة **بعمال جدد** تحت حراسة البوليس ، ولكن النقـابة تصدت لهذه المحاولة بأن نظمت احتلال المصنع من جانب العمال المضربين يوم ٨ ابريل ١٩٢٤ . كما اتهمت حكومة الوفد بمساعدة الشركة ضد العمال ، وذلك فى البرقية التى أرسلتها الى وزير الداخليـة ونشرتها الصحف حينذاك (الأهـرام ٩ ابريل ١٩٢٤) وفيما يلى نص البرقية .

انتظرنا مسالمين اجابة مطالبنا الحقة ثلاث وعشرين يوما مضربين عن العمل . وقد ساعدت الحكومة الشركة على الاتيان بعمال جدد تحت حراسة البوليس والمدير ينفق عليهم بسخاء مدهش عنادا منه ، فاحتللنا المصنع لايقاف العمل ونحن محافظون على ما فيه ولن نتركه الا بالمفاوضـة مع مستشارنا مصطفى مرعى وحتى تجـاب مطالبنا » .

وكان هذا أقوى تحد واجهته حكومة الوفد منذ تصفية اتحاد النقابات العام . ولم تتمكن بعثة جمـال الدين باشا وما وضـع تحت امرتهـا من قوات البوليس من التدخل ، لأنها كانت قد غادرت الاسكندرية الى القاهرة قبـل وقوع الحادث . ولكن محافظ الثغر ــ ووكيله احمد صديق بك ــ تمكنا فى اليوم التالى من « التوفيق بين الفريقين المتنازعين وعاد العمال القدماء الى العمل فى المصنع وزالت حركة الاضراب والمقاومة » (الأهرام ١٠ أبريل ١٩٢٤) .

واكدت الأهرام « أن العمال لم يحتلوا المصنع ــ فى واقع الأمر ــ لأنهم حين أرادوا التنفيذ « منعهم البوليس وحال دون تحقيق رغبتهم » .

وجاء التحدى الثانى من الاسكندرية أيضا حيث قرر عمال شركة «بترول فاكوم» ضمنهم الباعة المتجولين بالكيروسين ، الاضراب عن العمل يوم ١٢ ابريل ١٩٢٤ نظرا لرفض الشركة تسوية بعض مطالبهم المتعلقة بشروط العمـل . « واتخذت السلطة المحلية التدابير اللازمة لحفظ النظام » (الأهرام ١٣ ابريل ١٢٩٤) نظرا لخطورة مواد

الوقود التى تتعامل فيها الشركة . وقد استمر الاضراب يومين حتى تمكنت المحافظة من تسوية النزاع واعادة العمال الى العمل .

وفى الاسماعيلية ، ادى تعسف الادارة فى شركة بوس الهولندية ـ احدى الشركات البحرية المتعاقدة مع شركة القنال ـ الى تطور النزاع بينها وبين عمالها الذين اتهموا حكومة الوفد بأنها « غافلة لم ينبهها أحد حتى توقف أمثال هذه الشركات عند حدها وتفهمها واجبها وتعرفها حقها » (الأهرام ٨ فبراير ١٩٢٤) .

وفى أوائل مايو ١٩٢٤ لجأ العمال الى سلاح الاضراب بعد أن يئسوا من تدخل السلطات لحمايتهم وأرسلوا وفدا الى القاهرة ليستحث الحكومة على التدخل . ولما عقدت لجنة التوفيق المحلية لتسوية النزاع تمسك مدير الشركة بأسلوب العسف والصلف وأعلن انه حر فى أن يعين من العمال من يريده ويمنع عن العمل من لا يريده ، وطالب قادة الاضراب بالاعتذار له قبل أن يأمر برجوعهم « فاعتبر العمال هذا الجواب حطا من كرامتهم وقرروا الاستمرار فى الاضراب » . وعجزت الحكومة تماما عن حماية العمال فانتهى الاضراب بمأساة للعمال وقيادتهم (نفس المصدر) .

وفى منتصف مايو ١٩٢٤ أضرب عمال شركة مصنع علب الكرتون فى شارع منشى بالقاهرة وعددهم نحو مائتى عامل احتجاجا على استخدام نحو مائة عاملة (بنات) بالمصنع . وتطور النزاع الى انقسام حاد بين العمال فتدخل البوليس واعتقل ١٣ عاملا قدمهم الى النيابة .. وعاد الباقون الى العمل .

* * *

يتكشف لنا من خلال هذا العرض للصعوبات التى واجهت حكومة الوفد قبل وبعد تصفية اتحاد النقابات العام انها كانت تواجه فى واقع الأمر ثلاثة تيارات عمالية متباينة الاتجاه .

أولا ـ تيار عمال الحكومة وخاصة عمال المصالح التابعة لوزارة الأشغال ووزارة المواصلات ـ الذين اتجهوا بالتماساتهم وشكواهم الى بيت الأمة والى سعد زغلول ، مطالبين بتثبيت علاوة الغلاء وتعديل الدرجات ، واثقين من أن الحكومة الشعبية قادرة على اجابة مطالبهم .

ثانيا ـ تيار يضم بعض النقابات المتجمعة حول نقابة الصنائع اليدوية ، وهو تيار لا يرغب فى الصدام مع حكومة الوفد وانما يكتفى بالضغط عليها ومطالبتها بسن تشريع شامل للعمل . وكان يقود هذا التيار سكرتير نقابة الصنائع اليدوية احمد حسنى بعد أن استقال الدكتور محجوب ثابت من رئاسة النقابة فى منتصف مارس ١٩٢٤ « لأسباب صحية » .

ثالثا ـ تيار من النقابات النشيطة التى لم تتقبل موقف الوفد من اتحاد النقابات العام ، ولم تثق فى حكومة الوفد ونواياها نحو الطبقة العاملة ، وظلت متمسكة بأساليب العمل الجماعى الفعالة وأهمها الاضراب . ولا شك أن العناصر الشيوعية والمرتبطة باتحاد النقابات العام كانت لا تزال نشيطة داخل هذا التيار .

ولكن حكومة الوفد ـ مستندة الى زعامة سعد زغلول ـ تمكنت من تثبيت مكانتها في مواجهة هذه التيارات بالرغم من أن فقدانها للارتباطات المنظمة بالطبقة العاملة ، جعلها غير مطمئنة الى استمرار مكانتها وسط جماهير العمال . وفي اعتقادنا أنها قدرت ـ في هذه الظروف ـ ضرورة العمل لملء الفراغ النقابي المتخلف عن اتحاد النقابات العام ، كما قدرت ضرورة احكام السيطرة على حركة الطبقة العاملة مخافة اتجاهها الى دروب معادية لوجودها أو مكانتها .

ومن هذا الموقف ـ على وجه التحديد ـ تولدت فكرة انشاء اتحاد عام جديد للنقابات يكون مواليا لحكومة الوفد ويكون اداة سيطرة في يدها تحكم بها حركة الطبقة العاملة وتوجهها . واختير لهذه المهمة العاجلة رجل من رجال سعد المخلصين طالما اسندت اليه اخطر المهام السرية وادقها هو عبد الرحمن فهمي ، فقام بتشكيل ما عرف فيما بعد باسم **« الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل »** .

الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل :

والباحث في تاريخ تأسيس هذا الاتحاد يواجه بأكثر من رواية حول نشأته . فهناك الرواية التي وردت في مذكرات عبد الرحمن فهمي(1) والرواية التي ترددت في كتابات محمد افندي فؤاد ، سكرتير عام الاتحاد(2) ثم الأنباء المتواترة عن « النقابة العامة » التي اعتبرها بعض المؤرخين نواة هذا الاتحاد .

وبتحليل هذه الروايات ومقارنتها امكننا الوصول الى تركيب صورة معقولة ومتكاملة لقصة تأسيس الاتحاد لعلها أقرب ما تكون الى تصوير الواقع التاريخي لنشوء هذا الاتحاد .

تلقى عبد الرحمن فهمي توجيها من الوفد بتولي مسئولية شئون العمل والنقابات بعد الافراج عنه في فبراير ١٩٢٤ . ونرجح أن هذا التكليف قد صدر اليه في أوائل شهر مارس المضطرب . والأرجح انه بادر فور تكليفه باستطلاع الأرض وجمع المعلومات عن النقابات والقيادات النقابية النشيطة في هذه الفترة . ولا شك أنه استبعد من حسابه تلك الكتلة النقابية الملتفة حول نقابة الصنائع اليدوية في القاهرة باعتبارها تنتمي في النهاية الى الحزب الوطني . كما لم يكن متصورا أن يتجه الى النقابات التي عرف عنها الاتصال الوثيق باتحاد النقابات العام أو الحزب الشيوعي المصري . **وهذا يعني أنه لم يكن أمامه مجالا واسعا للاختيار** ، خصوصا وأن كتلة عمال الحكومة التي اتجهت نحو بيت الأمة والزعيم ، لم تكن كتلة منظمة نقابيا رغم اتساع رقعتها ، والمنظمين من بينها كانوا أكثر اتصالا بنقابة الصنائع اليدوية بحكم ارتباطاتهم التاريخية .

---

(1) مذكرات عبد الرحمن فهمي ملف . ص ٢٨١٥ (أنظر : محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٢٤) .

(2) جريدة « اتحاد العمال » العدد الخامس ١٩٢٤ ـ ١٩ يوليو ـ مقال بتوقيع « فؤاد » بعنوان « تنظيم حركة العمال بوادي النيل » .

ويؤكد عبد الرحمن فهمى حقيقة هذا الموقف فى مذكراته فيقول :

« فى شهر مارس ١٩٢٤ اى بعد خروجى من السجن بنحو شهر وبضعة ايام حضر لدى بمنزلى نفر من طوائف العمال المختلفة وعلى راسهم شخص يدعى محمد افندى فؤاد وطلبوا منى على لسان هذا الافندى أن اترأس نقاباتهم وكانوا على ما اذكر نائبين عن أربعة طوائف فبينت لهم انى لا اقبل الزعامة على **أربع نقابات فقط** فان كان ولا بد من ذلك فليجمعوا **شمل باقى النقابات** فى النظر اليهم وعندئذ اقبل هذه الزعامة على ما فيها من مشاغل ومتاعب » . (المذكرات . ملف ٢٧ ص ٢٨١٥) .

وتبلورت فكرة **« جمع شمل النقابات »** فى ١٥ مارس ١٩٢٤ عندما شكلت هذه المجموعة المحدودة من النقابات(١) ـ بقيادة محمد افندى فؤاد ـ نقابة جديدة باسم **« النقابة العامة »** . ويقول عبد الرحمن فهمى فى هذا الشأن :

« لم تكد تمر أيام حتى سرت الفكرة (فكرة جمع شمل النقابات) فى صفوف العمال فرحبوا بها وأخذ أعضاء النقابات يتوافدون على جماعات . فلما رأيت هذا النشاط من جانب العمال أيقنت بفلاح العمل الذى نحن عليه قادمون وعلى ذلك قبلت زعامتهم مغتبطا » . (المذكرات ملف ٢٧ ص ٢٨١٥) .

وقد تأكد لنا ان عبد الرحمن فهمى تولى رئاسة أو زعامة هذه النقابة(٢) ، وان محمد افندى فؤاد أصبح سكرتير لها . الأمر الذى يدعم رأينا بأنه قبل أن يعمل بأول مجموعة نقابية تيسر له الاتصال بها ، على أمل أن يتخذ منها قاعدة للتوسع ونشر سيطرته على بقية النقابات .

ولسنا نعرف الكثير عن « النقابة العامة » من حيث تنظيمها الداخلى وعضويتها ونشاطها وتمويلها ، ولكن مقالا طريفا للغاية نشرته جريدة « اتحاد العمال » (١٢ يونيو ١٩٢٤) بعنوان « النقابة العامة ـ كيف تكونت وتأسست » بتوقيع « أ . أمين » حفظ لنا قدرا من أنبائها ، جاء فيه .

« مرت على النقابات عدة أطوار ... وكان الأمل يدفع العمال الى احياء نقاباتهم ولكن لا يلبثون أن ينفضوا من حولها لسوء الادارة وارتباك المالية واستبداد الرؤساء وتحكم المستشارين ، عاجزين عن اتباع الطريق السوى المستقيم والبرنامج القويم لكف أيدى العابثين وقطع دابر المفسدين وكبح جماح المستبدين حتى اجتمعوا فى أوائل سنة ١٩٢٤ **الى رجل لا هو محامى ولا غنى** ولكنه رجل عادى وهبه الله شيئا من الاخلاص فى العمل والصراحة فى القول ، درس أحوال العمال وخبر أمورهم وأدرك وجه النقص فى لوازمهم ، فنهض بهم ودبر أمورهم معهم وأحيى روح الحرية والشجاعة الكامنة فى نفوسهم فشعر العمال بمركزهم الممتاز فى البلد وأدركوا أهميتهم

---

(١) يرى الاستاذ رؤوف عباس أن هذه الجماعة منشقة من نقابة الصنائع اليدوية .

(٢) فى نبأ نشرته جريدة « اتحاد العمال » العدد الثانى فى ١٩ يونيو حول مشكلة عمال ورشة الاسمنت فى المعصرة ، وصفت الجريدة عبد الرحمن فهمى بأنه زعيم العمال ، ومحمد فؤاد بأنه سكرتير النقابة العامة .

فى أساس العمران(١) وضع يده فى أيديهم ومزج عواطفه بعواطفهم ومصالحه بمصالحهم وهموا جميعا لتكوين النقابة العامة للعمال .

واستطرد كاتب المقال يقول :

« وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ تأسست النقابة العامة فعلا وكان دخلها فى اليوم الأول ١٠ جنيهات وبعد ذلك بيومين بلغ الدخل ٢٥ جنيها فصفق الأعضاء طربا وتشجعوا ودعوا الله لمشروعهم بالنجاح والفلاح ، وثابروا على جهادهم حتى أنك كنت ترى بعض المؤسسين يترددون على منزل ذلك الرجل بالموسكى (يقصد عبد الرحمن فهمى) والمطر فوق رؤوسهم كأفواه الخراطيم وملابسهم مثقلة بالمياه وأحذيتهم ملبسة بالأوحال وهم مع ذلك لا يعبأون بهذه المتاعب والمشاق مضحين وقتهم ويومياتهم وصحتهم فى سبيل هذا المشروع العظيم .

« وفى أوائل ابريل ١٩٢٤ وصل الدخل مائة جنيه فشرعوا فورا فى استئجار دارهم التى يقيمون بها الآن بعد أن أقاموا فى منزل ذلك الرجل شهرين كاملين على الرحب والسعة ... وبعد أن كانوا يغبطون انفسهم لما بلغوا ٢٠٠ مشترك أصبحوا الآن ١٢ ألف مشترك » .

وانتقل الكاتب بعد ذلك يصف نشاط قادة النقابة العامة وما يبذلونه من جهود « دون مقابل » فقال :

« ان الاخلاص رائد الجميع والوفاق شعارهم والاتحاد عنوان نقابتهم ، وقد رسموا لأنفسهم قاعدة ثابتة لم يتحولوا عنها فى مجالسهم وادارتهم ولجانهم ، فقد وضعوا لسيرهم نظاما مبتكرا يضمن للعامل حقوقه وحريته وماله من أغتبال وعبث المستبدين بحيث يشرف العمال جميعا على أحوال العمل .

من ذلك انهم لا يكبدون النقابة (أى نفقات) ... فهذا قاصدا معملا للدفاع عن (عامل) وذلك متوجها لورشة لايصال عيش (عامل) آخر على نفقته الخاصة لا يبغى أجرا ولا شكرا ... أنك ترى الأعضاء المؤسسين وأعضاء مجلس الرقابة يجوبون البلاد من الاسكندرية الى دمنهور الى الأقصر على نفقتهم الخاصة لبث الدعوة .

وقد بلغت ايرادات شهر أبريل ١٩٢٤ ثلثمائة جنيه ، وكانت المصروفات أربعة جنيهات ، منها اثنين جنيه ونصف ثمن أدوات الكهرباء وجنيه ونصف ثمن أدوات مكتبية » . (انتهى المقال) .

وواضح أن كاتب هذا المقال يميل الى المبالغة فى وصف « النقابة العامة » ، فهو يقدم لنا صورة براقة ــ ورومانتيكية ــ عن قيادتها وعن حجم عضويتها وايراداتها . وعلينا أن نأخذ بعض الأرقام التى أوردها بقدر من التحفظ وخاصة عندما يشير الى أن عضوية النقابة بلغت ١٢ ألف مشترك . فهذا الرقم لا ينسجم مع حصيلة

(١) الكاتب يشير هنا الى عبد الرحمن فهمى والتقائه بالعمال .

الاشتراكات التى يقول انها بلغت ٣٠٠ جنيه فى ابريل ١٩٢٤ . فلو كان رقم العضوية صحيحا لبلغت حصيلة الاشتراكات (على اساس ٥٠ مليما شهريا) ستمائة جنيه . أما أن تكون الحصيلة ٣٠٠ جنيه فان ذلك يعنى أحد شيئين : أن تكون نسبة التسديد منخفضة أو أن رقم العضـوية مبالغا فيه ، وهذا ما نرجحه ، خصوصا وان محمد افندى فؤاد ، ذكر فى يوليو ١٩٢٤ أن النقابة « تضم الآن فى صفوفها زهاء عشرة آلاف عامل » (اتحاد العمال ــ العدد الخامس ١٩٢٤ ــ ١٩ يوليو ١٩٢٤) وهذا رقم يقل بكثير عما ذكره كاتب المقال .

ومن المؤكد ــ على كل حال ــ أن وصف « النقابة العامة » بهذه الصورة لا يتفق مع ما قرره عبد الرحمن فهمى فى مذكراته (المذكرات ملف ٢٧ ص ٢٨١٥) حيث يقول ان النقابة **« كان يديرها جمـاعة من ذوى المآرب الشخصية فكانت الفوضى ضاربة اطنابها فى أعمـال هذه النقـابة فلم يستفد العامل منها ولم يلحقه منها خير فى كثير أو قليل »** .

والحقيقة أن عبد الرحمن فهمى وهو يصف النقابة وقيادتها على هذا النحو انما كان يعبر فى الواقع عن الخـلافات التى نشأت بينه ــ وفى جانبه محمـد افندى فؤاد ــ وبين تلك الجمـاعة النقـابية التى اتصلت به ويسرت له تزعم « النقـابة العـامة » .

وفى تقديرنا أن هذه الخلافات كانت تدور حول ثلاثة قضايا أساسية :

أولا ــ الخلاف الذى عبر عنه عبـد الرحمن فهمى بصراحة عنـدما وصف هذه الجماعة بأنها **من ذوى المآرب الشخصية** ، ولعل ذلك أن يكون مرجعه الى تصرفاتهم المالية أو استغلالهم لآلاف العمال الذين انخرطوا فى عضوية النقابة .

ثانيا ــ الخلاف حول الشكل التنظيمى للنقابة « فالجمـاعة » المؤسسة للنقابة العامة تبنت فكرة انشاء « نقابة » كبيرة أو عامة ذات فروع فى الأقاليم ــ على نمط الصنائع اليدوية ــ ينضم اليها العمال فرادى دون تمييز حرفى أو مهنى .

أما عبد الرحمن فهمى فكان ينشد تنظيم نقابة لكل حرفة أو مهنة ثم يقيم منها اتحادا عاما للنقابات . وهو فى ذلك يقول « بمجرد أن قبلت وضع هذه المهمـة على عاتقى عملت من فورى على أن يكون لكل ذوى مهنة واحدة نقابة خاصة بهم تكون تحت اشراف « الاتحاد العام » (نفس المرجع) .

ثالثا ــ قام عبد الرحمن فهمى فى منتصف ابريل ١٩٢٤ ــ أى عقب تأسيس النقابة العـامة « بنحو شهر » ، قام بتشكيل ما أسماه **« باللجنة التحضيرية لتكوين اتحاد نقابات العمال بالقطر المصرى »** دون أن يضم الى عضويتها أحدا ممن تعاونوا معه فى تأسيس النقابة العامة ، ولا حتى محمد افندى فؤاد .

فقد شكل اللجنـة من عدد من الشخصيات الوفـدية البارزة وهم حامد بك المأوردى ، عبد الغنى سليم عبده بك ، محمود حسن جازيه بك ، على بك لهيطة ،

الاستاذ على الشمسى ، مكرم عبيد ، راغب اسكندر ، شفيق منصور ، السيد خضر ، وحسن نافع .

ولا شك ان هذا التشكيل قد اثار سخط « جماعة النقابة العامة » ، وربما وجدوا فيه انكارا لجهودهم أو وأدا لتطلعاتهم .

ونحن نعتقد أن عبد الرحمن فهمى استخدم « جماعة النقابة العامة » الى حين ، حتى يستكمل استطلاع الأرض ومن ثم ينطلق الى تحقيق ما كلفه به الوفد من السيطرة على مقدرات الحركة النقابية وضمان عدم خروجها على حكومة الوفد .

لهذا فاننا نجده يعمل منذ مايو ١٩٢٤ من خلال « اللجنة التحضيرية » ويعتمد عليها اكثر من اعتماده على « النقابة العامة » التى اخذت تضمر وتذوب بطبيعة الحال .

وقد ساعده فى هذه الخطوة أن اللجنة التحضيرية كانت تضم ثلاثة أعضاء ممن كان لهم بعض الاتصال بالعمل النقابى ، أو بعض المعرفة بقطاعات معينة من العمال . فحامد بك الماوردى كان مستشارا أو رئيسا لبعض النقابات واهمها نقابة ترام القاهرة عام ١٩١٩ ، والسيد خضر كان مستشارا لنقابة عمال شركة مياه القاهرة وبعض نقابات الاسكندرية ، وحسن نافع كان المستشار الجديد لنقابة عمال مترو هليوبوليس بدلا عن احمد لطفى بك .

وبدات « اللجنة التحضيرية » نشاطها بتحديد « أغراضها المبدئية » على النحو التالى :

١ ـ الاتصال بنقابات العمال التى تؤدى وظيفتها بالفعل .
٢ ـ مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج منها الى التعديل .
٣ ـ وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها المادية والاجتماعية .
٤ ـ انهاض النقابات التى توقفت عن عملها بسبب من الأسباب .
٥ ـ تأسيس نقابات للطوائف التى ليست لها نقابات .
(الأهرام ٢٠ ابريل ١٩٢٤) .

وتحديد أغراض اللجنة على هذا النحو يعنى أن عبد الرحمن فهمى كان مصمما على العمل خارج اطار « النقابة العامة » ودون التقيد بوجودها كعائق للحركة الواسعة التى كان يبتغيها .

ووجهت اللجنة نداء الى « ادارات النقابات الموجودة » تطلب منها أن توافيها بجميع البيانات الخاصة بها وعناوين مراكزها وصورا من قوانينها ولوائحها والاقتراحات اللازمة لاصلاح أحوالها .

وتلقت « اللجنة » بعض الردود من عدد من النقابات عرفنا منها « نقابة موظفى المحال والشركات التجارية والدوائر بالاسكندرية التى ابرقت الى عبد الرحمن فهمى

تشكره وزملائه » للاهتمام بتوحيد النقابات واعلاء شأن العمال (وان النقابة) مستعدة للانضواء تحت لوائكم » (الأهرام ٢٥ ابريل ١٢٩٤) ، ونقابة مستخدمى ميناء البصل العامة بالاسكندرية التى أعلنت ترحيبها بفكرة الاتحاد وتشرفها بالانتساب اليه . ونصحت « جميع العمال بالانضمام الى النقابات ... وجميع النقابات بالانضمام تحت لواء الاتحاد العام لشد ازر هذا الحزب الذى هو من فطاحل الهيئة النيابية » (الأهرام ٢٢ ابريل ١٩٢٤) .

وفى ١٩ يوليو أعلنت اللجنة انتهاءها من اعداد « قانون » الاتحاد العام ونشرته فى الصحف باسم **« قانون الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل برياسة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك زعيم العمال »** .

وكتب محمد افندى فؤاد مقالا فى جريدة « اتحاد العمال » فى هذه المناسبة جاء فيه :

« اليوم نزف البشرى الى العمال خاصة بل والى الأمة عامة ونأتى لهم بهذا القانون الذى سد فراغ التشريع الاجتماعى بمصر وقد كان ثمرة مجهودات حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك زعيم العمال بوادى النيل ...

« ان هذا القانون تتألف بمقتضاه نقابات الطوائف وذوى الحرف حتى تكون وحداتهم منظمة ومجهوداتها متوافر مثمرة وحتى لا يجد المتعنتون من أرباب الأعمال وأصحاب الشركات مناصا من الوزن بين عمالهم ومصالح الشركات بالقسط ورفع يد الظلم والعدوان عن الضعاف المساكين المستكينين » .

وأوضح الكاتب العلاقة بين الاتحاد الوليد والنقابة العامة حيث قال :

« هذا هو القانون الذى طالما تشوق العمال للاطلاع عليه ، وهذه هى الخطوة الثانية فى سبيل خدمة العمال بعد تلك الخطوة الأولى التى كانت حركة العمال فى مصر الا وهى النقابة العامة التى انشئت منذ أربعة شهور »(1) .

ان اعلان « الاتحاد العام لنقابات العمال » على هذا النحو — أى بمجرد نشر قانونه الأساسى أو لائحته — يثير لدى مؤرخ الطبقة العاملة شكوكا عدة . ذلك أن الأسلوب السليم لاعلان مثل هذا الاتحاد هو أن يتم ذلك من خلال « مؤتمر » عام أو تأسيسى تمثل فيه النقابات الاعضاء وتمارس حقها فى مناقشة القانون واقراره ورسم خطة الاتحاد . وليس هذا بغريب على الطبقة العاملة المصرية وتجربتها النقابية . فقد كان هذا هو الأسلوب الذى اتبعه روزنتال عام ١٩٢٠ ، عام ١٩٢١ عند انشاء اتحاد النقابات العام . وعلى الرغم من أن عدد النقابات المشتركة حينذاك لم يكن يتجاوز العشرين نقابة (تضم ٣٠٠٠ عضو) فان مساهمتها فى انشاء الاتحاد — على هذا

(1) تأكد لنا أن فريقا من قادة النقابة العامة رفضوا الانضمام الى الاتحاد . ففى بيان للاتحاد فى آخر أيامه (المقطم ١٦ يونيو ١٩٢٥) قال محمد فؤاد « تخلف بالنقابة العامة فريق من العمال غير التابعين للاتحاد » .

النحو — جعلها وثيقة الارتباط به بقدر ما جعلت الاتحاد حقيقة واقعة وليست مجرد اعلان صحفى لقانونه .

ولعل عبد الرحمن فهمى قد حاول تلافى هذا النقص البين فى الاتحـاد ، عندما اشترط على النقابات التى ترغب فى الانضمام اليه أن تعقد « جمعية عمومية » لأعضائها لانتخاب مجلس ادارة جديدة واقرار قانونها الأساسى ، واعتماد طلب الانضمام الى الاتحاد العام للنقابات . وقد تمت هذه الاجراءات بالفعل — فى عدد من النقابات القائمة عرفنا منها نقابة عمال شركة الملح والصودا ، ونقابة عمال المخابز الافرنجية ، ونقابة خريجى المدارس الصناعية ونقابة عمال البواخر والسفن ، ونقابة عمال الكنس والرش وجميعها بالاسكندرية . ومثل نقـابة عمـال النسيج بالقـاهرة ، ونقـابة عمـال البنائين بطنطا .

ولكن عبـد الرحمن فهمى — ومساعديه — لجـأوا بجانب ذلك الى الأسـاليب الشكلية — وخاصة فى الأقاليم — فى محاولة محمومة لتأسيس أكبر عدد من النقابات على أساس حرفى ووفق لائحة نموذجية موحدة(١) ثم اعلان انضمامها الى الاتحاد . وفى تقديرنا أن هذه العملية كانت مسئولة عن تضخيم عـدد النقابات التى أعلن عن وجودها وانضمامها الى الاتحاد فى اكتوبر ١٩٢٤ ، والتى قال عنها عبد الرحمن فهمى :

« لم يمض طويل وقت حتى انشئت فى كثير من بلاد القطر نقابات على هذا النحو (نقابة واحدة لكل مهنة) بلغ عددها أكثر من مائة وعشرين نقابة تضم مائة وخمسين الف عامل » . (المذكرات : ملف ٢٧ ص ٢٨١٥) .

ولعل ما حدث فى مديرية الفيوم أن يكون نموذجا حيا لهذه العملية الشكلية . ففى ٩ نوفمبر ١٩٢٤ توجه عبد الرحمن فهمى الى الفيوم حيث عقد اجتماعا كبيرا لعمال المدينة حضره مدير المديرية ؟ وعدد من « أعضـاء الشركات وأرباب رؤوس الأموال » وفى هذا الاجتماع أعلن عن تشكيل « فوع الاتحـاد بالفيوم » وأسـماء مستشارى الفروع ولجنته التنفيذية ولجنة المراقبة المالية ، وكذا تأسيس ١٧ نقابة وتعيين رؤسائها ووكلائها . كل ذلك فى اجتماع واحد وبحضور علية القوم . وكانت النتيجة كما يلى :

مجلس ادارة الفـرع :

الرئيـــس	:	عبد الرحمن بك رشدى المحامى
الوكيـــل	:	محمد أفندى الصوفى الابيارى
السكرتير	:	فريد افندى محمد رشوان
أمين الصندوق	:	الحاج عبد العظيم الحريشى

(١) عثرنا على جزء من هذه اللائحة منشورا فى العدد ٢٢ من جريدة « اتحاد العمال » فى ١٥ فبراير ١٩٢٥ .

الأعضــــــاء : عبــد الله افندى فكرى ــ مصطفى افندى احمــد الغمرى ــ محمد أفندى عبد الجواد الهوارى ــ المعلم محمد صالح .

المستشــارون : ميخائيل افندى سليمان ــ محمد افندى صبرى عن الهندسة الدكتور محمود فهمى افندى اسماعيل ــ الدكتور ابراهيم افندى رزق عن الطب ــ حسين افندى حسين الحكيم الصيدلة والكيمياء ــ حسن افندى حسنى صفوت ــ اسكندر افندى داود الاستشارة القضائية ــ الدكتور محمد افندى زكى صالح عن طب الأسنان .

اللجنة التنفيذية : عبد الرحمن بك رشدى ــ محمد افندى الصوفى الابيارى ــ مصطفى افندى احمــد الغمرى ــ محمد عبد الجواد افندى الهــوارى ــ عبــد الله افندى فكرى ــ فريد افندى محمــد رشوان .

اللجنة المراقبة المالية : محمد افندى الصوفى الابيارى ــ فريد افندى محمد رشوان ــ على افنــدى عبيد ــ الشيخ محمــد حسن السنورسى ــ مصطفى أفندى احمد الغمرى ــ عبد الفتاح أفندى اسماعيل ــ احمد افندى فتح الباب محجوب ــ محمد افندى عبد الجواد الهوارى ــ عبد الوهاب افندى على ــ محمد افندى حرازه ــ يعقوب افندى غالى .

أسماء النقابات والرؤساء والوكلاء :

اسم النقابة	الرئيس	الوكيل
١ ــ ادارة الســـــكك الزراعية	عريان افندى سليمان	محمود افندى محمد
٢ ــ الطوائف المختلفة	عبد العزيز افندى رشوان	ــ
٣ ــ ورشة السكك الزراعية	نصيف افندى جرجس	على افندى عبيد
٤ ــ ورشة فوسكلو	محمد افندى حرازه	عباس افندى عبيد
٥ ــ طائفة المعمار	عبد الوهاب أفندى على	تادرس افندى حنا
٦ ــ طائفة النجارين	المعلم محمد رضوان	على افندى مهدلى
٧ ــ طائفة المنجدين	المعلم على محفوظ	الشيخ سيد رفله

٨ ـ طائفة المحلات التجارية	عبد الفتاح اسماعيل	—	
٩ ـ طائفة المبيضين	المعلم صادق عثمان	المعلم بيومى على	
١٠ـ طائفة النقاشين	الأوسطى على خير الله	الأوسطى حسن محمود	
١١ـ طائفة البلفائية	الشيخ محمد السنورس	الأوسطى شعبان خالد	
١٢ـ طائفة الكيالين	احمد افندى فتح الباب	ابراهيم افندى عرب	
١٣ـ طائفة الصرماتية	الأوسطى عبد الفتاح رستم	الحاج على رضوان	
١٤ـ طائفة الحلى والمجوهرات	يعقوب افندى غالى	ابراهيم افندى حسنين	
١٥ـ طائفة العربجية	المعلم امبابى خميس	المعلم حسنين عوض الله	
١٦ـ طائفة الجزمجية	الحاج على سعد	حافظ افندى حسين	
١٧ـ سواق الاتومبيلات	هذه الطائفة لم يتكامل العدد القانونى وعند اتمام العدد سينتخب لها الرئيس والوكيل .		

* * *

ومهما يكن من أمر هذا الأسلوب وما يثيره من شكوك فى جدية التنظيم النقابى ، فان الاتحاد العام لنقابات العمال ــ كان من وجهة نظر حكومة الوفد وعبد الرحمن فهمى ــ كافيا لتحقيق الهدف الأساسى من انشائه ، **وهو الانفراد بالسيطرة على حركة الطبقة العاملة وضمان عدم خروجها على الحكومة .** فالقضية هنا لم تكن قضية اقامة تنظيمات نقابية عمالية حقيقية أو انشاء اتحاد عام يقود هذه التنظيمات من أجل الحصول على شروط عمل أحسن أو الظفر بمكانة سياسية أقوى للعمال . فهذه أهداف لم تكن تشغل حيزا كبيرا أو ملموسا فى فكر حكومة الوفد .

وقد تمت صياغة « قانون » الاتحاد بحيث يخدم فكرة السيطرة التى كان ينشدها الوفد . ومن هنا فان « القانون » كان يتميز بالانعطاف الشديد نحو **المركزية** . فالمادة الخامسة من القانون تنص على أن الغرض من تكوين الاتحاد « ايجاد **مركز رئيسى ترتبط به جميع نقابات** العمال والطوائف بوادى النيل ، **والاشراف على نقابات العمال والطوائف التابعة لها ، وانشاء وتعميم النقابات للعمال** واصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى » .

والمادة السادسة الخاصة بالعضوية تنص الى جانب منح العضوية للنقابات ، على قبول عضوية « الأشخاص ذوى الكفاءات والميزات الخاصة غير التابعين لنقابات ممن يرى الاتحاد مصلحة له فى قبولهم ضمن أعضائها » . وقد تبين فى الواقع أن هذه المادة قد وضعت من أجل عشرات من أعضاء حزب الوفد الذين اسندت اليهم رئاسة الفروع ورئاسة بعض النقابات تعميقا للسيطرة على عمال الأقاليم .

والقانون يعطى لمجلس ادارة الاتحاد سلطات واسعة فيما يتصل بقبول وفصل الأعضاء والنقابات — دون معقب — كما يتخم المجلس بالمستشارين (عددهم عشرة) ويجعل انتخاب رئيس الاتحاد — ويسميه زعيم العمال — كل خمس سنوات رغم أنه ينص على انتخابات سنوية للمجلس . « والزعيم » يمثل الاتحاد ويرأس جلسات الجمعية العمومية ومجلس الادارة واللجان ويأذن بصرف المبالغ التى لا تزيد عن عشرين جنيها بدون قرار من اللجنة المالية ، وهو الذى يعين مدير ادارة الاتحاد وموظفى الادارة ويقرر مرتباتهم ويوقع جزاءاتهم والقرارات والمنشورات التى يصدرها الاتحاد .

ويحرم القانون على النقابات الاعضاء اعلان أى اضراب من غير مصادقة الاتحاد ، ومجلس ادارة الاتحاد هو الذى يملك سلطة اعلان الاضراب العام أو الاضراب الجزئى وهو الذى يعين ابتداءه وانتهاءه والقواعد التى يدار عليها والغرض منه . وعند صدور قرار بالاضراب العام تصبح أموال جميع النقابات التابعة للاتحاد وفروعه تحت تصرف الاتحاد .

***

وعلى الرغم من هذا البناء الشامخ الذى شيده عبد الرحمن فهمى فى شهور قليلة ، فقد ظلت فاعليته محدودة للغاية فى مجال الدفاع عن مصالح العمال ومطالبهم . فباستثناء النزاع الذى نشب فى شركة المعصرة للاسمنت(١) وتدخل لتسويته عبد الرحمن فهمى شخصيا ، لم يبد الاتحاد اهتماما أو يظهر له دور ملموس فى عديد من المنازعات التى وقعت خلال هذه الفترة وكان من أبرزها النزاع حول مطالب عمال شركات السكر فى كوم امبو وارمنت(٢) ، والنزاع الكبير الذى حدث بين عمال شركات الفحم فى الاسكندرية وبور سعيد فى اكتوبر ١٩٢٤ (٣) .

---

(١) وقع هذا النزاع فى يونيو ١٩٢٤ أثناء تأسيس الاتحاد العام عندما هددت الشركة عمال الورشة بترك نقابتهم وفصلت عشرة من قادة العمال واستخدمت « بعض الاعراب المأجورين » لتأديب العمال المشاغبين . ورد العمال على ذلك باعلان الاضراب واحتلال الورش . وقد أوفد عبد الرحمن فهمى ، محمد أفندى فؤاد لتسوية النزاع وتمكن من اعادة العمال المضربين الى العمل على أن تبت لجنة التوفيق فى موضوع المفصولين .

(٢) تقدم عمال شركة السكر بكوم امبو بقائمة من المطالب تضم ١٤ مطلبا فى أكتوبر ١٩٢٤ من ضمنها مطلب الاعتراف بالنقابة وتعديلات فى الاجور واقرار نظام للاجازات والعلاج والتعويض . ولم يظهر الاتحاد أى اهتمام بهذا النزاع .

أما عمال شركة السكر بأرمنت فقد أسسوا نقابة لهم فى نوفمبر ١٩٢٤ وطلبوا الانضمام الى الاتحاد ، وتقدمت النقابة بعدد من المطالب حول ساعات العمل والاجور وسوء المعاملة وسوء حالة الخفراء ، وردت الشركة على ذلك بتهديد أعضاء النقابة بالفصل كما فصلت ٣٦ خفيرا بالفعل . ولم يتحرك الاتحاد لنجدتهم الا متأخرا عندما نشر بيانا بجريدة « اتحاد العمال » فى ١١ يناير ١٩٢٥ يناشد فيه الرأى العام والصحافة أن تحتج على ما وقع على هؤلاء « الضعفاء المستكينين » .

(٣) أضرب عمال الفحم فى بورسعيد نحو أسبوعين فى أكتوبر ١٩٢٤ فى محاولة لتعديل أجورهم وتنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع المقاولين والشركات ، كما أضرب فى نفس الوقت عمال الفحم فى الاسكندرية مطالبين بزيادة ٤٠٪ فى الاجور (الاهرام ٢٣ — ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤) .

ولسنا نعتقد ان الاتحاد العام والنقابات الأعضاء فيه كانت عاجزة فى مواجهة مسئولياتها العمالية أو قاصرة من حيث نفوذ قادتها - وهم من رجال الحزب الحاكم - عن الدخول فى منازعات العمل وتسويتها بصورة مرضية للعمال . ولكننا نعتقد أن أمورا أخرى مغايرة كانت هى الشغل الشاغل لهذه القيادة .

فالزعيم عبد الرحمن فهمى كان يعتقد - مخلصا - أن مهمته الأساسية هى الحفاظ على الأمن والنظام ، وعلى مستوى من الهدوء فى الجبهة العمالية ، بحيث لا يحدث فيها ما يعكر الصفو على حكومة الوفد أو يوقعها فى حرج يؤثر فى مكانتها . ولا شك انه كان يتوجس خفية - دائما - من أن تسعى العناصر المناوئة للوفد ، مثل عناصر الحزب الوطنى والشيوعيين - الى التسلل والسيطرة من جديد على النقابات واثارة المتاعب للحكومة الشعبية .

كان عبد الرحمن فهمى[1] يؤمن ايمانا راسخا بأن « العامل المصرى رجل قانع مسالم صبور لو أحسن الزعماء قيادته لوصلوا به الى الدرجة التى يتمناها له المخلصون وترضاها له الحكومة وتحترمه لأجلها الشركات » .

وكان يرى أنه « كلما كانت **القيادة حازمة** سارت العمال فى طريق الاعتدال ... وكلما كانت **القيادة رشيدة** كانت علاقة العمال بأصحاب الأعمال قائمة على تبادل المنافع والاخلاص فى العمل ... وان مهمة النقابات ان تبث روح التعاون والاتحاد والفضيلة بين العمال حتى يخلصوا فى أعمالهم ويستقيموا فى أحوالهم لا أن تزرع فى نفوسهم الخصبة **روح التمرد على النظام والأمن** » .

ولم يكن يكل من تقديم النصح للعمال بالاعتدال واحترام القانون والنظام .

« نريد من العامل فى مصنعه أن يكون معتدلا فى نزعاته ، صادقا فى رغباته وعلاقاته تقيا فى كل حالاته طاهرا نظيفا فى روحاته وغدواته **يحترم القانون والنظام ويحافظ على السلام والأمن العام** مشكورا من الناس مأجورا من الله » .

وعنده أن واجب العامل يقتضيه أن « **يعمل للعمل ولذة العمل وللأمل لا للأجر والشكر** » .

والنقابات - فى رأيه - « لا يمكن أن تسوس العمال **الا اذا عضدتها الحكومة** تعضيدا أدبيا وساعدتها على حفظ الحقوق واجابة المطالب العادلة . فاذا عجزت النقابة عن الحصول على العطف من الحكومة أو عجزت الحكومة عن اقناع أصحاب **الأعمال** ، ثار العمال فى وجه النقابة ... » .

ولهذا فانه كان يعلق أهمية كبيرة على اعتراف الحكومة بالنقابات ويعتبر ذلك « خير وسيلة لقطع أيدى العابثين »[2]

---

(1) الفقرات الواردة هنا على لسان عبد الرحمن فهمى ، فقرات مختارة من مقال له نشرته جريدة « اتحاد العمال » العدد الثانى ١٩ يونيو ١٩١٩ .

(2) لا شك أنه منى بخيبة أمل كبيرة عندما تخلت حكومة الوفد عن وعودها بالاعتراف بالنقابات وباصدار تشريعات لحماية العمال .

والى جانب قضية الاعتدال والحفاظ على الأمن والنظام ، وهى القضية التى سيطرت على فكر عبد الرحمن فهمى وقيادة الاتحاد ، كانت هناك قضية « الشيوعية» أو « الرعب من الشيوعية » الذى تسلطت على عبد الرحمن فهمى طوال زعامته للاتحاد .

وفى هذا يقول المؤرخ الدكتور محمد أنيس(١) فى جميع الخطب التى عثرت عليها لعبد الرحمن فهمى بمناسبة انشاء نقابة أو ضم نقابة جديدة الى الاتحاد يندد فيها بعنف بالشيوعية ويحذر العمال من شرورها .

ففى خطابه الذى ألقاه فى أواخر مارس ١٩٢٤ وقبل بمقتضاه زعامة العمال(٢) قال عبد الرحمن فهمى :

« وبهذه المناسبة أحذركم وأنا أربأ بنفوسكم الطاهرة البريئة من أن تدنسوا أنفسكم برجس الشيوعية التى لا تعرف حقا ولا قانونا . فاحذروا دسائسها وانبذوا دعاتها واعلموا أن مذهبهم مذهب دمار وخراب يجر العالم الى الفوضى ويعيده الى أيام الجاهلية الأولى . القانون . القانون . هذه كلمتى لكم ووصيتى فيكم . باحترامه تكسبون عطف الناس جميعا وبه تتحقق الآمال التى تطمحون اليها » .

وتكرر ذلك منه فى خطابه فى حفل تكريم عمال مصر الجديدة له (٤ يوليو ١٩٢٤) وفى حديث له لمراسل جريدة الجورنال دى كير (٥ يوليو ١٩٢٤) ،وفى حديثه الى العمال فى افتتاح نادى العمال بالفيوم فى ٩ نوفمبر ١٩٢٤ وفى غير ذلك من المناسبات .

***

ان قيادة لاتحاد عام للعمال تقيم من نفسها حارسا للحفاظ على الأمن والنظام فى خدمة حكومتها ، ويفزعها باستمرار شبح الرعب الشيوعى ، فتوليه كل اهتماماتها ، ان قيادة بهذا الشكل لا يمكن أن يكون قد توفر لها من الوقت أو الجهد ما تضعه فى خدمة الطبقة العاملة ومطالبها الأساسية ، ولا يمكن أن تكون قد عمقت ارتباطها بالطبقة العاملة وتوحدت مع آمالها وأمانيها .

لهذا لم يكن غريبا فى نوفمبر ١٩٢٤ أن ينهار صرح الاتحاد العام بمجرد القاء القبض على « زعيمه » عبد الرحمن فهمى(٣) فى قضية اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش وحاكم السودان العام ، وبمجرد زوال حكومة الوفد عندما استقال سعد زغلول فى مواجهة الانذار البريطانى بالتعويض عن مقتل السردار .

ولم يبق من الصرح الكبير غير مقره الرئيسى بالقاهرة حيث تمكن محمد أفندى فؤاد من الاستمرار داخله بضعة شهور . وكان آخر ما نبض به ــ قبل اختفائه التام ــ

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الاول ص ٢٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٥ .

(٣) تم اعتقاله فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ واعتقل ضمن آخرين شفيق منصور وراغب اسكندر (عضوا بمجلس النواب) وكانا كما نتذكر عضوين فى اللجنة التحضيرية للاتحاد العام للنقابات .

ذلك « البلاغ » الذى أصدره محمد أفندى فؤاد ونشرته له جريدة المقطم فى ١٦ يونيو ١٩٢٥ والذى أعلن فيه :

« أن الاتحاد العام ــ يكرر الآن ما سبق اعلانه ــ من أنه هيئة اقتصادية تعاونية بحتة وسيظل كما كان دائما مستقلا لا يغذيه حزب من الاحزاب ولا يعضده عظيم من العظماء ماديا أو أدبيا وسيستمر فى جهاده السلمى معتمدا على الله ورعاية الملك وحزم العمال وحكمة قادتهم » .

أما عبد الرحن فهمى فقد ظل معتقلا حتى أطلق سراحه فى يناير ١٩٢٥ . وفى ٣١ يناير ١٩٢٥ أصدر بيانا استقال فيه من الاتحاد « بسبب أحواله الصحية » (١) .

درس التجربة :

ان تجربة **الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل** تجربة تستحق نصيبا أكبر من الاهتمام والتحليل من مؤرخى الطبقة العاملة والنقابات . ذلك لأنها ــ فوق كل شىء ــ قد **صكت أسلوبا معينا** فى تكوين جميع الاتحادات النقابية التى عرفتها مصر حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وأرست تقليدا بين الأحزاب السياسية جعلها تتجه جميعا كلما تولت دست الحكم ــ الى أن تقيم باسمها اتحادا (عاما) للنقابات مواليا لها ولكنه لا يلبث أن يزول بزوالها .

ان التعرف على ملامح هذه التجربة ومكوناتها الداخلية ، أمر ضرورى لدراسة التجارب ــ أو الظواهر ــ المماثلة فى المستقبل .

ويمكن تحديد الملامح الأساسية لتجربة « الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل » فيما يلى :

أولا ــ ان الاتحاد كان تشكيلا من نتاج **حكومة** الوفد وليس **تنظيما** من نتاج حركة الطبقة العاملة .

ثانيا ــ ان الاتحاد **نشأ بمعزل عن النقابات** القائمة ، واعتمد ــ فى الأغلب ــ على نقابات جديدة انشأها بأسلوب شكلى وخاصة فى الأقاليم بعيدا عن حركة الطبقة العاملة فى القاهرة والاسكندرية .

ثالثا ــ قيادة الاتحاد ــ تتكون من عناصر مختارة من حزب الوفد ــ وليست عناصر منتخبة من القيادات النقابية وهى تفرض وجودها بفضل علاقتها بحكومة الوفد . وقد جذبت هذه القيادة اليها عناصر نقابية ــ ضعيفة ــ أو منشقة من النقابات القائمة .

---

(١) تحدث عبد الرحمن فهمى فى مذكراته عن السبب الحقيقى لاستقالته من الاتحاد فقال :
« وجدت أن الخطر لا شك يحدق بى دائما ما دمت على رأس العمال اذ لا يرون للقوم أن يروا مئات الالوف من العمال خاضعين لنظام واحد وقانون واحد تحت زعامة شخص يرونه خطرا على الامن العام » .
(المذكرات : ملف ٢٨ ص ٢٨٧٨ ــ ص ٢٨٧٩) .

رابعا ــ المركزية الشديدة فى ادارة الاتحاد حتى تضمن القيادة الحزبية المكلفة ، استمرار سيطرتها الكاملة على الاتحاد والنقابات الأعضاء .

خامسا ــ الهدف من انشاء الاتحاد هو ((**السيطرة**)) على حركة الطبقة العاملة لصالح الأمن والنظام الواجب توفرهما للحكومة . وبالتالى فان عملية النضال من أجل تحسين شروط العمل أو اصدار التشريعات العمالية لا تجد مكانا كبيرا بين جهـود الاتحاد .

ولكن ذلك لم يؤثر فى الحركة اليومية للطبقة العاملة من أجل مطالبها ، فهـذه الحركة مستمرة بمعزل عن الاتحاد العام وأحيانا رغم وجوده .

سادسا ــ انهيار الاتحاد بمجرد سقوط الحكومة وزوال رجالها من قيادة الاتحاد ، الأمر الذى يؤكد أن ارتباط الاتحاد بالحكومة أقوى من ارتباطه بالقواعد النقابيـة والعمالية .

ان مجموع هذه الملامح الأساسية ــ فضلا عما يتفرع عنها من ملامح أخـرى تفصيلية ــ تضعنا وجها لوجه أمام **ظاهرة جديدة** فى تاريخ الطبقة العاملة . وهى ظاهرة تختلف عن ذلك **الارتباط السياسى** ، الذى عرفناه بين الحزب الوطنى ونقابة الصنائع اليدوية أو بين الحزب الشيوعى المصرى واتحاد النقابات العام . فالارتباط السياسى الذى كان قائما فى هاتين الحالتين كان يتضمن محاولة جدية من جانب الحزبين لخلق قاعدة عمالية مساعدة **لحزب خارج السلطة** ، أما تجربة اتحاد وادى النيل فانها تجربة من جانب حزب فى السلطة ، يحاول من خلالها أن يسيطر على حركة الطبقة العاملة ويحبسها عن الانطلاق .

ان تجربة اتحاد وادى النيل ــ بكل ما حملته من تزييف وشكلية ــ كانت فى واقع الأمر نموذجا واضحا **للانتهازية النقابية** فى عضويتها وتنظيمها وفكر قيادتها ... وملامحها الأساسية التى كشفت عنها فى التطبيق هى ذاتها ملامح الانتهازية النقابية فى جميع أنحاء العالم .

الفصل السابع
البحث عن طريق

نحن نقف الآن عند بداية عام ١٩٢٥ ، وقد خرجت الطبقة العاملة بعد سقوط حكومة الوفد خاسرة الكثير من مؤسساتها النقابية ، فاقدة الكثير من أمانيها ومطالبها المعلقة .

فخلال عام واحد ــ عام ١٩٢٤ الغريب ــ فقدت الطبقة العاملة اتحادين نقابيين : اتحاد النقابات العام ، والاتحاد العام لنقابات العمـــال بوادى النيل . ومع الاتحاد الأول خسرت الطبقة العاملة مجموعة من خيرة نقاباتها التى انهارت خلال الصدام بين الوفد والحزب الشيوعى المصرى ، وتبعثرت قياداتها النشيطة . ومع الاتحاد العام لوادى النيل ــ رغم شكليته ــ فقدت الطبقة العاملة مركزا قوميا لقيادتها ، لو قيض له أن يتخلص من قياداته الانتهازية والدخيلة لأمكن أن يتحول الى اتحاد عمالى حقيقى فى خدمة الطبقة العاملة .

وخلال عام ١٩٢٤ ــ أيضا ــ تلقى اليسار المصرى أقسى الضربات فانهارت ــ من تحت أقدامه ــ رقعة الأرض الضيقة التى تشبثت بها جـذوره الضعيفة . وانتهى بصراعاته وعمليات التطهير الداخلية ، ثم بصدامه مع الوفد ، انتهى الى موقف من الفشل لا يحسد عليه . وكان فشله هذا ، رغم كل ما يقال عن سلبياته ــ خسارة للطبقة العاملة أفقدتها تيارا نشيطا من تيارات الفـكر السياسى الذى يربط مصيره بمصيرها .

وبفقدان اتحاداتها ونقاباتها النشيطة وعناصر اليسار الحركية ، أصبحت الطبقة العاملة ــ وخاصة فى الشركات الاحتكارية بالمرافق ــ مهددة فى شروط عملها وفيما أبرمته من اتفاقيات قديمة . وزاد من خطورة الموقف أن الآمال التى عقدتها الطبقة العاملة على حكومة الوفد لكى تصـدرتشريعا للعمل ، لم تتحقق رغم ما تردد عن نية سعد زغلول فى اصداره ، وعن الحاج عبد الرحمن فهمى عليه فى ذلك .

ولم يكن فى المناخ السياسى السائد بعد سقوط حكومة الوفد وتولى زيور باشا الوزارة ، ما يبشر بحظ أسعد للطبقة العاملة .

واذا كان حكم زيور بالنسبة للمؤرخ السياسى والمؤرخ الدستورى هو الحكم الذى صادر الدستور واستن تزوير الانتخابات وجاوز كل حد فى الخضوع لمطالب بريطانيا وفى وضع العرش فوق الشعب ، فانه بالنسبة لمؤرخ الطبقة العاملة كان حكما سادرا

فى استخدام أساليب القهر موغلا فى ضرب الحريات العامة أو تقييدها بالاجراءات الادارية السافرة أو بالتشريعات غير الدستورية .

ففى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ ــ أى فى اليوم التالى لتأليف وزارته ــ استصدر زيور باشا مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ثم استصدر أمرا آخر فى ٢٤ ديسمبر بحل المجلس . ومن هنا دخل زيور فى صراع مرير ضد الوفد والجماعات السياسية الأخرى ، أهدر خلاله كافة المبادىء الدستورية والحريات العامة . وتضمنت فصول هذا الصراع اجراءات تعسفية عديدة انعكس أغلبها على حياة الطبقة العاملة وحركتها ، فموجة الاعتقالات التى بدأها زيور ضد أعدائه السياسيين تناولت من الرجال من عرف عنهم الاتصال بحركة الطبقة العاملة مثل عبد الرحمن فهمى الذى رأس الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل ، وشفيق منصور وراغب أسكندر اللذين اشتركا فى اللجنة التحضيرية لهذا الاتحاد .

ودعم زيور وزارة الداخلية بعناصر مصرية وبريطانية عرفت بعدائها للشعب ــ بصفة عامة ــ وكراهيتها للطبقة العاملة ومنظماتها بصفة خاصة . ففى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ضم اسماعيل صدقى باشا الى وزارته ، كوزير للداخلية ، كما أطلق يد كين بويد ، مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية ، وجعله المرجع الوحيد لمديرى المديريات ، كما جعل رسل باشا ، حكمدار العاصمة المرجع الرئيسى لكافة مأمورى الأقسام وضباط البوليس .

واتجه زيور باشا نحو تقييد الصحافة وحرية النشر ، ففى ٩ يوليو ١٩٢٥ أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وافساح المجال لاغلاق الصحف . ويقول الرافعى فى هذا الصدد (فى أعقاب الثورة المصرية ــ الجزء الأول ص ٢٢٦) ان زيور « افترض سوء النية فى الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء اثبات العكس ، ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر فى الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأى العام فى أعمال السلطة العامة أو بأية طريقة أخرى) . وهى عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام ، فلا تستطيع الصحف اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهى نشر الأخبار وتصبح أكبر الصحف عرضة للاغلاق » .

وأعقب هذا التعديل بقرار فى ١٥ أغسطس ١٩٢٥ يحتم على جميع المطابع أو تقدم الى « ادارة المطبوعات » بوزارة الداخلية خمس نسخ من الكتب والرسائل التى تطبع فيها مؤلفة كانت أو مترجمة . واستندت وزارة زيور فى اصدار هذا القرار على قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ والذى ينص فى المادة الثالثة منه على عدم جواز بيع أو نشر كل ما يكتب بواسطة الطباعة الا بعد أن يقدم منه خمس نسخ الى ادارة المطبوعات بوزارة الداخلية . وهذا النص ينصرف الى الكتب والرسائل مؤلفة أو مترجمة انصرافه على الصحف والمجلات والمطبوعات الدورية .

وانتقل زيور ــ بعد ذلك ــ الى تقييد حرية الاجتماع وحق تأليف الجمعيات والهيئات السياسية ، وحرية الانتخاب .

فمن ناحية ، أوعزت الوزارة الى حكمدار القاهرة باصدار منشور يبيح لضباط البوليس ان يستوقفوا كل من كان سائرا فى الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات ويسوقوه الى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية . كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا . (أنظر الرافعى : نفس المصدر ص ٢٣٠) .

ومن ناحية ثانية ، استصدر زيور فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون حول « الجمعيات والهيئات السياسية » يحتم عليها اخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعا وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى هذه البيانات . وكل جمعية أو هيئة سياسية لاتخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى .

وقد احتجت جميع الأحزاب على هذا القانون واعتبرته مخالفا للدستور ومعبرا عن روح الأستبداد والاستهانة بالحريات العامة ، كما أعلنت رفضها الكامل لأحكامه .

ومن ناحية ثالثة ، حاول زيور ــ فى نزاعه مع الأحـزاب ــ أن ينتكس بقانون الانتخابات الذى أصدره البرلمان الأول فى ٢٤ يوليو ١٩٢٤ والذى جعل الانتخابات على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ بعد أن كانت على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

وتعتبر محاولة زيور هذه ــ من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة ــ محاولة لالغاء حق عام كان سيتمتع به أفراد الطبقة العاملة والفلاحين الذين حرموا من التأثير المباشر فى الانتخابات السابقة والتى تمت على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

ان مجموع هذه الأجراءات والتشريعات المقيدة للحريات العامة وضعت الطبقة العاملة المصرية ــ قبل غيرها من الطبقات ــ فى مناخ سياسى معاد لحركتها ومنظماتها أو على الأقل فى مناخ غير ملائم لتحقيق أمانيها أو الاستجابة لمطالبها .

لقد استمرت وزارة زيور فى الحكم من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ الى ٧ يونيو ١٩٢٦ ، اى نحو ١٩ شهرا ، ولكن الآثار المباشرة ثم الآثار البعيدة لهذه الفترة القصيرة من حكمها كانت ذات مغزى هام فى تاريخ الطبقة العاملة .

ففى ظل هذا الحكم البغيض الذى جثم بظله الثقيل على البلاد ، فقدت حركة الطبقة العاملة الكثير من حيويتها وفاعليتها . وظهر ذلك بوضوح من خلال ظاهرتين اساسيتين :

أولهما : ظاهرة الانهيار الخطير فى صفوف اليسار المصرى وتحوله الى مجال

البحث النظرى فى قضايا الطبقة العاملة على حساب النضال العملى وسط صفوف العمال .

وثانيهما : غلبة أسلوب الالتماس والشكوى بين العمال على أساليب العمل الجماعى المنظم التى كان الاضراب من اهمها فى المراحل السابقة .

أولا : ظاهرة انهيار اليسار :

فاليسار المصرى الذى تلقى أعنف الضربات على يد حكومة سعد زغلول ، وزج بقادته الى السجون ، وانهار الاتحاد العام الذى يتبعه فى الاسكندرية ، حاول ان يعيد تنظيم صفوفه من جديد قبل تأليف وزارة زيور وفى ظلها . ففى ٦ اكتوبر ١٩٢٤ تألفت «لجنة مركزية» جديدة للحزب الشيوعى المصرى على يد « قسطنطين فايس»(١) وهو الاسم التنكرى لمندوب الدولية الثالثة الذى أوفد الى مصر ليعيد تنظيم الحزب . ولكن نشاط الحزب ولجنته ظل محدودا للغاية نتيجة لعوامل عديدة كان من أهمها اعتماده الزائد على العناصر الأجنبية ، وميله الى أعمال الدعوة والفكر أكثر من العمل التنظيمى والنضالى .

وفى ٣٠ مايو ١٩٢٥ شنت حكومة زيور حملة شاملة على الحزب وصادرت أوراقه ومطبوعاته وقدمت ثلاثة عشر عضوا (٢) من قياداته الى النيابة العمومية . وفى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ قدمت النيابة تقريرها الى قاضى الاحالة وفيه اتهمت المقبوض عليهم بقائمة طويلة من الاتهامات الخطيرة لخصها لنا المؤرخ عبد العظيم رمضان (تطـور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٥٥٢) فيما يلى :

« فى المـدة بين ٦ اكتوبر ١٩٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٢٥ اشترك (المتهمون) فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جريمة تأليف عصابة من العمال وصغار الفلاحين لارهاب طائفةمن السكان وهى طبقة أصحاب الأعمال والملاك ، وانهم اتفقوا جنائيا بأن اتحدوا على ارتكاب جنايات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبـــادىء الدستور المصرى الأساسية وتحبيذ تغير النظم الأساسية للهيئة الأجتماعية بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة . وانهم نشروا وهم متفقون جميعا فى ذلك أفكارهم

---

(١) اسمه الحقيقى « بهيل كوسى » وشهرته أفيجدور . وهو من مواليد أوكرانيا عام ١٨٩٢ . ويقول عنه ولتر لاكور فى كتابه : الاتحاد الســـوفييتى والشرق الاوسط ص ١٠٥ « انه التحق بالحركة الثورية (الروسية) فى وقت مبكر وهاجر الى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الاولى . التحق فى أمريكا بالفيلق اليهودى الذى كان قيد التأليف وقتئذ ثم ذهب الى فلسطين لوقت قصير سنة ١٩١٨ . وبقى فى مصر سنة ونصف ثم عاد الى روسيا . أرسل الى مصر مرتين ، عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٤ لينظم أو بعبارة أدق ، حتى يبلشف الحزب اشيوعى المحلى ، ولقد أوقف فى المرة الثانية فى القاهرة وحكم عليه بالسجن لمدة طويلة ، ولم يرجع الى موسكو الا فى أواخر العقد الثالث . ومن الطريف أنه تزوج فى مصر من شارلوت روزنتال ابنة جوزيف روزنتال المعروف .

(٢) هم : قسطنطين فايس ــ شالوم بولاك ــ ليون الكونين ــ رفيق جبور ــ محـرر بجريدة النظام الوفدية ــ الشيخ شاكر عبد الحليم (طالب أزهرى) الهامى أمين (مخزنجى بالسكك الحديدية) ــ شعبان حافظ (عامل من الزقازيق) ــ ريدل هارسليك ــ محمد عبـــد السميع الغنيمى ــ شارلوت روزنتال ــ بيومى مرسى الباسوسى ــ سكالاريوس بنكاكيس ــ هارون واينبرج .

الثورية علنا بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات فى المجال والمحافل العمومية وبواسطة اشهار رسوم وتصاوير ، وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى أفكارا ثورية وأمورا تخالف مبادىء الدستور المصرى الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل الغاء الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعى بطريق الثورة والتهديد ، وانهم الفوا لذلك حزبا سموه الحزب الشيوعى المصرى التابع للدولية الشيوعية الثالثة . وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولية وبناء على تعاليمها التى ترمى الى الغاء الملكية الفردية ومصادرة الاملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى الغير مشروعة ، واخذ الحزب ينشر دعوته الضارة المذكورة بالطرق العلنية المختلفة بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم » .

وتمت محاكمة المتهمين بصورة سرية أمام محكمة جنايات مصر فى الفترة من ٩ يناير ١٩٢٦ الى ١٩ يناير ١٩٢٦ ، وصدرت ضدهم أحكام متفاوتة كان نصيب فاسى وبولاك والكونين السجن ثلاث سنوات ، ورفيق جبور والشيخ شاكر والهامى أمين بالسجن سنة ، وشعبان حافظ الحبس سنة ، وبراءة الباقين .

ونحن اذا راجعنا قائمة الاتهام فى هذه القضية ، وقارناها بقائمة الاتهام فى القضية الشيوعية الأولى ، سنلاحظ لأول وهلة **أنها جاءت خالية من أى اتهام للحزب بتنظيم اضرابات عمالية أو احتلال مصانع خلال هذه الفترة** . ولهذه الحقيقة مغزى هام اذ **أنها** تكشف بوضوح — وبشهادة النيابة العمومية — عن مدى ما اتسم به الحزب فى هذه الفترة من عجز تام عن الارتباط بحركة الطبقة العاملة ونضالها اليومى . كما سنلاحظ ايضا أن قائمة الاتهامات **كانت تنصب فى الأغلب على أعمال النشر وبيع وتوزيع الكتب والجرائد والخطب** ، وغير ذلك من أدوات العمل الفكرى التى تختلف كثيرا عن أدوات العمل النضالى ، الأمر الذى يكشف عن « مزاج » الحزب وقيادته فى هذه الفترة .

وعلى ضوء هذه الحقيقة أيضا ، ينبغى أن ننظر الى جريدة « الحساب » التى عرف عنها أنها أداة الحزب ولسان حاله فى هذه الفترة . فقد بدأت هذه الجريدة منذ ٦ مارس ١٩٢٥ تنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان **« كيف يجب أن تكون نقاباتنا »** ثم تلتها بحوار حول **« تأسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين »** (١) .

وهذه المقالات — رغم امتيازها العلمى — تكشف فى النهاية عما لاحظناه فى الحزب الشيوعى من تحول الى مجال البحث النظرى فى قضايا الطبقة العاملة بدلا من النضال العملى وسط صفوف العمال من أجل تحقيق أهداف هذا البحث ونتائجه .

---

(١) يمكن الاطلاع على النصوص الكاملة لهذه المقالات وللحوار حول تأسيس الحزب فى كتاب : تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ — ١٩٥٢ تأليف عبد المنعم الغزالى ص ٩٧ — ص ١٤٤ .

لقد بدا الحزب حينذاك وكأنه يقوم بمراجعة شاملة لأساسيات التنظيم النقابى والتنظيم السياسى للطبقة العاملة . ولكن هذه المراجعة ظلت حبيسة البحث النظرى على صفحات « الحساب » ولم يبد من مظاهر نشـاطه ما يؤكد انتقاله الى نطـاق التطبيق . وفى تقديرنا أن هذا الموقف ـ موقف الارتداد الى البحث النظرى ـ كان دائما علامة مميزة لليسار المصرى فى فترات الانتكاس أو الهزيمة ، وقرينة قوية على عزلته عن واقع الطبقة العاملة .

أما عناصر اليسار المناوئة للحزب الشيوعى المصرى ، فقد تشتت هى أيضـا ـ فسلامة موسى انسحب من العمل السياسى ليتوفر الى العمل الأدبى فى مجلة الهـلال والعمل الاجتماعى فى جمعية الشبان المسيحيين . وكان عبد الله عنان قد ربط نفسه نهائيا بحزب الأحرار الدستوريين وعمل محررا بجريدة السياسة . وهكذا سجل هذا الجناح انفصاله عن الطبقة العاملة وحركتها وتساوى ـ فى موقفه هذا ـ مع التيـار الذى كان منظما فى الحزب الشيوعى المصرى .

ثانيا ـ نمو اسلوب الشكوى والالتماس :

كان من الطبيعى فى غيبة اتحاد عام ، وتشتت تنظيمات اليسار ، وسطوة الحكم المستبد لوزارة زيور ، كان من الطبيعى فى مثل هـذه الظروف أن يتراجع العمـل الجماعى العمالى أو أن يفقد على الأقل أمضى أسلحته الا وهو سلاح الاضراب ، ليحل محله أسلوب الشكوى ورفع الالتماسات الى المسئولين .

والمتتبع للصحف خلال حكم زيور سيجدها زاخرة بمئات الشكاوى والالتماسات العمالية التى تحاول ـ فى اغلب الأحوال ـ أن تدفع ظلما وقع على أصحابها اكثر من أن تتقدم بمطالب جديدة .

وكان الجانب الأكبر من هذه الشكاوى صادرا من عمال المصالح الحكومية مثل عمال الحركة بمحطة سكك حديد القبارى ومحطتى الاسكله والفرز (يناير ـ مارس ١٩٢٥) وعمال التليفونات الفنيين (يناير ١٩٢٥) وعمال الورش الأميرية بالاسكندرية (أغسطس ١٩٢٥) .

وفى القطاع غير الحكومى توالت الشكاوى والالتماسات من عمال شركة السـكر بأرمنت الذين وصلوا بشكاواهم الى « الأعتاب الملكية » راجين اعادة زملائهم المفصولين وصرف تعويضات اصابات العمل لآخرين .

ولم يخرج على أسلوب الشكوى والالتماس غير عمال المخابز الوطنية فى الاسكندرية الذين هددوا بالاضراب فى منتصف يناير ١٩٢٥ واضطرت المحافظة الى العجيل بعقد « لجنة التوفيق » لدرء وقوع الاضراب . كما أضرب عمال شركة الايجولين المعروفة فى أوائل فبراير ١٩٢٥ احتجاجا على فصل ٨٦ عاملا من زملائهم .

هكذا كان حال الطبقـة العـاملة المصرية طوال عام ١٩٢٥ وحتى منتصف عام

١٩٢٦ . فقدان يكاد ان يبلغ التمام لخيرة تنظيماتها النقابية واتحاداتها العـامة ، وفقدان لأساليب نضالها وأسلحتها ، وقهر شديد من جانب الحكومة وأجهزتها .

ورغم كل ذلك ــ أو ربما بسببه ــ راحت تنقب عن طريق جديد لعله أن يخلصها من محنتها ويحقق لها استعادة حركتها ونشاطها . ولكن ذلك كله كان رهنا بانقشاع الغمـة التى جلبها حكم زيور ، ورهنـا بنجـاح حركة الأحزاب (الوفد ــ الأحرار الدستوريين ــ الوطنى) التى ائتلفت لمكافحة زيور واسقاطه .

فبعد صراع مرير حول دستورية حكم زيور ، ودستورية المراسيم التى أصدرها لتقييد الحريات وتعطيل الحياة النيابيـة والانتخابات ، تمكنت الأحزاب المؤتلفة من خوض انتخابات مجلس النواب فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ ودحر حزب الاتحاد(١) الذى كانت تستند عليه وزارة زيور ، فلم ينل سوى خمس مقاعد فى المجلس من ٢١٤ مقعدا .

وانتهى حكم زيور البغيض فى ٧ يوليو ١٩٢٦ لتخلفه وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن باشا ، تؤيدها أغلبية برلمانية فى مجلس النواب برآسة سعد زغلول .

لقد كان هذا الانتصار ــ من وجهة نظر الطبقة العاملة ــ بشيرا بالغاء القيود التى كبلت حركتها طوال حكم زيور ، كما كان بعثا لآمالها العريضة فى أن تلقى مطالبها المعطلة تفهما وعناية أكثر من الوزارة الجديدة ومن مجلس النواب .

ولهذا أصبح النصف الثانى من عام ١٩٢٦ بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ الطبقـة العـاملة وحركتها ، مرحلة **تجدد فيها العمل الجماعى العمالى** ، وانتعشت خلالهـا الحركة النقابية رغم **ما شابها من صراع حول القيادة** .

تجدد العمل الجماعى
منذ ١٩٢٦

كان عمال الترام ــ فى القاهرة والاسكندرية ــ كما عودونا دائما ــ أسبق القطاعات العمالية الى الحركة واستعادة النشاط بعد زوال حكم زيور البغيض .

ففى القاهرة ، جددت نقابة عمال الترام التى كان يرأسها زهير صبرى المحامى ، ومستشارها أحمد محمد اغا المحامى ، جددت شـكواها من ادارة الشركة لنقضها اتفاقيات العمل القائمة وأهمها اتفاقية ٤ اكتوبر ١٩١٩ . وقامت النقابة برفع شكواها الى لجنة التوفيق بمحافظة القاهرة والى ادارة الأمن العام . ولكن مساعى هـذه الجهات الرسمية لم تجد كثيرا ازاء تعنت ادارة الشركة .

---

(١) تألف هذا الحزب عام ١٩٢٥ من كبار الماليين المصريين وبعض رؤساء الوزارات السابقين وكبـار الضباط المتقاعدين . ومن العجيب أن برنامجه تضمن فى الفقرة الثامنة منه النص على « ترقيـة حال العمال ماديا وأدبيا بتعميم النقابات وشركات التعاون وانشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية وتنظيم العلاقات فيما بينهم وبين أرباب الاموال » . بينما كان الحزب ووزارة زيور حربا على العمـال ونقاباتهم وحرياتهم .

ولجأت النقابة الى أحمد بك حافظ عوض ، نائب باب الشعرية ليعرض مشكلتها على مجلس النواب . **وهذا ولا شك أسلوب جديد فى حياة الطبقة العاملة** . وقام حافظ عوض فعلا بتوجيه « سؤال » فى المجلس الى وزير الداخلية مطالبا بتدخله لحمل الشركة على احترام اتفاقاتها مع عمالها . كما طالب بانشاء مكتب بوزارة الداخلية لتولى شئون العمل « ربما يضع المجلس قانونا للعمال » .

واستجابت محافظة القاهرة لهذه المساعى فقررت عقد لجنة توفيق لتسوية النزاع والوصول الى اتفاق جديد بشأن المطالب المقدمة من النقابة والتى بلغت ١٤ مطلبا (الأهرام ٢٠ مارس ١٩٢٧) من اهمها مطلب تنفيذ العقود أو الاتفاقات المبرمة عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ ، واعادة تشكيل مكتب التحقيق مع تمثيل العمال والحكومة فى عضويته ، ايداع أموال الغرامات بنك مصر على ذمة المشاريع الاجتماعية للعمال ، جعل ثلاثة أرباع المفتشين من المصريين ، واقرار حد أدنى للأجور (٢٠ قرشا للعمال ، ٣٥ قرشا للمفتشين) ووضع نظام للعلاوات الدورية ، والاعتراف بحق العمال فى الانضمام الى أى هيئة أو جمعية أو نقابة ، واعادة جميع العمال المفصولين منذ عام ١٩١٩ .

وقد استمرت أعمال لجنة التوفيق تتعثر يوما بعد يوم حتى منتصف مارس ١٩٢٧ ، الأمر الذى اضطر معه زهير صبرى رئيس النقابة الى توجيه انذار بالاضراب الى الشركة (المقطم ١٥ مارس) جاء فيه :

« ان الشركة رفتت الكثيرين بغير ذنب وأخيرا وجهت همها للنكاية بمندوبى العمال فى النقابة فرفتت محمد موسى هاشم ومحمود ابراهيم حريز .... لذلك اجتمع مجلس ادارة النقابة فى يوم السبت الموافق ١٢ مارس الساعة ١٫٣٠ مساء بصفة استثنائية وقرر الاضراب عن العمل فى يوم تحدده النقابة بعد انذار الحكومة وأن الاضراب يقع ويستمر الى أجل غير مسمى اذا لم تتدخل الحكومة وترغم الشركة على اجابة المطالب » .

ويبدو أن اعلان هذا الانذار — **قد فجر الخلافات داخل النقابة** . ففى اليوم التالى لاعلانه نشر المدعو سليمان ميخائيل بيانا مضادا باسم « مجلس نقابة عمال ترام القاهرة » أيضا يستنكر فيه البيان الذى أذاعه زهير صبرى ويؤكد أنه عزل من رئاسة النقابة منذ ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ ، وينصح العمال بالعدول عن الاضراب .

وأكبر الظن أن سليمان ميخائيل كان يمثل جماعة منشقة عن النقابة وانه كان يعمل بالتعاون مع مستشار النقابة أحمد محمد أغا المحامى ضد زهير صبرى .

ولكن جهود هذه الجماعة لم تؤثر فى موقف زهير صبرى الذى تمكن من تحديد موعد للاضراب فى ٢٥ مارس ١٩٢٧ بتأييد من ١٧٠٠ عامل وقعوا على قرار الاضراب (المقطم ٢٦ مارس ١٩٢٧) .

ويبدو أن هذا الانذار قد حقق الغرض منه ، اذ عجلت ادارة الأمن العام بعقد اجتماع للجنة التوفيق انتهى بالاتفاق على تعيين مندوب عن الحكومة فى مكتب

التحقيق ، واعادة النظر فى عودة العمال المفصولين ، والتحقيق من جانب الحكومة فى مخالفات الشركة لاتفاقات ١٩١٩ ، ١٩٢٠ . وأصدر زهير صبرى بيانا بذلك نشرته الأهرام فى ٢٢ مارس ١٩٢٧ .

ولكن تسوية النزاع مع الشركة لم تؤد الى تسوية الخلافات التى نشبت داخل النقابة . فقد تطور الصراع بين جماعة زهير صبرى وجماعة أحمد محمد أغا حتى وصل المحاكم وجرى نزاع قضائى بين الفريقين على ملكية منقولات النقابة وسجلاتها حينما استولت جماعة أغا على مقر النقابة بشارع فؤاد الأول رقم ٥٧ ، وقضت محكمة عابدين الجزئية الأهلية فى ١٤ مايو ١٩٢٧ برفض الدعوى التى رفعها زهير صبرى من أجل استرداد هذا المقر .

وكان آخر ما عرفناه عن هذا الصراع ما أعلنه أحمد محمد أغا (المقطم ٢٢ مايو ١٩٢٧) من أن مجلس ادارة النقابة قرر اختياره رئيسا للنقابة كما قرر تعيين الأستاذ نجيب قربه ونمر شنوده مستشارين للنقابة والأستاذ محمود بك علام أمينا للصندوق .

كما أصدر أحمد محمد أغا بيانا الى رجال الصحافة فى ١٦ يونيو ١٩٢٧ يؤكد فيه « أن زهير صبرى المحامى ليست له أى علاقة بنقابة الترام مطلقا وذلك لكى لا ينشروا عنه فى جرائدهم أى خبر يكون له علاقة بعمال الترام » : (الأهرام ١٦ يونيو ١٩٢٧) .

وفى الاسكندرية ، كان عمال الترام قد فقدوا نقابتهم القديمة خلال الصدام بين حكومة الوفد والحزب الشيوعى المصرى ، باعتبارها من النقابات الضالعة مع اتحاد النقابات العام (كان يطلق عليها اسم نقابة الترام الحمراء) واستعاضت جماعة من عمال الترام عن هذه النقابة — وفى ظروف القهر الذى مارسته وزارة زيور — بهيئة نقابية مقنعة تحت اسم **« جمعية الاتحاد والتضامن لعمال شركة ترام الاسكندرية والرمل »** . وكان مستشارها النشيط الاستاذ عبد الحميد السنوسى المحامى . كما قامت جماعة أخرى من العمال بتشكيل هيئة نقابية مناوئة للجمعية تحت اسم **« غرفة النقابة العامة لعمال شركة ترام الاسكندرية »** .

ويبدو أن قيادة « جمعية الاتحاد والتضامن » كانت أكثر نشاطا وقدرة على التحرك . ففى ٢ ديسمبر ١٩٢٦ . حضر عبد الحميد السنوسى — مستشار الجمعية — الى القاهرة على رأس وفد من عمال الترام ، حيث زاروا سراى عابدين لقيد أسمائهم فى دفتر التشريفات ، ثم توجهوا الى « بيت الأمة » حيث قابلوا الزعيم سعد زغلول وعرضوا عليه مطالبهم التى كان أهمها :

١ — اعادة المفصولين والموقوفين عن العمل .
٢ — تعيين مندوب من الحكومة فى مكتب التحقيق بالشركة .
٣ — اضافة ٤٠٪ التى منحت للعمال كغلاء للمعيشة الى الأجور .

٤ – اعتراف الشركة بجمعية الاتحاد والتضامن .
٥ – تحسين الخدمات الطبية للعمال .

وقد أسفرت مساعى « جمعية الاتحاد » عن عقد عدة اجتماعات للجنة التوفيق بمحافظة الاسكندرية برئاسة أحمد عبد القادر بك وكيل المحافظة وبحضور مستشار الجمعية ومندوب عن الشركة ، ولكن مداولات اللجنة تعثرت عند مطلب اعادة المفصولين لأن مندوب الشركة أصر على عدم اعادة سبعة عمال لاهمالهم وسوء سلوكهم ولاساءتهم لسمعة الشركة فى عملهم (المقطم ١٠ مارس ١٩٢٧) .

وازاء هذا الموقف ، عقدت الجمعية العمومية « لجمعية الاتحاد والتضامن » يوم الاثنين ٧ مارس ١٩٢٧ وقررت انذار الشركة والحكومة باعلان الاضراب العام بعد ١٥ يوما – أى فى ٢٢ مارس ١٩٢٧ – على أن يستمر الاضراب الى أجل غير مسمى حتى تجاب كافة المطالب .

وكما حدث فى القاهرة من قبل ، قامت جماعة « غرفة النقابة العامة لعمال شركة ترام الاسكندرية » وهى الجماعة المناوئة لجمعية الاتحاد والتضامن ، باستنكار هذا الانذار وأصدرت بيانا الى الصحف (نشرته المقطم فى ١٦ مارس ١٩٢٧) تستهجن فيه أسلوب الاضراب وتهاجم عبد الحميد السنوسى مستشار الجمعية ، وتعلن عدم موافقتها على الاضراب .

وفيما يلى نص البيان لأهميته فى ابراز أسباب الصراع بين الجماعتين المتنازعتين على قيادة العمل النقابى :

« انعقد مجلس غرفة النقابة العامة لعمال شركة ترام الاسكندرية فى مساء الخميس ١٠ مارس ١٩٢٧ وقرر الآتى فيما هو خاص بالاضراب الذى أعلنه الأستاذ السنوسى باسم الجمعية المزعومة باسم الاتحاد لبعض عمال الترام ، محافظة على مصالح العمال الحقيقية الحالية والمستقبلة ، وخصوصا فيما هو خاص بمكافآتهم وضم الـ ٤٠٪ علاوة غلاء المعيشة للماهية الأصلية ، وايجاد معاش للقدماء منهم ، وهى التى محل مفاوضة الآن بين النقابة والشركة ، ولما ثبت من التجارب العديدة فى الماضى أن النجاح قريب اذا ساد حسن التفاهم بين الطرفين وبالعكس بعيد بل شاق ومستحيل اذا نزع أحدهما الى الخصام والقوة . ومحافظة على راحة الجمهور الاسكندرى الذى طالما أظهر عطفه علينا فى أيام محنتنا السابقة ، واظهارا لاخلاصنا للحكومة الوطنية الحالية التى يرجع الفضل اليها فى ما نحن فيه من خير وطمأنينة الآن .

« وحيث كانت أسباب الاضراب انما هى أسباب شخصية محضة لأنها متعلقة بمصالح فردية لا دخل للمصالح العامة للعمال فيها مطلقا خصوصا أنها متعلقة بنفر سبق أن فصلته النقابة لما ثبت عليه من العمل لمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة ولنزعته للأفكار الثورية ليتسنى له الغنم على حساب اخوانه .

« لذلك ــ قررت الغرفة بالاجماع عدم الموافقة على الاضراب ، وبراءتها من الداعين اليه . وفى الوقت نفسه تعلن أن جميع أعضائها من عمال الماكينات والورش والهندسة والحركة سيسيرون فى عملهم كالمعتاد . وتطمينا للجمهور تأمر الغرفة السكرتير العام باعلان ذلك لحضرة صاحب السعادة محافظ الثغر ولجناب مدير شركة الترام والجرائد » (انتهى البيان) .

ويمكننا أن نستشف من خلال هذا البيان أن جماعة « الغرفة » كانت جماعة معتدلة وحريصة على حسن التفاهم مع ادارة الشركة ، ولهذا فانها تتهم جماعة « الجمعية » بالنزوع للأفكار الثورية ، وتلمح الى أن الجمعية تدافع عن عدد من الأشخاص الذين فصلتهم النقابة فى الماضى لأنهم يعملون لمصالحهم الذاتية .

ونحن نميل الى الاعتقاد بأن جماعة « الغرفة » كانت جماعة منشقة لا يقارن نفوذها بنفوذ « جمعية الاتحاد والتضامن » التى أنذرت باعلان الاضراب . ويدعم هذا الاعتقاد أن المفاوضات التى جرت فى نهاية مارس بمعرفة المحافظة لم تمثل فيها جماعة « الغرفة » وانما اشترك فيها عبد الحميد السنوسى مستشار « الجمعية » .

فقد عقدت لجنة التوفيق اجتماعا يوم ٢٩ مارس ١٩٢٧ حضره الدكتور محجوب ثابت ضمن ممثلى العمال ، وتم فى هذا الاجتماع الاتفاق على الجانب الأكبر من مطالب العمال ، وكلف الدكتور ثابت بصياغة الاتفاقية الجديدة وعرضها على اللجنة يوم ١٦ أبريل ١٩٢٧ لاعتمادها نهائيا . وقد اعتمدت بالفعل فى ٢٣ أبريل ١٩٢٧ .

ولكن هذا الاتفاق لم يضع نهاية للمنازعات بين الشركة وعمالها . ففى أغسطس ١٩٢٧ تجدد النزاع بين الطرفين عندما اتهم العمال الشركة بعرقلة تنفيذ الاتفاق وارجاء بعض بنوده (المقطم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٧) .

ولم يلبث الموقف أن تفجر من جديد فى نوفمبر ١٩٢٧ ، وعجزت لجنة التوفيق عن تسوية النزاع بسبب تعنتمندوب الشركة ومحاولاته للتخلص من التزاماته فى اتفاق ٢٣ أبريل ١٩٢٧ ، وخاصة الوعد الذى قطعته الشركة بتثبيت علاوة الغلاء ضمن الأجور الأساسية للعمال .

وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ قررت جمعية الاتحاد الاضراب فى اليوم التالى . واشترك فى هذا الاضراب الفان وخمسمائة عامل ، كان من ضمنهم مجموع المفتشين وعمال الهندسة والماكينات وعمال الأسلاك والنور والدريسة والاشارة والحركة .

وقد استمر **الاضراب سبعة أيام** لم يحدث خلالها ما يعكر صفو الأمن لأن السلطات المحلية رفضت تسيير القطارات بالقوة أو فى حراسة البوليس .

وفى هذه الأثناء نشطت المحافظة والدكتور محجوب ثابت وعبد الحميد السنوسى ومندوبو الشركة لتسوية النزاع وانهاء الاضراب ، حتى كللت جهودهم بالنجاح مساء ٢٩ نوفمبر ١٧٩٢ وأصدروا بيانا رسميا يعلن موافقة الشركة على جميع المطالب ، مع وعدها تثبيت ٢٠٪ من علاوة الغلاء اذا حصلت على مد امتيازها لادارة المرفق .

ان الظروف الموضوعية التى حفزت عمال ترام القاهرة والاسكندرية الى تحديد مطالبهم وتجديد العمل الجماعى من أجل تحقيقها قد ادت بالمثل الى تحريك قطاعات عمالية أخرى فى المدينتين وفى خارجها طوال عام ١٩٢٧ .

ففى يناير ١٩٢٧ تنمو روح التذمر والرغبة فى الاضراب بين **سائقى السيارات فى القاهرة والأقاليم** احتجاجا على التعديلات التى أدخلتها وزارة الداخلية على لائحة السائقين . وتقف نقابتهم ـ وهى نقابة سائقى السيارات وعمالها فى القطر المصرى ـ بحزم ضد فكرة الاضراب معلنة « أن رد الحقوق المهضومة لا يأتى طبعا الا بالطرق المشروعة » .

وتتقدم النقابة بمطالب أعضائها الى وزارة الداخلية ومجلس الوزراء (المقطم ١٢ يناير ١٩٢٧) .

وفى الاسكندرية ، أعدت نقابة عمال شركة النور مشروع اتفاق جديد بين الشركة وعمالها ليحل محل الاتفاق القديم ، وتقدمت به الى المحافظة والى ادارة الشركة فى أوائل يونيو ١٩٢٧ . وقررت المحافظة احالته الى لجنة التوفيق لبحثه . وعلقت المقطم (٤ يونيو ١٩٢٧) على المشروع بأنه « لا يختلف كثيرا عن مواد الاتفاق القديم الا فى مسائل بسيطة أهمها طلب ضم علاوة غلاء المعيشة الى الأجور نهائيا » . وهو مطلب لا يختلف عن مطلب عمال ترام الاسكندرية فى هذه الفترة .

أما عمال شركة **النور بالقاهرة** فقد تقدمت نقابتهم الى الشركة بعدد من المطالب فى أوائل أكتوبر ١٩٢٧ كان من أهمهــا مطلب تثبيت الأجــور وتحــديد ســاعات العمل بثمان ساعات والعودة الى الاتفاق المبرم مع الشركة بشأن الأجازات السنوية (١٥ يوما بأجر) ... الخ وهددت النقابة باعلان الاضراب ما لم تستجيب الشركة لهذه المطالب . فاستدعت النيابة العامة قادة النقابة وأجبرتهم على توقيع تعهد بعدم الاضراب والا تعرضوا للاجراءات القضائية ضدهم (الأهرام ٥ اكتوبر ١٩٢٧) .

ولم نعرف الكثير من مصير هذا النزاع ولكننا نعلم فى أوائل أبريل ١٩٢٨ أن الدكتور محجوب ثابت قاد وفدا من عمال الشركة الى وزارة الداخلية حيث قابلوا وكيلها أحمد كامل بك وبسطوا له شكواهم فوعدهم بعقد لجنة توفيق لتسويتها .

وفى الاسكندرية أيضا ، **طالبت النقابة العامة لعمال شركة المياه** فى يوليو ١٩٢٧ باعادة النظر فى الاتفاق المبرم بينها وبين الشركة عام ١٩٢٤ على أساس أحداث تعديلات فى كادر الأجور ووضع نظام للعلاوات الدورية وتحسين الخدمة الطبية وغير ذلك من المطالب التفصيلية . كما انذرت النقابة الشركة باعلان الاضراب ، ولكن المحافظة تدخلت فى الأمر لخطورة المرفق وقررت عقد لجنة توفيق لتسوية النزاع فى ٢٠ يوليو ١٩٢٧ .

وفى الأقاليم ، ظهرت بوادر تجدد العمل الجماعى فى السويس وفى الفيوم خلال صيف ١٩٢٧ .

فمن السويس ، تلقت الصحافة الكثير من الشكاوى والاستغاثات من عمال الشركات وخاصة « شركة تكرير الزيت » التى كان يطالب عمالها بزيادة أجورهم وتحديد أيام للراحة الأسبوعية والأجازات المرضية (المقطم ١٩ يوليو ١٩٢٧) . وكان فى هذه المدينة نقابة « عامة » لجميع العمال ، ولكنها كانت عاجزة عن الدفاع عن أعضائها فضلا عن سوء التصرف فى أموالها من جانب أمين الصندوق . وقد قام العمال بعزل رئيس النقابة وسكرتيرها وأمين الصندوق ، واختاروا عبد القادر أفندى القصير ـ عضو المجلس المحلى للمدينة ـ رئيسا للنقابة يساعده على أفندى عبد السلام عضو المجلس المحلى أيضا .

وفى الفيوم ثار نزاع كبير بين شركة السكك الحديدية الضيقة وعمالها فى منتصف سبتمبر ١٩٢٧ عندما قررت الشركة تخفيض أجور عمالها بنسبة ١٠٪ نظرا لما طرأ على ايراداتها من عجز نتيجة لمنافسة النقل بالسيارات لخطوطها فى المديرية .

وهدد عمال الشركة بالاضراب اذا لم توقف الشركة هذا الاجراء المجحف بأجورهم . ولم تجد مساعى لجنة التوفيق لتسوية النزاع ، واضطر العمال الى التوقف عن العمل فى جميع الخطوط ابتداء من ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ . وقد استمر التوقف حتى أول اكتوبر ١٩٢٧ عندما تم الاتفاق على خفض نسبة الخصم الى ٥٪ بدلا من ١٠٪ على ألا يسرى ذلك على المرتبات التى تقل عن خمسة جنيهات شهريا . ووعدت الشركة بالنظر فى صرف العلاوات الدورية والمكافآت السنوية عندما تتحسن ايراداتها .

ووجد **عمال السجاير والدخان** ـ فى الظروف السائدة عام ١٩٢٧ ـ فرصة لتجديد النشاط حول مشكلتهم المزمنة ، مشكلة الميكنة والتوفير دون مكافأة .

ففى أبريل ١٩٢٧ تقدمت نقابة عمال الدخان فى القاهرة بعريضة الى وزارة المالية يقترحون فيها فرض ضريبة على الآلات الميكانيكية التى يدخلها أصحاب معامل الدخان والسجاير وتخصيص حصيلتها لمعونة العمال الذين يفقدون عملهم بسبب ادخال الآلات . ورفضت وزارة المالية حتى مجرد النظر فى الموضوع بدعوى « أنه ليس هناك سبب شرعى يخول لها التدخل فى مثل تلك الشئون » (الأهرام ٢٤ أبريل ١٩٢٧ ـ المقطم ١٢ مايو ١٩٢٧) .

وتجاوب عمال السجاير والدخان فى الاسكندرية مع مساعى نقابة القاهرة ، فأرسل رئيس نقابتهم عبد العزيز الفريانى عرائض الى المسئولين يطالبهم بسن تشريع لحماية عمال الصناعة المصرية والصناع « أسوة بسائر بلاد العالم المتمدين ولوضع حد لاستبداد أصحاب المصانع » (المقطم ٢٩ يونيو ١٩٢٧) .

ولكن يبدو أن هذا التحرك لم يحقق شيئا لحل المشكلة المزمنة لعمال السجاير والدخان ، أو للتقليل من استهانة أصحاب المعامل بأرزاق عمالهم ومستقبلهم . ففى سبتمبر ١٩٢٧ يقرر أصحاب مصنع جمسرجان غلق المصنع لأن المجلس البلدى فرض

ضريبة عليه مقدارها ٩٪ من قيمة صادراته . وكان هذا المصنع يستخدم فى الماضى ١٢٠٠ عامل فانخفض هذا العدد الى ٨٥ عاملا فقط بسبب استخدام الآلات الحديثة (المقطم ٢٢ ، ٢٤ سبتمبر ١٩٢٧) .

* * *

نخرج من هذا العرض لمظاهر تجدد العمل الجماعى خلال النصف الثانى من عام ١٩٢٦ وطوال عام ١٩٢٧ بعدة ملاحظات على جانب كبير من الأهمية :

أولا — ان تجدد العمل الجماعى قد ظهر فى الأغلب بين عمال المرافق مثل عمال الترام والمياه والنور والسكك الحديدية ، وهم العمال الذين تمرسوا بالعمل الجماعى وأجادوه منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ثانيا — ان العمل الجماعى استهدف فى هذه المرحلة تجديد الاتفاقات القديمة المبرمة مع شركات الاحتكار أو التأكيد على سلامة تنفيذها فى الأحوال التى جنحت فيها هذه الشركات الى التخلص من التزاماتها .

ثالثا — ان العمل الجماعى — فى هذه الفترة — حقق الكثير من أهدافه على الرغم من الصراعات التى استعرت بين القيادات النقابية والمستشارين النقابيين وكادت أن تودى بمصالح العمال .

الصراع من أجل القيادة النقابية

لعل أبرز مالاحظناه فى هذه المرحلة من تاريخ الطبقة العاملة ، تلك الصراعات التى انتشرت فى عدد من النقابات الهامة من أجل السيطرة على قيادة هذه النقابات .

ويبدو أن هذه الظاهرة لم تتوقف عند مستوى أو حدود النقابات ، بل تعدتها الى المستوى القومى حيث نشبت صراعات مماثلة من أجل السيطرة على قيادة الحركة النقابية المصرية بأجمعها . ومهد لهذه الصراعات أن الميدان كان خاليا تماما — أو يكاد — من هيئة نقابية أو اتحاد عام يمكنه أن يدعى السيطرة على زمام الحركة القنابية وقيادتها .

ولا غرو فقد كان ((**الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل**)) — كما عرفنا فى حينه — قد دخل فى دور الاحتضار على أثر استقالة وزارة سعد زغلول (٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) واعتقال عبد الرحمن فهمى على ذمة التحقيق فى حادث مقتل السردار وأصبح على شفى التصفية النهائية رغم أن سكرتيره النشيط محمد فؤاد حاول لعدة شهور أن يظهره على غير حقيقته .

فجريدة الاتحاد الأسبوعية « اتحاد العمال » ظلت تصدر بانتظام حتى ٢٢ فبراير ١٩٢٥ ثم توقفت نهائيا . وكانت تنشر خلال هذه المدة القصيرة بعض الأنباء النقابية التى توحى لقرائها بأن الاتحاد العام لا يزال قائما ، مثل أنباء انضمام نقابات جديدة

الى الاتحاد (١) ، أو دعوة المرأة العاملة الى النشاط ومثل نشر نموذج للائحة النقابة تهتدى بها النقابات الجديدة عند تأسيسها ...

ولعل البيان الذى نشره محمد فؤاد فى ١٦ يونيو ١٩٢٥ تحت عنوان « بلاغ من الاتحاد العام لنقابات العمال » كان بمثابة شهادة الوفاة أو خطبة الوداع بالنسبة لهذا الاتحاد . « فالبلاغ » يذكر الناس بقصة ميلاد الاتحاد وكيف أن النقابات المنضمة اليه بلغت نحو مائة نقابة فيها مائة وعشرون ألف عامل . ثم يعلن أن الاتحاد هيئة اقتصادية تعاونية بحتة وسيظل كما كان دائما مستقلا لا يغذيه حزب من الأحزاب ولا يعضده عظيم من العظماء ماديا أو أدبيا ، وكأنه قد نسى دور الوفد وفضل عبد الرحمن فهمى ، وسيستمر فى جهاده السلمى معتمدا على الله ورعاية جلالة الملك وحزم العمال وحكمة قادتهم . ويفخر « البلاغ » بأن « القضايا الشيوعية والاجرامية» التى حدثت « والعواصف الماضية » قد مرت على عمال نقابات الاتحاد العام دون أن تمسهم .

* * *

وبانتهاء « الاتحاد » هذه النهاية الركيكة فى منتصف عام ١٩٢٥ ، أصبح المجال خاليا تماما لكل من يفكر أو يقبل على ملء هذا الفراغ .

ومن الطبيعى أن تجذب هذه المهمة عددا من « النقابات الكبرى » التى تشعر بمكانتها — أو مسئولياتها — فى الحركة النقابية ، كما كان من الطبيعى أيضا أن تجذب هذه المهمة نفرا من المستشارين النقابيين الذين يتطلعون الى بناء اتحاد عام لأسباب ومآرب متباينة . وكان من أبرز هذه « النقابات الكبرى » ثلاث نقابات هى : نقابة عمال ترام القاهرة ، ونقابة العمال المتحدين والنقابة العامة لعمال القطر المصرى . فنقابة الترام كما نعرف من أكبر نقابات القاهرة ومن أقواها فى العمل الجماعى والنضال ، فضلا عن أنها وريثة لتاريخ نقابى طويل يمتد الى بداية القرن العشرين . أما نقابة العمال المتحدين فهى رغم حداثتها نسبيا ، كانت لها مكانة مرموقة فى الحياة النقابية لأنها كانت تضم ثلاث كتل عمالية خطيرة هم عمال السكك الحديدية وعمال العنابر وعمال الترسانة . وكان الدكتور محجوب ثابت قد نجح فى توحيدهم داخل هذه النقابة كامتداد لنقابة الصنائع اليدوية القديمة بالقاهرة .

تبقى — بعد ذلك — النقابة العامة لعمال القطر المصرى ، وهى النقابة التى كانت **نواة** الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل ، ولكنها تخلفت عن الانضواء تحت لوائه . وقد استمرت قائمة طوال الحياة القصيرة التى عاشها الاتحاد ، وكتب لها أن تبقى بعد زواله . ولسنا نعرف الكثير — أو حتى القليل — عن هذه النقابة وان كنا نعلم أن الدكتور محجوب ثابت كان مستشارا أو رئيسا لها حوالى عام ١٩٢٦ ثم خلفه أحمد محمد أغا الذى كان رئيسا لها عام ١٩٢٨ .

(١) اتحاد العمال فى ١١ يناير ١٩٢٥ نشرت أنباء انضمام نقابة عمال قناطر اسنا ونقابة البنائين بطنطا الى الاتحاد .

وبدأت الحركة من أجل تأليف اتحاد عام فى صيف ١٩٢٧ عندما أخذت نقابة ترام القاهرة المبادرة فأصدرت **« نداء للعمال عامة وعمال الترام خاصة »** (الأهرام ١٧ أغسطس ١٩٢٧) تقترح فيه « على جميع النقابات بالقطر المصرى أن تعمل لتكوين اتحاد عام لجميع النقابات كى تتمكن من الدفاع عن مختلف طوائف العمال من وجهة نظرها نحو التشريع » وأضاف البيان أن « النقابة مستعدة لقبول اقتراحات جميع النقابات فى هذه المسألة **وتعلن أنها اتفقت مبدئيا مع بعض النقابات لتكوين هـذا الاتحاد اللازم لمصلحة العمال »** .

وفى الختام أعلن النداء « أن نقابة الترام ستحدد موعدا للاجتماع بمندوبى النقابات الأخرى لاخراج المشروع الى حيز العمل ، ثم طالب عمال الترام خاصة بأن يعاونوا بنشاط أكثر كى يكونوا **طليعة النقابات فى العمل لخير العمال جميعا »** .

وواضح من هذا البيان ان نقابة الترام قد أخذت المبادأة فى الدعوة الى تأليف اتحاد عام بعد أن قطعت شوطا فى الاتصال بعدد من النقابات لاقناعها بالفكرة . كما يكشف البيان عن احساس قيادة هذه النقابة بمسئوليتها نحو الطبقة العاملة ورغبتها فى أن تقوم **بدور طليعى** من أجلها .

ومهما يكن الأمر ــ فان هذه الدعوة لم تسفر عن النتائج المرجوة اذ لم نسمع بعدها بمزيد من الخطوات العملية لتنفيذها .

وجاءت المبادرة الثانية بعد ذلك بشهرين ، عندما وجه الدكتور محجوب ثابت ، باسم **نقابة العمال المتحدين** ، دعوة الى النقابات فى ٢ اكتوبر ١٩٢٧ للبحث فى تأليف اتحاد عام .

وحفظت لنا جريدة الأهرام (٥ اكتوبر ١٩٢٧) بعض أنباء هذه الدعوة فقالت انها انتهت الى عقد اجتماع كبير فى مقر نقابة العمال المتحدين بجزيرة بدران حضره مندوبون عن النقابات الآتية :

١ ــ نقابة عمال شركة مياه القاهرة .
٢ ــ نقابة عمال ترام هليوبوليس .
٣ ــ نقابة عمال المطابع المصرية .
٤ ــ نقابة خريجى المدارس الصناعية .
٥ ــ نقابة سائقى السيارات بالقطر المصرى .
٦ ــ نقابة عمال الحركة بالسكك الحديدية .
٧ ــ نقابة عمال الدخان بالقاهرة وضواحيها .
٨ ــ نقابة عمال ترام القاهرة .
٩ ــ نقابة الحلاقين .
١٠ ــ نقابة مستخدمى الحكومة المصرية الملكية .
١١ ــ نقابة المكوجية العامة .

١٢ ـ نقابة النقش والزخرفة على المعادن .
١٣ ـ نقابة محررى الصحف .
١٤ ـ نقابة العمال المتحدين .

وناقش الاجتماع كافة الآراء والمقترحات التى عبر عنها المندوبون حول تكوين الاتحاد العام ، وقام بتسجيلها أحمد اسماعيل أفندى الذى تولى سكرتارية الاجتماع . واتفق المجتمعون على أن يكلف مجلس ادارة كل نقابة اثنين من أعضائها « **لتكوين لجنة تتولى فحص الاقتراحات وتقديرها** » على أن يعقد اجتماع آخر بعد أسبوع .

وانقطعت أنباء هذه المحاولة فترة من الزمن فى أعقاب هذا الاجتماع ولكن الأستاذ رؤوف عباس (الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ص ٨٦) يؤكد أن مندوبى هذه النقابات عقدوا بالفعل عدة اجتماعات ولكنها لم تسفر عن نتيجة .

ونحن نرجح أن هذه الاجتماعات قد استمرت بشكل من الأشكال حتى نهاية سنة ١٩٢٧ ، وطوال النصف الأول من عام ١٩٢٨ ، وان العناصر الوفدية من المحامين المستشارين للنقابات ـ مثل أحمد محمد أغا الذى كان رئيسا **للنقابة العامة** ، قد زاد نشاطها داخل هذه الاجتماعات وانتعشت آمالها فى تكوين الاتحاد عندما شكلت وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى فى مارس ١٩٢٨ .

وقد تمكنوا فى هذه الفترة من صياغة « قانون » للاتحاد الذى سمى حينذاك باسم « **الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى** » وأختير أحمد محمد أغا رئيسا له وأحمد اسماعيل سكرتيرا عاما .

ولكن اقالة وزارة النحاس باشا العاجلة فى يونيو ١٩٢٨ وتولى محمد محمود باشا الوزارة من بعده ، خلقت ظروفا موضوعية جديدة كان لها أبلغ الأثر فى حياة هذا الاتحاد ومستقبله .

لقد كان الموقف حينذاك أشبه بالموقف عام ١٩٢٤ عندما استقالت الوزارة الوفدية برئاسة سعد زغلول ، وتولى بعده زيور باشا الحكم .

فمحمد محمود باشا اتبع سياسة للقهر الداخلى فاقت سياسة زيور بكثير . وقد صورها الأستاذ عبد العظيم رمضان (تطور الحركة الوطنية فى مصر ـ ص ٦٨٨) بوضوح فقال ان حكومة محمد محمود :

« أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال فى السياسة ، ثم وسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغوا انهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمام الحكومة ، وحيل بين الطلبة والسياسة . أما المحامون فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا لتأديبهم ، ولضرب مفكرى المدن والصحافة أعادت الحكومة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى سنة ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا . والغيت رخص مائة صحيفة وانذرت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة البلاغ ومجلة روز اليوسف أربعة أشهر ، وجريدة وادى النيل تعطيلا نهائيا ،

وانذرت جريدة الأهرام وجريدة لاباترى الفرنسية وجريدة كوكب الشرق ، ثم عطلت نهائيا كوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف . ثم صدر قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات .... واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات المقاومة » . كما عطلت الحياة النيابية تماما .

وكان من الطبيعى والمتوقع أن تنعكس هذه الظروف الشاذة على حياة الاتحاد العام الوليد وان يصبح الجو السائد غير ملائم لاستكمال نموه أو ممارسة نشاطه .

وفى هذه الأثناء حاول الدكتور محجوب ثابت **الذى كان صديقا حميما لمحمد محمود باشا** ان يشارك فى قيادة الاتحاد ، وعاونه فى ذلك السكرتير العام للاتحاد أحمد اسماعيل الذى استصدر قرارا فى جلسة مؤجلة لمجلس الادارة باختيار الدكتور محجوب ثابت مستشارا عاما للاتحاد . واثارت هذه الحركة — بطبيعة الحال — المستشارين الوفديين فى النقابات الأعضاء وفى مقدمتهم أحمد محمد أغا رئيس الاتحاد ، واشتبك الطرفان فى صراع مرير على قيادة الاتحاد حاول فيها كل جانب أن ينال من الجانب الآخر دون هوادة .

ففى ٢٧ اكتوبر ١٩٢٨ أصدر أحمد محمد أغا — بوصفه رئيسا للنقابة العامة قرارا بفصل أحمد اسماعيل من النقابة وعزله كممثل لها فى الاتحاد العام . كما اتهمه بتزوير الاجتماع الذى اختير فيه محجوب ثابت مستشارا للاتحاد . (المقطم ٢٧ اكتوبر ١٩٢٨) . ورد أحمد اسماعيل على ذلك باصدار قرار من الاتحاد العام بعزل أحمد محمد اغا من رئاسته هذا نصه كما نشرته جريدة المقطم فى أول نوفمبر ١٩٢٨ :

« عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات جلستها مساء ٣٠ اكتوبر ١٩٢٨ وقررت الآتى :

١ — عزل حضرة أحمد أفندى أغا المحامى من رئاسة الاتحاد بالنسبة للمحاولات السياسية التى يريد بها توجيه العمال الى جهة سياسية خاصة .

٢ — لفت نظر النقابات الى عدم معاملته من الآن كرئيس للاتحاد .

٣ — نشر هذين القرارين بالجرائد اليومية مع توجيه نظر حضرات أصحاب العزة رؤساء التحرير الى عدم اعتماد أى نشرة باسم الاتحاد لا تكون مختومة بختمه الظاهر بأدنى هذا » .

سكرتير الاتحاد : أحمد اسماعيل

ولا شك أن المهاترات التى اندلعت داخل الاتحاد وخارجه قد بلغت مداها . فقد راحت الصحافة الوفدية والمجلات تتهم محجوب ثابت بأنه تقاضى مبلغا كبيرا من محمد محمود باشا لتأييده وجمع العمال حول حكومته وحزبه (صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ص ١٢٦) . ولجأ أنصار محجوب ثابت داخل الاتحاد الى القضاء يتهمون المحامين

الوفديين فى نقابة سائقى السيارات وفى النقابة العامة باختلاس أموال العمال ، وتمكنوا فعلا من استردادها بعد احراجهم .

وانتهت هذه الصراعات — طبعا — بتصفية الاتحاد العام وضياع الآمال التى كانت تعلقها الطبقة العاملة على وجوده .

ويمكننا أن نتصور ردود الأفعال التى أحدثتها هذه التصفية المبكرة للاتحاد ، وما كشفه الصراع من تصرفات مالية مشبوهة للمستشارين الحزبيين الذين تسلموا قيادة الحركة النقابية .

واتخذت ردود الأفعال — بقدر ما أمكننا رصدها — ثلاثة اتجاهات رئيسية أولهما : **اتجاه يدعو الى نبذ الأحزاب وتخليص النقابات** من المستشارين والمحامين الحزبيين الذين كانوا نقمة ووبالا على الحركة النقابية . وقد عبر الدكتور محجوب ثابت عن هذا الاتجاه فى تصريح مشهور له عام ١٩٢٨ قال فيه(١) :

« أيها العمال : جانبوا الأحزاب لمصلحتكم ومصلحة وطنكم ، لا تكونوا مطايا للأشخاص ، احذروا الزعماء والمتزعمين وسماسرتهم المستغلين ، لا تتحزبوا ، بل قفوا من الأحزاب موقفا سلبيا ، وليكن تأييدكم لكل حزب بقدر ما يعمل لمصلحتكم ومصلحة وطنكم . أيدوا من يعمل لكم خيرا ، واخذلوا من يحاول تسخيركم » .

ولا شك أن الدكتور محجوب أدلى بهذا التصريح نتيجة لاحساسه العميق بالمرارة لما تعرض له من الهجوم والاتهامات التى كالها له المستشارون الوفديون ، ونتيجة أيضا للخلافات التى دبت بينه وبين محمد محمود باشا حول سياسته الاجتماعية .

ووجد هذا الاتجاه أبلغ تعبير عنه فى مقال نشرته المقطم فى ١٢ يونيو ١٩٢٩ بقلم عامل يدعى احمد على بدوى ، تحت عنوان **« ليتولى العمال بأنفسهم رياسات نقاباتهم »** هاجم فيه المستشارين الحزبيين فى مرارة . ونظرا لأهمية هذا المقال رأينا أن نورده بأكمله كما يلى :

« من المعلوم أن نقابات العمال فى مصر تألفت عام ١٩١٩ على أثر انتهاء الحرب العظمى وعلى أثر ما لقيه العمال فى أثنائها من تعنت أصحاب الأعمال مما جعلهم يقبلون على تأييد هذه النقابات ويلتفون حولها ، مما كان له تأثير فى تحسين أحوالهم المادية والأدبية . ثم كانت حوادث مصر السياسية المعروفة وتدخل بعض الأفراد من غير العمال فى النقابات لأجل خدمة مصالحهم . ولكن أثبت الواقع أنهم دخلوها لتسخيرها فى أغراض أخرى ، حتى اذا نالوا تلك الأغراض أهملوها . ومن ذلك الحين والنقابات تحت سلطان طائفة من غير طبقة العمال تعمل لحسابهم لا لحساب العمال ونقاباتهم .

« اننى كعامل وعضو فى احدى النقابات وفى مركز يسمح لى بالاتصال بكثير أقرر أن معظم هؤلاء الرؤساء لا يعرفون شيئا عن شئون نقاباتهم ولا يحضرون جلساتها ولا اجتماعاتها الا ما كان لهم غرض فيه أو ما كان له مساس بأمور خاصة بأشخاصهم .

(١) « الاسرار السياسية » لصالح على عيسى السودانى ص ١٣١ .

ويسوغ لى أن اذكر مع الأسف الشديد أن هناك انقساما بين أفراد بعض النقابات بسبب هؤلاء الرؤساء وما يبذلونه من مجهود لتنفيذ أغراض مخصوصة تظهرهم أمام بعض الجهات فيستميلون أفرادا من النقابة لتأييدهم ويحرضون على مناوأة زملائهم الذين يكونون قد عرفوا حقيقة مقاصدهم فينشق أعضاء النقابة ، وقد يؤلفون نقابة أخرى . وهكذا يكون لعمال الصناعة الواحدة نقابتان تكاد تناهض احدهما الأخرى . وأقرب مثل على ذلك ما وقع فى نقابة ترام مصر عام ١٩٢٧ من الانقسام مما لا يزال تأثيره السىء باقيا حتى الآن . وما هو حادث بين عمال عنابر السكك الحديد ، فقد افضى الى قسمتهم وتكوين نقابتين لهم . وما حدث فى اتحاد نقابات العمال وكاد يقضى عليه فى بدء تكوينه ، وما نسمعه اليوم عن الخلاف القائم فى نقابة ترام الاسكندرية وغيرها .

« ذلك وأكثر منه انما وقع بسبب تدخل الرؤساء الغرباء فى شئون العمال . فحبذا لو أن حضرات رؤساء النقابات من غير العمال يتركون تلك النقابات وشأنها مشكورين على سابق خدماتهم لها لأن وجودهم يضعف روح النشاط والتوفيق بين العمال ويقف حجر عثرة فى سبيل وحدتهم وتعاونهم بل فى سبيل توحيد مجهوداتهم العـامة .

« ولا أعد قولى هذا شعورا فرديا بل أعده شعورا طبيعيا عاما فى جميع النقابات . ويكفى اننا نراها تحاول من حين الى آخر التخلص من هذه الرياسات الغريبة لتتولى هى بنفسها أعمالها دون حاجة الى أيد أجنبية تقودها أو عقول خارجية تسيرها . وفى العمال كثيرون من أصحاب الكفايات والعقول الراجحة يستطيعون أن يتولوا رياسة نقاباتهم ويرشدونها الى الطريق السوى » .

* * *

ثانيهما : اتجاه يدعو الى تشكيل حزب للعمال يكون مستقلا عن الأحزاب القائمة ، بعيدا عن منازعاتها .

وحمل لواء هذا الاتجاه عام ١٩٢٩ ، محمد كامل دسوقى المحامى مستشار نقابة عمال القطر المصرى وجمعية رقى العمال المصريين .

ففى مقال بجريدة المقطم تحت عنوان « حزب مصرى للعمال » كتب يقول انه نادى مرارا الى تكوين « حزب للعمال المصريين يكون بطبيعة تكوينه الحزبى مستقلا عن الأحزاب الأخرى ويكون ممثلا لنقابات العمال وهيئاتهم وله برنامج خاص يكون من أهم أغراضه ترقية طبقة العمال من جميع النواحى الاجتماعية وأن يشترك العامل المصرى اشتراكا مباشرا فى ادارة الأعمال الحكومية كالعامل فى انجلترا .

وقال انه يعتقد أن الحكومة الرشيدة لن تعارض فى تأليف هذا الحزب « ما دام يعمل لاصلاح اجتماعى تحتاج اليه البلاد وما دامت مبادؤه واضحة لا تشوبها الآراء

الحطرة المبغوضة وما دام يعمل لتطهير مبادىء العمال من الشوائب الاجتماعية والخلقية » .

والظاهر أن محمد كامل دسوقى لم يتوقف عن حد الدعوة لانشاء الحزب ، بل حاول أن يتخذ بعض الخطوات العملية نحو هذا الغرض . ففى نوفمبر ١٩٢٩ ، نجده ينشر « بيانا » بالصحف (الأهرام ١٩ نوفمبر ١٩٢٩) يقول فيه أن دعوته لقيت تعضيدا من عمال القطر فطلبوا منه أن يشرع فى تنفيذ الفكرة .

ويضيف البيان انه « كون لجنة من صفوة العمال ولازلنا نعمل متعاونين لانجاز هذا العمل . ووضعنا نصب أعيننا أن يكون الحزب مستقلا عن كافة الأحزاب الأخرى بعيدا عن منازعاتها يحمل لهم الاحترام والود ولا يهمه غير تنفيذ برنامجه الاصلاحى الذى سيعلنه قريبا » .

ولم يكن مقدرا لهذه الدعوة أن تمر دون معارضة . فقد انبرى العامل عبد الفتاح محمد الصباغ من حى الجمالية للرد على بيان محمد كامل دسوقى (المقطم فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٩) موضحا له أن هناك نقابات عديدة ناجحة فى خدمة أعضائها « وحرام علينا أن نقطع عليهم طريقهم ولم يتجاوزوا أول مرحلة من جهادهم الشريف . وحرام علينا أن نوجه جهود العمال الى انشاء حزب لهم لا يقدمهم الآن شيئا بل يرجع بهم القهقرى وهم أولى أن يبذلوا هذه الجهود فيما يعود عليهم بالخير » .

وقال : « اذا كان الغرض من انشاء حزب العمال المصرى هو خلق سياسة جديدة تعمل بجانب الهيئات الأخرى لتحقيق أمانى البلاد القومية فهذا ما نعتقد أنه خطأ كبير نحو الوطن ونحو جماعات العمال الوادعين المخلصين ، خصوصا فى هذا الظرف العصيب والبلاد أحوج ما تكون للوحدة الوطنية . أما أن نتفرق شيعا وأحزابا بعد أن رأينا تعدد الأحزاب وما جره على البلاد من محن ، فهذا ما نريد أن ننقيه عملا بقوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » . أما اذا كان الغرض من انشائه توحيد صفوف العمال ورفع شأنهم واعلاء كلمتهم فذاك ما نعتقد أن النقابات المنتشرة فى طول البلاد كفيلة بتحقيقه على أتم وجه وأكمل نظام » .

ثالثها ــ اتجاه نحو تشكيل اتحادات اقليمية للنقابات بعد أن فشلت الجهود لتاليف اتحاد عام .

ووجد هذا الاتجاه مؤيدين له فى عدد من المدن الاقليمية الهامة مثل السويس والاسكندرية .

ففى السويس ، ظهر فى منتصف عام ١٩٢٩ تنظيم نقابى أقرب ما يكون الى « الاتحادات الاقليمية » تحت اسم **« نقابة اتحاد عمال السويس وسواحل البحر الأحمر »** يرأسها على افندى عبد السلام ، ويتكون « مجلس ادارتها » من ممثلين عن عدد من **الشركات والحرف والمناطق وعمال الجالية الأجنبية .**

وحفظت لنا جريدة المقطم قائمة بأعضاء هذا التنظيم الاقليمى عندما نشرت نبأ تجديد مجلس الادارة فى ٣٠ يونيو ١٩٢٩ على النحو التالى :

على أفندى عبد السلام ، رئيسا ، مصطفى أفندى على وكيلا ، محمــد أفندى يوسف المليجى سكرتيرا ، والحاج على محمود مصطفى أمينا للصندوق .

وتلى هؤلاء ممثلو القطاعات العمالية المنضمة للاتحاد وهم :

الرئيس مرسى سالم	نائبا عن عمال شركة الخديوية
محمد افندى سلطان	« « عمال شركة تكرير الغاز
صالح افندى مصطفى	« « عمال القنـــال
راشد افندى محمد سيد احمد	« « عمال شركة شل
محمد افندى ابراهيم على	« « عمال ورادى شركة التكرير
على افندى حسن سليمان	« « عمال معمل تكرير الحكومة
طه افندى عيسى احمد	« « عمال الصنائع الحرة
الشيخ عبد العزيز حسنى عبد الحليم	« « عمال الآثار
رشاد افندى محمد حسن	« « عمال الغرفة

وتأجل انتخاب نائبى شركات بور توفيق وعمال الجالية الأجنبية ، واعتمد انتخاب عباس افندى عبد العزيز وزكى افندى ربيع مراقبين للحسابات .

وفى الاسكندرية : تألفت لجنة نقابية اقليمية تحت اسم « **اللجنــة التحضيرية لمندوبى نقابات العمال فى الثغر** » فى نوفمبر ١٩٢٩ ، لتنسيق جهود النقابات وبحث المسائل المشتركة . وقد أولت موضوع ترشيح العمال لمجلس النواب جانبا كبيرا من اهتمامها (الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٢٩) .

* * *

تلك ــ اذا ــ هى الاتجاهات أو التيــارات التى ظهرت فى أعقــاب انهيار مشروع « الاتحــاد العــام لنقابات عمــال القطر المصرى » ، ونتيجة لاستفحال الصراع بين المستشارين والمحامين الحزبيين الذين تسنموا رئاسة النقابات ونقلوا الى أرضها ما كان يجرى حينذاك من صراع حزبى مرير .

والملاحظة الهامة التى ينبغى أن نسجلها هنا هى أن الصراعات التى جرت داخل الاتحاد العام وداخل عــدد من النقابات الكبرى لم تكن انعكاسا لخلافات فى صفوف الجماهير العمالية ، ولم تكن صراعات من أجل مزيد من الحقوق أو المكاسب الاقتصادية للطبقة العاملة . بل كانت ــ فى واقع الأمر ــ معارك فوقية منقطعة الصلة تماما عن المطالب والأمانى اليومية للعمال ، ولكنها أدت ــ بالتأكيد ــ الى ضياع الكثير من هذه المطالب وتبديد الكثير من تلك الأمانى .

وكان على الطبقــة العــاملة المصرية الصابرة أن تبــدأ مرة أخرى فى البحث عن طريق . فهل سيكتب لها النجاح أو ستظل هائمة على وجهها تلتمس الطريق ؟

الفصل الثامن
الطبقة العاملة والدولة

السنوات التى انقضت من عمر الطبقة العاملة منذ نشوئها حتى قيام ثورة ١٩١٩ لم تكن كافية لتشكيل ملامح اساسية ومستقرة لهذه الطبقة سواء من حيث حجمها أو من حيث بنائها أو مجالات نشاطها . وحتى لو سلمنا بأن قـدرا من هذه الملامح أصبح قابلا للتصور العام أو الدراسة غير التفصيلية فان البيانات المتاحة عن هـذه الفترة المبكرة لم تكن تكفى لقياس حجم الطبقة العاملة ، ولا نقول لمعرفة بنائها الداخلى او اتجاهات نموها .

فالطبقة العاملة كانت فى مرحلة التكوين المبكر بحيث كان من العسير أن نميز بينها وبين فئات الحرفيين الذين كانوا يتعرضون حينذاك لتصفية بطيئة ويقبلون العمـل المأجور ، فيشكلون قطاعا غير منفصل تماما عن الحرفيين التقليديين وان لم يصبح نهائيا ضمن قطاع العمـل المأجور . ولم يكن من الممكن حينذاك أيضـا أن نميز بين الطبقة العاملة وبين الآلاف من الفلاحين المعدمين الذين أخذوا ينضمون تدريجيا الى مجالات العمل المأجور فى المدن مع استمرار ارتباطهم ــ بشكل ما ــ بالعمل الزراعى ، يرتدون اليه بضع شهور من السنة أو يرجعون اليه نهائيا بعد تكوين قدر من المدخرات أثناء عملهم فى المراكز الحضرية .

وساعد على استمرار هذه الظاهرة ــ ظاهرة ميوعة الحدود بين الطبقة العاملة الناشئة والقطاعات الحرفية والفلاحية من المنتجين ــ عاملان أساسيان :

أولهما ــ أن معدلات النمو فى الاستثمارات الرأسمالية القـادرة على خلق طبقة عاملة حقيقية ، لم تكن تسمح بعملية تحول حادة فى وضع الفئات المتأرجحة على حدود الطبقة العاملة الناشئة . فالتوسع فى المرافق أو المنشآت الصناعية لم يكن قادرا على تحقيق استيعاب مطرد لهذه الفئات بحيث يمكنها من قطع صلاتها القديمة بتقاليد الانتاج الحرفى او بالعمل الزراعى .

ثانيهما ــ أن الغالبية الساحقة من هذه الفئات المتأرجحة على حـدود الطبقـة العاملة ، كانت تمارس أعمالا غير فنية أو وظائف خفيفة أو خدمات شخصية ، وهذه فى مجموعها وان أدرجت تحت العمل المأجور فانها لم تكن تربطهم ربطا وثيقا بالطبقة العاملة المتطورة فى المرافق والمنشآت الصناعية .

لهذا ظلت الصورة السائدة للطبقة العـاملة المصرية حتى عام ١٩١٩ ، تتمثل فى كتلة عمالية محدودة الحجم داخل المنشآت الرأسمالية ، تحيط بها من كافة جوانبها فئات من الحرفيين الذين شارفوا على فقدان ارتباطاتهم الانتاجية القديمة ، وفئات

من الفلاحين المعدمين المترددين بين العمل المأجور فى المراكز الحضرية وبين العمل الزراعى بعلاقاته شبه الاقطاعية فى الريف .

لقد كانت كتلة العاملين فى المرافق والصناعة ـ اذا استعرنا التعبير الأدبى القديم ـ تشكل « متن » الطبقة العاملة المصرية بينما كان الحرفيون المترددون والفلاحون الراحلون الى المدن يشكلون « حاشية » عريضة حول هذا المتن .

وهذا الوضع ـ بطبيعة الحال ـ كان لا يزال يشكل صعوبة جسيمة أمام الباحث فى نمو الطبقة العاملة المصرية وفى بنائها حتى ١٩١٩ . ولكن التحولات التى تمت خلال الحقبة التالية بين ١٩١٩ ، ١٩٢٩ ـ وهى الحقبة التى أرخنا لها فى هذا الكتاب ـ جعلت من اليسير نسبيا التعرف على بعض الملامح الأساسية للطبقة العاملة المصرية وخاصة فيما يتصل بنموها وحجمها وبنائها ومجالات نشاطها .

ولعل أبرز هذه التحولات ، النمو الفلكى فى السكان ، والنمو الصناعى فى أعقاب الاستقلال ، وازدياد حركة الهجرة من الريف الى المدن ، ثم نمو الادارة الحكومية .

ونحن لا نملك الا أن نتخذ من ظاهرة النمو السكانى مؤشرا لنمو الطبقة العاملة ، رغم ما هنالك من تحفظات عديدة على ذلك . ولكن يشجعنا فى هذا أن النمو السكانى فى مصر ـ خلال هذه الفترة ـ تضمن فى نفس الوقت نموا كبيرا فى سكان المراكز الحضرية يفوق بكثير معدل النمو العام للسكان . ولما كانت المراكز الحضرية هى مراكز التوطن للطبقة العاملة ، فان القول بنمو الطبقة العاملة فى هذه الحالة يصبح قولا لا يتطرق اليه الشك .

ونمو المراكز الحضرية يشير فى نفس الوقت الى وجود توسع اقتصادى وادارى فى هذه المراكز . كما نم عن ازدياد حركة الهجرة من الريف الى الحضر . وكلا الظاهرتين من المؤشرات الأساسية لنمو الطبقة العاملة ، وربما كشفت أيضا عن بعض اتجاهات هذا النمو . فمن المؤكد أن نمو الادارة ـ الحكومية وغيرها ـ فى المراكز الحضرية يشير بوضوح الى احتمال نمو « ذوى الياقات البيضاء » ضمن العمل المأجور . كما أن النمو الصناعى يشير الى استيعاب أكثر لفئات الحرفيين ضمن الطبقة العاملة نتيجة لمنافسة الانتاج الصناعى للمنتجات الحرفية والتقليدية .

لقد أدت هذه التحولات ـ فى مجموعها ـ الى تغييرات رئيسية وهامة فى **حجم** الطبقة العاملة وبنائها خلال هذه الحقبة . فمن ناحية الحجم تحقق ـ بالتأكيد ـ نمو فى « متن » الطبقة العاملة أو نواتها بفضل استيعابها المطرد للحرفيين وللفلاحين المعدمين الذين أصبحوا أكثر ميلا للاستقرار فى المراكز الحضرية . ومن ناحية **البناء العام** ، انضمت الى « حاشية » الطبقة العاملة فئات متزايدة من **« ذوى الياقات البيضاء »** الذين ينتمون **اقتصاديا** الى العمل المأجور وان ظلوا حريصين **اجتماعيا** على البقاء فى منطقة الحدود الخارجية للطبقة العاملة . ولسنا نجد تفسيرا مقنعا لنشوء نقابات « المستخدمين » بجانب نقابات « العمال » طوال هذه الحقبة ، غير حرص ذوى الياقات البيضاء على البقاء خارج الحدود المعروفة للطبقة العاملة .

ولكن رغم هذه التغييرات الهامة التى طرأت على حجم الطبقة العاملة وبنائها ، فان ذلك لم يحدث أى تغير مقابل فى **مكانة** الطبقة العاملة على مسرح القوى الاجتماعية ، أو فى **مركزها** من سلطة الدولة . فقد ظلت الطبقة العاملة ـ كما كانت منذ نشأتها ـ عند قاعدة السلم الاجتماعى سواء من ناحية نصيبها من الدخل القومى أو حظها من النفوذ السياسى .

فقد انتهت ثورة ١٩١٩ دون أن تحقق الاستقلال السياسى الذى اندلعت من اجله ، وخرجت الطبقة العاملة من الثورة دون مكاسب فى السلطة على الاطلاق ، بينما حققت البورجوازية المصرية قدرا معقولا من المكاسب من خلال ما ظفرت به من مشاركة سياسية فى الحكم مع الاحتلال على أساس تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وما ظفرت به من مشاركة فى ثمار النمو الاقتصادى ـ وخاصة فى الصناعة ـ جنبا الى جنب مع الرأسمالية الأجنبية .

وبينما ظفرت البورجوازية المصرية بما وفره لها دستور ١٩٢٣ من نفوذ فى أجهزة الحكم ، خرجت الطبقة العاملة صفر اليدين ليس فقط من حق التمثيل فى البرلمان بل ومن حق التأثير المباشر فى انتخابات أعضائه . فالانتخابات التى جرت طوال هذه الحقبة تمت على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ الأمر الذى حرم الطبقة العاملة من ممارسة أبسط حقوقها الديمقراطية . وضاعف من عجز الطبقة العاملة عن تصحيح أوضاعها السياسية ، ما عرفناه من عوامل عديدة أثرت فى حركتها النقابية وأفقدتها اتحاداتها العامة وعرقلت نمو حزب سياسى يعبر عن مصالحها .

تشريعات العمل :

لم تتوقف الطبقة العاملة ـ وقطاعاتها النقابية النشيطة ـ طوال هذه الحقبة (١٩١٩ ـ ١٩٢٩) عن المطالبة بصدور تشريع للعمل يحقق لها الحد الأدنى من الحماية لشروط عملها وينظم علاقاتها بأصحاب الأعمال ويعترف بحقها فى التنظيم والعمل النقابى . ولكن الأمل الذى كانت تعلقه على صدور هذا التشريع ، لم يوقف حركتها الدائبة ونضالها اليومى من أجل الحصول على مزيد من المكاسب فى الأجور وساعات العمل والخدمات وتسجيل هذه الكاسب فى اتفاقيات وعقود جماعية للعمل .

والمتابعة التاريخية لحركة المطالبة باصدار تشريع عمالى فى الفترة من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٢٩ ، تكشف عن مرحلته متتاليتين لهذه الحركة :

المرحلة الأولى

١٩١٩ ـ ١٩٢٤

امتدت هذه المرحلة من عام ١٩١٩ الى ١٩٢٤ ، وهى المرحلة السابقة على قيام الحكم الوطنى بمؤسساته المختلفة واهمها مجلس النواب . وقد سيطرت على هذه

المرحلة الفكرة السائدة لدى الطبقة العاملة ولدى الحركة النقابية ، بأن نجاح الثورة وقيــام حكم وطنى ، يعنى بالضرورة تحقيق املهم فى صــدور تشريع العمل الذى طال انتظاره .

وتعتبر الوثيقة التى نشرتها نقابة الصنائع اليدوية فى ٦ مارس ١٩١٩ تحت عنوان « مشروع قانون لحماية العمال » اكمل صياغة لمطالب العمال وآمالهم فى صدور تشريع للعمل . واذا كانت أحداث ثورة مارس ١٩١٩ قد شغلت الرأى العام ــ مؤقتا ــ عن قضية تشريع العمل ، فان استئناف النضال الاقتصادى للطبقة العاملة فى أعقاب هذه الأحداث ، بعث من جديد حركة المطالبة بالتشريع . ولم تتأثر هذه الحركة كثيرا بقرار انشاء لجنة التوفيق فى اكتوبر ١٩١٩ لأن انشاءها لم يكن يكفى كبديل لصدور تشريع شامل للعمــل . بل اننا لنعتقد أن نشاط اللجنــة وتصريحات أعضائها عن صعوبات العمل دون استناد الى قانون عمل ، قد أضاف الى حركة المطالبة بالتشريع واكسبها مددا جديدا .

وقــد تردد فى منتصف عام ١٩٢٠ أن لجنة التوفيق اخــذت تجمع معلومات عن المنشآت القائمة ومدى تأثرها بظروف الحرب وأثر ذلك على علاقات العمل داخلها . وقيل حينذاك أن اللجنة تنوى « بسط الحالة الحقيقية أمام ولاة الأمر فيتدبرون خير حل لمسألة العمال فيما ينوونه قريبا :

أولا ــ من جعل اللجنة دائمة وتحويلها الى سلطة تنفيذية ...

ثانيا ــ من **وضع قانون جديد للعمل** يتبعه الفريقان (العمال واصحاب الأعمال) ويكون حكما بينهما فى كل خلاف (المقطم ٢٩ يونيو ١٩٢٠) .

ووجدت حركة المطالبة بتشريع للعمل استجابة صادقة أو ظاهرية لدى الأحزاب السياسية التى تشكلت فى أعقاب ثورة ١٩١٩ وخاصة الحزب الديمقراطى والحزب الاشتراكى المصرى وحزب الأحرار الدستوريين . فقد تضمنت النظم والبرامج التى أعلنتها هذه الأحزاب ــ رغم تباينها ــ اشارات صريحة أو غامضة عن اهتمامها بمشاكل العمال وسعيها لاصدار القوانين الكفيلة بحمايتهم .

وجاء صدور الدستور فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ واقبال البلاد على انتخاب أول مجلس للنواب بعد الثورة واحتمالات تولى الوفد الوزارة ، فانتعشت الآمال انتعاشا كبيرا فى صدور تشريع العمل .

ونشرت المقطم فى هــذه الفترة (١٧ يونيــو ١٩٢٣) أن « ولاة الأمر يبحثون فى مشروع قانون العمل والعمال » وأشارت ــ ربما لأول مرة ــ أن وزارة محمد سعيد باشا (التى تولت الحكم من ٢١ مايو ١٩١٩ الى ١٥ نوفمبر ١٩١٩) كانت قد أعدت مشروعا بقانون للعمل وأن ولاة الأمور يتخذونه أساسا لأبحاثهم . ولسنا نعرف الكثير ــ أو القليل ــ عن هذا المشروع وان كانت المقطم تقول عنه انه وضع « ليدرك العمال

ما عليهم من الفروض وما لهم من الحقوق ، وليعلم أصحاب الأعمال من جهة أخرى واجبهم نحو العمال وحقوقهم عليهم . هذا فضلا عن أن المشروع سينص صريحا على النقـابات وصـدورها وكيفية تأليفها ومسئوليتها أمام القـانون والحكومة والرأى العـام » .

ورحب الرأى العام العمـالى بقرب انعقـاد مجلس النواب كبشير بقرب اصدار تشريعات العمل . وعبر المواطن محمد فهمى الحلوانى من كوم الشيخ سلامة بقسم الموسكى عن ذلك فى مقال له بالمقطم (١٢ يوليو ١٩٢٣) جاء فيه :

« سيجتمع البرلمـان بعد انقضـاء ٤٢ سنة على احتجابه فنسأل الله أن يلهم أعضاءه الحكمة والسداد . ولما كانت مشكلة العمال من أهم المسائل الداخلية فى كل بلاد ، وجب أن تكون هذه المشـكلة فى مقـدمة الأمور التى يجب أن يعيرها برلمـاننا العتيد عنايته » .

ولم تخيب حكومة الوفد ــ فى سياستها المعلنة على الأقل ــ الأمل الذى عقدته الجماهير العمالية على مقدمها . فقـد حرص رئيسها سعد زغلول باشـا أن يضمن خطاب العرش الذى ألقاه فى البرلمان يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ ، وعدا بالعمل على حماية العمال وأنه ينوى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك . وتألفت فى مجلس النواب الذى كان يضم أغلبية وفدية ، لجنة للعمـال والشئون الاجتمـاعية ضمت الكثير من النواب الوفديين الذين عرفوا باهتمامهم بشئون العمال والنقابات العمالية . وهكذا بدا وكأن الآمال المتراكمة فى صـدور تشريع للعمـل قد وجدت أرضـا ممهدة للسـير نحو التحقيق .

ولكن لم يكن مقدرا ــ أو حتى ممكنا ــ أن تنجز حكومة الوفد اصـدار تشريع العمل بالسرعة التى تستجيب لالحاح الفئات العمالية التى كانت تتعجل صدوره أو التى آمنت بضرورة الضغط المستمر من أجل صدوره .

فمنذ الشهور المبكرة من حكم الوفد تحركت جماعات نقابية لا تضمر الولاء التام للوفد ، فى محاولة لاحراج الوزارة من خلال استعجال اصدار تشريع العمل . وكانت هذه الجماعات ــ فى الأغلب ــ تنتمى الى نقـابة الصنائع اليدوية والحزب الوطنى . وقد تمكنت من عقـد اجتماع فى منتصف فبراير ١٩٢٤ ــ أى بعد تشكيل الوزارة بأسابيع قليلة ــ للمطالبة باصدار تشريع العمل(١) .

وفى مايو ١٩٢٤ ، استقبل سعد زغلول وفدا من الاسكندرية يمثل نقابة موظفى الشركات التجارية والدوائر ، للمطالبة بسن قانون يحدد ساعات العمل والأجازات والمكافآت . كما وزع هذا الوفد مذكرة بمطالبة على أعضاء مجلس النواب والشيوخ ليحثهم على اصدار هذا القانون .

وهناك ما يشير الى أن سعد زغلول كلف حسن نافع باعداد مشروع قانون للعمل

(١) انظر تفاصيل هذا الاجتماع فى الفصل السادس .

وان حسن نافع استند فى اعداده على القانون الفرنسى ، ولكن سقوط وزارة الوفد فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ عرقل عرضه على البرلمان .

ولكن هذه المرحلة — على كل حال — لم تخل تماما من بعض الأعمال التشريعية ذات الصلة بعلاقات العمل وان لم ترق طبعـا الى مستوى التشريع الموحد للعمل . وقد سارت هذه الأعمال التشريعية فى الاتجاهات التقليدية التى ترسمها المشروع قبل الحرب العالمية الأولى والتى ركزت العمل التشريعى حول التراخيص للمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، وحول حماية الأحداث فى الصناعة ، ثم القوانين والقـرارات المنظمـة للخـدمة فى المصالح الحكومية ، واخيرا تنظيم ممارسة بعض الحرف .

المرحلة الثانية

١٩٢٤ — ١٩٢٩

لم يكن أمام حركة المطالبة بصدور تشريع العمل فرصة كبيرة للنشاط بعد سقوط حكومة الوفد ، وما تلى ذلك من ظروف القهر والعدوان على الدستور والحريات فى ظل حكومة زيور باشا التى استمرت حتى منتصف عام ١٩٢٦ .

ولكن عودة الحياة الدستورية من جديد وانفراج سياسات القهر نسبيا فى ظل حكومة عدلى يكن (يونيو ١٩٢٦ — ابريل ١٩٢٧) ثم حكومة عبد الخالق ثروت (ابريل ١٩٢٧ — مارس ١٩٢٨) فتح المجال لتجديد حركة المطالبة بصدور تشريع العمل .

ووجدت هذه الحركة أصداء قوية داخل مجلس النواب وخاصة فى اجتماعات « لجنة العمال والشئون الاجتماعية » التى كان يرأسها النائب الوفدى حسن نافع . ففى يناير ١٩٢٧ عقدت اللجنة اجتماعا هاما دعت اليه محمود فهمى القيسى باشا ، مدير الأمن العام ، « **للبحث فى وضع تشريع خاص بالعمـال وانشـاء مكتب عمل** » وذلك بناء على اقتراح من حسن نافع . وأصدرت اللجنة القرار الآتى :

« تؤلف لجنة يمثل فيها أعضاء البرلمان ورجال القانون والادارة وبعض الخبيرين بالفنون والأعمال وذلك لبحث حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص بهم » .

ولكن هذا القرار لم يجد سبيله الى التنفيذ الا فى ٢ يوليو ١٩٢٧ عندما عرضت وزارة الداخلية مذكرة على مجلس الوزراء أشارت فيها الى خلو التشريع المصرى من نصوص خاصة بنظام العمل والعمـال ، والى ضرورة وضع الأساس لتشريع واف يكفل تنظيم حركة العمـل وعلاقاته فى المملكة المصرية بما يتناسب وروح العصر . واقترحت المذكرة تشكيل لجنـة يعهـد اليها بحث نظـام العمـل والعمال وتقديم الاقتراحات بشأن ما يحتاج اليه من الوسائل التشريعية .

وتمت موافقة مجلس الوزراء فى نفس الجلسة ، واختير عبد الرحمن رضا باشا ، رئيسا لجنة ، مع مجموعة ممتازة من الفنيين(١) وأعضاء البرلمان هم :

الدكتور محجوب ثابت	عضو مجلس النواب
محمد صبرى أبو علم	عضو مجلس النواب
محمد صبرى بك	مفتش تخطيط المدن بمصلحة تنظيم القاهرة
احمد كامل بك	مدير القسم الادارى بالأمن العام — وزارة الداخلية
محمد توفيق ابراهيم بك	مراقب الادارة بوزارة المواصلات
الدكتور محمد السباعى افندى	مدير القسم الأول بمصلحة الصحة العمومية
احمد امين بك	المستشار الملكى المساعد لوزارة المالية
الدكتور ليفى	السكرتير العام للجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

واختير عبد اللطيف غربال بك وكيل ادارة المحاكم بوزارة الحقانية القيام بأعمال السكرتارية للجنة وقد استمر قائما بها الى أن عين رئيسا للنيابة الأهلية فى نوفمبر ١٩٢٨ فحل محله كامل مدور افندى وكيل ادارة مكتب وزير الحقانية .

لقد ساعدت الظروف السياسية السائدة على تشكيل اللجنة « فالوفد » الذى كان يتمتع بأغلبية فى مجلس النواب ، ويسيطر رجاله على أعمال لجنة العمال والشئون الاجتماعية فى المجلس ، لم يكن يضيره — وهو خارج الوزارة — ان يتحمس لتشكيل اللجنة واعداد مشروع قانون العمل . بل لعله كان يجد فى ذلك فرصة لاستعادة سمعته لدى الطبقة العاملة التى خذلها فى المرحلة الأولى . أما حكومة عبد الخالق ثروت التى أصدرت قرار تشكيل اللجنة فلم تكن تجد فيه مضرة عاجلة ، لأن وجود مثل هذه اللجنة كان كفيلا ببث الطمأنينة وسط الجماهير العمالية أو تهدئة ثورتها وقلقها . كما أن الحكومة كانت تقدر أن أعمال اللجنة قد تطول لسنوات عدة قبل أن تنتهى من صياغة المشروع .

ولكن السهولة واليسر الذى شكلت بهما اللجنة وغياب اية مقاومة لها داخل مجلس الوزراء أو فى أوساط أصحاب الأعمال ، تبعث على الريبة فى المقاصد الحقيقية من وراء تشكيل هذه اللجنة .

ويميل بعض(١) من تناولوا هذه اللجنة بالدراسة الى اعتبارها « **خدعة** » **للطبقة العاملة** فى مرحلة كانت تموج حركتها بالنشاط ، وأن الحكومة لم تكن جادة فى اعداد تشريع للعمل وانما كانت حريصة على اغراق النقابات المصرية بالمنى التى تغذيها أعمال لجنة فنية لا يمكن أن يتطرق اليهم شك .

(١) جرت تعديلات بين الفنيين فى ٣ ديسمبر ١٩٢٧ عندما ضم شرارة بك ، مراقب الادارة العامة والتوريدات بوزارة المالية . وحل يونس صالح باشا ، المستشار الملكى لوزارة الداخلية محل أحمد آمين بك فى ابريل ١٩٢٨ . وفى ديسمبر ١٩٢٨ ضم أحمد شرف الدين بك النائب بقسم قضايا وزارة الاشغال .
(٢) الطليعة : العدد ٥ مايو ١٩٦٥ ص ١٥٢ .

ونحن ان صدقنا ذلك ، فاننا نستبعد ان يكون لعبد الرحمن رضــا باشا يدا فيما كانت تدبره الحكومة من خداع . فالرجل كان من رجال القانون البارزين الذين لا تشــوب سمعتهم شائبة ، ولا يمكن ان يثار حول نواياه ادنى شك . واذا كان فى الأمر خدعة ، فانه سيكون ـ بحق ـ أول المخدوعين .

لقد كان عبد الرحمن رضا مخلصا فى كل ما قاله أو عمله أو سجله طوال رئاسته للجنة . أقبل على اداء واجبه اقبالا نادرا والتزم فى بحوثه ودراساته بروح الدقة العملية والرغبة فى الوصول الى الكمال . وكان رضا ـ وكثيرون ممن عملوا معه ـ واثقين من جدية المهمــة التى اسندت اليهم ، وربما لم يساورهم ادنى شــك فى أن مشروعهم سيلقى القبول وسيوضع موضع التنفيذ ما دام يستند الى دراسات علمية وفنية أصيلة وما دام الاخلاص رائدهم فى اعداده .

ان الجهود المضنية التى بذلها رضا وزملاؤه فى اللجنة تظهر جليــة للعيان ، اذا عرفنا أن اللجنة عقدت فى المدة من أكتوبر ١٩٢٧ الى مارس ١٩٢٩ (تاريخ انتهائها من عملها) ٢٥ جلسة عامة سبقتها جلسات تحضيرية وجلسات اللجان الفرعية التى أعدت ثمان تقارير علمية فى المسائل الآتية :

١ ـ الاحتياطيات الصحية العامة لوقاية العمال والاحتياطات الخاصة بوقايتهم من الاصابات العارضة وساعات العمل والراحة الالزامية .

٢ ـ مشاكل العمال فى مصر من واقع اعمال لجان التوفيق من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٧ ويشمل هذا البحث اعمــال لجنــة التوفيق العــامة واعمــال لجــان التوفيق المحلية .

٣ ـ تشغيل الأحداث والنساء وتحديد ساعات العمل .

٤ ـ نقابات العمال .

٥ ـ العمل المنزلى .

٦ ـ تسوية المنازعات المتعلقة بالعمل ، وهو يشمل بحثا فى التشريع المقارن (فرنسا ـ بلجيكا ـ هولندة ـ رومانيا ـ انجلترا ـ استراليا) وفى الاقتراحات التى يرى ادخالها فى مصر .

٧ ـ تقرير فى شئون العمل والعمال والاتفاقات المتعلقة بالعمل ، والنقابات واتفاقات العمل المشتركة والتأمينات .

٨ ـ مجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل .

وقامت اللجنــة بعدد كبير من الزيارات الميــدانية فى كافة انحــاء القطر شملت ١٥ شركة وعددا من النقابات والجمعيات العمالية . كما بحثت مئات من العرائض والشكاوى والمقترحات التى تلقتها من جمعيات العمــال ونقاباتهم وبعض الشركات الكبرى . واستمعت الى آراء « جمعية الصنــاعات بالقطر المصرى » التى يرأسها هنرى نوس بك فى القاهرة .

واتصلت اللجنة بمكتب العمل الدولى فى عصبة الأمم بجنيف بعد أن تعرفت على مسيو آرثور فونتين ، رئيس مجلس ادارة المكتب الذى كان يحضر مؤتمرا للاحصاء فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٢٧ . وتلقت اللجنة من مكتب العمل الدولى مجموعات من القوانين العمالية واتفاقيات العمل الدولى . وفى صيف ١٩٢٨ زار عبد الرحمن رضا باشا مكتب العمل الدولى فى جنيف حيث اجتمع بالمسيو البير توما ، رئيس مجلس الادارة ، كما اجتمع به فى القاهرة أثناء مروره بها خلال رحلته عائدا من الشرق الأوسط .

ولم يكن مقدرا أن تظل اللجنة بمنأى عن الصرعات السياسية والحزبية التى عاصرتها . كما لم يكن ممكنا لها أن تعمل فى حرية علمية تامة دون أن تثير تناقضات — أو مخاوف — مع أصحاب الاعمال .

فقد تعرضت اللجنة — بطبيعة الحال — لهزة سياسية خلال الانقلاب الدستورى الذى أحدثه محمد محمود باشا والذى بدأ بحل البرلمان فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ . اذ ترتب على هذا الحل اخراج النائب الوفدى محمد صبرى أبو علم ، عضو اللجنة ، ووقف التعاون مع عدد من النواب والشيوخ الذى كانوا على اتصال باللجنة ، وخاصة من كانوا أعضاء فى لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب . ولكن هذا الاجراء لم يسر على الدكتور محجوب ثابت ، عضو المجلس أيضا ، فقد واصل العمل فى اللجنة بعد ابعاد زملائه . ولا شك أن هذا الاستثناء كان مرجعه تلك الصداقة الفريدة التى كانت تربطه بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء الجديد .

ولم يمر هذا الاجراء بسلام . فقد عرض اللجنة لهجوم مرير من الوفديين ، وانبرت جريدة المقطم للدفاع عن اللجنة وتبرير تأخرها فى اعلان المشروع .

ومن ناحية اخرى ، أظهرت « جمعية الصناعات المصرية » قلقها من اتجاهات اللجنة وخاصة موقفها الليبرالى الواضح ازاء الحريات النقابية وحق الاضراب ، وجوانب اخرى من شروط العمل التى تناولها المشروع .

ان الدراسة التفصيلية للمشروع الذى أعدته اللجنة نهائيا فى مارس ١٩٢٩ ، لا يدخل فى اطار هذا التاريخ ، ولكن قد يكون من المهم أن نقرر هنا أن لجنة رضا قد أدات واجبها بكفاءة نادرة ، وأنتجت فى زمانها مشروع قانون للعمل لو قدر له أن يصدر فى حينه لحقق الآمال التى طالما اختزنتها الطبقة العاملة المصرية وطالما ناضلت من أجلها .

تحية صادقة لهؤلاء الرجال الشرفاء الذين اثبتوا فى أحلك الأيام أصالة المثقفين المصريين وقدرتهم على قول كلمتهم فى شجاعة ، واستعدادهم لوضع خبراتهم العلمية فى خدمة شعبهم باستمرار . .

الدقى ١٩٦٩

رقم الايداع ١٩٧٠/٢٨٨٣

الثمن ٢٥ قرشا



١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م